بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة العلوم الجنائية والاجتماعية والإنسانية

تصدر عن

معهد البحوث والدراسات الجنائية والاجتماعية

جامعة الرباط الوطني

دورية علمية فصلية مُحكمة تُعني بالبحوث والدراسات الجنائية والاجتماعية والإنسانية

العدد (19) **ابريل** 2026م

تاريخ النشر 29 أبريل 2026

نوع المجلة: علمية محكمة دورية كل 4 أشهر.

الناشر: معهد البحوث والدراسات الجنائية والاجتماعية. جامعة الرباط الوطني. وزارة الداخلية.

رقم الإيداع القانوني: 335 (2004_2026).

ردمد ISSN : 5829- 3122 (23.2.2026)

المشرف العام

مدير عام قوات الشرطة/ فريق اول شرطة حقوق / امير عبد المنعم فضل

مدير جامعة الرباط الوطني/ فريق أول شرطة/ د. العادل العاجب يعقوب –

المجلس الاستشاري

1. **فريق شرطة أ.د بدر الدين ميرغني. جامعة الرباط الوطني. السودان.**
2. **فريق شرطة أ. د أحمد عوض الجمل. جامعة الرباط الوطني. السودان.**
3. **لواء شرطة د. مزمل عبد المجيد احمد محمد – عميد اكاديمية الشرطة العليا**
4. **عميد شرطة. د. محمد دنقس يعقوب عثمان– جامعة الرباط الوطني**
5. **مقدم شرطة أ. د مصعب عمر محمد الحسن. جامعة الرباط الوطني. السودان.**
6. **أ.د عصام توفيق قمر. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. جمهورية مصر العربية.**
7. **أ.د ماريز يونس. رئيسة الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية وأستاذ علم الاجتماع بالجامعة اللبنانية. بيروت.**
8. **أ.د حكيم غريب بن قدري. المدرسة الوطنية العليا السياسية. الجزائر. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.**
9. **أ.د عبد الباقي دفع الله أحمد. جامعة الخرطوم. السودان.**
10. **أ.د رقية الطيب الشيخ بدر. جامعة الخرطوم. السودان.**
11. **أ.د أمل بدري النور بلال. جامعة الزعيم الأزهري. السودان.**

رئيس هيئة التحرير

عميد شرطة: د. سامي زروق الحاج الشيخ.

مدير التحرير

أ.د أماني عبد الله على فضل الله.

هيئة التحرير

1. لواء شرطة. م د. عمر عبد الله سليمان
2. عقيد شرطة حقوقي/ الهادي خضر محمود عبد الرحمن. جامعة الرباط الوطني.
3. رائد شرطة حقوقي/ د. عبد العظيم على محمد المحجوب. جامعة الرباط الوطني.
4. د. حنان مهنأ الهاجري. قسم العلوم السياسية. جامعة الكويت. الكويت.
5. د. هادية مبارك الشيخ المجذوب. جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا. الخرطوم.
6. د. ميمونة سعيد أدم عبد الله. جامعة كرري. الخرطوم.

سكرتير التحرير

ملازم شرطة: وهبة عزالدين خضر الامين

الادخال والطباعة

مساعد شرطة/ ايمن محمود احمد زهران.

مساعد شرطة/ نجلاء حسن احمد محمد

المصحح اللغوي

مساعد شرطة/ أ. فاطمة محمد الحاج احمد

مساعد شرطة: عزام علي خيري هرون

قواعد النشر

1. تقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية.
2. للمجلة الحق في نشر البحث رقميا أو ورقيا أو كليهما معا.
3. لا يؤخذ بعين الاعتبار أي بحث مخالف لقواعد النشر بالمجلة.

أولا: القواعد العامة

1. يمثل البحث إضافة علمية في أحد الموضوعات المرتبطة بأهداف المجلة.
2. تنشر البحوث العلمية الأصيلة، التي لا تكون قد نشرت مسبقاً جزئياً أو كلياً، في أي من وسائل النّشر الإلكترونية أو الورقية باي لغة.
3. يعتمد البحث الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد ونشر البحوث العلمية بما في ذلك الالتزام بالأمانة العلمية واحترام الملكية الفكرية.
4. تخضع جميع البحوث المقدمة للتحكيم السري. بعد اجتيازها مرحلة التصنيف الداخلي والتأكد من كون البحث في مجال اهتمامات المجلة ومتوافقا مع قواعد وشروط التقديم. وعدم تجاوز الاقتباس من المواقع والكتب والمصادر الأخرى الـ 20%.
5. يُخبَر الباحث بقرار لجنة التحكيم الخاص بقبول البحث للنشر أو رفضه. وقد يطلب منه إجراء بعض التعديلات في الشكل أو المضمون.
6. عند إخطار الباحث بقبول البحث، تؤول حقوق الطبع والنشر للمجلة. وعليه، لا يسمح بعد ذلك بنشر البحث لدى أية جهة أخرى إلا بإذن مكتوب من رئيس هيئة تحرير المجلة.
7. يتحمل الباحث كامل المسئولية القانونية عن مضمون ونتائج البحث وصحة النقل من المراجع والمصادر المستخدمة.
8. يحق للباحث الذي تم نشر بحثه الحصول على 3 نسخ ورقية من نفس العدد، علما بأن إدارة المجلة لا تتحمل مصاريف الطباعة أو التوزيع.
9. عضوية هيئة التحرير لا تمنع صاحبها من النشر في المجلة.

ثانيا: القواعد الفنية

ترسل البحوث العلمية على شكل مرفقات مطبوعة وفقا لنظام Word على البريد الإلكتروني للمجلة (www.ribat.ac) مراجعة اسم الموقع

عدد الأوراق: في حدود (20) صفحة على الأكثر، بالمقاس A4 بما في ذلك قائمة المراجع والهوامش، والجداول، والأشكال والملاحق. وألا يتجاوز عدد الكلمات 10000 كلمة.

الورقة الأولى: تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية. ويجب أن يكون مباشرا ودقيقاً ومعبّراً عن محتوى البحث ويكتب بخط Bold وحجم 16.

ثم اسم الباحث والدرجة العلمية والتخصص الدقيق وجهة العمل إن وجدت والبريد الإلكتروني.

الورقة الثانية: تتضمن ملخص عن البحث لا يزيد عن عشرة أسطر أو 300 كلمة لكل منهما. ترفق البحوث المكتوبة باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية. والبحوث المكتوبة باللغة الانجليزية بملخص باللغة العربية. وأن تكون الترجمة متخصصة.

قواعد التوثيق: تعتمد المجلة نظام (APA) الإصدار الأخير وهو المعتمد في النشر العلمي الحديث. (التوثيق داخل المتن بذكر الاسم العائلي للمؤلف ثم سنة النشر بين قوسين) ويكون ترتيب المراجع ألفبائيا في نهاية البحث.

البحوث المكتوبة باللغة العربية: يتم تحرير البحث باستخدام خط (Simplified Arabic) حجم 14 للنص. و12 للهوامش.

البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية: يتم تحرير البحث باستخدام خط (Time New Roman) حجم 12 للنص. و10 للهوامش.

ضبط الصفحة

الأبعاد: 24 سم طولا و16 سم عرضا.

الهوامش: 2.5 سم من جميع الجهات.

يجب استخدام مسافة موحدة بين الأسطر (1.5سم).

الاتصال: ت – 0128077718 ت – 0113952999

الموقع الكتروني للمجلة: www.ribat.ac

فهرس المحتويات

م	المحتويات	الصفحة
1	كلمة العدد	8
	البعد الجنائي والأمني	
2	أهمية البحوث العلمية في ترقية وتطوير التدريب في جهاز الشرطة	10
3	دور التشريعات الوطنية والدولية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر	31
4	الذكاء الاصطناعي وإدارة الحدود بين الدول والاثار الأخلاقية والقانونية على حقوق الانسان وهوية المهاجرين	52
5	أصول الفقه وأثره على تطبيق القانون السوداني	68
6	أحكام إبرام العقود الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت	81
7	الشائعات الرقمية وأثرها على التماسك المجتمعي اثناء النزاعات المسلحة دراسة حالة حرب السودان 2023	101
8	دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أكاديمية الشرطة العليا بالسودان	121
9	دور بصمة المخ كدليل في الاثبات الجنائي	140
	البعد الاجتماعي والإنساني	
10	التحول القيمي بسبب الحرب في السودان. وعواقبه النفسية والاجتماعية والاقتصادية. (دراسة تحليلية وصفية)	157

11	دور العنف والنزوح القسري بسبب الحرب في الإصابة باضطراب ما بعد الصدمة (دراسة على النازحين في معسكر ولاية القضارف)	176
12	المهارات النفسية والفنية للمرشد النفسي ودورها في إصلاح وتأهيل الأحداث	195
13	البعد الجنائي والاجتماعي لتعاطى وادمان المخدرات في ولاية الخرطوم	207
14	**Forecasting Predicting in macro-economic production and productivity factors for agriculture in Gedaref State (2000 _ 2023)** التنبؤ والتوقع في الاقتصاد الكلي لعوامل الإنتاج والإنتاجية الزراعية في ولاية القضارف (2000 _ 2023)	227
15	**Barriers associated with doctor's referral patients to dietitian in some Hospitals, in Khartoum State, Sudan** العوائق المرتبطة بتحويل المرضي من الأطباء إلى أخصائي التغذية في بعض المستشفيات بولاية الخرطوم، بالسودان	245
16	دلالة مفردة الحرب في شعر العصر الجاهلي	261

كلمة العدد

الحمد لله الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم. الحمدالله الذي رفع أصحاب العلم والعاملين به درجات أعلى. وأفضل العلماء هو النافع لِمَا فيه من إعْمارٍ للأَرْضِ وإقامةِ للحق.

يسرني أن أقدم لكم العدد التاسع عشر من مجلة العلوم الجنائية والاجتماعية والإنسانية. وهي مجلة علمية محكمة ومعتمدة تصدر من معهد البحوث الجنائية والاجتماعية الذي يعتبر الزراع البحثي لوزارة الداخلية. والمراسل الوطني الرسمي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية.

تعتبر المجلة وعاءً علميًا رصينًا يتضمن مجموعة من البحوث والدراسات المتميزة والمتخصصة التي تساهم في إثراء المعرفة العلمية والفائدة العملية في المجالات المختلفة.

ويعتبر هذا العدد هو الأول بعد انتهاء الحرب التي أشاعت سنوات من مشاهد القتال والدمار المادي والنفسي. وجاء قويا متميزا ليقدم من خلال مناهج علمية رصينة وادوات عميقة لمعالجة التحديات المعقدة لاستعادة الأمن والسلام ومعالجة تداعيات الحرب بأنواعها المختلفة.

هذا العدد يتناول قضايا حيوية وملحة باستشراف أهمية البحث العلمي في استكشاف حلول متقدمة في ترقية الأداء والعمل الشرطي. مثل دور أدوات الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود بين الدول. وتطبيق بصمة المخ في العمل الجنائي وقوانين جرائم الاتجار بالبشر. كما ناقشت الأوراق المقدمة آثار تداعيات الحرب على أفراد المجتمع مثل التحول في القيم وعواقبه الاجتماعية. ودور العنف والنزوح القسري في الإصابة بالاضطرابات النفسية. وأثر الشائعات عبر منصات التواصل الاجتماعي. والابعاد الجنائية والاجتماعية للأمراض الاجتماعية مثل المخدرات. كما ناقشت دلالة مفردة الحرب في الشعر الجاهلي. وعملت على تحليل مجالات التنبؤ والتوقع في الاقتصاد الكلي لعوامل الإنتاج والإنتاجية الزراعية في البلاد.

في نهاية هذه الكلمة الوجيزة لا يسعني إلا أن أشكر كل الذين قاموا على هذه المجلة. وأثمن جهدهم في تقديم الاساس العلمي الفاعل للعمل في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه السودان. ويبقى تطبيق توصيات تلك الدراسات واجب أساسي لتحقيق سودان أكثر أماناً وتقدما في ظل المتغيرات المتسارعة والنزاعات المستمرة في مناطق مختلفة من العالم.

وبالله التوفيق لما فيه خير البلاد والعباد.

د. سامي زروق الحاج الشيخ – رئيس التحرير

الملف الجنائي والأمني

أهمية البحوث العلمية في ترقية وتطوير التدريب في جهاز الشرطة

د. عامر عبد الرحمن عثمان محمد
أستاذ مشارك/ جامعة الرباط الوطني

المستخلص

تهدف هذه الورقة الى معرفة دور البحوث العلمية في ترقية وتطوير التدريب في جهاز الشرطة في ظل الظروف والتحديات والمهددات التي تحيط بالسودان وتتسم بالتعقيد والغموض وتنذر بالخطر الذي لم يسبق لهذه الأجهزة أن واجهته. مما يتطلب إعادة بناء هياكلها التدريبية وتطوير طاقاتها البشرية وتحسين أساليب عملها وتعاملها مواكبة مع المتغيرات العالمية الحديثة. وتأتي أهميتها في معرفة الأدوار التي يمكن ان تلعبها البحوث العلمية في ترقية وتطوير الأداء الشرطي بكافة أنواعه. ومعالجة أوجه القصور فيه ووضع الحلول والمعالجات عن طريق استخدام البحث العلمي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي. وخلصت إلى عدد من النتائج أهمها: البحث العلمي يشير للنشاط الذي يتوصل للعلم ومعرفة المشكلات القائمة ووضع أفضل الحلول لها ومواجهتها. وهذا يمكن توظيفه في مجال التدريب الشرطي. في تنمية مهارات ومعارف وقدرات وسلوك الكوادر الشرطية وتحسين قدرات القيادات في ممارسة وظائف الإدارة ومواكبة التطورات والمتغيرات في أساليب العمل رأسيًا وأفقياً. وقدمت الورقة جملة من التوصيات أهمها: ضرورة أجراء المزيد من البحوث والدراسات عن تطوير الاداء الشرطي وتفعيل نتائج وتوصيات البحوث العلمية في زيادة قدرات ومهارات الشرطة.

الكلمات المفتاحية: البحوث العلمية– الأداء الشرطي– التدريب الشرطي.

Abstract

This paper examines the role of scientific research in enhancing and developing all types of police performance. The study aimed to identify the importance of scientific research on police performance, address its shortcomings, and develop solutions and remedies through the application of scientific research. The study employed both descriptive and historical methodologies. It concluded with several key findings, most notably: Scientific research refers to the activity that leads to knowledge, identifies existing problems, and proposes solutions. This can be utilized in police training. developing the skills, knowledge, abilities, and behaviors of security personnel, thus helping police officers improve their leadership capabilities in performing administrative functions and assuming other work responsibilities both vertically and horizontally. It also enables them to develop and make changes in work methods and tools. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which is conducting further research and studies on developing police performance and implementing research findings and recommendations to enhance police capabilities and skills.

Keywords: Scientific research. police performance. Police training.

المقدمة

البحث العلمي هو عملية منهجية تهدف إلى استكشاف المعرفة وفهم الظواهر المختلفة من خلال أستخدام أساليب محددة، ويمكن للباحثين إحداث تأثير إيجابي على المجتمع والمساهمة في تطوير المعرفة الإنسا نية ونهضتها في العصر الحديث. حيث يتعاظم الاهتمام به من قبل الحكومات والمؤسسات البحثية والعلمية وتبذل له الميزانيات الضخمة لتمويل انشطته في كافة مجالات العلم. وتسخر كل الامكانيات المتاحة في خدمة العلم والعلماء وصار يقاس تقدم الأمم وتطورها بمقدار ما حققت من طفرات وانجازات في مجالات البحث العلمي المختلفة. وأصبح البحث العلمي المحرك الاساسي للتقدم والتنمية والنجاح.

مشهد البحث العلمي الحديث اليوم يتطور بوتيرة غير مسبوقة. تتلاشى الحدود التقليدية بين التخصصات، مما يُفسح المجال أمام نموذج جديد تُغذي فيه الشراكات متعددة التخصصات ابتكارات رائدة في معالجة القضايا العلمية والاجتماعية المُلحة في عصرنا. وقد أدى دمج التكنولوجيا المتنوعة من الذكاء الاصطناعي اكتشافات مذهلة ما كان لها أن تُتحقق في ظل التخصصات المنعزلة. وفتح الباحثون آفاقًا جديدة، ويُسرّعون وتيرة إنتاج المعرفة ويُحدثون تأثيرًا ملموسًا في العالم الحقيقي (Dixit, 2025)

شهد مجال منهجية البحث تطورًا عميقًا وديناميكيًا استجابةً للتغيرات السريعة في المشهد الأكاديمي والتكنولوجي. أدى ظهور التقنيات الرقمية، مثل أدوات تصور البيانات والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ومنصات الاستبيانات عبر الإنترنت إلى تغيير جذري في طريقة تصور البحث وإجرائه ونشره. لا تُحسّن هذه الأدوات دقة البيانات وكفاءتها فحسب، بل تُسهّل أيضًا مشاركة أوسع وإمكانية الوصول إليها عبر مختلف التخصصات والمناطق الجغرافية. كما ساهم التعاون متعدد التخصصات الذي يستند إلى رؤى من مجالات مثل القانون وعلوم الحاسوب وعلم النفس الاجتماعي والدراسات البيئية في توسيع نطاق الأدوات المنهجية المتاحة للباحثين المعاصرين (Om Sharma, 2025)

العمل الشرطي الذي يعتمد على البحث العلمي يعرف بالعمل الشرطي القائم على الأدلة (EBP). وهو مصطلح ظهر عام 1998 في مقال لورانس شيرمان (Lawrence Sherman) بعنوان (الشرطة القائمة على الأدلة). ثم أصبح يُستخدم بكثرة في السنوات الأخيرة كما ظهرت العديد من المنظمات العلمية المتخصصة في تطوير هذا النهج ونشر العديد من الدراسات البحثية المثمرة لوصف استخدام أفضل الأدلة المتاحة لإثراء سياسات وممارسات وقرارات العمل الشرطي ومراجعتها والتعلم من النجاحات والإخفاقات من خلال تطبيق نتائج البحوث والدراسات كنموذج تحويلي جذري أحدث ثورة لمساعدة صانعي القرار في التعامل مع قضايا العمل الشرطي (Welsh, 2024).

الشرطة القائمة على الأدلة (EBP) هي نهج حديث لإنفاذ القانون يركز على استخدام البحث التجريبي وتحليل البيانات والأساليب العلمية لتوجيه استراتيجيات الشرطة وصنع القرار، بدلاً من الاعتماد على التقاليد أو الحدس أو التجارب الشخصية. من خلال التقييم المنهجي للتدخلات والبرامج والتكتيكات لتحسين الفعالية والحد من الجريمة وتعزيز ثقة المجتمع.

تعتمد الشرطة القائمة على الأدلة على البحث العلمي حول نتائج العمل الشرطي لتوجيه القرارات المستقبلية.

الفرضية الأساسية للشرطة القائمة على الأدلة تتلخص في بساطتها وعمقه، ينبغي على الشرطة اتخاذ قراراتها بناءً على أفضل الأدلة العلمية والبيانات التجريبية والنتائج المثبتة علميًا، بدلًا من الاعتماد على التقاليد أو الحدس أو الاعتبارات السياسية (Todak et al, 2022).

أحرزت البحوث والسياسات في مجال الشرطة تقدماً ملحوظاً، ولكن لا يزال هناك الكثير الحاجة إلى مزيد من البحوث وتوسيع نطاق تطبيق السياسات القائمة على الأدلة لإحداث تغييراتٍ جذرية في السياسات القائمة على الأدلة بالإضافة إلى الجريمة والعدالة، يجب تعزيز التعاون الهادف والمستدام بين مجتمعات البحث والشرطة لضمان استخدام المشرعين للأدلة العلمية (Crowley et al, 2021)

هذه الورقة تحاول إلقاء الضوء على أمكانية استفادة الشرطة من البحث العلمي في ترقية وتطوير التدريب الشرطي عبر تطبيق مناهج العلم الحديثة. والكشف عن المجالات البحثية المختلفة بها وقياس مدى نجاحها في تلبية حاجة الشرطة إليها ومعرفة المعوقات التي حالت دون تحقيق الفائدة الامثل منه. وماهي المعالجات التي يمكن تحقيقها لتطوير وترقية التدريب في جهاز الشرطة.

أهمية الورقة

تأتى من أهمية البحث العلمي في تقديم حلول للمشكلات المعقدة التي تواجهنا في الحياة اليومية في جميع مجالات الحياة المختلفة.

وتشرح أهمية تحسين شراكات البحث الإجرائي بين الباحثين في الأوساط الأكاديمية والممارسين في المجالات الشرطية. بهدف توفير بيئةً تُعزز تطوير العمل الشرطي حيث يُساهم كلا الطرفين في تحديد المشكلات بالموضوعية العلمية عبر معلومات دقيقة وموثوقة. ووضع الاستراتيجيات التي تساعد في تدريب أفراد الشرطة لاكتسابهم مهارات جديدة تعزز من قدراتهم في التعامل مع التحديات الأمنية المختلفة. وتقديم خدمات للمواطنين أكثر فعالية وجودة. مع التوفيق بين المصالح المتضاربة بين تطبيق القانون وسلامة الشرطة والمواطنين. مما يعنى أهمية الاستفادة من البحوث العلمية التي تقدم في

الاكاديميات والمؤسسات البحثية الشرطية المختلفة والاستفادة منها في ترقية الأداء في مجالات الشرطة المختلفة.

أهداف الورقة

تهدف هذه الورقة للتعرف على الاتي:

1. اهمية البحث العلمي في ترقية وتطوير الاداء الشرطي.
2. استخدام نتائج البحوث العلمية في التدريب الشرطي.
3. تحديات ومعوقات التي تواجهه التدريب الشرطي.

مشكلة الورقة

تتبلور في السؤال الرئيسي الاتي: ما هو دور البحوث العلمية في ترقية وتطوير التدريب الشرطي؟ ويمكن الاجابة على هذا السؤال عبر الاسئلة الفرعية الاتية:

1. ما هو البحث العلمي وما هي اهميته وانواعه واهدافه؟
2. ما هو التدريب الشرطي ومفهومه وأهدافه؟
3. ماهي التحديات والمعوقات التي تواجهه التدريب الشرطي؟

المنهج المستخدم

أتبع الباحث الاتي: المنهج الوصفي ويعرف بأنه استخدام القدر المتاح من البيانات في تفسير ظاهرة معينة، ثم استغلال نتائج هذا الاستخدام في تفسير هذه الظاهرة موضوعياً. وتم جمع المعلومات من المصادر الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العلمية والتقارير الدورية والدراسات السابقة.

المصطلحات

1. البحث العلمي (scientific Research): عملية استقصاء منظمة تهدف إلى جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها للإجابة عن سؤال محدد أو حل مشكلة ما. يلتزم بالمبادئ والمنهجيات العلمية الراسخة لضمان موثوقية النتائج ودقتها وصحتها. وتتمثل السمة الأساسية للبحث العلمي في نهجه الموضوعي، حيث يتم تقليل التحيزات الشخصية إلى أدنى حد واستخلاص استنتاجات مبنية على الأدلة (حسن،2024).

2. التدريب الشرطي: هو عملية منظمة ومتعددة المراحل مصممة لتزويد أفراد الشرطة بالمعرفة والمهارات والحكمة اللازمة لخدمة وحماية الشرطة والمجتمعات بشكل فعال. من خلال برامج تدريبية ودورات متخصصة في مجالات مختلفة مثل أساليب الاعتقال والسيطرة والتدريب على الأسلحة النارية

وإنفاذ قوانين المرور والتحقيقات الجنائية ودورات الإشراف الميداني وغيرها. كما تتوفر دورات متخصصة للضباط المتقدمين. ويكون التدريب حضوريًا لتلبية الاحتياجات التشغيلية المحددة (Kratcoski, 2015)

الإطار النظري

تستند هذه الورقة على ثلاث محاور أساسية هي:

1. البحث العلمي.
2. التدريب الشرطي.
3. التحديات التي تواجهه التدريب الشرطي.

أولا: البحث العلمي

تعريف البحث العلمي

في اللغة العربية جاء الاتي:

البحث: كلمة تعنى السؤال والكشف والتفتيش عن الشيء. والبحث ان تسأل عن شيء وتستخبر عنه.

العلم: بمعنى المعرفة وكلمة ايضا تعنى أدراك الشيء على ما هو عليه أي على حقيقته وهو اليقين والمعرفة وهي ضد الجهل.

في اللغة الإنجليزية تعريف العلم جاء في قاموس ويستر بمعنى المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة وأصول وأسس ما تتم دراسته.

وجاء تعريفه في قاموس اكسفورد بأنه: ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسر مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة وفق قوانين عامة تستخدم طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق الدراسة.

العلم اصطلاحاً: هو جملة الحقائق والنظريات ومناهج البحث التي تذخر بها المؤلفات العلمية. يرى كارل بيرسون (Karl person) أن ميدان العلم غير محدد وفقا للتطورات الطبيعية، في أطوار الحياة الاجتماعية. وكلمة العلم تستخدم في عصرنا الحاضر للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية وجملة القوانين الثابتة وقد تستخدم للدلالة على مجموعة المعارف لها خصائص معينة.

أهم ما يميز العلم بانه أسلوب منظم في جمع المعلومات الموثوقة وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لها باتباع أساليب ومناهج محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها. ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر والتحكم في أسبابها.

مصطلح البحث العلمي

عند تعريف هذا المصطلح أتفق العلماء على الاتي:

1. الوصول إلى المعرفة عن طريق وسائل علمية مقنعة متفق عليها، كما يمكن تعريفه بأنه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات او علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير او تصحيح او تحقيق المعلومات الموجودة فعلا على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي.
2. استقراء منظم يهدف إلى اضافة معارف يمكن توصيلها والتحقيق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي. وهو البحث النظامي والمضبوط الخبري التجريبي لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها وتحقيقها بتقصي دقيق ونقد عميق ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء واداك ليسير في ركب الحضارة العالمية ويسهم فيه اسهاما انسانيا حيا شاملا.
3. الطرق العامة التي يسلكها العقل الانساني في بحثه عن الحقيقة بإتباعه طرق خاضعة لقوانين وصفية او تجريبية والتقيد بشكليات متعارف عليها. وهو حصيلة مجهود يهدف إلى الاجابة عن تساؤل او مجموعة من التساؤلات باتباع منهج معين واستخدام الم ارجع ومصادر ووسائل موثوق بها بحيث تخدم غرضا توثيقيا يسهل ا لطلاع على حصيلة هذا المجهود.

مفهوم البحث العلمي

تعددت المفاهيم تبعاً لمفهوم كلمة العلم وتبعا لتعدد أساليب البحث العلمي نفسه كالتجريب والتحليل والتفسير. وقد بذل العلماء في تخصصاتهم المتنوعة جهوداً عظيمة في الحياة العلمية والعملية حتى أصبح العلم يساهم مساهمة فعالة في البناء المعرفي للإنسان وتغيير واقعه عن طريق حل المشكلات عبر المناهج العلمية التي تتميز بأنها واقعية علمية ونظرية على السواء.

يُعدّ البحث العلمي أداةً أساسيةً لتوسيع المعرفة البشرية، وحلّ المشكلات الواقعية، ودفع عجلة الابتكار. ومن خلال فهم أنواعه وأهدافه ومنهجياته، يستطيع الباحثون إجراء دراساتهم بوضوح ودقة. ويضمن الالتزام بالممارسات الأخلاقية والعمليات المنهجية أن تكون النتائج موثوقة وذات تأثير، وأن تُسهم إسهامًا فعّالًا في المعرفة العالمية (حسن، 2024).

أهم ما يميز البحث العلمي عن الاعمال الادبية الأخرى هو انحصاره في جزئية صغيرة من جزيئات المعرفة وذلك بغرض تسليط الضوء عليها لمعرفة تفاصيلها الدقيقة ثم دراستها وتحليلها (محروس، 2008)

التعريفات السابقة للبحث العلمي تتفق على الاتي:

1. إن البحث نشاط علمي وعمل منظم يهدف إلى إيجاد إضافة علمية جديدة.
2. يبتعد البحث عن تحقيق الأهداف الشخصية.
3. لابد أن يحتوي البحث على مشكلة. وتكون الفرضيات قابلة للاختبار.
4. يجب أن يستخدم الباحث الأسلوب العلمي في جميع مراحل بحثه.

أهداف البحث العلمي

يهدف البحث العلمي إلى استخلاص حقائق ومعلومات جديدة. بعد اكتشاف المشكلة والظاهرة وفحصها وتحليلها وتفسيرها ثم التنبؤ باتجاهاتها وتطورها في المستقبل ومن ثم ضبطها والتحكم بها وايجاد الحلول التي تساعد في منع اضرارها او الانتفاع بها من خلال الخطوات التالية:

1. الوصف: وصف الظاهرة كما هي استناداً إلى الملاحظة والرصد يعتمد أساساً على حاسة النظر.
2. التفسير: تقديم الدليل وربط الأسباب بالنتائج والمدخلات والمخرجات ومعرفة العلاقات التي تربط المتغيرات مع الاحداث واجزئها. ويحتاج التفسير إلى قداره عقلية وادراكية وخلفية علمية قادره على فهم مجريات الأحداث وأسبابها، بالإضافة إلى أن الباحث يجب أن يكون له القدرة على التحليل وعمل المقارنات ومعالجة الواقع ببراعة ويجب على الباحث في عملية التفسير أن يثبت وجهة نظرة وأن يقدم الأدلة والبراهين العلمية المقنعة.
3. التنبؤ: هو عملية بناء تصور لما ستكون عليه الظاهرة في المستقبل. وهو عملية تقدير وتخمين ذكي مدروس مبني على طبيعة الظاهرة وتطورها في وضعها الحالي ودرجة نموها واتجاهاته ومدى قوته. بعد أن يتم اخضاع كل ذلك لأدوات القياس المناسبة.
4. حل المشكلات: تتميز عملية صنع القرار بانها حل للمشكلات والعقبات. والابحاث العلمية هي إحدى الوسائل المهمة لصناعة القرار ولكل بحث علمي مشكلة وبدونها لا يوجد بحث والمشكلة حسب مفهوم البحث العلمي قد تكون عبارة عن خلل في معادلة الظاهرة.
5. استخلاص حقائق جديدة: تهدف إلى استخلاص اكتشافات وحقائق جديدة تحمل في طياتها الابداع والابتكار بما تحويه من قدره على استنباط واستقراء النظريات العلمية الحالية للوصول إلى اختراعات واكتشافات جديدة..

ثانيا: التدريب الشرطي

أولا: تعريف الشرطة

جاء في مختار الصحاح في ش ر ط (الشرط) معرَّف. وجمعه شروط وكذا الشريطة وجمعها شرائط. والشرط بفتحتين العلامة. وأشرط الساعة علاماتها وأشرط فلان نفسه لأمر كذا أي أعلمها وأعدها. ومنه سُمي الشرط لأنهم جعلوا لأنفسهم علامات يعرفون بها.

جاء في المعجم الوجيز في ش ر ط (أشرطة) جعل له علامة) وقد اتفق اللغويون على أن تجمع كلمتا الشرطة والشرْطى مشتقة من الشُرط بضم الشين وفتح الراء.

رجل شُرطى وشرطىٌ: فرد منسوب إلى الشرطة، سموا بذلك لأنهم أُعدوا لذلك وعلموا أنفسهم بعلامات ظاهرة. وقيل: هم أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت وفى حديث بن مسعود: وتشرط شرطةٌ للموت لا يرجعون إلا غالبين. والمراد بالشرطة حفظ الأمن في البلاد الواحد شرطي وصاحب الشرطة رئيسها بضم الشين المعجمة وإسكان الراء.

مفهوم الشرطة في الشرع الإسلامي

عرف الفقهاء الشرطة بمسميات مختلفة في كثير من الكتب باختلاف العصور أهمها الاتي:

1. الحسبة: وهو العمل الذي يقوم به البعض تطوعاً ورغبه وكان الرسول صلي الله عليه وسلم أول محتسب. فقد كان ينهي عن الغش في الأسواق ويطلب من أصحاب السلع عدم إخفائها من العيوب ويحارب الخارجين على القانون.
2. الجند: الذين يعتمد عليهم الخليفة في استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين وما إلى ذلك من الأعمال التي تكفل سلامة الجمهور وطمأنينتهم.
3. العسس: مأخوذ من عس يعس عسساً إذا طاف بالليل، كان يقوم بالعسس سيدنا عبد الله بن مسعود رضى الله عنه في خلافة سيدنا أبوبكر الصديق رضى الله عنه، وكان سيدنا عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أشهر من قام بالعسس لمعرفة أحوال المدينة أثناء خلافته.
4. المعونة: كان تطلق على الشرطة لأنهم يقومون بمعاونة الحكام وأفراد الشعب وقد وُجدت هذه التسمية بمصر ايام الخلافة الفاطمية. ووجد ما يسمى حبس المعونة أو دار المعونة.

ويستفاد من هذه التعاريف أن كلمة الشرطة عُرفت في العهد الاسلامي وكانت في أول الأمر تابعة للقضاء حيناً ولصاحب الشرطة حيناً آخر.

تعريف الشرطة في القانون السوداني

في قانون الإجراءات الجنائية السوداني (1991) المادة1/25. نص على: ان الشرطة الجنائية العامة يقصد بها أي قوة شرطة تمارس إجراءات جنائية بموجب قانون الشرطة لسنة 1406هـ واللوائح والأوامر الصادرة بموجبه.

قانون الشرطة السوداني (1999)، المادة5 نص على أن قوات الشرطة قوات نظامية قومية التكوين مهمتها خدمة أمن الوطن والمواطنين ومكافحة الجريمة وحماية الأموال ودرء الكوارث والحفاظ على أخلاق المجتمع وآدابه والنظام العام. وبموجب أحكام المادة6. تتكون قوات الشرطة من الضباط وضباط الصف والجنود وفئات الأفراد الذين يصدر بشأنهم أمر.

البند 1: يجوز لرئيس الجمهورية بموجب أمر يصدره بناء على توصية من وزير الداخلية أن يكّون أي قوة احتياطية للقيام بواجبات عامة أو خاصة أو مؤقتة. ويجوز للوزير بموجب أمر يصدره بناء على توصية المدير العام أن يخول لأي فرد أو فئة من الأفراد ممارسة أي من السلطات المخولة لأفراد قوات الشرطة للقيام بالواجبات المفروضة عليهم بصفة دائمة أو مؤقتة وضمن الحدود واضحة.

التدريب في الشرطة

التدريب مطلب أساسي تتبناه كافة المؤسسات الشرطية في كل دول العالم ويتم التخطيط له في جميع الإدارات. لذلك تأتى الضرورة القصوى والملحة للاستفادة من التعليم والتدريب كمدخل أساسي لدى المؤسسة الشرطية لدعم كوادر العلاقات العامة الشرطية في كل الدول. ليكون كل من التعليم والتدريب منهجًا لكساب المهارات ورفع مستوى الأداء والقدرات لدى ضباط الشرطة حتى تكون هذه الكوادر الشرطية لديها المهارات والقدرات التي تمكنها من أداء عملها على أكمل وجه.

معاهد التدريب في الشرطة تهدف إلى وضع ورسم سياسة تدريبية عامة بما يتناسب واحتياجات المؤسسة وصقل مهارات رجال الشرطة علميًا وعمليًا بما يحقق الارتقاء بالأداء المهني. وإكساب مهارات فنية متقدمة عن طريق اجراء البحوث العلمية فى مجال العلوم الشرطية وتقديم الاستشارات العلمية ونشر الثقافة الأمنية بمفهومها الشامل وإيجاد وسائل تعليمية وتدريبية مساعدة لتدعيم الجوانب التطبيقية وتنمية مهارات رجال الشرطة. في مؤسسات التعليم الشرطي واعتماد ومراجعة البرامج الممنوحة من جهات الاعتماد الأكاديمي وتعزيز التعاون العلمي والبحثي (فرازي، 2025).

في مجال التدريب أجهزة الشرطة تعمل على الارتقاء بكفاءة وفاعلية في أداء المهام المنوطة بها عن طريق زيادة الاهتمام بالعملية التدريبية التي تشمل التدريب الأساسي والتطوير المستمر لمعارف ومهارات القوة العاملة بأجهزة الشرطة ومحاولة تغيير اتجاهاتها وسلوكها تجاه العمل والمجتمع.

التدريب أمر أساسي ولا بد للقيادة أن تفرد له جزءًا من اهتمامها. وأن توفر الجهاز الذ ى يمكن أن يقوم باقتراح السياسات والخطط وتنفيذها. وأن توجه قدرا معقولا من مواردها المتاحة لتدريب ضباطها لما يستجد في الميدان الذي أعدوا للعمل به. وكي يبقوا في موقعهم قادرين على تطوير المهام الموكلة إليهم كي يقوموا بإنجاز ما ينتظره منهم المجتمع لحفظ أمنه واستقراره.

للتحسين يُمكّن برنامج التدريب الشامل القائم على سيناريوهات واقعية من الاستجابة بفعالية لمختلف المواقف، بدءًا من الدوريات الروتينية وصولًا إلى الحوادث الحرجة. عبر عملية استراتيجية منظمة تهدف إلى لتحقيق أعلى معدلات استثمار للطاقة البشرية الموجودة تجاه جهاز شرطة كفء في مختلف مواقع الاختصاص الشرطي بمستوى الدولة مع التنمية والتطوير بما يوافق متطلبات ومعطيات المستقبل.

تصميم برنامج تدريب فعّال للشرطة، يتطلب تحديد الاحتياجات التدريبية ويشمل ذلك تقييم مهارات رجال الشرطة ونقاط ضعفهم المعرفية وتحديد المجالات التي تتطلب تحسينًا. وإكسابه الشرطي المهارات التي تجعله قادر على أداء الواجبات المتوقعة منه بطريقة مرضية وصحيحة وحتى الشرطي ذو الخبرة السابقة الذي يلتحق حديثاً لشغل وظيفة معينة قد لا تتوافر لديه كافة القدرات الضرورية للأداء الجيد. وهنا يفيد التدريب في استكماله للقدرات المطلوبة.

تعمل الشرطة على تطوير برامج تدريبية مُوجّهة تُعالج مجالات محددة في الاتي:

1. الشرطي الجديد الذي يلتحق حديثاً قد لا تتوافر لديه بعد المهارات المهنية وغرس الانضباط وتعزيز روح خدمة المجتمع لأداء واجبات الخدمة بالكفاءة المطلوبة. ومن هنا تبدو أهمية التدريب في بما يكفل له التوافق مع متطلبات العمل ومن ثم أداء العمل بطريقة جيدة.
2. العاملين في المستويات التنفيذية والاشرافية في مختلف المستويات الإدارية: لتسليحهم بالمهارات الادارية التي تمكنهم من شغل المناصب القيادية في المستقبل. وتحديد الأهداف ورسم السياسات وتحليل المشكلات واستصحاب الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات. وتطوير وتنمية أنماط تفكيرهم وإكسابهم المهارات السلوكية للإدارة الفاعلة. فالتدريب عملية مستمرة تشمل كافة العاملين وطوال حياتهم الوظيفية.

3. القيادات العليا: تولي إدارات الشرطة أهمية خاصة بتدريبها بهدف وضعها في صورة آخر المستجدات، سواء في مجال عملها، أو ما يتعلق باطلاعها على كل ما هو جديد مما يدور في العالم من تطورات مختلفة، سواء كان لها علاقة مباشرة بالعمل، أو كانت مجرد معلومات عامة يجب أن تطلع عليها هذه القيادات. ويتم ذلك عادة عبر دورات تنشيطية مكثفة وسريعة يمكن أن تتبعها بين الفترة والأخرى، القيادات الشرطية من مستوى قادة الشرطة والأمن ومن في مستواهم من القيادات الشرطية الأخرى.
4. رجال الشرطة القدامى: يعمل التدريب على تطوير معلوماتهم وتنمية قدراتهم على أداء أعمالهم وذلك لأن هناك تطورا مستمرا في العلوم والمعارف ويعمل على تحسين وتطوير والعادات السلوكية للأفراد وتعاملهم مع المؤسسة ومع الزملاء والرؤساء والمرؤوسين وجمهور المؤسسة. حيث يفيد في تطوير القيم والاتجاهات النفيسة للعاملين وتكفل لهم المحافظة على توازنهم النفسي. مما يزيد قدراتهم على أداء أعمال مستقبلية وإتاحة الفرص أمامهم للترقي لمناصب ووظائف أعلى في مستقبل حياتهم الوظيفية.

التدريب الفعّال للشرطة يُعد أساسًا لمؤسسة مُجهّز تجهيزًا جيدًا. يهدف بوجه عام إلى إكساب رجال الشرطة معلومات ومعارف متخصصة ذات صلة بوظائفهم وتنمية مهاراتهم وقدارتهم وتطوير سلوكياتهم لتمكينهم من أداء واجباتهم بكفاءة عالية وتقديم الخدمات لجمهورهم بفاعلية وعقلانية. واطلاعهم بمختلف مستوياتهم على الوسائل المستجدة في مجالات عملهم.

التعليم في الشرطة أمر سابق للتدريب ويعد متطلبًا أساسيًا في هذا العصر الذي يشهد تطوير كبير في استخدام التكنولوجيا في جميع مجالات النشاط الإنساني. ويعتبر بمثابة مناهج للتعليم المستمر يمثل مدخلاً ضروريًا لتزويد الأفراد بالثقافة والبيانات والمعلومات التي تكون المهارات لديهم وتصقل قدرتهم، مما يجعل منهم قوى بشرية معدة للعمل وأكثر قدرة على المشاركة في المجتمع والتعامل مع قضايا العصر المختلفة.

التدريب في الشرطة لا يكون كاملاً إلا بالإشارة إلى علاقته بالتعليم لأن تطوير المهارات لدى ضباط الشرطة، تمثل أحد الأسس الضرورية لإبراز جهود المؤسسة الشرطية وتفعيل التعاون مع الجمهور كمدخل للوقاية من الجريمة. ويعد التعليم بالإضافة إلى التدريب مدخلاً أساسيًا لتكوين وإعداد المهارات والقدرات وتطويرها لأفراد الشرطة حتى تكون متناسبة مع المتطلبات الأمنية الجديدة. وبخاصة في ظل المعلوماتية وثورة الاتصالات وشبكة المعلومات الدولية.

التعليم الشرطي بصفة خاصة يعد عنصرا رئيسيًا من عناصر النهوض بالموارد البشرية في قطاع الشرطة. ويتميز بقدر مساهمته في الحفاظ على استمرار ممارسة عمليات التنمية في محيط من الأمن والاستقرار. والتعليم الشرطي النظري والتطبيقي يقدم الثقافة الأمنية المتخصصة التي تؤهل العاملين في الشرطة بكافة مستوياتهم تأهيلاً مهنيًا، من أجل تمكينهم من أداء وظائفهم بأقصى فدر ممكن.

تعليم الشرطة كان موضوعًا مثيرًا للجدل في الزمن القديم وكانت الأدبيات الأكاديمية مليئة بالجدل والتساؤلات النقدية من قبل باحثين بارزين حول التوجهات التي ينبغي أن يتخذها تعليم الشرطة والغاية منه. ولا تزال هناك قضايا متعلقة بتعليم الشرطة مثل ما يُدرَّس للشرطة وكيف ومن يُدرِّس وضمن أي إطار مفاهيمي أو تأديبي. تظهر من حين لآخر ولكن بدرجة أقل بروزًا وبحدة أقل. هذا لا يعني أن قيمة التعليم العالي للشرطة قد تم توضيحها بنجاح ودمجها بالكامل في العمل الشرطي. ولكن يمكن القول إن أن تعليم الشرطة قد ساهم بشكل كبير في تطوير البحث العلمي في مجال أعمال الشرطة (Cordner & Shain, 2011).

تعليم الشرطة أصبح قضيةً محوريةً في العمل الشرطي المعاصر، نتيجة لتضافر جهود عدة حركات في تطوير معايير تعليم الشرطة ورفع مستوى كفاءتها المهنية وتدريبها. وتحت الضغط للاعتراف بالدور المتنامي للشرطة وأن المهارات والمعرفة اللازمة للتعامل بفعالية مع القضايا المعقدة تتطلب مستوى أعلى من التعليم بالإضافة إلى تدريب مكثف ومستمر في تخصصات محددة. أحرز تعليم الشرطة تقدماً مطرداً، حيث تشرف العديد من الشراكات التنظيمية بين الشرطة والجامعات على تقديم التعليم الشرطي على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا، ضمن استراتيجيات ومعايير شاملة في إطار عمل لمؤهلات التعليم الشرطي وتطبيقه (Théron, 2019)

أشهر البرامج في تطوير التدريب

منهج الديكام (DACUM) اسم الديكام اختصار ل(Developing A Curriculum) ويعنى تصميم المنهج وامكانية استخدامه في عمليات بناء وتصميم البرامج التدريبية بمكوناتها المختلفة. عبر آلية لتحليل الوظائف ورسم المنهج المطلوب لها بحيث يمكن تطويره والارتقاء به.

برنامج الديكام يقدم عادة للمتخصصين في مجال محدد. ويقوم على ثلاث اسس هي:

1. العاملين في الوظائف المختلفة هم أقدر من غيرهم على وصف ما يقومون به مهام وبكل دقة.
2. تعريف الوظيفة التعريف الدقيق ينبغي ان يتضمن وصفاً للواجبات والمهام المرتبطة بها.
3. كل المهام يتطلب انجازها معلومات ومعارف ومهارات وأدوات وقيم وسلوكيات محددة.

اسلوب الديكام يتمثل في أسس محدده هي:

1. اسلوب علمي يأخذ بالآليات الموضوعية في جميع وتحليل البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة.
2. يعتمد على ايجاد بيئة بحثية فنية يتم من خلالها رسم خريطة بالغة الدقة للموضوع قيد الدراسة.
3. تبنى عمليات التجميع والتبادل والتمحيص لهذه التجارب على المناقشة الجماعية والعصف الذهني.
4. لا يلغي اسلوب الديكام الأساليب الأخرى المستخدمة في تجميع المعلومات كالاستبيانات العلمية الموضوعية والمقابلات الشخصية والملاحظة، بل يوظفها لدعم البيانات المجمعة.
5. يعتمد الأسلوب بشكل رئيسي على الورش التي تعقد، والتي تتكون عناصرها من المنسق ولجنة الديكام التي يتم اختيارها بشكل دقيق بحيث يمثلون حصيلة متراكمة من الخبرات ويتم توجيه هذه اللجنة الى النقاش والعصف الذهني لطرح البيانات والمعلومات ومناقشتها وتمحيصها. وتعرض عليهم خلاصة النقاشات والاستنتاجات التي يتم التوصل اليها لإبداء آرائهم واقتراح اية اضافات او تعديلات.

التدريب الالكتروني الحديث

دمج التكنولوجيا في التدريب يمكن أن يحسّن تدريب الشرطة من خلال بتجارب تعليمية تفاعلية وغامرة. وتوظيف التكنولوجيا لتعزيز تجارب التعلّم. ومن أمثلة التكنولوجيا المستخدمة في تدريب الشرطة ما يلي: التدريب باستخدام الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR) وبرامج المحاكاة ومنصات التدريب عبر الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة.

ظهرت كثير من أبحاث تكنولوجيا الشرطة التي تعمل على تحسين تصميم وتنفيذ وتقييم تدخلات التكنولوجيا في أعمال الشرطة، وتبني أسس علمية سليمة وتدخلات تكنولوجية فعالة ومنصفة يتم من خلالها تحديد المشكلات وتحليلها واختيار تقنيات محددة للتطبيق وإجراء تقييمات معمقة لتحقيق أفضل النتائج. وتحديد ما إذا كان ينبغي تعديل التدخلات التكنولوجية. وهذا النموذج قابل للتطبيق بسهولة على تقنيات الشرطة المعاصرة (بيزا وآخرون، 2022).

تقييم فعالية التدريب

يكون بالتركيز على عاملين هما:

1. **كفاءة التدريب:** يقصد به نجاح النشاط التدريبي داخل قاعات التدريب وبمعنى أخر العمل على اكتساب المتدرب للمهارات والمعارف التي يسعى النشاط التدريبي إلى إكسابه إياها. وأن تعظيم عائد التدريب يتطلب ضمان كفاءته التي تتوقف على التقييم المستمر للنشاط التدريبي.

2. **فاعلية التدريب:** يقصد بالفاعلية مدى تحقيق التدريب لأهدافه داخل بيئة العمل. ويتوقف تعظيم عائدات التدريب على توافر هذين العاملين مجتمعين فأحدهما لا يغنى عن الأخر. وأن الهدف من أي نشاط تدريبي باعتباره استثمار يتلخص في تحقيق عائد لا يتوقف فقط على كفاءة التدريب، بل وأيضًا على فاعليته. وفاعلية التدريب تتوقف على ضمان تحويل نتائج التدريب إلى واقع التطبيق.

يُعدّ تقييم فعالية التدريب أمرًا بالغ الأهمية لتحديد ما إذا كان البرنامج التدريبي يحقق أهدافه. ويمكن للجهات استخدام أساليب متنوعة لتقييم فعالية التدريب، منها:

1. الاستبيانات ونماذج التقييم.
2. الاختبارات والتقييمات.
3. مراقبة وتقييم أداء الضباط.
4. تحليل بيانات الحوادث وتقارير استخدام القوة.

تقييم فعالية التدريب

عام 1959 نشر دونالد كيرك باتريك(Donald Kirk patrick) سلسلة من المقالات في(مجلة التدريب والتطوير الأمريكية) قدم فيها نموذج يُستخدم لتقييم فاعلية البرامج التدريبية. وأصبح إطارًا معترفًا به عالميًا. يقيس هذا النموذج نتائج التدريب عبر أربعة مستويات هي: رد الفعل والتعلم والسلوك والنتائج لتحديد مدى نجاح مبادرة التدريب في تحقيق أهدافها. وترتبط مستويات النموذج الأربعة ببعضها، دوريا حيث تُغذّي الرؤى المُستقاة من كل مستوى عملية التصميم ومواءمة أصحاب المصلحة. ولا يزال هذا النموذج، أحد أكثر أدوات التقييم استخدامًا في مجال التعلم والتطوير المؤسسي. فهو يوفر منهجًا منظمًا لتحديد مدى نجاح التدريب وكيف أثر على كل من الأداء الفردي وأهداف العمل (Kirkpatrick, 2006).

في النهاية يرى الباحث ان أجهزة الشرطة تركز في استراتيجيتها على الاستثمار في التنمية البشرية، يؤدي التدريب الهدف المرجو منه في زيادة المعارف والمهارات خصوصًا في قطاع التعليم والمعرفة وبالتالي يعد وسيلة مهمة لرفع قدرات العاملين في المجال الشرطي.

الدراسات السابقة

1. **دراسة الفراري، خليل سالم سليمان (2025): بعنوان: (تحديات التعليم الشرطي وتوجهاته المستقبلية):** مراجعه منهجية في ضو تحليل الدراسات السابقة.

هدفت إلى مراجعة الدراسات السابقة للتعرف على واقع التعليم الشرطي وأبرز التحديات التي تواجهه، واستعراض التوجهات المستقبلية وأفضل الممارسات الدولية في التعليم الشرطي، استخدم الباحث طريقة المراجعة المنهجية في جمع البيانات وتحليلها، واشتملت عينة البحث على (105) دراسة مؤهلة للمراجعة، وقد اُخْتِيرَت عينة مكونة من (24) دراسة سابقة نُشِرتَ في أربع قواعد بيانات هي: (دار المنظومة، Google Scholar، Springer، IEEE) وذلك خلال الفترة من 2015 إلى 2024. أظهرت الدراسة مجموعة من التحديات التي تواجه التعليم الشرطي تمثلت في: تحديات مرتبطة بالبرامج والمناهج وأعضاء هيئة التدريس. وتحديات إلكترونية ترتبط بالبنية التحتية لمؤسسات التعليم الشرطي والدعم الفني والتقني لها، وتحديات حول معايير اختيار الضباط المرشحين. وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز التوجهات المستقبلية للتعليم الشرطي هي، إيجاد استراتيجية ومعايير واضحة وشاملة للتعليم الشرطي، وتبني استراتيجيات تدريس حديثة، ورفع المؤهلات الممنوحة لضباط الشرطة. كونها تساعد على رفع جودة الأداء. وأوصى الباحث بضرورة تعزيز التعاون العلمي والبحثي بالتركيز على جودة التعليم في مؤسسات التعليم الشرطي واعتماد البرامج الممنوحة من جهات الاعتماد الأكاديمي وتحسين معايير اختيار الضباط المرشحين لضمان الجودة.

2. **دراسة: المبيضين، عاكف محمد (2020): بعنوان:(رؤية إستراتيجية عربية للتدريب الأمني في ضوء التحديات والتهديدات المشتركة).** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ركَّزت هذه الدراسة على التوصُّل إلى منظومة خاصة بالتدريب الأمني في العالم العربي بخاصةٍ في ظل تزايُد التهديدات والتحديات التي تواجهها الأجهزة الأمنية العربية في عالمنا المعاصر وذلك بهدف تعزيز قدرات أفراد الأجهزة الأمنية على المواجهة الواقعية للمشكلات والتحديات التي تهدد الأمن. ورسمت الدراسةُ خريطةً بالأخطار التي تواجهها العناصر الأمنية، وكشفت عن تطور مهام أجهزة الشرطة وأدوارها في أغلب الدول العربية، وناقشت واقع التدريب الأمني مقارنةً بالمؤشرات الدولية. وانتهت إلى اقتراح تصوُّر لإستراتيجية عربية للتدريب الأمني. واعتمدت الدراسة على منهجية تحليل النظم، ولقد أكدت نتائجُها تشابُهَ الأدوار الفعلية التي تقوم بها الأجهزة الشرطية العربية، وأن الأدوار المعلنة للشرطة بعيدة عن التحديات الجسيمة التي تواجهها هذه الأجهزة. وأن هناك كثيرًا من المشكلات المرتبطة بالتدريب،

على الرغم ممَّا طرأ عليه من تطوُّرات وأن هناك نُدرةً في المراكز الأمنية المختصة بدراسات المستقبل في المجال الأمني العربي. وأوصت الدراسة بضرورة تأسيس مراكز خاصة بالتدريب. والاهتمام بإعداد المدربين المتخصصين وبناء قاعدة بيانات عن الخبراء في هذا المجال.

3. أحمد، أشرف السعيد (2014): بعنوان (معوقات البحث العلمي في مجال العمل الشرطي).

هو البحث الفائز بجائزة وزارة الداخلية المصرية في مجال دور البحث العلمي في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة. وهدف الى معرفة معوقات البحث العلمي في مجال العمل الشرطي في ظل اهتمام وزارة الداخلية بالبحث العلمي للوصول من خلاله الى أفضل سبل لأداء العمل والتطوير في الخدمات الأمنية. قدم الباحث عرض للبحث العلمي واهميته في وزارة الداخلية في جمهورية مصر العربية. مشكلة البحث كانت في تقديم المعوقات التي تواجه البحث العلمي في وزارة الداخلية والباحثين في مجال العمل الشرطي. وسبل علاج تلك المعوقات مع الاخذ في الاعتبار الأثر المتوقع للمتغيرات المعاصرة على الدراسة. حاول الباحث الإجابة على الأسئلة التالية: هل وزارة الداخلية تهتم بالبحث العلمي الشرطي؟ وهل هناك معوقات للبحث العلمي الشرطي؟ وكيف يمكن علاجها إن وجدت؟ أستخدم الباحث المنهج الوصفي. وأثبتت النتائج ان هناك كثير من المشكلات والمعوقات التي يتعرض لها البحث العلمي الشرطي. ورغم دعم الاستراتيجية الرئيسية لوزارة الداخلية للبحوث العلمية الا ان هناك بعض القيادات التي تعيق تلك العملية في كافة المستويات. وتعتبر البحوث عمل غير مهم. أهم التوصيات التي قدمها الباحث هي:

1. نشر ثقافة البحث العلمي وأهميته في تطوير الأداء الشرطي في المجالات المختلفة.
2. الاستفادة من الأساليب التكنلوجية الحديثة والاعتماد على المكتبات الالكترونية من شبكة الوزارة.
3. الاهتمام بالدراسات الشرطية ودعمها ومنح الباحث تفرغ لأعداد بحثه مع توفير الدعم المالي والمعنوي.
4. عمل مسابقة بحثية علمية بين جميع إدارات وزارة الداخلية.

4.دراسة مزهر، سعيد بن محمد علي(2013): واقع تصميم البرامج التدريبية في المؤسسات الأمنية وسبل تطويرها في ضوء متطلبات منهجية الديكام (DACUM).

هدفت الدراسة الي التعرف على واقع تصميم البرامج التدريبية في المؤسسات الأكاديمية الأمنية وسبل تطويرها في ضوء متطلبات منهجية الديكام (DACUM) تطبيقا على تصميم البرامج التدريبية في كل من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وكلية الملك فهد الأمنية. استخدم الباحث المنهج الوصفي

التحليلي. وكانت أهم النتائج التالية: وجود واقع غير مرضي في تصميم البرامج التدريبية بمختلف مراحله في ضوء التطورات الحديثة. وأهمية تطوير تصميم البرامج التدريبية بطريقة جديدة بما يتوافق مع متطلبات العمل الميداني مثل منهجية الديكام. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في تصميم البرامج الحالي ومعالجة القصور في العلاقة بين محتوى البرنامج التدريبي والعملية التدريبية الفعلية. وتكييف وتعديل ممارسات منهجية الديكام بما يتوافق مع البيئة المحلية والعربية وحث مراكز البحوث والدراسات على إجراء دراسات متكاملة عن منهجية الديكام في العملية التدريبية.

الدراسات الاجنبية

1.دراسة بيزا وويلش (Piza and Welsh) (2022): بعنوان(العمل الشرطي القائم على الأدلة).

باقٍ لا محالة. بحوث مبتكرة وممارسات هادفة وانتشار عالمي.

تهدف الدراسة الى التعرف على إمكانية تعزيز العمل الشرطي القائم على الأدلة لسد الفجوة بين البحث الأكاديمي والممارسة الشرطية في ظل التطورات الهامة والانتشار العالمي؟ بهدف تحقيق نتائج أفضل لتحسين أداء الشرطة من خلال دمج البحث العلمي في العمل الشرطي المعاصر. وتمكين الضباط من إجراء البحوث العلمية بقيادة الشرطة. واستندت الدراسة على 18 دراسة حالة وردت في كتاب (عولمة العمل الشرطي القائم على الأدلة: ابتكارات في سد الفجوة بين البحث والممارسة) وتقدم هذه الدراسات مجموعة من الأدلة النوعية حول دمج البحث العلمي في العمل الشرطي المعاصر. أهم النتائج كانت تصف دراسات الحالة بعض الروابط السببية المحتملة في أربع عمليات رئيسية هي:

1. نقل المعرفة العلمية إلى المجتمع العملي.
2. تمكين الضباط من إجراء البحوث العلمية بقيادة الشرطة.
3. مواءمة عمل الباحثين مع الممارسين في الشرطة.
4. دمج العمل الشرطي القائم على الأدلة في مهام الشرطة اليومية.

اهم النتائج أثبتت أن جهود البحث العلمي في العمل الشرطي أصبحت راسخة بما يكفي للاعتراف بها.

2.دراسة كل من (Peter C. Kratcoski, Maximilian Edelbacher) (2015): العمل الشرطي التعاوني. الشرطة والأكاديميون والمهنيون والمجتمعات يعملون معًا من أجل التعليم والتدريب.

تكشف هذه الدراسة أن تدريب وتعليم الشرطة وممارساتها باتت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتعاون بين الشرطة والأكاديميين والممارسين المحترفين والهيئات المجتمعية. ويواجه هذا الأمر مقاومة من الأكاديميين وضباط الشرطة على اختلاف مستوياتهم الوظيفية. في شكل تشكيك من الأكاديميين في إمكانية إصلاح

أجهزة الشرطة، فضلاً عن شكوك ضباط الشرطة في دوافع وقدرات الأكاديميين. ويجد ان قاعدة بيانات واضحة تُبين القيمة المضافة للتعاون بين الشرطة ومؤسسات التعليم العالي في مجال تدريب الشرطة أن تُسهم في معالجة هذه العقبات الثقافية التي تُعيق التغيير. ويستعرض الباحث الأدبيات الدولية حول التعليم العالي وتدريب الشرطة وتعليمها.

مناقشة دور البحث العلمي في تدريب الشرطة

هناك مسألة فلسفية عميقة تنص على ان عمل الشرطة هو وظيفة حكومية لعامة الشعب وليست للعلم فهي تختار أن يُبتّ في البراءة أو الإدانة من قِبل قاضٍ أو هيئة محلفين، لا من قِبل خوارزمية حاسوبية. يجب على الباحثين إدراك أن سياسات الشرطة وممارساتها تلتزم بالقانون والسياسة والرأي العام. ومن مسؤوليات قادة الشرطة الاستناد إلى الحكمة والخبرة لجعل مؤسساتهم عقلانية وعلمية قدر الإمكان، نظرًا لكثرة التحديات التي تُقيّد أعمالهم (لا فيني، 2022).

البحوث العلمية تقدم دورًا حاسمًا في تحسين أداء الشرطة. من خلال دراسات منهجية لممارسات الشرطة ونتائجها وتفاعلاتها المجتمعية بهدف تحسين العدالة والفعالية والمساءلة. ولها أهمية كبرى في مجال تطوير وتحديث العمل الشرطي والعلوم المرتبطة بالأداء الشرطي ونقل المعرفة العلمية إلى مجتمع الممارسين مما يعتبر عمليةً تفاعليةً تتطلب تبادلًا بين البحث والممارسة لتحقيق أقصى فائدة في تحسين تدريب الشرطة من خلال توفير ممارسات قائمة على الأدلة لتحسين فعالية الشرطة وضمان استجابة ممارساتها لاحتياجات المجتمع. وتُحسّن عملية صنع القرار والمساءلة.

يجب على ممارسي الشرطة الرجوع إلى المعرفة العلمية التي تقدمها البحوث العلمية حيث لا يزال هذا المفهوم غريبًا على ملايين ضباط الشرطة وقادتها حول العالم على الرغم من الارتفاع الكبير في مستويات تعليم قادة الشرطة منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أن التقدم المحرز في تطبيق المعرفة العلمية على أرض الواقع لا يزال محدودًا (Sherman, 2013)

تمتلك أجهزة الشرطة قاعدة معرفية علمية للعمل الشرطي وتضع لها أولوية قصوى في زيادة الفعالية وتحسين الخدمة العامة. لكن في الوقت نفسه ورغم التبني الواسع لنتائج البحوث العلمية في العمل الشرطي فان القدر الهائل من المعلومات المفيدة لا يتم الاستفادة من بدرجة كافية. ويكون تطبيقها في فرص التدريب ليس بالمستوى المطلوب. ووجد ان الضباط ذوو الرتب الأعلى أكثر معرفةً بتطبيق نتائج البحوث في العمل الشرطي مقارنةً بالضباط ذوي الرتب الأدنى. وذلك لان التدريب يركز عادةً على قادة الشرطة بدلًا من القيادات الوسيطة التي تشرف مباشرةً على العمليات اليومية مما يصنع وضعا تفتقر فيه

الشرطة الى القدرة الكافية على تطبيق الأساليب الجديدة بطريقة تضمن تحقيق أقصى قدر من النجاح (Ratcliffe, 2019)

في النصف الثاني من القرن العشرين، ظهرت دراسة تقدم سردًا استرجاعيًا للجهود المبذولة في البحوث العلمية بهدف إثراء سياسات وممارسات الشرطة وتتألف هذه المنظومة من باحثين أكاديميين ومراكز بحثية تُبين كيف تطور تقدم العمل الشرطي نحو مزيد من الأهمية ضمن منظومة معقدة من الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية والشرطة من خلال ما يلي:

1. العمل الشرطي القائم على الأدلة: يساعد البحث أجهزة الشرطة على تبني استراتيجيات فعّالة تُقلل من الأضرار، مما يضمن استناد الممارسات إلى البيانات والتحليلات.
2. الإدارة الشرطية العلمية: يُركز هذا النهج على استخدام الأساليب العلمية لتوجيه العمليات الشرطية، مما يؤدي إلى عمل شرطي أكثر اعتمادًا على البيانات ومساءلة.
3. دمج البحث: ينبغي إشراك البحث بشكل فعّال في الممارسات الشرطية لضمان تزويد الضباط بالمعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة.
4. التعاون والمشاركة المجتمعية: غالبًا ما يتطلب البحث الفعال التعاون مع أفراد المجتمع لتصميم استراتيجيات تلبي الاحتياجات والاهتمامات المحلية.
5. الدعوة إلى الممارسات القائمة على الأدلة: تُعزز منظمات مثل المعهد الوطني للعدالة أهمية الممارسات القائمة على الأدلة، وتشجع أجهزة الشرطة على تبني سياسات وممارسات قائمة على الأدلة.
6. إعداد الكوادر الشرطية بين مهارات التعليم والتدريب

نتائج البحوث العلمية في مجال تدريب الشرطة يجب صياغتها في لغة مبسطة ومفهومة. ويمكن تعزيز هذه العملية بإشراك ممارسي الشرطة بشكلٍ مباشر في تفسير النتائج ومناقشة آثارها على السياسات والممارسات الشرطية المختلفة. ومن الأخطاء التي ينبغي على قادة الشرطة تجنبها المبالغة في تفسير نتائج الدراسات. مثلا كان الاستنتاج الشائع من دراسات زمن الاستجابة في ثمانينيات القرن الماضي هو أن الاستجابة السريعة لا تُحدث فرقًا. ولكن وبشكل أدق وجدت الدراسات أن الاستجابة الفورية للجرائم القديمة ذات فائدة ضئيلة، بينما كان رد الفعل السريع على الجرائم الجارية مثمرًا للغاية (Cordner, 2018)

تطبيق نتائج البحوث بشكل سليم في تدريب الشرطة يستند على عاملين ينبغي على الشرطة مراعاتهما وهما السياق والهدف. لان الباحثون العلميين لهم الحق في تركيز دراساتهم على نتيجة واحدة معزولة، بينما يتعين على رجال الشرطة التعامل مع نتائج متعددة جميعها ذات أهمية. ويتطلب ذلك عدة اعتبارات أساسية منها التقدير المستمر للجوانب المتعددة لعمل الشرطة. قد تُظهر دراسة ما أن استراتيجية معينة أكثر فعالية من غيرها في الحد من الجريمة، ولكن يجب على الشرطة أيضًا مراعاة آثارها على الخوف من الجريمة وثقة الجمهور والاستخدام العادل للقوة والسلطة، فضلًا عن القيم الأساسية كالشرعية والشفافية والمساءلة.

وتجاوز هذه المعوقات في تصميم مشاريع بحثية تُفيد أجهزة الشرطة بشكلٍ مباشر.

أهم النتائج:

1. للبحث العلمي له أهمية كبرى في تطوير وترقية الأداء والتدريب الشرطي.
2. أن الاهتمام بتدريب الكوادر الشرطية يتم عبر مدخلين هما التدريب والتعليم.
3. أهمية الاتجاه الى التدريب العلمي عبر اليات الذكاء الاصطناعي والتكنلوجيا المختلفة.
4. تتبنى كافة المؤسسات الشرطية التدريب وتخطط له على كافة المستويات. كمدخل للاستثمار في الموارد البشرية ورفع القدرات العاملين وإكسابهم معلومات ومعارف متخصصة لها علاقة بعملهم في الشرطة.

اهم التوصيات:

1. أهمية إجراء المزيد من البحوث والدراسات عن كيفية تطوير الأداء والتدريب الشرطي.
2. الاستفادة من نتائج البحث العلمي في تُحسّين تدريب وتعليم أفراد الشرطة.
3. ضرورة دمج التكنولوجيا في التدريب مما يصنع شرطة مواكبة لمواجهة كل التحديات المتطورة.
4. تصميم برامج تدريبية قائمة على الاحتياجات التدريبية الفعلية على أسس منهجية الديكام (Dacum).
5. إنشاء إلية تنسيق للبحوث الشرطية وترتيبها وتنظيمها ومتابعة تنفيذها والاستفادة منها.
6. تقييم فاعلية البرامج التدريبية عبر الأساليب العالمية مثل منهج كيركباتريك(Kirkpatrick).
7. تقييم الآثار الناتجة عن برامج التدريب الحالية في معاهد واكاديمية الشرطة.
8. تطوير وتحديث المناهج التدريبية مع اتسامها بالمرونة بما يكفل الاستجابة بفعالية لمختلف المستجدات والتهديدات الأمنية.

المصادر

1. أبادى، الفيروز (1371): القاموس المحيط. الجزء الثاني. الطبعة الثانية مطبعة مصطفى الحلبي.
2. ابن منظور، (2000): لسان العرب. دار صادر للطباعة والنشر، المجلد8. ط1. بيروت. لبنان.
3. الرازي، محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح. دار مكتبة الهلال. ط1. بيروت
4. الطبرى، الامام ابي جعفر بن جرير: تاريخ المام والملوك ج 10, مطبعة الاستقامة. القاهرة. مصر.
5. المعجم الوجيز. مجمع اللغة العربية. طبعة خاصة بوازرة التربية والتعليم. القاهرة. مصر.

المراجع

1. ابن ارشد محمد (2007): الامارات اليوم. العلم هو طريق التقدم. دبي.
2. البدري، هاشم الأمين: منهجية البحث العلمي. ط3. الاكاديمية للدارسات الاستراتيجية والأمنية. الخرطوم.
3. مزهر، سعيد بن محمد علي(2013): واقع تصميم البرامج التدريبية في المؤسسات الأمنية وسبل تطويرها في ضوء متطلبات منهجية الديكام (Dacum). مجلة الفكر الشرطي. مركز بحوث الشرطة. القيادة العامة لشرطة الشارقة. الامارات.
4. البشر، خالد سعود البشر (2002): ودورها في مكافحة الجرائم الاقتصادية. الشارقة. بحث قدم لمؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة. الذي نظمته شرطة الشارقة. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
5. الكبيسى، محمد محمود (2009): فلسفة العلم ومنطق البحث بيت الحكمة بغداد.
6. الفراري، خليل سالم سليمان (2025): تحديات التعليم الشرطي وتوجهاته المستقبلية: مراجعه منهجية في ضو تحليل الدراسات السابقة. المجلة المصرية للدراسات النفسية. مجلد 35 العدد 126. القاهرة.
7. خضور، صلاح محمد (2003): عوامل أساسية لنجاح إدارة الشرطة في تحقيق أهدافها. مجلة الفكر الشرطي. مج12. ع 1، شرطة الشارقة. الشارقة.
8. الشافعي، علي بن محمد بن حبيب الماوردي (2002): الرتبة في طلب الحسبة. دارسة وتحقيق أحمد صابر بدارن. منشورات دار الرسالة. القاهرة. مصر.
9. محروس، أشرف حسين (2008): قاعة بحث. دراسة تطبيقية، كلية الآداب. جامعة المنوفية. شبين الكوم.

10.صادق، محمد (2014): البحث العلمي بين المشرق والغرب والعالم العربي كيف نهضوا ولماذا تراجعنا. المجموعة الغربية للتدريب والنش. ط1. القاهرة.

11.المبيضين، عاكف محمد (2020): رؤية إستراتيجية عربية للتدريب الأمني في ضوء التحديات والتهديدات المشتركة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

القوانين

1. قوانين الشرطة خلال مئة عام 1908– 2008. إصدار رئاسة الشرطة مارس 2011.
2. قانون الشرطة السوداني لعام 1999 المادة) 75.
3. قانون الاجراءات الجنائية لسنة 1991 المادة) 125.

المراجع الاجنبية

1. Cordner, Gary and Geoffrey Alpert (2018): Research, Science, and Policing. Office of Justice Programs.
2. D.M. Crowley, J.T. Scott, E.C. Long, L. Green, A. Israel (2021): Lawmakers' use of scientific evidence can be improved, Proceedings of the National Academy of Sciences.
3. Cordner, G., & Shain, C., (2011): Police education and training Special issue. Police Practice and Research.
4. Dixit, Devendra Kumar (2025): The Future of Modern Research: Interdisciplinary Collaborations & Innovations. National Press Associates
5. Donald Kirkpatrick, James Kirkpatrick**(2006):** Evaluating Training Programs: The Four Leve. Berrett-Koehler Publishers
6. Théron, Isabelle Bartkowiak(2019): Research in police education: current trends. Police Practice and Research an International Journal. Volume 20, Issue 3: Police Education .
7. Welsh, Brandon C.(2024): Evidence-based policy in a new era of crime and violence prevention and social justice. Aggression and Violent Behavior. Volume 77.
8. Peter C. Kratcoski, Maximilian Edelbacher(2015): Collaborative Policing. 1st Edition. Routledge. New York
9. Om Sharma (2025): Modern Approaches to Research Methodology: Integrating Tradition with Innovation.

دور التشريعات الوطنية والدولية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر

د. عبد العظيم علي محمد المحجوب

أستاذ مساعد – جامعة الرباط الوطني

مستخلص

هدف البحث إلى التعرف على الدور الذي تقوم به التشريعات الوطنية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر. ومعرفة آليات المكافحة التي وضعها القانون للحد من تلك الجرائم. واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن. وخرج بعدد من النتائج أهمها: إن جريمة الاتجار بالبشر تعتبر من الجرائم المهددة للاستقرار الوطني. فالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة على مستوى العالم جعلت التنظيمات الإجرامية تتجه إلى استثمار أموالها في هذا الاتجاه، وتحدث نتيجة استغلال اقتصادي واجتماعي تعاني منه مجتمعات كثيرة. وهي تمس الكرامة الإنسانية لأن محل الاستغلال هو الإنسان ذاته. وقدم الباحث عدد من التوصيات منها: على الدولة سن قوانين وتشريعات لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر. مع فرض عقوبات رادعة. مع ضرورة التكاتف والتعاون الدولي والإقليمي في مجال تبادل المعلومات والخبرات والتدريب في مجال مكافحة جريمة الاتجار بالبشر

الكلمات المفتاحية: التشريعات الوطنية والدولية، جرائم، الاتجار بالبشر.

Abstract

This research amis to identify the role of national legislation in combating Human trafficking crimes and to understand the mechanisms established by law to reduce these crimes. The research employed a descriptive, analytical, and comparative approach. It yielded several key findings, most notably that human trafficking is a crime that threatens national stability. Economic changes and modern technology worldwide have led criminal organizations to invest their funds in this area, resulting from economic and social exploitation suffered by many societies. It violates human dignity because the exploited individual is the victim. The researcher offered several recommendations, including: the state should enact laws and legislation to combat all forms of human trafficking, impose deterrent penalties, and foster international and regional cooperation in exchanging information, expertise, and training in the field of combating human trafficking.

Keywords : National and international legislation, crimes, human trafficking.

مقدمة

كرم الله تعالى الإنسان عن جميع خلقه، وأرست الشريعة الإسلامية الغراء صون كرامته، وحماية آدميته. ومنعت الرق منذ ظهور الإسلام بعد ان كان مباحا إبان العصور الجاهلية وعلى الرغم من كل الإنجازات التي حققت من قبل كل المنادون بإبطال الاسترقاق في القرن السابع عشر مع بقاء هذا الرق منتشر في بقاع العام وخاصة فيما يتعلق بالنساء والأطفال والذين يقعون في شرك جديد من الاستعباد يسمى الاتجار بالبشر (إبراهيم، 2002).

الاتجار بالبشر ظاهرة أو جريمة جديدة شبيهة بالرق ظهرت في العصر الحديث وهي من الظواهر الإجرامية القديمة النشأة في المجتمعات الإنسانية والتي تطورت أساليبها من قبل المنظمات الإجرامية وتعتمد بصورة أساسية على نقل الأفراد وتسفيرهم لخارج موطنهم الأصلي. واستغلالهم بأي صورة من الصور كالعمل القسري أو الاستغلال الجنسي أو استئصال الأعضاء للحصول على الربح الهائل.

بعد بزوغ عصر القانون الوضعي جرمت النظم الوضعية تلك الجريمة وعزز المجتمع الدولي مكافحتها بأن أبرم العديد من المعاهدات الدولية والإقليمية التي من شأنها حظر ارتكابها والحد من انتشارها داخلياً وإقليمياً ودولياً. إلا أنه رغماً عن تلك الجهود يبدو أن هناك ثمة قصور في منع تلك الجريمة أو الحد من انتشارها لاسيما في ظل الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم. والأحداث التي مرت بها المنطقة العربية والأفريقية من ثورات ونزاعات مسلحة داخلية واضطرابات سياسية (أمشيري، 2016).

اتسع سوق الاتجار بالبشر وفقاً لما أفصحت عنه المنظمات الدولية بموجب الإحصائيات الصادرة عنها في هذا الشأن. وهو ما اقتضى دراسة مدى فاعلية المواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية في منع أو الحد من ارتكاب تلك الجريمة واستبيان فعالية المعالجة القانونية الدولية في مواجهة تلك الجريمة وذلك للوقوف على ما إذا كان هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير أو آليات حديثة من شأنها الحد من ارتكابها والسيطرة على مقومات وأدوات مرتكبيها وهل الأمر يتطلب مزيد من الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة تلك الجريمة التي تمنعها الشرائع السماوية والتشريعات الوضعية، أم أن ما تنتهجه المنظمات الإقليمية والدولية وأجهزتها من آليات كافياً للحد أو منع وقوع تلك الجريمة.

تعد ظاهرة الاتجار بالبشر في صورتها الحالية حديثة إلى حد كبير بعد ان كانت مختصرة في الرق والعبودية لتصبح نشاط تجاري يحقق أرباح طائلة تقدر بالمليارات. وتطورت إلى انتهاك لمبادئ وكرامة الإنسان وأكثر فئات المجتمع عرضة لها النساء والأطفال. ولقد انصب اهتمام المجتمع الدولي على ضرورة التغلب على الصعاب والتحديات التي فرضتها الظروف المعاصرة لمكافحة تلك الجريمة.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أنه يتطرق لموضوع وهو الاتجار بالبشر فالفرد بطبيعته لا يتصور من الناحية القانونية أن محل الاستغلال والتجارة في هذه الجريمة هو الإنسان ذاته، مما يخالف أبسط القيم الإنسانية السائدة في كافة المجتمعات. مما يتطلب الدراسة في بيان مكامن الخطورة في هذه الجريمة وآثارها القانونية والاجتماعية والاقتصادية. كما يتناول البحث للتشريعات الوطنية والدولية لمكافحة جرائم الاتجار البشر والحد منها.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة في أن البحث جاء ليحدد المسؤولية القانونية المترتبة على الاتجار بالبشر، وبيان الحماية القانونية لسلامة الإنسان في ظل قانون أو تشريع يمنع الاتجار بالبشر دولياً وإقليمياً ومحلياً ووطنياً، ويمكن تلخيص المشكلة في التساؤلات الآتية:

1. ما هو الدور الذي تقوم به التشريعات الوطنية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر؟
2. ما هو الدور الذي تقوم به التشريعات الدولية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر؟
3. ما هي آليات المكافحة التي وضعها القانون للحد من جريمة الاتجار بالبشر؟
4. ما هو الموقف القانوني للضحية والحقوق التي كفلها له القانون؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على:

1. الدور الذي تقوم به التشريعات الوطنية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.
2. الدور الذي تقوم به التشريعات الدولية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.
3. آليات المكافحة التي وضعها القانون للحد من جريمة الاتجار بالبشر.
4. الموقف القانوني للضحية والحقوق التي كفلها له القانون.

منهج البحث

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن لما لهما من علاقة قوية بالبحث.

المصطلحات

الاتجار بالبشر: هو بيع وشراء الأفراد لأغراض ترتبط بالعمالة القسرية والاستعباد الجنسي لأهداف تجارية عن طريق المهربين وغيرهم من المنتفعين. ويعتبر من الجرائم العابرة للحدود الوطنية.

الرق: بشكل عام هو تملك فرد لآخر وممارسته أحد أفظع أنواع الملكية عليه، ففي نظام الرق يعتبر الإنسان أخاه الإنسان من ممتلكاته الشخصية، فالرق أو الاسترقاق لا يمثل قيداً على حرية الإنسان، وإنما هو إلغاء تام لحريته (إبراهيم، 2013).

الدراسات السابقة

1. دراسة: محمد عبد الله ولد محمد (2005): تجريم الاتجار بالنساء واستغلالهن في الشريعة الإسلامية.
2. هدفت البحث إلى كشف ممارسات هذه الجريمة في المجتمعات الجاهلية. وتعدد ثم تبين دور الشريعة الإسلامية في محاربتها، كذلك تعرض الدراسة حجم الظاهرة في وقتنا الحاضر وبشكل خاص في الدول الغربية المتقدمة أو كون تلك الدول تحولت إلى صور رائجة للاتجار بالنساء وبشكل خاص إلى تسخيرهن في الدعارة. وتوصلت الدراسة من خلال تأصيل وبيان كل أشكال هذه الظاهرة القديمة والمستحدثة إلى تحويلها في منطوق القرآن والسنة الشريفة.
3. **دراسة: هاني أحمد السبكي (2020):** الاتجار بالبشر دراسة في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الدولي وبعض التشريعات العربية والأجنبية.
4. هدفت الدراسة إلى عرض الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وإعادة صياغة المواد في الاتفاقيات الدولية كشرح لها. وتضمنت الدراسة شرحاً للآليات الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، كما تضمنت الآليات التي تتخذها بعض المنظمات غير الحكومية في منهج الاتجار بالبشر خاصة من نواحي التوعية والرصد والدافعية.
5. **دراسة: خالد محمد المرزوق (2005):** جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوباتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.
6. هدفت الدراسة إلى تناول الاتجار بالنساء والأطفال كأحد أنشطة الجريمة المنظمة ويتمثل ذلك باستخدام هؤلاء للدعارة والاسترقاق الجنسي، الأمر الذي جرمته الشريعة الإسلامية ومواثيق الأمم المتحدة وقوانين الدول، وتبين الدراسة الأحكام الشرعية والقانونية للاتجار بالنساء والأطفال وتبين الدراسة أن هناك مجتمعات انهارت بعد الاتحاد السوفيتي سابقاً تعد من أكثر الدول المصدرة لتجارة النساء والأطفال، وأن الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا واليابان هي من أكثر الدول استيراداً لهذه التجارة، ويستغرب الباحث من استبعاد المشرعين العرب عقوبة الإعدام من بين العقوبات التي تفرض على من يرتكب جريمة الاتجار بالنساء والأطفال، وهذه القوانين مستغربة،

إذ أن مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة غير متوافر في هذه النصوص القانونية، ذلك أن جريمة الاتجار بالنساء والأطفال من البشاعة في هذه النصوص القانونية، وأنها من البشاعة والخسة مما يتطلب أن تقرر لها عقوبة الإعدام.

الإطار النظري

أولا: الاتجار بالبشر.

لمحة تاريخية عن الاتجار بالبشر

الرق ظاهرة لازمت الحضارة البشرية منذ بدايتها منذ أن أيقن الإنسان أن العمل هو سبيله للحصول على حياة أفضل، ومنذ أن عرف بأنه يستطيع أن يلقى عبء هذا العمل على غيره عوضاً عن أن يتحمله بنفسه. وقد تعددت مصادر الرق على مر العصور فكان الأفراد الذين لديهم السلطة والقوة يطوفون على الضعفاء ويختطفونهم ليسخروهم لخدمتهم، ولم تكن العدالة آنذاك موجودة لتنصف هؤلاء الضعفاء.

كانت التشريعات القانونية السابقة تقوم على القوة والظلم، وأهدرت في ظلها أحد أبسط حقوق الإنسان وجوهر حياته وهو الشعور بالكرامة الإنسانية، لذلك قال هوجروس: "يوم يسترق الإنسان يفقد نصف رجولته، وعلى الرغم من التأثيرات النفسية والمعنوية الضارة لنظام الرق على الطرف الضعيف فيه وهو العبد أو الرقيق من حرمانه من كرامته الإنسانية إلا أن هذا النظام يجرد السيد من كرامته الإنسانية بقدر ما يقوم به إزلال لرقيقه وإنكاره لإنسانيته.

في المجتمع اليوناني كان الرق نظاماً مقبولاً ومنتشراً منذ قديم الأزل، ولم يتصور الرومانيون العاديون استمرار المجتمع المتفق بدون الرقيق فهم شديدو التعلق بملكية الرقيق، وكانت أعداد الرقيق في تزايد مستمر حتى أصبحوا يشكلون النسبة العالية من التركيبة السكانية في اليونان، ووصل التقدير المتوسط لعدد الأرقاء في أثينا إلى ما يقارب أربعمائة ألف رقيق مقابل مئة ألف مواطن حر عند نهاية الرابع قبل الميلاد.

عند الإغريق لم يتمتع الرقيق بالشخصية القانونية ولا ذمة مالية أو حقوق فردية، ولم يكن مسموح له أن يبرم زواجاً شرعياً صحيحاً، أي أنه لم يكن يستطيع أن يكون أسرة شرعية، ولم تكن شهادته مقبولة قضاءاً وتقع عليه جميع الإساءات الجسمانية، إلا أنه لا يباح قتله كما كان الوضع عند الرومان الذين ساءت أحوال الرقيق لديهم حتى أنه قام أحد أعضاء السانتو (مجلس الشيوخ) بقتل أربعمائة من رقيقه دفعة واحدة بسبب تقصيرهم في حراسته، وتعددت هذه الحوادث مما دفع الأباطرة إلى سن قوانين تقيد سلطة الأسياد

إلى الرقيق تمنع السادة من قتل الأرقاء إلا بإذن من القاضي وأجيز للرقيق اللجوء إلى الحاكم إن أساء سيده معاملته فيأمر ببيعه إلى سيد آخر (إبراهيم، 2013).

كان الفلاسفة اليونانيون يدعون إلى الصرامة في معاملة الرقيق ويعدون الحضارات التي تتسامح معهم كما أنه في عصر دراكون (621 ق.م)، ثم ظهرت مدونة دراكون القانونية التي أجازت وقوع الأحرار في الاسترقاق إن عجزوا عن أداء ديونهم. وكان العبيد من جملة الهدايا التي يتهادى بها الناس. وكان يعتبر الولد الذي تلده الأمة عبداً لسيدها، وإن كانت متزوجة لرجل حر ومن مصادر الرقيق أيضاً جلبهم عن طريق القرصنة فتشكلت عصابات براً وبحراً للإغارة على الجماعات الآمنة واسترقاقاهم ثم بيعهم في أسواق الرقيق، وقد أنشئت للحصول على الرقيق موانئ في البحر المتوسط والبحر الأسود، ثم اتخذت القرصنة طابعاً عسكرياً، وعمل القراصنة بدافع من دولهم وتحت امرتهم واعتبر ضحايا القرصنة غنائم؛ كما كان يتم تبادلهم وافتداء الأثرياء منهم (إبراهيم، 2013).

الاتجار بالبشر في العصر الحديث

المنظمة الدولية لمناهضة العبودية ذكرت أن الاتجار بالبشر يتضمن نقل الأفراد بواسطة العنف أو الخداع أو الإكراه، بغرض العمل القسري أو العبودية أو الممارسات التي تشبه العبودية ومع ذلك فإن الاتجار بالأطفال لا يحتاج الأمر إلى ممارسة خداع أو إكراه ضدهم فكل ما يتم هو مجرد نقلهم عمل استغلالي والذي يشكل نوعاً من الاتجار.

تعتبر جريمة الاتجار بالأشخاص ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة معينة وإنما تمتد لتشمل العديد من الدول المختلفة والتي تختلف صورها وأنماطها من دولة إلى أخرى طبقاً لنظرة الدولة لمفهوم الاتجار بالأشخاص، ومدى احترامها لحقوق الإنسان وفقاً لعاداتها وتقاليدها وثقافتها والتشريعات الجنائية النافذة فيها والنظام السياسي المتبع بها.

قدرت منظمة الهجرة الدولية أن نحو (20) ألف امرأة قاصر يتم الاتجار بهن نحو الاتحاد الأوربي من مناطق وسط وشرق أوربا تحديداً من البانيا ورومانيا (محمد، 2005).

وتشير التقديرات الأولية التي أعلنتها منظمة اليونيسف سنة 2006 عن حجم الاتجار بالأعضاء البشرية إلى أكثر من 15 مليار دولار سنوياً يتم تداولها على مستوى العالم.

أشارت تقديرات الولايات المتحدة بأن هنالك ضحايا عددهم بين (800–900 ألف) فرد سنوياً يتم الاتجار بهم عبر الحدود الدولية. منهم ما بين (18–20 ألف) فرد يتم الاتجار بهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية. مع وجود ما بين (100–300 ألف) طفل يتم الاتجار بهم واستغلالهم بتجارة التجنس وأشكاله

المختلفة مثل الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الدعارة والاستغلال الجنسي وبيع الأعضاء البشرية وعمالة السخرة، واستغلال خدم المنازل وبيع الأطفال لأغراض التبني والزواج القسري، والسياحة الجنسية، واستغلال الأطفال في النزاعات المسلحة والاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية والاستغلال السيء للمهاجرين بصفة غير شرعية، واستغلال أطفال الشوارع (إبراهيم، 2010).

ضحايا الاتجار بالبشر في هذا القرن يساقون بالطائرات ويقيدون بعقود عمل وهمية أو بوعود كاذبة وأحلام وأمنيات زائفة بوثائق سفر مزورة بل ويسعون وهم يرجون ويتوسطون تحت ضغط الفقر والحاجة كي يتم الاتجار بهم وبات عملهم الجديد يتخذ صوراً مختلفة وأشكالاً متعددة كالاستغلال الجنسي وأعمال السخرة المنزلية وسواها وبيع الأعضاء البشرية (شاعر، 2012).

إن جريمة الاتجار بالبشر عملية معقدة ومتعددة الوجوه وترتبط بكثير من العوامل المختلفة ذات الصلة بالتركيبة الاقتصادية والاجتماعية السائدة. وفق هذا المنظور فهنالك سلعة وتاجر وسوق بحيث تكون كالاتى:

1 السلعة: تتمثل في الفرد الذي يتم تجنيده، أو نقله أو إيواءه أو استقباله في أي بلد آخر غير موطنه الأصلي، بقصد استغلاله من خلال تقديم عمل مشروع بالسخرة أو دون الحصول على الأجر المادي أو التأمين أو التهيئة الملائمة لهذا العمل، مثل الاستغلال الجنسي أو نزع الأعضاء أو غيره من أشكال وصور الاتجار بالبشر (عادل، 2005).

2 الوسيط (التاجر): وفقاً للمادة الرابعة من البروتكول المكمل للاتفاقية بأن أحكام هذا البروتوكول لا تسري إلا على الاتجار عبر الوطن للبشر، الذي تقوم به جماعات إجرامية منظمة دون الحالات العارضة، بالتالي يقصد بالوسيط أشخاص أو جماعات إجرامية منظمة بل هو مشروع منظم يحترف مثل هذه التجارة (علي، 2015).

3 السوق (حركة السلعة): يتمثل الاتجار بالبشر بانتقال الضحايا من موطنهم الأصل إلى بلد آخر أو عدة بلدان أخرى، لاستغلالهم بصورة غير مشروعة بحيث يكون البلد الآخر مجرد منطقة تجمع للعبور تمهيداً لنقلهم إلى بلد الاستغلال.

النظر إلى الاتجار بالبشر باعتباره سوقاً عالمية فإن الضحايا يمثلون العرض وبينما يمثل أرباب العمل السيئون ومستغلو الجنس الطلب، وتشجع عدة عناصر على الطلب على الضحايا، في دول مختلفة هي:

1 دول العرض: أي الدولة المصدرة للضحايا، وهي عادة دول فقيرة أو متخلفة تعاني من الأزمات السياسية والاقتصادية ومن ثم تمثل عنصر طرد لهؤلاء الافراد فهذه عادة تمثل دول الاقتصاد المغلق.

2 دول الطلب: وهي الدول المستوردة، وهي عادة دول غنية أو صناعية كبرى، أو ذات مستوى معيشة أفضل، ومن ثم تمثل عنصر جذب قوي لهؤلاء الأفراد للخروج من مشكلاتهم وتحسن ظروفهم وأوضاعهم دون النظر إلى طريق الاستغلال ونوعه ومدى مشروعيته، فهي عادة تمثل دول الاقتصاد الحر.

الأسباب الدافعة لجرائم الاتجار بالبشر

هناك عوامل كثيرة يمكن إجمالها فيما يلي (مطلق، 2010):

العوامل المرتبطة بعامل العرض منها:

1. الفقر والوضع الاقتصادي في كثير من الدول وبعض أقاليمها.
2. الاتجاه العالمي على العمالة غير القانونية والرخيصة.
3. ازدياد عدد الأطفال المشردين في العالم.
4. تطور الجريمة المنظمة واتصالها بجريمة الاتجار بالبشر.
5. قلة فرص العمل وضعف التأهيل المهني.
6. التمييز العنصري ضد الأقليات العرقية.
7. الفساد الحكومي وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة (إبراهيم، 2013).

العوامل المرتبطة بعوامل الطلب منها:

1. شبكات الإجرام المنظم والتي تتعامل مع جريمة الاتجار بالبشر.
2. استغلال الأطفال في العمل تحت ظروف الإكراه والعبودية.
3. الفساد الإداري الرسمي في بعض الدول التي تنشر فيها جريمة الاتجار بالبشر.
4. انتشار سياحة الجنس في بعض دول العالم.
5. الخوف من نقص المناعة (الإيدز) زاد الطلب على النساء الصغيرات في السن.

الأسباب الاجتماعية للاتجار بالبشر

توجد هذه الأسباب أو بعضها على الأقل في كل المجتمعات بما في ذلك مجتمعنا وهي:

1. تزايد حالات الفقر: مع أن الفقر هذا ليس هو السبب الوحيد في هذه الجريمة. ولكن وجود نزعة متجسدة في عدم قدرة الفقير في تحمل تكاليف متطلبات الحياة بصورة تفوق قدراتها المادية.
2. ازدياد أعداد الأطفال المشردين نتيجة لنقص وضعف فرص التعليم. رغم أن عملية الاتجار بالبشر قد تكون نتيجة اختطاف بعض الأطفال. إلا أن البعض يرون أن الحروب والكوارث الطبيعية والبشرية إضافة إلى حالات الفقر تشجع بعض الإباء على تسليم أنفسهم للبيع لغرض لتحسين ظروفهم التي يعانون منها.
3. الطلب المتزايد على السياحة الجنسية والفن الإباحي وهي صناعات انتشرت في العالم والتي ساعد على انتشارها التكنولوجيات المعاصرة كالإنترنت والتي وفرت معاملات فورية ومباشرة قد يصعب اكتشافها.
4. الهجرة من الريف إلى المدينة والنمو المتصاعد في المراكز التجارية والصناعية في المدن. مع الفقر المنتشر في مناطق الريف الذي تأثر بشدة بانهيار القطاع الزراعي.
5. الزواج القسري: الذي يعتبر شكلاً من أشكال العادات والتقاليد في بعض الدول حيث يبيح العرف أو القانون للأب أو الولي حق التصرف بالمرأة وبيعها لمن يدفع الثمن المطلوب. وعلى المرأة القبول والطاعة دون أن يكون لها حق الاعتراض.
6. إدمان المخدرات: وهو أيضا من الضغوط التي يمارسها القائمون على التجارة بإجبار ضحايا الاتجار على لضمان بقاءهم. وفي حالة التمرد يتعرضون إلى أقصى حالات الإهانة والمعاملة القاسية كالضرب والاغتصاب المقترن بالتعذيب إلى حد القتل.
7. ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية مما أدى إلى ضعف دور العائلة في تأمين الحماية والرعاية لأفرادها.
8. الانتقال من حالة الاعتماد على الموارد الذاتية في تدبير موارد الرزق إلى حالة البحث عن الأعمال الحرة في سوق العمل للحصول على السيولة النقدية لتأمين حاجاتهم الضرورية.

الآثار الاجتماعية لجرائم الاتجار بالبشر

1. إضعاف السلطة الحكومية.
2. اختلاف القيم الاجتماعية نتيجة لإهدار المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

3. انتهاك القوانين والنظم الخاصة بالدخول والعبور وحقوق الإنسان.
4. انتشار منظمات إدارة وممارسة تجارة الجنس والبغاء.

خصائص جرائم الاتجار بالبشر

يعد واحداً من الجرائم المنظمة التى تكون متداخلة وتقودها مجموعات واحدة هي:

1. الاتجار بالمخدرات.
2. الاتجار بالأسلحة.
3. تهريب الافراد.

سمات أنواع للجريمة المنظمة منها:

1. جريمة تتعلق بوجود الجماعات الإجرامية المنظمة فتعتبر الجريمة مرتكبة بمجرد قيام أو تأسيس التنظيم الإجرامي.
2. جرائم عامة ترتكبها الجماعات المنظمة مثل السرقة والقتل والخطف مثل اختطاف الأشخاص واحتجازهم وطلب الفدية أو السطو لبعض المحلات.
3. جرائم خاصة تنفذها الجماعات الإجرامية المنظمة وسواء كان الباعث على ارتكابها للحصول على الربح أم غير ذلك من البواعث، ومن أمثلة هذه الجرائم الاتجار في المخدرات والأسلحة والبشر.

خطورة جريمة الاتجار بالبشر

1. تمس الكرامة الإنسانية لأن محل الاستغلال هو الإنسان ذاته، لذا فالنشاط التجاري هذا ينطوي على استعباد واسترقاق واستهانة بكرامة الإنسان وآدميته، كما أن هذه المنظمات الإجرامية لا تتوانى عن استغلاله في القيام بأنشطة إجرامية أخرى كتهريب النقود والاتجار بالمخدرات وأيضاً تكمن خطورتها في آثارها الجسيمة على الفرد نفسه وذلك بحرمانه من الحياة في ظل بيئة آمنة لممارسة حقوقه الطبيعية (الشيخ، 2006).
2. من الجرائم المهددة للاستقرار الوطني، حيث نجد أن التغيرات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة على مستوى العالم جعلت من تلك التنظيمات الإجرامية أن تتجه إلى استثمار أموالها من الجرائم المرتكبة في مجال الأعمال المشروعة التي قد تزايدت بشكل كبير نتيجة القوى الاقتصادية لها وبهذا فقد شكلت خطراً كبيراً على القرارات الحكومية وعلى حرية الأسواق فضلاً عن أضرارها الكبيرة للمشاريع الاقتصادية العادية؛ كما لا نقفل أن تجارة البشر هذه تكون مهددة للقيم الأخلاقية والاجتماعية السائدة في المجتمع لاستغلالها في أعمال جنسية مهينة للنفس البشرية. الخطورة الكبرى هي عدم

جدية الحكومات في مكافحة هذه التجارة غير المشروعة المحققة للأرباح الكبيرة والسهلة والتي تحقق تحت مظلة السياحة الجنسية وتشغيل هؤلاء الأطفال والنساء والمتاجرة بهم.

3. ارتكاب جرائم الاتجار من قبل منظمات إجرامية محترفة يجعلها ذات طابع غير وطني ولهذا ينبغي إيجاد تعاون دولي لمواجهة الجريمة محور البحث والقضاء عليها، حيث أن خطر الجريمة المنظمة لا يقف فقط عند الدولة المضيفة أو المستقلة وحدها بل يمتد إلى الدولة التي تنطلق منها مما يقتضي إضفاء عقوبات صارمة على مرتكبيها تماثلاً مع الجرائم الخطيرة الأخرى كالاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة.
4. تسيء إلى النظام الاجتماعي من خلال تأثيرها على النسق القيمي من خلال نشر الفساد والرذيلة وانتشار دور الدعارة وتأثيرها أيضاً على تقدير ومكانة الشخص وخاصة النساء لأن ارتكاب مثل هذه الأفعال يؤدي إلى نبذهن من قبل عائلاتهن ومجتمعاتهن حيث تشير الدراسة إلى أن هناك ما بين أربعة آلاف إلى خمسة آلاف امرأة في الصين يعملون في سوق لوس أنجلوس للدعارة وغالبيتهن قد تم الاتجار بهن.
5. تتجسد خطورة هذه الجريمة من خلال تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت البعض إلى بيع بناتهم وأطفالهم بقية سد معيشتهم؛ كما أن تزايد حالات المعاناة من الفقر لبعض الأسر أدت إلى تدهور المستوى المعيشي للفرد، كل هذه الأسباب دفعت البعض إلى ظهور هذه الجريمة وتزايدها بشكل كبير بعد العولمة الاقتصادية التي سادت وبرزت بشكل لا مثيل له نتيجة ما يقال عنه رأسمالية حرة وشركات متعددة الجنسية، إذ زادت حدة المبدأ الاقتصادي (أن لكل شيء ثمن)، وهذا يتنافى مع ما يتمتع به الإنسان من كرامة وقيمة لا يمكن أن تقدر بمبلغ مهما كانت الظروف (عبدالعظيم، 2000).
6. 8 أرباح تجارة البشر تغذي نشاطات إجرامية أخرى لأنها تشكل أحد المشروعات الأكثر ربحية والمتصلة اتصالاً وثيقاً بتبييض الأموال وتجارة المخدرات وتزوير الوثائق وتهريب البشر؛ كما تبين صلات مدعومة بالوثائق بينها وبين الإرهاب وحيث تزدهر الجريمة المنظمة تصبح الحكومات وسيادة القانون ضعيفة.
7. تأثير التقدم التكنولوجي على انتشار وعولمة الجريمة التي أظهرت أنماط من الجرائم التي ترتكب من خلال استخدام هذا التطور في جميع المجالات التي تسهم في دعم الجريمة من حيث سرعة وسهولة ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر كما في الطلب على البغاء وممارسة الدعارة إضافة إلى الطلب على

هؤلاء الضحايا من أجل ممارسة عملية السخرة أيضاً مما يستوجب تدخل المجتمع الدولي لتطوير الاتفاقيات التي تتوائم والتطور التكنولوجي الهائل عن طريق إحداث تعديلات تستوعب الأشكال الجديدة لهذه الجريمة (إبراهيم، 2002).

يرى الباحث أن الرق ظاهرة قديمة لازمت الإنسان منذ ظهور الحضارة الإنسانية ومنذ أن تعلم الإنسان الاعتماد على أخيه الإنسان في العمل وبعد ظهور الإسلام منع الرقيق وساوى بين بني البشر ولا فرق بين عربي أو أعجمي إلا بالتقوى. ثم ظهرت ظاهرة أو جريمة جديدة شبيهة بالرق وهي الاتجار بالبشر وتعتمد بصورة أساسية على استغلال الضحية بأي صورة من الصور كالعمل القسري أو الاستغلال الجنسي أو استئصال الأعضاء وسياحة الجنس، وهي جريمة منذ وقوعها تنتج عنها آثار خاصة على النساء والأطفال. وتتأثر بعوامل ثلاثة وهي السلعة والوسيط والسوق فهذه العوامل تؤثر على جريمة الاتجار، فالسلعة هي الضحية التي تحتاج إلى نقل وإيواء، ولكي تكتمل الجريمة لابد من وجود وسيط يقوم باستقبال وتجهيز هذا المكان حتى يتم ترحيلهم إلى المنطقة المستهدفة والوسيط غالباً ما يكون مجموعة منظمة تقوم بالمتابعة مع بقية المنظمة منذ استلام الضحية وتأتي المرحلة الأخيرة وهي السوق أي الدولة المستهدفة باستقبال الضحية) وهي مرحلة اكتمال الجريمة.

ان الأسباب التي تقف خلف هذه الكارثة الإنسانية ولعل أهمها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الرديئة التي تمر بها المجتمعات في دول العالم الثالث، وضعف التشريعات القانونية والإجراءات الوقائية كما تشكل الحروب سبباً هاماً جداً لازدياد هذه الظاهرة التي تزيد من نشر الأسر وتدفع بأبنائها لدخول عالم تجارة الرق والجنس والبحث عن العمل المهين بالجنس خارج الأوطان قراراً من الموت والقتل.

في معظم الدول يتمتع القائمون على هذه التجارة الذين يتمتعون بحصانة تامة لعدم وجود من يهتم بهؤلاء الضحايا أو من يرغب في مساعدتهم بل على العكس من ذلك نجد أن رجالات الأمن تعيدهم إلى أماكن احتجازهم بدلاً من حمايتهم ومساعدتهم في التخلص مما يعانونه مع عدم مراعاة حالات اليأس التي يعانون منها (شاعر، 2012).

ثانيا: القوانين والصكوك الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر

من الصعب حصر الأشكال والصور التي يمكن أن تتخذها جريمة الاتجار بالبشر، ولكن ما يمكن الجزم به هو أن هذه الأشكال وتلك الصور تتطور بسرعة فائقة وفي اتجاه تصاعدي في ظل العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات حيث برزت على الساحة الدولية الجريمة المنظمة والتي تتسم بالعنف ودقة

التنظيم وقدرتها على التوسع الرأسي في مجالات متعددة مما ينعكس أثره على أمن وسلم البشرية وتهديد اقتصاديات الدول والأفراد، ولاسيما الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية (شاعر، 2012).

إن وضع وتبني استراتيجية لمواجهة الاتجار بالبشر هو أمر يتطلب إتباع منهج دولي يتضمن تدابير ترمي إلى منع هذا الاتجار وحماية ضحاياه وهو أمر يستلزم من الدول أن تسعى إلى القيام بتدابير متنوعة كالمبادرات الاجتماعية والاقتصادية والبحوث الحملات الإعلامية التي تستهدف الضحايا ومن أبرز هذه التدابير:

1. **تدابير التوعية:** ينبغي نشر الوعي تجاه الاستفادة من القيم الدينية والأخلاقية السائدة وإيجاد برامج توعية تستهدف جميع الفعاليات والتكامل بين محتوى برامج التوعية لأهدافها المرجوة وذلك من خلال الحملات الإعلامية العامة ومؤسسات المجتمع الأهلي والنقابات والمنظمات.
2. **تدابير تشريعية:** يتعين على الدول أن تتخذ إجراءات تشريعية تضمن إمكانية التجريم والمعاقبة وإنصاف ضحايا الاتجار بالأشخاص وهو أمر يستلزم اعتماد الدول ما يلزم من تدابير تشريعية وغيرها لتجريم الاتجار بالبشر وتجريم الأفعال المكونة للاتجار بالأشخاص والتصرفات المرتبطة به وضمان تطبيق عقوبات فعالة ومناسبة على الأفراد والأشخاص الاعتباريين الذين تثبت إدانتهم بالاتجار بالأشخاص أو الأفعال المكونة أو التصرفات المرتبطة به.

بدأ الاهتمام بتجارة البشر في أواخر القرن التاسع عشر، فعقد مؤتمر لندن عام 1899م، وأسفر عن بعض التوصيات التي وضعت أسس التعاون الدولي في مجال حظر الاتجار بالأشخاص، ومن ثم تصاعدت جهود المجتمع الدولي، فعقد مؤتمر باريس بدعوة من فرنسا عام 1902م لمحاولة تنفيذ وصايا مؤتمر لندن، إذ أسفر المؤتمر عن اتفاق دولي من أجل حماية فعالة من الاتجار بالرقيق الأبيض، فجاءت اتفاقية (18) فبراير 1904م لحظر الاتجار بالرقيق الأبيض بوصفها أول اتفاقية تتناول هذا الموضوع، ثم تلا ذلك منظومة قانونية من الاتفاقيات الدولية (العريان، محمد علي، 2011م).

تنقسم القوانين والصكوك الدولية المعنية بالاتجار بالبشر إلى:

1. صكوك أممية عامة متعلقة بحقوق الإنسان.
2. اتفاقيات دولية خاصة بحظر الاسترقاق واتفاقيات دولية خاصة بالاتجار بالبشر.

أولا: الصكوك الأممية العامة المتعلقة بحقوق الإنسان

تتمثل هذه الصكوك في الإعلان العالمي للحقوق والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948م: وهو وثيقة تاريخية مهمة في مجال حقوق الإنسان صاغها ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم. واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس 10 ديسمبر 1948. بموجب القرار (217000) بوصفه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم، وهو يحدد للمرة الأولى حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم (فهمي، 2011).

العهدان الدوليان للحقوق والحريات لسنة 1966م، ويتمثلان في:

1. العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية لسنة 1966م: اعتمد العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966م، والذي اعتبر نافذاً بتاريخ 23 مارس 1976م، وقد جاء العهد الدولي بنص مماثل لنص ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك في المادة الثامنة منه التي نصت على أنه: (لا يجوز استرقاق أحد ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما وأشكالهما، ولا يجوز إخضاع أحد للعبودية.

   يتضح أن هذه المادة قد ميزت بين مصطلح (الاسترقاق) ومصطلح (الاستعباد)، حيث يرى اتجاه أن مصطلح الاسترقاق يمثل قضاءً على الشخصية القانونية للفرد، ويعد بذلك مصطلحاً ذا مفهوم نسبي، أما الاستعباد فهو المصطلح الذي يحمل المفهوم الأعم، ويشمل جميع الأشكال الممكنة لسيطرة الإنسان على الإنسان، والرق في رأيه هو الشكل المألوف من أشكال هذه السيطرة (فهمي، 2011).

2. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966م: الذي عرض للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2200/ د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966م، ودخل حيز النفاذ في 3 يناير 1976م. جاء هذا العهد ليؤكد على حماية الإنسان من ظاهرة الاتجار بالبشر خاصة الأطفال والمراهقين. وحمايتهم من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. ومعاقبة استخدامهم في كل ما يعمل على إفساد أخلاقهم أو الإضرار بصحتهم أو تهديد حياتهم بالخطر. وعلى الدول أيضاً أن تفرض قانون يحظر استخدام الصغار في عمل مأجور ويعاقب عليه.

الاتفاقيات الدولية الخاصة بحظر الاسترقاق:

ورد حظر الاسترقاق تدريجياً في العديد من الاتفاقيات الدولية ومن أهمها:

الاتفاقية الخاصة بالرق لسنة 1926م: وتعرف باسم اتفاقية (قمع تجارة الرقيق) وهي اتفاقية دولية تم إنشاؤها تحت رعاية عصبة الأمم، وقد أكدت الدول الأطراف في ديباجتها عزمها على تعزيز ضمان القضاء على الاتجار بالرقيق في جميع صوره. وقد وقعت هذه الاتفاقية في 25 سبتمبر 1926م وسجلت في عصبة الأمم سلسلة معاهدات في 9 مارس 1927م وفي اليوم ذاته دخلت حيز التنفيذ (عبدالعزيز، 2014).

عرفت الاتفاقية في المادة (1) عمليات الاتجار بالرقيق بأنها تشمل: جميع الأفعال التي ينطوي عليها أسر فرد ما أو احتيازه أو التخلي عنه للغير على قصد تحويله إلى رقيق. بغية بيعه أو مبادلته وكذلك عموماً أي اتجار بالأرقاء أو نقل لهم (العريان، 2011).

ويتضح من النصوص أعلاه أن هذه الاتفاقيات تناولت الصور الأكثر شيوعاً في ذلك الوقت من عمليات الاتجار بالبشر وهي تجارة الرقيق.

الاتفاقيات الخاصة بمنع الاتجار بالبشر

أهم الاتفاقيات الخاصة بمنع الاتجار بالبشر

1.إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحظر الاتجار بالبشر (1949)

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1949م اتفاقية دولية متعلقة بحظر الاتجار بالبشر وحدت أربعة صكوك دولية كانت قد أعدت في وقت سابق تحت إشراف الأمم المتحدة. ومن ضمنها اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير بأية صورة سواء وقع الفعل برضاء هذا الغير أو بدون رضاه. وإنزال العقاب بكل من يملك أو يدير ماخوراً للدعارة أو يشارك في تمويله. باعتبار أن هذه الأعمال مخلة بالآداب العامة ومسيئة بحقهن لكرامة الإنسان. كما تناولت باقي المواد الأمور التنظيمية والتدابير التي على الدول اتخاذها لمنع ارتكاب هذه الجريمة من خلال أجهزة الدولة ذات الصلة (فهمي، 2011).

دعت هذه الاتفاقية لتوفير الرعاية والتأهيل لضحايا هذه الجريمة وإعادتهم إلى مكانهم في المجتمع، كما تضمنت وضع الترتيبات لإعادة الضحايا إلى أوطانهم شريطة رغبتهم بذلك آخذين بنظر الاعتبار بأن لا ينفذ ترحيلهم إلا بعد الحصول على اتفاق مع الدولة التي سيذهبون إليها. وحثت الدول على تسهيل مرور هؤلاء الضحايا وتحمل الدول تكاليف عودتهم إلى أوطانهم في حال وجود معيل لهم (عبد الحميد، 2005).

2.الاتفاقية التكميلية لإبطال تجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق (1956):

اعتمدت هذه الاتفاقية وحررت في جنيف في 7 سبتمبر 1956، ثم دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 30 أبريل 1957. وتتميز بأنها تلافت أوجه القصور التي وردت في الاتفاقية الأصلية وعملت على وضع مفهوم أوسع للرق وأضافت صوراً جديدة وممارسات أخرى تأخذ شكل الرق. فقد تعهدت الدول الأطراف بموجبه باتخاذ جميع التدابير التشريعية القابلة للتنفيذ العملي وبالسرعة الممكنة إلى إبطال أو هجر الأعراف والممارسات الشبيهة بالرق الوارد في الاتفاقية الخاصة بالرق لسنة 1926م، وتشمل الصور الجديدة ما يأتي:

1. إسار الدين: وهو الحال أو الوضع الناجم عن ارتهان مدين بتقديم خدماته الشخصية أو خدمات ضماناً لدين عليه، إذ كانت القيمة المنصفة لهذه الخدمات لا تستخدم لتصفية هذا الدين أو لم تكن مدة هذه الخدمات أو طبيعتها محددة.
2. القنانة: وهو وضع أي فرد بالعرف أو القانون أو عن طريق الاتفاق، بأن يعيش ويعمل على أرض فرد آخر وأن يقدم خدمات معينة له، بعوض أو بلا عوض، ودون أن يملك حرية تغيير وضعه. مثل الممارسات التي تسمح لأحد الأبوين أو كليهما، أو للوصي، بتسليم طفل أو مراهق دون الثامنة عشرة إلى آخر، لقاء عوض أو بلا عوض، على قصد استغلال الطفل في العمل. كما تناولت الاتفاقية حظر الاتجار بالرقيق واعتبرته جريمة دولية، وذلك ضمن المادة الثالثة منها (عبد الحميد، 2005).
3. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة (1979):

اعتمدتها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بقرارها 180/34 المؤرخ في 18 ديسمبر 1979، ودخلت حيز النفاذ في 3 سبتمبر 1981، لوجود تمييز واسع النطاق ضد المرأة، مثل الزواج القسري وإمكان جعل المرأة لدى وفاة زوجها إرثاً ينتقل إلى آخر. وقد جاء في ديباجتها النص على أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان (فهمي، 2011).

4. اتفاقية حقوق الطفل لسنة (1989)

يعتبر إعلان جنيف في عام 1924 كأول وثيقة دولية خاصة بحقوق الطفل، ثم جاء اعتماد اتفاقية حقوق الطفل بمثابة تتويج لما يزيد على ستة عقود من العمل على تطوير وتدوين القواعد الدولية ومعايير حقوق الإنسان المعنية بحقوق الطفل، وتعد الاتفاقية بمثابة قائمة فريدة في شمولها تتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للأطفال خاصة في النزاعات المسلحة والأطفال اللاجئين (الحربي، 2012).

في 25 مايو 2000 تم إقرار البروتوكلان الاختياريان لاتفاقية حقوق الطفل ودخلا حيز النفاذ في 18 يونيو 2002م. وتشمل الأحكام الرئيسية الواردة في البروتوكول عدم بيع الأطفال أو استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية أو المنازعات المسلحة، مع التزام الدولة الطرف فيه بأن تتخذ التدابير الممكنة عملياً لكفالة عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة الذين يقل سنهم عن ثماني عشرة سنة اشتراكاً مباشراً في الأعمال العدائية وأنه لا يجوز للدول الأطراف تجنيد قسرياً أي شخص لم يبلغ الثامنة عشرة (الحربي، 2012).

5. بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر لاسيما النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2002:

بحلول أواخر التسعينيات انتقلت قضية الاتجار بالبشر من منظومة حقوق الإنسان الدولية إلى مجال عمل مكتب المخدرات والجرائم من خلال اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها لمنع الاتجار بالبشر المعروف ببروتوكول (باليرمو) والذي كان له صدى وقبول في المجتمع الدولي، فهو يعد تعبيراً عن الاهتمام الدولي بهذه المشكلة. ويعمل على تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال بصورة غير مشروعة (الحربي، 2012).

مبادئ مكافحة الاتجار بالبشر

أهم التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة الاتجار بالبشر (مطر، 2020) وهي:

1. **المنع:** يتمثل في تشريع شامل ضد الاتجار بالبشر. وتبني ودعم التشريعات التي تحد من الطلب. والتخفيف من حدة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل البعض عرضة للاستغلال. وتحسين فرص التعليم والعمل لتخفيف الطلب.
2. **الحماية:** تتمثل في حماية الشهود والتعويضات المدنية والسلامة والأمن الجسدي.
3. **الرعاية:** من أهم وسائلها ما يلي: توفر الملجأ والرعاية الصحية وفرص التعليم والتدريب وظيفي والاهتمام بالاحتياجات الخاصة للأطفال.
4. **المحاكمة:** تتضمن سرية الإجراءات القانونية. وسرعة التحقيق والتقاضي والإدانة. وتنفيذ القانون. وامتداد نطاق التشريع الوطني.
5. **المشاركة:** تتمثل في مشاركة الجمهور من حيث واجب المواطن العادي بالتبليغ. ودور منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الاعلام المختلفة.

النتائج

1. جريمة الاتجار بالبشر تمس الكرامة الإنسانية لأن محل الاستغلال هو الإنسان ذاته، لذا فالنشاط التجاري هذا ينطوي على استعباد واسترقاق واستهانة بكرامة الإنسان.
2. الاتجار بالبشر من الجرائم المهددة للاستقرار الوطني، الجريمة نتاج استغلال اقتصادي واجتماعي تعاني منه مجتمعات كثيرة نتيجة لما يمر بها من ظروف أثرت بشكل أو بآخر على تصرفات بعض الأفراد.
3. عدم جدية الحكومات في مكافحة هذه التجارة غير المشروعة المحققة للأرباح الكبيرة والسهلة يمثل خطورة الكبرى.
4. جريمة الاتجار بالبشر تسيء إلى النظام الاجتماعي من خلال تأثيرها على النسق القيمي من خلال نشر الفساد والرذيلة وانتشار دور الدعارة وتأثيرها أيضاً على تقدير ومكانة الافراد وخاصة النساء.
5. ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر من قبل منظمات إجرامية محترفة يجعلها ذات طابع غير وطني ولهذا ينبغي إيجاد تعاون دولي لمواجهة الجريمة محور البحث والقضاء عليها.
6. أرباح تجارة البشر تغذي نشاطات إجرامية أخرى لأنها تشكل أحد المشروعات الأكثر ربحية والمتصلة اتصالاً وثيقاً بتبييض الأموال وتجارة المخدرات وتزوير الوثائق.
7. تأثير التقدم التكنولوجي على انتشار وعولمة الجريمة أظهرت أنماط من الجرائم التي ترتكب من خلال استخدام هذا التطور في جميع المجالات التي تسهم في دعم الجريمة.

التوصيات: يوصي الباحث بالتوصيات الآتية:

1. على الدولة سن قوانين وتشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر تحظر وتعاقب جميع أشكال الاتجار بالبشر.
2. يجب تبادل المعلومات والخبرات والتدريب في مجال مكافحة جريمة الاتجار بالبشر مع ضرورة التكاتف والتعاون الدولي والإقليمي.
3. العمل على وضع نصوص تجرم الاتجار بالأعضاء البشرية بشكل مطلق يكون لها صداها الدولي والإقليمي.
4. إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية بين الدول لمكافحة الاتجار بالبشر، وتعزيز التعاون بينها ضد هذه الجريمة بصفتها تهدد الأمن والاستقرار.
5. العمل على تدريب خبراء ومدربين وطنيين مع الجهات ذات الاختصاص لاستخدامهم كخبراء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

المراجع:

1. عبد العزيز، إبراهيم حمد (2014): آليات المنظمات الاجتماعية الحكومية والأهلية في مواجهة مشكلة الاتجار بالأطفال، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة. مصر.
2. الشيخ، بابكر عبد الله (2006): حلقة علمية في مكافحة الاتجار بالبشر في جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض. السعودية.
3. إبراهيم، حسني عبد السميع (2013): المعالجة الفقهية والاجتماعية للاتجار بالبشر على الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، دار المعارف. الإسكندرية. مصر
4. عبد العظيم، حمدي (2000): غسيل الأموال في مصر والعالم، الجريمة البيضاء أبعادها، آثارها، كيفية مكافحتها، شركة الأمل للتجهيزات الفنية، ط2، القاهرة. مصر.
5. الحربي، خالد بن سليم (2012): ضحايا التهريب البشري من الأطفال، مجلة جامعة نايف العربية العلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
6. فهمي، خالد مصطفى (2011): النظام القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
7. إبراهيم، دراجي (2010): أركان جرائم الاتجار بالأشخاص، مشروع القانون السوري.
8. شاعر، راميا محمد (2012): الاتجار بالبشر قراءة قانونية واجتماعية، سوريا.
9. علي، الزهراني مطلق (2010): العوامل الدافعة لجرائم الاتجار بالبشر حسب تصورات العاملين بوزارة العمل وهيئة التحقيق والادعاء العام بالسعودية.
10. عبد الحميد، عبد الحافظ عبد الهادي (2005): الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأشخاص، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. السعودية.
11. محمد، فتحي (2005): عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص، والأعضاء البشرية. جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض. السعودية.
12. أمشيري، كريمة الطاهر (2016): معالم سياسة الأمم المتحدة في مكافحة تهريب المهاجرين. دراسة تحليلية نقدية لبعض نصوص بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين مجلة البحوث القانونية العدد4 المجلد الرابع. كلية القانون. جامعة مصراتة. ليبيا.
13. العريان، محمد علي (2011): عمليات الاتجار بالبشر وآليات مكافحتها. دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع.، الإسكندرية. مصر.

14. مطر، محمد يحيى (2020): ومجموعة من المختصين، الجهود الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر، الرياض. السعودية.
15. عادل، ناشد سوزي (2005): الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، المكتبة القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية. مصر.
16. إبراهيم، نوال طارق (2002): جريمة الاتجار بالأشخاص، بغداد، العراق.

الذكاء الاصطناعي وإدارة الحدود بين الدول والآثار الأخلاقية والقانونية على حقوق الانسان وهوية المهاجرين

د. الهادي خضر محمود
أستاذ مشارك – جامعة الرباط الوطني
د. سامي زروق الحاج الشيخ
أستاذ مساعد – جامعة الرباط الوطني

المستخلص

تتناول هذه الورقة العلمية التحليل النقدي للتأثيرات الأخلاقية والقانونية المترتبة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود بين الدول، مع التركيز بشكل خاص على انعكاساتها على حقوق الإنسان وهوية المهاجرين في ظل التوسع المتزايد في تبني الأنظمة الذكية لتعزيز الأمن الحدودي وتسهيل إجراءات الهجرة، تبرز الحاجة الملحة لتقييم شامل للمخاطر والتحديات التي قد تفرضها هذه التقنيات على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية وعدم التمييز والكرامة الإنسانية .تستعرض الورقة أحدث التطورات في هذا المجال وتحلل الإطار القانوني والأخلاقي الناظم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في سياقات الهجرة وتقدم رؤى حول كيفية تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وحماية حقوق الفئات الأكثر ضعفاً.كما تتطرق إلى تجارب دولية مختارة لتقديم فهم أعمق للممارسات الحالية والتحديات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي. إدارة الحدود. حقوق الإنسان. هوية المهاجرين. القانون الدولي. المراقبة الرقمية، التمييز الخوارزمي.

Abstract

This paper critically analyzes the ethical and legal implications of using artificial intelligence (AI) technologies in border management, with a particular focus on their impact on human rights and migrant identity. With the increasing adoption of intelligent systems to enhance border security and facilitate migration procedures, there is a pressing need for a comprehensive assessment of the risks and challenges these technologies may pose to fundamental human rights principles, including the rights to privacy, non-discrimination, and human

dignity. The paper reviews the latest developments in this field, analyzes the legal and ethical framework governing the use of AI in migration contexts, and offers insights into how to balance security requirements with the protection of the rights of the most vulnerable. It also examines selected international experiences to provide a deeper understanding of current practices and future challenges.

Keywords: Artificial intelligence, border management, human rights, migrant identity.

المقدمة

شهد العقدان الأخيران تحولاً جذرياً في كيفية إدارة الحدود حول العالم، مدفوعاً بالتقدم الهائل في تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد مفهوم مستقبلي، بل أصبح جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية الأمنية للعديد من الدول، حيث يُستخدم في مجموعة واسعة من التطبيقات، بدءاً من أنظمة المراقبة الآلية والكشف عن التهديدات، وصولاً إلى تحليل البيانات الضخمة للمهاجرين وتسهيل إجراءات الدخول والخروج تهدف هذه التقنيات، ظاهرياً، إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتقليل الأخطاء البشرية، وتحسين القدرة على الاستجابة للتحديات الأمنية المتزايدة، مثل الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر.

ومع ذلك، فإن هذا التبني المتسارع للذكاء الاصطناعي في سياق إدارة الحدود يثير مجموعة معقدة من التساؤلات الأخلاقية والقانونية، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على حقوق الإنسان الأساسية وهوية المهاجرين . فبينما تعد الدول بحق في حماية سيادتها وأمنها، يجب ألا يتم ذلك على حساب المبادئ العالمية لحقوق الإنسان التي تضمن الكرامة والعدالة للجميع، بغض النظر عن وضعهم القانوني تتجلى هذه التحديات في قضايا مثل انتهاك الخصوصية من خلال المراقبة البيو مترية والتمييز المحتمل الناتج عن التحيزات الخوارزمية، وتآكل حرية الفكر والاستقلالية الفردية.

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف الأبعاد المعقدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود على حقوق الإنسان وهوية المهاجرين وتقديم تحليل شامل للآثار الأخلاقية والقانونية لها من خلال دراسة معمقة للمصادر الأكاديمية والتقارير الدولية، مع تسليط الضوء على الفجوات البحثية الحالية وقدم الباحثات توصيات عملية لصناع السياسات والمشرعين لضمان تطوير ونشر تقنيات الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة وأخلاقية تحترم حقوق الإنسان.

أهمية الموضوع:

يُعد اختيار موضوع الذكاء الاصطناعي وإدارة الحدود ذا أهمية بالغة في السياق الأكاديمي والسياسي الراهن لعدة أسباب:

1. **الانتشار المتزايد للذكاء الاصطناعي:** يشهد العالم تبنياً غير مسبوق لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، بما في ذلك الأمن وإدارة الحدود مما يستدعي دراسة معمقة لآثاره غير المتوقعة.
2. **الطبيعة الحساسة لسياق الحدود:** تمثل الحدود نقاط تماس حساسة تتداخل فيها قضايا الأمن القومي، السيادة، وحقوق الإنسان .استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق يضيف طبقة جديدة من التعقيد تتطلب تحليلاً دقيقاً.
3. **تأثير مباشر على الفئات الضعيفة:** يؤثر استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر على المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وهي فئات غالباً ما تكون في وضع ضعف وتفتقر إلى الحماية الكافية . فهم هذه التأثيرات ضروري لضمان عدم تهميشهم أو انتهاك حقوقهم.
4. **الفجوة التشريعية والأخلاقية:** تتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي بوتيرة أسرع من الأطر القانونية والأخلاقية التي تحكمها مما يصنع فجوة تتطلب معالجة عاجلة لوضع مبادئ توجيهية واضحة.
5. **النقاش العام المتزايد:** يشهد النقاش العام والأكاديمي اهتماماً متزايداً بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتأثيره على المجتمع، مما يجعل هذا الموضوع محورياً في الاتجاهات البحثية العالمية.

أهداف الورقة

تهدف هذه الورقة إلى تحقيق الاتي:

1. **تحليل الآثار الأخلاقية** :تحديد وتحليل الآثار الأخلاقية الرئيسية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود، مثل الخصوصية والعدالة والكرامة الإنسانية.
2. **تقييم التحديات القانونية** :تقييم الإطار القانوني الحالي) الدولي والوطني (ومدى قدرته على تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق وحماية حقوق المهاجرين.
3. **دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على** تشكيل الهوية الشخصية والاجتماعية للمهاجرين، بما في ذلك الشعور بالانتماء والاستقلالية.
4. **تقديم تجارب دولية** :عرض وتحليل تجارب دولية مختارة في استخدام الذكاء الاصطناعي لإدارة الحدود، مع التركيز على الممارسات الجيدة والتحديات التي واجهتها.
5. **صياغة توصيات** :تقديم توصيات عملية لصناع السياسات والمشرعين والمنظمات الدولية لضمان تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود بطريقة مسؤولة وأخلاقية تحترم حقوق الإنسان.

مشكلة الورقة البحثية

تتمحور المشكلة حول التحدي المتمثل في تحقيق التوازن بين سعي الدول لتعزيز أمن حدودها وكفاءة إدارتها من خلال تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي المتطورة وبين ضرورة حماية حقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية للمهاجرين والأفراد العابرين للحدود، على الرغم من الوعود التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في تحسين عمليات المراقبة والتحقق، إلا أن هناك مخاوف متزايدة بشأن الآثار السلبية المحتملة لهذه التقنيات. والتي قد تشمل:

1. **انتهاك الخصوصية:** جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية والبيومترية للمهاجرين يثير تساؤلات جدية حول حماية الخصوصية وأمن البيانات.
2. **التمييز والتحيز الخوارزمي:** قد تؤدي الخوارزميات المستخدمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تحيزات غير مقصودة أو متعمدة ضد مجموعات معينة من المهاجرين، مما يؤدي إلى التمييز في المعاملة أو اتخاذ قرارات غير عادلة.
3. **تآكل الكرامة الإنسانية وحرية الفكر:** استخدام تقنيات مثل التعرف على المشاعر أو التنبؤ بالسلوك قد يؤثر على الاستقلالية الفردية ويقلل من الكرامة الإنسانية. ويخلق بيئة من المراقبة المستمرة التي قد تحد من حرية التفكير والتعبير.
4. **غياب المساءلة والشفافية:** غالباً ما تفتقر أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى الشفافية في طريقة عملها، مما يجعل من الصعب مساءلة الجهات المسؤولة عن الأخطاء أو الانتهاكات التي تحدث.
5. **تأثير على هوية المهاجرين:** قد تؤثر هذه التقنيات على كيفية إدراك المهاجرين لأنفسهم وكيفية تفاعلهم مع المجتمعات المضيفة، مما يؤثر على تشكيل هويتهم واندماجهم.

تسعى هذه الورقة إلى الإجابة على السؤال الاتي: كيف يمكن للدول أن تستفيد من تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود دون المساس بالآثار الأخلاقية والقانونية لحقوق الإنسان وهوية المهاجرين؟

منهجية الورقة البحثية

تعتمد هذه الورقة البحثية على **المنهج التحليلي النقدي** والذي يتضمن:

1. **المراجعة الأدبية الشاملة:** استعراض وتحليل الأدبيات الأكاديمية الحديثة، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية) مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، منظمات حقوق الإنسان والمقالات الصحفية المتخصصة التي تتناول استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود وتأثيره على حقوق الإنسان وهوية المهاجرين.

2. **التحليل القانوني:** فحص الأطر القانونية الدولية والوطنية ذات الصلة، مثل القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين وقوانين حماية البيانات، لتقييم مدى ملاءمتها لتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي.
3. **التحليل الأخلاقي:** تطبيق الأطر الأخلاقية للذكاء الاصطناعي لتقييم الآثار الأخلاقية المترتبة على استخدام هذه التقنيات في سياق الحدود.
4. **دراسات الحالة المقارنة:** تحليل تجارب دولية مختارة مثل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، أستراليا، وبعض الدول العربية لتقديم أمثلة واقعية لكيفية تطبيق الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود والآثار المترتبة على ذلك.

المصطلحات الأساسية

لضمان الوضوح والدقة، سيتم تعريف المصطلحات الأساسية المستخدمة في هذه الورقة:

الذكاء الاصطناعي(Artificial intelligence) يشير إلى الأنظمة التي تعرض سلوكاً ذكياً من خلال تحليل بيئتها واتخاذ الإجراءات، بدرجة من الاستقلالية لتحقيق أهداف محددة في سياق هذه الورقة يشمل الذكاء الاصطناعي تقنيات مثل: التعلم الآلي، الرؤية الحاسوبية ومعالجة اللغة الطبيعية المستخدمة في إدارة الحدود.

إدارة الحدود (Border Management) تشمل جميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها الدول للتحكم في حركة الأشخاص والبضائع عبر حدودها، بما في ذلك المراقبة، التفتيش، جمع البيانات واتخاذ القرارات المتعلقة بالدخول والخروج.

حقوق الإنسان (Human Rights) هي الحقوق المتأصلة في جميع البشر، بغض النظر عن العرق، أو النوع أو الجنسية أو الأصل العرقي أو اللغة أو الدين أو أي وضع آخر تشمل هذه الحقوق الحق في الحياة والحرية والتحرر من العبودية والتعذيب وحرية الرأي والتعبير والحق في العمل والتعليم وغيرها.

هوية المهاجرين (Migrant Identity) تشير إلى الشعور بالذات والانتماء لدى الأفراد الذين ينتقلون من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى .تتأثر هذه الهوية بعوامل متعددة مثل الثقافة، اللغة، الوضع القانوني، والتفاعلات الاجتماعية.

المراقبة البيو مترية (Biometric Surveillance) استخدام البيانات البيو مترية مثل بصمات الأصابع، التعرف على الوجه قزحية العين (لتحديد هوية الأفراد ومراقبة تحركاتهم وغالباً باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي).

التمييز الخوارزمي (Algorithmic Discrimination): يحدث عندما تؤدي الأنظمة الخوارزمية إلى نتائج غير متكافئة أو ضارة لمجموعات معينة من الأفراد، غالباً بسبب التحيزات في البيانات المستخدمة لتدريب هذه الأنظمة.

الآثار الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود

يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود مجموعة معقدة من الآثار الأخلاقية التي تتجاوز مجرد الكفاءة التشغيلية هذه الآثار تمس جوهر الكرامة الإنسانية والعدالة والمساواة وتتطلب تقييماً دقيقاً ومسؤولاً.

ويمكن تحديده من خلال الاتي:

1.انتهاك الخصوصية والمراقبة الشاملة

تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود بشكل كبير على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية والبيو مترية، بما في ذلك صور الوجه، بصمات الأصابع، بيانات السفر وحتى تحليل السلوك واللغة هذا الجمع المكثف للبيانات يثير مخاوف جدية بشأن الحق في الخصوصية، وهو حق أساسي معترف به في القانون الدولي لحقوق الإنسان فالمراقبة المستمرة للأفراد، حتى قبل عبورهم الحدود، تخلق بيئة من عدم الثقة وقد تؤدي إلى ما يُعرف بالتبريد الاجتماعي (chilling effect) حيث يحد الأفراد من حرياتهم خوفاً من المراقبة أو التقييم السلبي.

إضافة الى ذلك، فإن استخدام تقنيات مثل التعرف على المشاعر أو تحليل السلوك التنبؤي يمثل تعدياً أعمق على الخصوصية، حيث يحاول النظام استنتاج الحالات الذهنية أو النيات المستقبلية للأفراد .هذا لا ينتهك الخصوصية فحسب، بل يهدد أيضاً حرية الفكر والاستقلالية الفردية، حيث قد يشعر الأفراد بأن أفكارهم ونواياهم تخضع للتدقيق المستمر.

2.التمييز والتحيز الخوارزمي

تُعد من أبرز التحديات الأخلاقية التي تواجه أنظمة الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود. فالخوارزميات تُدرّب على مجموعات بيانات تاريخية وتعكس تحيزات مجتمعية موجودة مسبقاً. عندما تُطبق هذه الخوارزميات في سياق حساس مثل إدارة الحدود، قد تؤدي إلى نتائج تمييزية، حيث يتم استهداف بعض المهاجرين للفحص الدقيق بشكل غير متناسب أو يتم رفض طلباتهم بناءً على عوامل غير عادلة.

يمكن أن يتجلى التمييز الخوارزمي في عدة أشكال، منها:

1. **التمييز المباشر** :عندما تكون الخوارزمية مصممة بشكل صريح لاستهداف مجموعات معينة بناءً على خصائص مثل الجنسية أو العرق، مما يؤدي إلى معاملة غير متساوية.

2. **التمييز غير المباشر:** الخوارزمية محايدة ظاهرياً في تصميمها، ولكنها تؤدي إلى نتائج تمييزية بسبب التحيزات الكامنة في البيانات التي تم تدريبها عليها، أو بسبب عوامل سياقية تؤثر على مجموعات معينة بشكل غير متناسب مثلا قد تؤدي أنظمة التعرف على الوجه إلى معدلات خطأ أعلى للأفراد ذوي البشرة الداكنة أو النساء، مما يعرضهم لمزيد من التدقيق أو الرفض غير المبرر.

هذا التمييز يتعارض بشكل مباشر مع مبدأ عدم التمييز، وهو حجر الزاوية في القانون الدولي لحقوق الإنسان ويقوض العدالة والمساواة في المعاملة كما أنه يثير تساؤلات حول مفهوم (العدالة الخوارزمية) وكيف يمكن تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي لضمان نتائج عادلة ومنصفة للجميع.

1.1. المساءلة والشفافية

تفتقر العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة تلك التي تعتمد على التعلم العميق، إلى الشفافية في طريقة عملها، مما يجعل من الصعب فهم كيفية اتخاذها للقرارات هذه العلبة السوداء (Black Box) تثير مشكلة المساءلة، حيث يصبح من الصعب تحديد المسؤول عن الأخطاء أو الانتهاكات التي قد تحدث نتيجة لقرارات النظام في سياق إدارة الحدود، حيث تكون القرارات ذات تأثير عميق على حياة الأفراد وحقوقهم، فإن غياب الشفافية والمساءلة يمثل تحدياً أخلاقياً كبيراً .يجب أن يكون هناك وضوح حول كيفية عمل هذه الأنظمة، ومن يتحمل المسؤولية عند حدوث أخطاء، وكيف يمكن للأفراد التظلم من القرارات المتخذة ضدهم.

تتفاقم مشكلة المساءلة بسبب الطبيعة المعقدة لسلاسل التوريد التكنولوجية، حيث يشارك العديد من الأطراف في تصميم ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعي مثل المطورون والمستخدمون مما يجعل من الصعب تحديد الجهة المسؤولة عن أي ضرر يحدث، ويؤدي هذا الامر إلى فجوة المساءلة (accountability gap)التي تقوض قدرة الأفراد على الحصول على تعويض أو إنصاف

1.2. تآكل الكرامة الإنسانية وحرية الفكر

استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود، خاصة تلك التي تهدف إلى التنبؤ بالسلوك أو تحليل المشاعر، يثير مخاوف عميقة بشأن تآكل الكرامة الإنسانية وحرية الفكر .عندما يتم إخضاع الأفراد للمراقبة المستمرة والتحليل الخوارزمي، قد يشعرون بأنهم مجرد كائنات تخضع للتدقيق والتقييم، مما يقوض شعورهم بالاستقلالية والكرامة الذاتية.

علاوة على ذلك، فإن محاولة التنبؤ بنوايا الأفراد أو حالتهم العاطفية من خلال الذكاء الاصطناعي يمكن أن يمثل انتهاكاً لحرية الفكر، وهو حق أساسي يحمي المجال الداخلي للفرد من التدخل الخارجي .هذا

النوع من المراقبة يمكن أن يخلق تأثيراً مبرداً (chilling effect) على التعبير عن الذات والتفكير الحر، حيث قد يحد الأفراد من سلوكهم أو أفكارهم خوفاً من التقييم السلبي من قبل الأنظمة الذكية.

2. تحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود

تطرح تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود تحديات قانونية كبيرة تتطلب تحديثاً وتكييفاً للأطر القانونية القائمة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

2.1. الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان

يواجه القانون الدولي لحقوق الإنسان صعوبة في مواكبة التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي .ففي حين أن مبادئ حقوق الإنسان الأساسية) مثل الحق في الحياة، الحرية، الخصوصية، عدم التمييز (تظل سارية، إلا أن تطبيقها في سياق الذكاء الاصطناعي يتطلب تفسيرات جديدة وتوضيحات على سبيل المثال، كيف يمكن ضمان الحق في الخصوصية عندما يتم جمع وتحليل البيانات البيومترية بشكل مستمر؟ وكيف يمكن تطبيق مبدأ عدم التمييز عندما تكون الخوارزميات متحيزة؟

تتطلب هذه التحديات تطوير إرشادات ومعايير دولية واضحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود، مع التركيز على حماية الفئات الضعيفة وضمان المساءلة والشفافية يجب أن تتضمن هذه الإرشادات مبادئ مثل:

1. التصميم الأخلاقي حسب المبدأ(Ethics by Design)
2. الخصوصية حسب المبدأ(Privacy by Design)

وفي هذا الجانب يجب مراعاة الاتي:

1. دمج حماية حقوق الإنسان في مراحل تصميم وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي.
2. تحديث وتفسير الصكوك الدولية القائمة لحقوق الإنسان، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لتشمل التحديات الجديدة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي.
3. إعادة النظر في مفهوم التدخل التعسفي في الخصوصية في سياق المراقبة الرقمية الشاملة.
4. توضيح نطاق الحق في حرية التنقل في ظل أنظمة التنبؤ بالمخاطر التي قد تقيد حركة الأفراد بناءً على تحليلات خوارزمية.

2.2. قوانين حماية البيانات والخصوصية

تُعد قوانين حماية البيانات، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، من الأدوات القانونية الهامة التي يمكن أن توفر بعض الحماية ضد الانتهاكات المحتملة للخصوصية الناتجة

عن استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود ومع ذلك، فإن تطبيق هذه القوانين في سياق عابر للحدود، حيث يتم تبادل البيانات بين دول ذات أطر قانونية مختلفة، يمثل تحدياً .كما أن هناك حاجة إلى معالجة الثغرات التي قد تسمح بجمع البيانات واستخدامها لأغراض أمنية دون رقابة كافية .يجب أن تضمن التشريعات الوطنية والدولية أن جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها يتم وفقاً لمبادئ الضرورة والتناسب، وأن تكون هناك آليات فعالة للرقابة والإشراف المستقل على هذه العمليات.

تتطلب حماية البيانات في سياق إدارة الحدود اهتماماً خاصاً بالبيانات الحساسة(Sensitive Data) ، مثل البيانات البيو مترية والبيانات المتعلقة بالصحة أو الأصل العرقي والتي يمكن أن تُستخدم للتمييز ضد المهاجرين يجب أن تكون هناك قيود صارمة على جمع هذه البيانات وتخزينها ومعالجتها، مع ضمان وجود آليات قوية للموافقة والتحكم الفردي كما يجب أن يتم توفير سبل انتصاف فعالة للأفراد الذين تتعرض بياناتهم للانتهاك أو سوء الاستخدام، بما في ذلك الحق في الوصول إلى البيانات وتصحيحها وحذفها والاعتراض على معالجتها.

2.3. قانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي

يواجه قانون اللاجئين، الذي يهدف إلى حماية الأفراد الفارين من الاضطهاد، تحديات خاصة مع استخدام الذكاء الاصطناعي .فأنظمة الذكاء الاصطناعي قد تُستخدم في عمليات فحص طالبي اللجوء، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير عادلة أو غير دقيقة بسبب التحيزات الخوارزمية أو نقص الشفافية هذا يمكن أن يعرض الأفراد لخطر الإعادة القسرية (refoulement) إلى بلدان قد يواجهون فيها الاضطهاد. وهو ما يتعارض مع المبادئ الأساسية لقانون اللاجئين .لذلك، يجب أن يتم تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في عمليات اللجوء بطريقة تضمن احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية وتوفر ضمانات كافية للتقييم الفردي لكل حالة، مع إمكانية المراجعة البشرية للقرارات الآلية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في مناطق النزاع أو الأزمات الإنسانية يثير تساؤلات حول القانون الإنساني الدولي، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين والفئات الضعيفة .يجب أن تضمن الدول أن استخدام هذه التقنيات لا ينتهك مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط في النزاعات المسلحة كما يجب أن يتم تطوير إرشادات واضحة حول كيفية تطبيق القانون الإنساني الدولي على استخدام الذكاء الاصطناعي في سياقات النزاع، لضمان عدم تفاقم المعاناة الإنسانية أو انتهاك حقوق المدنيين.

2.4. قوانين حماية البيانات والخصوصية:

تُعد قوانين حماية البيانات، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، من الأدوات القانونية الهامة التي يمكن أن توفر بعض الحماية ضد الانتهاكات المحتملة للخصوصية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود ومع ذلك، فإن تطبيق هذه القوانين في سياق عابر للحدود، حيث يتم تبادل البيانات بين دول ذات أطر قانونية مختلفة، يمثل تحدياً .كما أن هناك حاجة إلى معالجة الثغرات التي قد تسمح بجمع البيانات واستخدامها لأغراض أمنية دون رقابة كافية.

حماية البيانات في سياق إدارة الحدود تتطلب اهتماماً خاصاً بالبيانات الحساسة (Sensitive Data) مثل البيانات البيومترية والبيانات المتعلقة بالصحة أو الأصل العرقي والتي يمكن أن تُستخدم للتمييز ضد المهاجرين يجب أن تكون هناك قيود صارمة على جمع هذه البيانات وتخزينها ومعالجتها، مع ضمان وجود آليات قوية للموافقة والتحكم الفردي.

2.5. قانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي

يواجه قانون اللاجئين، الذي يهدف إلى حماية الأفراد الفارين من الاضطهاد، تحديات خاصة مع استخدام الذكاء الاصطناعي .فأنظمة الذكاء الاصطناعي قد تُستخدم في عمليات فحص طالبي اللجوء، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير عادلة أو غير دقيقة بسبب التحيزات الخوارزمية أو نقص الشفافية هذا يمكن أن يعرض الأفراد لخطر الإعادة القسرية (refoulement) إلى بلدان قد يواجهون فيها الاضطهاد وهو ما يتعارض مع المبادئ الأساسية لقانون اللاجئين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في مناطق النزاع أو الأزمات الإنسانية يثير تساؤلات حول القانون الإنساني الدولي، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين والفئات الضعيفة ويجب أن تضمن الدول أن استخدام هذه التقنيات لا ينتهك مبادئ التمييز والاحتياط في النزاعات المسلحة.

3. تأثير الذكاء الاصطناعي على هوية المهاجرين

يتجاوز تأثير الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود الجوانب الأخلاقية والقانونية ليشمل أيضاً كيفية تشكيل وإدراك هوية المهاجرين .فالهوية ليست ثابتة، بل هي عملية ديناميكية تتأثر بالتفاعلات الاجتماعية، والوضع القانوني، والتجارب الشخصية.

3.1. التجريد من الإنسانية والرقمنة

عندما يتم التعامل مع المهاجرين كـ نقاط بيان أو ملفات تعريف في أنظمة الذكاء الاصطناعي، فإن ذلك قد يؤدي إلى تجريدهم من إنسانيتهم وتقليلهم إلى مجرد أرقام هذا التجريد يمكن أن يقوض الشعور

بالكرامة الذاتية والانتماء. ويجعل المهاجرين يشعرون بأنهم مجرد كائنات تخضع للمراقبة والتقييم المستمر إن التركيز على البيانات والتحليلات الخوارزمية قد يغفل القصص الفردية والتجارب المعيشية والسياقات الثقافية التي تشكل هوية المهاجرين. مما يؤدي إلى فهم غير مكتمل ومجرد لوجودهم.

3.2. تشكيل الهوية الرقمية

يساهم استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود في تشكيل هوية رقمية للمهاجرين، والتي قد تختلف عن هويتهم الذاتية أو الاجتماعية .هذه الهوية الرقمية، التي تتكون من البيانات البيومترية وسجلات السفر والتحليلات الخوارزمية قد تحدد كيفية معاملتهم وتفاعلهم مع السلطات والمجتمعات المضيفة قد يضطر المهاجرون إلى التكيف مع هذه الهوية الرقمية المفروضة عليهم، مما يؤثر على شعورهم بالاستقلالية والتحكم في حياتهم.

يمكن أن تؤدي هذه الهوية الرقمية إلى وصم (stigmatization) بعض المهاجرين، حيث يتم تصنيفهم بناءً على أخطار متصورة أو تحيزات خوارزمية، مما يؤثر على فرصهم في الاندماج والوصول إلى الخدمات هذا التشكيل للهوية الرقمية يثير تساؤلات حول من يملك الحق في تعريف هوية الفرد. وما إذا كانت هذه الهوية الرقمية تعكس بشكل كامل تعقيدات وتنوع الهوية البشرية. فقد تؤدي هذه الأنظمة إلى تبسيط مفرط لهوية المهاجرين، وتجاهل الجوانب الثقافية والاجتماعية والشخصية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من وجودهم.

3.3. تأثير على الاندماج الاجتماعي

يمكن أن يؤثر استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود أيضاً على عملية الاندماج الاجتماعي للمهاجرين فإذا شعر المهاجرون بأنهم يخضعون للمراقبة المستمرة أو التمييز بسبب أنظمة الذكاء الاصطناعي، فقد يؤدي ذلك إلى شعور بالعزلة وعدم الثقة في المجتمعات المضيفة .هذا يمكن أن يعوق بناء العلاقات الاجتماعية والمشاركة في الحياة العام. وبالتالي يؤثر سلباً على عملية الاندماج كما أن الاعتماد المفرط على الأنظمة الآلية قد يقلل من التفاعل الاندماج بين المهاجرين وموظفي الحدود، مما يحد من فرص بناء الثقة والتفاهم المتبادل وهما عنصران أساسيان لعملية اندماج ناجحة.

4. تجارب دولية في استخدام الذكاء الاصطناعي لإدارة الحدود:

تتبنى العديد من الدول والكيانات الإقليمية تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة حدودها، مع تباين في الأساليب والآثار نستعرض هنا بعض التجارب البارزة:

4.1. الاتحاد الأوروبي

يُعد الاتحاد الأوروبي من الرواد في تطوير إطار قانوني للذكاء الاصطناعي وهو قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي (EU AI Act) يهدف هذا القانون إلى تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة في التطبيقات عالية المخاطر. والتي تشمل أنظمة إدارة الحدود والهجرة ومع ذلك. يثير القانون مخاوف بشأن استثناءات معينة قد تسمح باستخدام تقنيات المراقبة البيومترية في الوقت الفعلي في الأماكن العامة، مما قد يؤثر على حقوق المهاجرين واللاجئين.

تستخدم دول الاتحاد الأوروبي أنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لمعالجة بيانات المسافرين وتحديد المخاطر المحتملة ورغم أن هذه الأنظمة تهدف إلى تعزيز الأمن وتسهيل السفر، إلا أنها تثير نقاشاً مستمراً حول مدى توافق هذه الأنظمة مع ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

انتقدت العديد من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني هذه الأنظمة باعتبارها تمثل تحولاً نحو الحدود الذكية التي تعطي الأولوية للأمن على حساب حقوق الإنسان وتزيد من تهميش المهاجرين واللاجئين منها الأنظمة التالية:

1. نظام الدخول/الخروج(EES) : يقوم بجمع البيانات البيو مترية (بصمات الأصابع وصور الوجه) لجميع مواطني الدول الثالثة الذين يعبرون حدود الاتحاد الأوروبي، مما يخلق قاعدة بيانات ضخمة تثير مخاوف بشأن المراقبة الجماعية وإمكانية إساءة استخدام البيانات
2. نظام (ETIAS): فهو نظام لتصاريح السفر يتطلب من المسافرين المعفيين من التأشيرة تقديم طلب عبر الإنترنت قبل السفر، حيث يتم فحص بياناتهم مسبقاً باستخدام خوارزميات لتقييم المخاطر الأمنية أو الصحية .يثير هذا النظام مخاوف بشأن التحيز الخوارزمي وإمكانية رفض تصاريح السفر بناءً على معايير غير واضحة أو تمييزية.

4.2. الولايات المتحدة الأمريكية

تستخدم وكالة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية (CBP) مجموعة واسعة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز أمن الحدود، بما في ذلك أنظمة المراقبة الذاتية وأجهزة الاستشعار والطائرات بدون طيار وتحليلات البيانات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تعتمد هذه الأنظمة على تقنيات متقدمة مثل التعرف على الوجه، وتحليل الفيديو ومعالجة اللغة الطبيعية لتحليل كميات هائلة من البيانات بما في ذلك بيانات

السفر وسجلات الهجرة وحتى معلومات من وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف تحديد الأفراد ذوي المخاطر العالية. من هذه التطبيقات:

تطبيق CBP–One لمعالجة طلبات المهاجرين، والتي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في جمع البيانات والتحقق من الهوية .يتيح هذا التطبيق للمهاجرين تحديد مواعيد للمقابلات الأولية مع مسؤولي الهجرة. ولكنه أثار انتقادات واسعة بسبب مشكلات فنية، وصعوبة الوصول إليه، والتحيز المحتمل في تخصيص المواعيد، مما يؤثر على قدرة المهاجرين على تقديم طلبات اللجوء بشكل عادل .

أشارت تقارير متعددة، بما في ذلك تقارير من الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU) إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود الأمريكية قد أدى إلى زيادة المراقبة الجماعية والتحيز ضد مجموعات عرقية معينة وصعوبة في الطعن على القرارات الآلية مما يقوض مبادئ العدالة والإنصاف كما أن هناك مخاوف بشأن غياب الإشراف البشري الكافي على القرارات التي تتخذها الأنظمة الذكية، مما قد يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان دون مساءلة واضحة.

4.3. أستراليا

تُعرف أستراليا بتبنيها لسياسات صارمة لإدارة الحدود، وقد استخدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة في أنظمة التأشيرات وإلغاء التأشيرات تهدف هذه الأنظمة إلى تسريع العمليات وتقليل الأخطاء البشرية، ولكنها أثارت انتقادات بشأن الافتقار إلى الشفافية والمساءلة، وتأثيرها على حقوق الأفراد، خاصة في حالات إلغاء التأشيرات التلقائي وقد أدت هذه الأنظمة إلى إلغاء تأشيرات الأفراد بناءً على قرارات خوارزمية دون مراجعة بشرية كافية وهو ما يُعرف بالترحيل الآلي (Robodeportation) حيث يتم مما يثير تساؤلات جدية حول الحق في الإجراءات القانونية الواجبة والوصول إلى العدالة.

تعتمد أستراليا بشكل كبير على تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتقييم طلبات التأشيرات وتحديد المخاطر المحتملة .يتم جمع كميات هائلة من البيانات الشخصية عن المتقدمين، بما في ذلك معلومات السفر، والتاريخ الجنائي، وحتى البيانات المستخلصة من وسائل التواصل الاجتماعي، ثم يتم تحليلها بواسطة خوارزميات معقدة لاتخاذ قرارات بشأن منح التأشيرات أو رفضها يثير هذا النهج مخاوف جدية بشأن الشفافية، حيث لا يتمكن المتقدمون غالباً من فهم الأسباب الحقيقية وراء رفض طلباتهم، مما يجعل من الصعب عليهم الطعن في هذه القرارات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات إلغاء التأشيرات قد أدى إلى حالات تم فيها ترحيل أفراد بشكل خاطئ أو غير عادل، مما أثر بشكل كبير على حياتهم وحقوقهم .وقد دعت

منظمات حقوق الإنسان إلى ضرورة وجود إشراف بشري فعال على جميع القرارات التي تتخذها الأنظمة الذكية، وضمان حق الأفراد في الحصول على مراجعة مستقلة وعادلة لقرارات الهجرة كما أن هناك حاجة إلى معالجة التحيزات المحتملة في البيانات والخوارزميات المستخدمة، لضمان عدم التمييز ضد مجموعات معينة من المهاجرين أو اللاجئين.

4.4. المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة

تتجه دول الخليج، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، نحو تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، بما في ذلك إدارة الحدود .في المملكة العربية السعودية، يتم تحديث أمن الحدود البرية باستخدام مجموعة شاملة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك أنظمة المراقبة بالفيديو، والتعرف على لوحات المركبات والتعرف على الوجه لتعزيز الوعي الظرفي وأتمتة عمليات التحديد هذه المبادرات تهدف إلى تعزيز الأمن القومي وتسهيل حركة التجارة، ولكنها تتطلب أيضاً إطاراً قانونياً وأخلاقياً قوياً لضمان حماية حقوق الأفراد وخصوصيتهم .على سبيل المثال، تستثمر المملكة في تطوير مدن ذكية مثل نيوم والتي ستعتمد بشكل كبير على تقنيات الذكاء الاصطناعي في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك إدارة الحدود والمراقبة الأمنية مما يثير تساؤلات حول كيفية ضمان الخصوصية وحماية البيانات في بيئة شديدة الترابط والمراقبة، خاصة بالنسبة للعمالة الوافدة والمهاجرين

في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في المطارات والمنافذ الحدودية لتسريع إجراءات الدخول والخروج من خلال بوابات ذكية تعتمد على التعرف على الوجه والبيانات البيومترية تهدف هذه التقنيات إلى تعزيز الكفاءة وتجربة المسافرين ولكنها تثير أيضاً مخاوف بشأن جمع البيانات وتخزينها واستخدامها ومدى توافقها مع المعايير الدولية لحماية البيانات وحقوق الإنسان .هناك حاجة إلى إطار قانوني واضح يحدد حدود استخدام هذه التقنيات ويضمن الشفافية والمساءلة، ويوفر آليات للطعن على القرارات الآلية كما يجب أن يتم التركيز على بناء الثقة بين السلطات والأفراد، وضمان أن التقنيات لا تؤدي إلى التمييز أو الإقصاء، خاصة في سياق مجتمعات متعددة الثقافات تعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة .

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة

التوازن في السعي المشروع للدول لحماية حدودها وبين الالتزام بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان يمثل معضلة معقدة تتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأوجه بعد ان أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات إدارة الحدود الحديثة، واعدة بزيادة الكفاءة والأمن. ولكن كشفت هذه الورقة ان هذا التطور لا يخلو من تحديات أخلاقية وقانونية عميقة خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وهوية المهاجرين . فالاستخدام غير المنظم أو غير المسؤول للذكاء الاصطناعي في هذا السياق يمكن أن يؤدي إلى انتهاكات للخصوصية وتفاقم التمييز وتآكل الكرامة الإنسانية وتشويه الهوية الذاتية للمهاجرين.

4.5. النتائج

توصلت هذه الورقة إلى عدة نتائج رئيسية:

1. **تحديات أخلاقية وقانونية متأصلة** :يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود تحديات أخلاقية وقانونية متأصلة تتعلق بالخصوصية، والتمييز، والمساءلة، والشفافية، والتي تتطلب معالجة عاجلة في الأطر التشريعية والسياساتية.
2. **تأثير عميق على حقوق الإنسان** :يمكن أن يؤدي الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي إلى تآكل حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين، بما في ذلك الحق في الخصوصية، وعدم التمييز، وحرية الفكر، والكرامة الإنسانية، خاصة في غياب الضمانات الكافية.
3. **تشويه هوية المهاجرين** :يساهم الذكاء الاصطناعي في تشكيل هوية رقمية للمهاجرين قد تتعارض مع هويتهم الذاتية، مما يؤثر على شعورهم بالانتماء والاستقلالية ويعيق عملية الاندماج الاجتماعي.
4. **فجوة تشريعية وتنظيمية** :تتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي بوتيرة أسرع من قدرة الأطر القانونية الدولية والوطنية على مواكبتها، مما يخلق فجوة تنظيمية تتطلب تدخلات تشريعية عاجلة.
5. **تجارب دولية متباينة** :أظهرت التجارب الدولية في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأستراليا والسعودية والإمارات في مستويات التبني والضمانات القانونية والأخلاقية مما يستدعي تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

4.6. التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة، تُقدم التوصيات التالية لصناع السياسات والمشرعين والمنظمات الدولية والمطورين التكنولوجيين:

1. **تطوير أطر قانونية وأخلاقية شاملة** :يجب على الدول والمنظمات الدولية تطوير أطر قانونية وأخلاقية واضحة وشاملة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود، مع التركيز على حماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية للمهاجرين .يجب أن تتضمن هذه الأطر مبادئ الشفافية والمساءلة، والإنصاف، وعدم التمييز.
2. **إجراء تقييمات الأثر على حقوق الإنسان** :يجب أن تكون تقييمات الأثر على حقوق الإنسان إلزامية قبل نشر أي نظام ذكاء اصطناعي في سياق إدارة الحدود، لضمان تحديد المخاطر المحتملة والتخفيف منها بشكل فعال.
3. **تعزيز الشفافية والمساءلة** :يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في إدارة الحدود شفافة قدر الإمكان، مع توفير آليات واضحة للمساءلة والتدقيق البشري .يجب أن يكون للأفراد الحق في معرفة كيفية اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم، والحق في التظلم من القرارات الخوارزمية.
4. **مكافحة التحيز الخوارزمي** :يجب اتخاذ خطوات استباقية لتحديد ومعالجة التحيزات في البيانات والخوارزميات المستخدمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي، لضمان عدم التمييز ضد أي مجموعة من المهاجرين.
5. **الاستثمار في البحث والتطوير المسؤول** :يجب تشجيع البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي المسؤول، الذي يركز على تصميم أنظمة تحترم حقوق الإنسان وتعزز العدالة الاجتماعية.
6. **التعاون الدولي وتبادل الخبرات** :يجب تعزيز التعاون الدولي بين الدول والمنظمات لتبادل أفضل الممارسات والخبرات في تنظيم واستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود، وتوحيد الجهود لوضع معايير عالمية.
7. **تثقيف وتوعية** :يجب زيادة الوعي وتثقيف الجمهور، وصناع السياسات، والمهاجرين أنفسهم حول الفرص والتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في سياق إدارة الحدود.

من خلال تبني هذه التوصيات، يمكن للمجتمع الدولي أن يسعى نحو مستقبل تستفيد فيه إدارة الحدود من قوة الذكاء الاصطناعي، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية للجميع.

أصول الفقه وأثره على تطبيق القانون السوداني

The Principles of Islamic Jurisprudence and its Impact on the Application of Law in Sudan.

إعداد: إبراهيم محمد موسى محمد

أستاذ مساعد ورئيس قسم أصول الفقه.

جامعة الرباط الوطني. الخرطوم.

مستخلص

تناول الباحث في هذه الورقة عدد من الموضوعات ذات الصلة بأصول الفقه والقانون وخاصة علاقة علم أصول الفقه مع القانون لاسيما في مجال تطبيق القانون وتفسيره في القضاء السوداني، ثم تحدث الباحث عن مفهوم أصول الفقه ونشأته وقواعد علم أصول الفقه وأثره على تطبيق نصوص القانون. ثم قواعد أصول الفقه على سبيل المثال، كقاعدة (لا اجتهاد مع النص) وهذه القاعدة الأصولية من أهم القواعد وأثرها على تطبيق القانون واضح وجلي وبين لكل قانوني، إذ أنه لا يجوز للقاضي البتة الاجتهاد في مقابل نص صريح واضح في القانون. وتناولت الورقة أيضا الحقائق الأصولية الثلاث، الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية. وأهمية فهم دلالات الألفاظ لهذه القاعدة عند تفسير القانون وتطبيقه، أهم النتائج كانت أن علم أصول الفقه له دور كبير في تفسير القانون وفهم النصوص. وقدم الباحث عدد من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام والاطلاع والتوسع في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: أصول الفقه. القواعد الشرعية. الشريعة والقانون. الفقه القضائي. القانون السوداني.

Abstract

In this paper, the researcher addressed a few topics. related to the principles of Islamic jurisprudence and law, particularly the relationship between the science of Islamic jurisprudence and law, especially in the application and interpretation of law within the Sudanese judiciary. The researcher then discusses the concept of Islamic jurisprudence, its origins, its rules, and its impact on the application of legal texts. For example, the researcher examines the rule "There is no independent reasoning in the presence of a clear text. This fundamental principle is one of the most important, and its impact on the application of law is clear and evident to any legal professional, as a judge is absolutely prohibited from exercising independent reasoning in the face of a

clear and explicit legal text. The researcher then explores the three fundamental principles of Islamic jurisprudence: legal, linguistic, and customary. The importance of understanding the meanings of the terms used in this rule when interpreting and applying the law is emphasized. The most significant finding is that the science of Islamic jurisprudence plays a crucial role in interpreting the law and understanding legal texts. The researcher offers several recommendations, the most important being the necessity of further study, research, and expansion in this field.
Keywords: Principles of Islamic jurisprudence. Legal maxims. Sharia and law. Judicial jurisprudence. Sudanese law.

مقدمة:

يُعد علم أصول الفقه من أجل العلوم الشرعية وأقدمها عبر تاريخ الإسلام، بدأت علاقتها مع القانون أيضًا منذ القدم. وقد ظهر جليًّا أثر علم أصول الفقه في مجال القضاء والعمل القانوني ونتائجه عند القضاة والقائمين على أمر تطبيق العدالة في شتى الدول الإسلامية من الدولة الأموية والعباسية إلى الخلافة العثمانية. وعليه فإن البحث في علم أصول الفقه هو من صميم الفقه القضائي والعدلي من أجل تحقيق العدالة والفهم الصحيح والسليم للنصوص القانونية والشرعية عند التطبيق.

أهمية الورقة

الأهمية النظرية: من أهمية الموضوع محل البحث (علم أصول الفقه) لكل قانوني في الدول العربية والإسلامية بوجه عام والسودان بوجه خاص.

الأهمية التطبيقية: ربط القاضي وكل القائمين في مجال تطبيق القانون بالعلوم الشريعة والقانون على حد سواء. واهتمام القانونيون بأصول الفقه لتنمية قدراتهم العلمية والعملية.

أهمية خاصة بالباحث: من اهتمام الباحث في مجال دراسته وعمله بإعمال علم أصول الفقه والربط بين الشريعة والقانون عند تطبيق القانون والعدالة.

أهداف الورقة

تهدف الورقة إلى التعرف على الآتي:

1. العلاقة ما بين علم أصول الفقه والقانون.
2. الفهم الصحيح للأصول وأثره على تطبيق العدالة.

3. معرفة دور الأصول في مجال القانون والفقه القضائي؟
4. شرح كيف يؤثر عدم فهم الأصول على تطبيق العدالة؟
5. معرفة أهمية القواعد الأصولية اللغوية والشرعية والعرفية على تطبيق القانون؟

مشكلة الورقة

من خلال الأهداف تتضح المشكلة في السؤال التالي: ما هو أثر تطبيق أصول الفقه على تطبيق القانون في السودان؟

تتضح المشكلة في الأسئلة التالية:

1. ما علاقة أصول الفقه والفهم الصحيح لتطبيق القانون؟
2. ما هو أثر الأصول على تطبيق القانون في السودان؟
3. ما دور الأصول في مجال القانون والفقه القضائي؟
4. إلى أي مدى يؤثر عدم فهم الأصول على تطبيق العدالة؟
5. ما أهمية القواعد الأصولية اللغوية والشرعية والعرفية على تطبيق القانون؟

منهج الورقة

يتبع الباحث المنهج الوصفي والتاريخي والاستقرائي لاستنباط دور أصول الفقه وأثره على تطبيق القانون.

الإطار النظري

أولاً: مفهوم أصول الفقه ونشأته.

1.تعريف أصول الفقه لغة واصطلاحًا.

أصول الفقه مصطلح مركب من لفظ منفردين: لفظ (أصول) و(الفقه). ولذا سنعرف أصول الفقه باعتبارَين مختلفين كالاتي:

الأصل في اللغة: أسفل كل شيء وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك. وهو الأصول. يقال: أصل مؤصل. وأصل الشيء: صار ذا أصل (ابن منظور،2003).

الأصول: جمع أصل ولا توصف الأفعال بالأصل والفرع (الزركشي، 1414).

الأصل اصطلاحًا: يُطلَق الأصل على الدليل غالبًا، كقولهم: أصل هذه المسألة الكتاب والسنَّة أي دليلها. ويُطلق على الراجح، مثل قولهم: الأصل في الكلام الحقيقة. أي: الراجح في الكلام حملُه على الحقيقة، لا على المجاز وهذا الإطلاق هو المراد في علم الأصول (الحنبلي، 1418هـ).

يُمكن استخدام كلمة الأصل عند تطبيق القانون، كأن نقول أصل العقوبة هذه هي المادة كذا وكذا.

2. الفقه في اللغة العربية: وردت كلمة الفقه بمعان كثير هو من أهمها معنيان:

من مطلق الفهم كما في قوله تعالى (وَاحْلُل عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي) (سورة طه 27 – 28).

ومن معنى الفهم الدقيق العميق، كما في قول الله تعالى:(فَلَوْلَا نَفَر مِنْ كُلّ فِرْقَةٍ مِنْهُم طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّين وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُم يَحْذَرُونَ) (سورة التوبة 122). وقول الله سبحانه وتعالى:(وَإِن مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبّح بِحَمْدِهِ، وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ) (سورة الإسراء 44).

الفقه بمعناه الخاص هو: الإدراك والفهم الدقيق الذي يتطلب بذلاً لقدر من الجهد العقلي. وسياق الكلام هو الذي يرجح المعنى المراد من كلمة الفقه. وهذا هو المعنى المراد والمقصود من حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (مَنْ يُرِدْ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ) (البخاري، 71).

الفقه اصطلاحًا: عرَّف علماء الأصول الفقه بالأحكام الشرعية العلمية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وقد تطور معنى الفقه الاصطلاحي عبر ثلاث مراحل زمنية هي:

1. في صدر الإسلام: كان مدلول كلمة الفقه في صدر الإسلام يراد به فهم الأحكام التي جاءت في القرآن والسنة، سواء ما يتعلق منها بالاعتقاد، أم بالعبادة، أم بالأخلاق والمعاملات. فلم يكن ثمة فرق بين مفهوم كلمة الفقه والشرع والدين. واستمر هذا المعنى لكلمة الفقه فترة طويلة حتى منتصف القرن الثاني الهجري بدليل. حتى جاء زمن أبي حنيفة رحمه الله وعرّف الفقه بأنه: معرفة النفس مالها وما عليها. وهذا شامل لأحكام الدين عامة.
2. منذ بداية منتصف القرن الثاني الهجري أصبح مدلول كلمة الفقه مقصوراً على كافة الأحكام الشرعية العملية ما عدا المتعلقة بالعقائد.
3. منذ صدر الدولة العباسية الذي يُسمى بعصر النهضة، أصبح فيها مدلول كلمة الفقه مصطلحاً مخصوصاً مقتصراً ليدل على العلم بأحكام العبادات والمعاملات دون غيرها من الأحكام. ففي هذا العصر حددت المصطلحات العلمية، وتميزت العلوم الإسلامية واستقرت تبعاً اختلاف موضوعاتها. وأطلق على أحكام العقائد علم الكلام أو التوحيد. وعلى أحكام الأخلاق علم التصوف.

تعريف أصول الفقه باعتباره مركبًا

عرف أصول الفقه باعتباره مركبًا عدة تعريفات ومن أهمها: هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال. وهذا التعريف من أشهر التعريفات عند الأصوليين في كتب الأصول، تعريف جامع وشامل في وصف أصول الفقه ويحتوي على كل أركان وعناصر الأصول.

نشأة علم أصول الفقه

بدء تدوين علم أصول الفقه بعد فترة الصدر الأول من السلف. وظهور عصر التدوين للعلوم الشرعية، الذي احتاج فيه الفقهاء والمجتهدون إلى تحصيل هذه القوانين والقواعد لاستفادة الأحكام من الأدلة فاكتبوها فنا قائما برأسه مستقلا عن غيره من العلوم سموه أصول الفقه.

قال ابن خلدون: (وكان أول من كتب فيه الشافعي رضي الله تعالى عنه أملى فيه رسالته المشهورة تكلم فيها في الأوامر والنواهي والبيان والخبر والنسخ وحكم العلة المنصوصة من القياس)

بعد الشافعي، كتب فقهاء الحنفية في هذا الفن وحققوا تلك القواعد وأوسعوا القول فيها. وكتب المتكلمون أيضا كذلك، إلا أن كتابة الفقهاء فيها أمس بالفقه وأليق بالفروع لكثرة الأمثلة ومنها والشواهد وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية.

فقهاء الحنفية كان لهم اليد الطولي من الغوص على النكت الفقهية والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن. وجاء أبو زيد الدبوسي من أئمتهم فكتب في القياس بأوسع من جميعهم وتمم الأبحاث والشروط التي يحتاج إليها فيه. وكملت صناعة أصول الفقه بكماله وتهذيب مسائله وتمهدت قواعده (ابن خلدون545).

من الكتب التي شرحت أصول الفقه وأركانه هي: كتاب (البرهان) لإمام الحرمين. وكتاب (المستصفى) لأبي حامد الغزالي. وهم امن الأشعرية. وكتاب (العهد) لعبد الجبار وشرحه (المعتمد) لأبي الحسين البصري وهما من المعتزلة. وقد لخصت هذه الكتب الأربعة في طرق مختلفة بين التحقيق والحجاج في كتب اعتنى بها المبتدئون وشرحها كثير من الناس وهي:

1. كتاب المحصول. للإمام فخر الدين بن الخطيب: كان أميل إلى الاستكثار من الأدلة والاحتجاج. واختصره تلميذه سراج الدين الأرموي في كتاب (التحصيل) واختصره تاج الدين الأرموي في كتاب (الحاصل).
2. كتاب الأحكام. للأمام سيف الدين الآمدي. وكان أكثر اهتماما بتحقيق المذاهب وتفريع المسائل. وقد لخصه أبو عمر ابن الحاجب في كتابه المعروف بالمختصر الكبير. ثم اختصره في كتاب آخر تداوله طلبة العلم وعلى أهل المشرق والمغرب به ومطالعته وشرحه وحصل زبدة طريقة المتكلمين في هذا الفن في هذه المختصرات.

واقتطف شهاب الدين القرافي من الكتابين: مقدمات وقواعد في كتاب صغير سماه (التنقيحات) وكذلك فعل البيضاوي في كتاب(المنهاج).

طريقة أئمة الحنفية كتبوا كثيرا في هذا المجال مثل:

1. أبي زيد الدبوسي: وكان من أحسن كتابة فيها للمتقدمين.
2. سيف الإسلام البزدوي: من أحسن كتابة المتأخرين.
3. ابن الساعاتي: جمع بين كتاب الأحكام وكتاب البزدوي في الطريقتين في كتابه الذي سماه: بـ (البدائع) الذي قال عنه ابن خلدون: (فجاء من أحسن الأوضاع وأبدعها وأئمة العلماء لهذا العهد يتداولونه قراءة وبحثا وأولع كثير من علماء العجم بشرحه والحال على ذلك لهذا العهد(ابن خلدون 455).

ثانيا: قواعد علم أصول الفقه

1. تعريف القواعد لغة واصطلاحًا.

القاعدة لغة: من معاني القاعدة: الأساس وقواعد البيت أساسه ومنه قوله تعالى: (وَإِذ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) (سورة البقرة 127).

القاعدة جمعها قواعد، ومادة قَعَدَ في اللُّغة تفيد معنى: الاستقرار والثبات. ومنه قوله تعالى:(وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاء اللَّاتِي لا يرجون نِكَاحاً) (سورة النور الآية 60). جمع قعيدة، سُمِّينَ بذلك لثبوتهنَّ واستقرارهنّ في بيوت أباءهن أو أوليائهنَّ أو أزواجهنّ (ابن فارس، 1399هـ)

القاعدة اصطلاحًا: عَرَّف الفقهاء القاعدة بمعناها العام أنها قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها (أبو البقاء،2010) وأما في الفقه وأصوله فسميت القاعدة بذلك وذلك لبناء الأحكام الفقهية عليها كـ ابتناء الجدران على الأساس (ابن منظور، 1414).

تعليق الباحث: وفقًا لما سبق من تعريفين أن القاعدة في اللغة لها عدة معاني، منها الاستقرار والثبات. وهذا المعنى يتوافق مع موضوع البحث، إذ أن طبيعة النص القانوني الثبات والاستقرار والمعنى الثاني: الأساس، وهذا أيضًا يتوافق مع قولنا أساس الحكم المادة كذا وكذا، وأساس الحكم.

2. القواعد الأصولية عند تفسير القانون.

علاقة القانون والقواعد الأصولية الفقهية والقانون علاقة قديمة لا يُمكن الاستغناء عنها البته، إذ أن النصوص القانونية تحتوي على الأوامر والنواهي والعام والخاص والمطلق والمقيد والنص والظاهر والمجمل والمتشابه، والتعارض والترجيح ولا يمكن تحقيق العدالة وتطبيق النص القانوني إلا عبر القواعد الأصولية عند تطبيق أي نص قانوني وذلك تحقيقًا للعدالة وتجنبًا للتطبيق الخاطئ للقانون والعدالة، فلا يستطيع القاضي أو المحامي فهم النص أو تفسيره تفسيرًا صحيحًا إلا إذا استصحب معه القواعد

الأصولية عند تطبيقها، لذا فإنه من الضرورة بمكان أن يهتم القاضي والمحامي والمشرع بالقواعد الأصولية والفقهية.

بعض من هذه القواعد الأصولية التي تساعد القاضي والمحامي عند تفسير نصوص القانون:

القاعدة الأولى: لا اجتهاد مع النص.

يجب أن تكون عقيدة القاضي وقناعته مبني على القواعد الأصولية لاسيما هذه القاعدة، أي أنه لا يجوز أي اجتهاد مع وجود نص قانوني واضح صريح، حتى وإن كان ذلك يخالف مذهبه أو قناعته الشخصية، فإن القاضي جهة تطبيق القانون والعدالة، الاجتهاد والتفسير لأي نص صريح مخالف لمبادئ العدالة وتطبيق القانون.

عادة القضاء السوداني في الاستيعاب القواعد الأصولية عند تفسير القانون وتطبيقه، وقد ورد في ذلك سوابق قضائية كثيرة منها:

قضية عبد الرحمن فرح سناده (الطاعن) ضد مجلس معاشات القضاة (المطعون ضده).

الرقم: م/ط/ أ س من 23/4/2012 والتي جاءت أن القرار المطعون فيه أصاب عندما أسند إلى المادة 4(1) من قانون القضاء الإداري لسنة 2005 في شطب الطعن عدم الاختصاص عملا بالقاعدة: (لا اجتهاد مع النص)

اختلف أعضاء المحكمة العليا المكون من ثلاث قضاة هم مولانا سعودي كامل السيد . ومولانا الأمين عوض علي. ومولانا علي أحمد قشي على رأيين هما:

1. لا يقتصر اختصاص قاضي المحكمة العليا المختص بنظر الطعون الإدارية على نظر الطعون في القرار الصادر من الجهات المذكورة في المادة 4(1) من قانون القضاء الإداري لسنة 2005
2. القرار المطعون فيه أصاب عندما استند إلى المادة 4(1) من قانون القضاء الإداري لسنة 2005 في شطب الدعوى لعدم الاختصاص عملاً بالقاعدة (لا اجتهاد مع النص)

التعليق والتحليل: يرى الباحث في السابقة أعلاه أن صاحب الرأي الثاني قد أصاب عند تمسكه بقاعدة لا اجتهاد مع النص، وأن رأي الأول في محاولة تأويل النص الواضح الصريح وتفسيره من قانون القضاء الإداري لسنة 2005 لم يجانبه الصواب في ذلك، لأن النص واضح وصريح، إذًا يجب تطبيق قاعدة لا اجتهاد مع النص لأنه أقرب لتطبيق القانون.

القاعدة الثانية: تخصيص العموم بالنية والقصد

محاولة تفسير حسن نية المتهم أو سوء نيته أمر واجب ولازم لتطبيق العدالة. والمشرع السوداني لسنة 1991م في المادة (3) قد عرف كل من مصطلح سوء قصد وحسن نية بالآتي:

1. سوء قصد: بأنه: يُقال عن الفرد أنه فعل شيئًا بسوء قصد إذا فعله بقصد الحصول على كسب غير مشروع لنفسه أو لغيره أو تسبب بخسارة غير مشروعة لفرد آخر. هذه القاعدة تتوافق مع مبادئ القانونية العظيمة عند تطبيق القانون، خاص في قضايا الجنايات.
2. حسن نية: يُقال عن الفرد أنه فعل الشيء، أو اعتقده بحسن نية، إذا حصل الفعل أو الاعتقاد مع سلامة النية وبذل العناية والحيطة اللازمتين.

التعليق والتحليل: يرى الباحث أن قاعدة الأصولية (تخصيص العموم بالنية والقصد) يتوافق تمامًا مع مبادئ القانون الجنائي. وهذا ما أراد الباحث توضيحه في هذا البحث.

القاعدة الثالثة: كل عام يحتمل التخصيص

هذه القاعدة تتوافق مع قاعدة القانونية المتعارف عليها (الأصل والاستثناء) ما من أصل في القانون إلا وله استثناء على سبيل المثال لا الحصر المادة (130) من قانون الجنائي السوداني لسنة 1991م أنه من حيث الأصل القاتل يقتل وهذا عام وخصص العام بالاستثناء تحت المادة (130) وجعل لها عشر استثناءات. ويكتفي الباحث بهذا القدر من القواعد الأصولية المتعلقة لتفسير القانون وتطبيق العدالة.

ثالثا: الحقيقة الأصولية وأثرها على تطبيق النصوص القانونية.

1. تعريف الحقيقة

الحقيقة في اللغة: الحقيقة في اللغة مأخوذة من حقّ يحقُّ حقّ أو حقيقةً حق الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته، فالحقُّ نقيض الباطل ثم يرجع كل فرع إليه بجودة الاستخراج وحسن التلفيق، ويقال حقَّ الشيء إذا وجب وثبت(ابن فارس، 1411ه). وحقَّقتُ الأمر وأحققته أحقه إذا تيقنه أو جعلته ثابتاً لازماً. وحقيقة الشيء: منتهاه وأصله المشتمل عليه (الجوهري، 1430- 1997). ومنه قوله تعالى:(وَكَذَٰلِكَ حَقَّت كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الذين كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ) (سورة غافر 6).

الحقيقة اصطلاحا

الحقيقة اصطلاحًا لها عدة تعريفات ذكرها الأصوليون وهي وإن كانت مختلفة في ألفاظها إلا أنَّ معناها واحد، وهو استعمال اللفظ فيما وُضِعَ له بحسب اصطلاح التخاطب (القرافي، 1393- 1973). ومنها:

أنها اللفظ المستعمل فيما وُضِعَ له (الأنصاري، 1322هـ). ومنها قول الآمدي: الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وُضِعَ له أو لا. ليخرج مثلما سبق إيراده في التعريف السابق (الآمدي، 1404).

مفهوم الحقيقة الأصولية

الحقائق في علم أصول الفقه ثلاث أنواع الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية والحقيقة العرفية.

أولاً: الحقيقة الشرعية

في اللغة العربية الشرعية مأخوذة من شرع. قال ابن فارس: شرع: الشين والراء والعين أصل واحد، وهو شيء يُفتح في امتداد يكون فيه، من ذلك الشريعة وهي مورد الشاربة الماء. واشتق من ذلك الشرعة في الدين والشريعة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:(لِكُلّ جَعَلْنَا مِنكُم شِرْعَة وَمِنْهَا) (سورة المائدة: 48) (ابن فارس،1411).

الشرع في الاصطلاح: ما شرع الله تعالى لعباده من الدين(البعلي،1385هـ).

مفهوم الحقيقة الشرعية عند الأصوليين

عرَّف الأصوليون الحقيقة الشرعية بتعريفات عدة اختلفت ألفاظها واتحد معناها الدال على اختصاص الشرع بالمعنى المراد من اللفظ المستعمل في الخطاب الشرعي. أهمها ما يأتي:

1. الرازي: هي اللفظة التي استفيد من الشرع وضعها للمعنى سواء كان المعنى واللفظ مجهولين عند أهل اللغة أو كانا معلومين (الرازي، 1400- 1980).
2. الآمدي: هي استعمال الاسم الشرعي فيما كان موضوعا له أو لا في الشرع (الآمدي، 1404).
3. السبكي بأنها: الفظة التي استفيد وضعها للمعنى من جهة الشرع"(السبكي،1416-1995).

ثانيا: الحقيقة اللغوية

هي اللفظ المستعمل فيما وُضِعَ له أصلاً(السبكي،1416-1995). ومثالها استعمال كلمة الأسد للحيوان المفترس المعروف واستعمال كلمة الصلاة للدلالة على الدعاء.

ثالثا: الحقيقة العرفية

مفهوم الحقيقة العرفية يعنى اللفظ المستعمل فيما وُضِعَ له بعرف الاستعمال (ابن قدامة، 2002). وأطلق العرف على الخارج المستقذر من الإنسان كناية عنه باسم محله نفرة الطباع عن التصريح به (السبكي،1416-1995).

الاسم يصير عرفياً باعتبارين:

1. خصص أهل اللغة بالعرف الاسم ببعض مسمياته الوضعية، كتخصيص الدابة بذوات الأربع مع أنها في أصل الوضع لكل ما يدبُّ على الأرض.
2. يكون الاسم في أصل اللغة قد وُضِعَ لمعنى، ثم كَثُرَ استعماله فيما له نوع مناسبة وملابسه فيه بحيث إذا أُطلق لا يفهم المعنى الأول، كالغائط فإنه موضوع في الأصل للمكان المطمئن من الأرض التي تُقضى فيها الحاجة غالبًا (ابن فارس، 1411هـ).

أثر الحقائق الأصولية الثلاث على تطبيق القانون

يرى الباحث، إن فهم دلالات الأصولية لحقائق الشرعية واللغوية والعرفية ضرورة من الضروريات في تطبيق القانون، وإذ أن الحقيقة العرفية مصدر من مصادر القانون. وما من قانون في أي دول من الدول في العالم إلا وكان من مصدرها العرف. وهو مؤصل في الشريعة الإسلامية. قال تعالى:(خُذ الْعَفْو وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِض عَنِ الْجَاهِلِينَ) (سورة الأعراف الآية 199).

الحقائق الأصولية الثلاث قواعد الشرعية واللغوية والعرفية واجب اتباعها عند تطبيق القانون. وخاصة الحقيقة الشرعية ومجال تطبيق هذه الحقائق في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين السوداني لسنة 1991م والذي نصت صراحةً في المادة (6) على أنه يجب على القاضي استصحاب المبادئ الأصولية الفقهية لدى تطبيق القانون. ولذا فإن التعامل مع القواعد الأصولية والحقائق الأصولية أمر لازم بنص القانون.

أهمية القواعد والحقائق عند تفسير القانون.

القاعدة الأولى: الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا أحل حرامًا أو حرم حلالاً.

يجب على القاضي عند تطبيق القانون مراعاة هذه القاعدة الأصولية، لأن الأصل في قضايا الأحوال الشخصية الصلح لا الغرامة أو السجن. والأصل في قضايا الأحوال الشخصية بالتطليق أو النزاع بين الزوجين وغيرها، هو اتباع هذه القاعدة وتطبيقها لأنها تطبيق للقانون وأقرب للعدالة كما قوله تعالى:(وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أو إعراضا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) (سورة النساء. 128). وقوله سبحانه:(وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا) (سورة النساء 35).

القاعدة الثانية: اليقين لا يزول بالشك

أي ما بني على يقين لا ينفى بالشك، ما بني على يقين فهو صحيح ما لم يأت يقينًا مثله في نفيه وإنكاره. ويجب على القاضي اتباع هذه القاعدة في أي دعوى مقدمة أمامه ليس فيها الأدلة الكافية والإثبات عليها بل يجب رفض الدعوى من حيث الأصل بناءً على هذه القاعدة لأن الأصل ما بني على يقين لا يزال بالشك عليها الأدلة والإثبات.

القاعدة الثالثة: العادة محكمة

العرف مصدر من مصادر القانون، وعليه أن يراعى أعراف البلد عند تطبيق القانون وهذا أمر لا بد منه.

القاعدة الرابعة: الضرر يزال

هذه القاعدة تمنع الضرر مطلقًا، بل تمنع وقوعها. وتتوافق مع القاعدة القانونية أي ضرر لحق بفرد أو تسبب له ضررًا يستوجب التعويض. والشرح في هذا الباب يطول ولكن فإن الضرر اهتمت به الشريعة الإسلامية والقانون على حدٍ سواء في رفع الضرر الواقع لشخص. بل أوجبا التعويض عليه. وعليه فإنه يجب على القاضي مراعاة مقدار الضرر وما تسبب به الضرر. وكيفية التعويض تطبيقًا لهذه القاعدة الأصولية والفقهية.

في القضاء السوداني قد جرى الاستدلال بهذه القواعد الأصولية الشرعية كما وردت ذلك في عدة سوابق قضائية، منها ما فسرت هذه القواعد ومنها ما استنبط منها الأحكام، على سبيل المثال:

سابقة قضائية:

حكومة السودان / ضد / الأمين محمد أحمد. (م ع /فحص ج/12/1984). والتي جاء فيها:

المحامي نجيب مصطفى حسن نيابة عن المتهم يرى: أن الأصول الشرعية وبالأحرى القواعد الأصولية هي ما يستعان بها على استخراج الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، والقواعد الأصولية بهذا المعنى فهي قوانين يعمل في ضوئها ويهتدي بهديها في استنباط الأحكام. وأن القواعد الأصولية الشرعية والفقهية قانون يعمل بها.

تفسير المحكمة العليا كان بأن: القواعد الأصولية والقواعد الفقهية ليست أحكامًا شرعية بالمعنى المقصود في المادة 239(1) من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1983.

لذا يرى الباحث فإن تفسير المحكمة العليا للقواعد الأصولية والفقهية قد أصابت لقولها إنها ليست أحكامًا شرعيًا، لأن الحكم الشرعي والأدلة الشرعية محددة في علم أصول الفقه. وعليه فإن المحامي في قوله إنها قانون يعمل بها لم يجانبه الصواب في هذا. ولكن قد أصاب في جزئية قوله: يستعان بها على

استخراج الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية. وعليه فإن القواعد الأصولية والشرعية ليست أحكامًا شرعيًّا ولا قانونًا، ولكن يجب الاستعانة منها إذا كان النص الشرعي ليس قطعي الدلالة والثبوت، كما يجب الاستعانة بها عند تفسير نص قانوني غير واضح الدلالة والمعنى.

النتائج

توصل الباحث الى عدد من النتائج منها:

1. أصول الفقه له دور كبير في تفسير القانون وفهم النصوص.
2. القواعد الأصولية تساهم في فهم القاضي للنصوص.
3. مراعاة دلالات الألفاظ في الحقائق الشرعية والعرفية واللغوية يساعد في تطبيق العدالة والقانون.
4. فهم علم أصول الفقه وقواعده ودلالاته بات أمر ضروري في مجال تطبيق القانون.
5. أصول الفقه والقانون يكملان بعضهما البعض في تطبيق القانون والعدالة.

التوصيات

قدم الباحث عدد من التوصيات منها:

1. على القارئ بمزيد من الاهتمام والاطلاع والتوسع في هذا المجال.
2. على القاضي والمحامي على أن يتفقها ويتعمقا في علم أصول الفقه والقانون.
3. يجب الاستعادة بقواعد الأصولية عند تطبيق أي نص قانوني.
4. يجب على القاضي مراعاة القواعد الأصولية ودلالاتها عند تفسير القانون.
5. يجب الاهتمام بالعلم والتفقه قبل تطبيق القانون.

المصادر

1. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل (2003): لسان العرب، حرف الألف (أصل) ط: دار صادر. 2003ج1.
2. ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء (1399هـ/1979م): معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ج5.
3. أبو الثناء، محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصبهاني ( ): بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، المبادئ، ط: دار المدني.
4. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (1997) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، 1430هـ، ط3. دار العلم للملايين، بيروت.

5. بدرالدين الزركشي(1994): البحر المحيط للزركشي في أصول الفقه، ط: 14، جزء1
6. تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد، المعروف بابن النجار الحنبلي (1418هـ -1997): شرح الكوكب المنير المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد. الطبعة: 2 (1ج/39). مكتبة العبيكان

المراجع

1. الأنصاري، عبدالعليم حمد بن نظام الدين(1322هـ): فواتح الرحمن بشرح مسلم الثبوت. ط1. ج1. المطبعة الأميرية. بولاق. مصر.
2. السبكي، علي بن عبد الكافي(1416هـ/1995): الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي. تحقيق جماعة من العلماء. ط1ز ج127. دار الكتب العلمية. بيروت.
3. الآمدي، علي بن محمد(1404هـ): الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجميلي، ط1. ج1. دار الكتاب العربي . بيروت.
4. القرافي، (1393هـ/ 1973م): شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط1، دار الفكر. القاهرة.
5. البعلي، شمس الدين محمد بن أبي الفتح(1385هـ): المطلع على أبواب المقنع، ط1. المكتب الإسلامي. بيروت.
6. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين (1400هـ _ 1980): المحصول في علم الاصول، دراسة وتحقيق: طه جابر العلواني. ط1، ج1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. السعودية.
7. الآمدي، علي بن محمد(1404هـ): الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجميلي، ط1. دار الكتاب العربي. بيروت.
8. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد(1423هـ): روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ط2، ج2 مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع.

أحكام إبرام العقود الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت

إعداد: د. البشير محمود أحمد عبد الله

أستاذ مساعد – جامعة الرباط الوطني

مستخلص

هدف البحث إلى التعرف على الضوابط والأحكام الخاصة بالعقود المبرمة عبر الإنترنت، والتعرف على مجالس عقود البيع عبر الإنترنت وأحكامها، وخرج البحث بنتائج من أهمها إن العقد لكي ينعقد وينتج آثاره لابد من توافر الأركان الأساسية لإبرام العقد، تنقسم العقود في إحدى تقسيماتها إلى عقود رضائية وعقود شكلية، وإن العقد المبرم بالطريقة التقليدية يعتمد على الكتابة والتوقيع التقليديين كعامل اسناد في الإثبات، في حين أن العقد الذي يبرم عن طريق شبكة المعلوماتية يقوم على تبادل البيانات إلكترونياً. وأوصى الباحث بتوصيات منها ضرورة تنظيم عملية الحفظ الالكتروني للتعاقدات الالكترونية من ناحية كيفية حماية المحررات الالكترونية وحفظها من عمليات التلاعب، أو التزوير أو التحريف أو التلف. وعلى المشرع أن يقوم بوضع تنظيم قانوني خاص بعقود التجارة الإلكترونية ينظم من خلاله معايير وضوابط اللجوء للقضاء في هذه المعاملات لأهميتها واتساع مجالها وفاعليتها.

الكلمات المفتاحية: إبرام العقود، شبكة الإنترنت.

Abstract

The research dealt with the provisions for concluding electronic contracts via the Internet. The research aimed to identify the controls and provisions specific to contracts concluded via the Internet, and to identify the councils of online sales contracts and their provisions. The research concluded with results, the most important of which is that for a contract to be concluded and produce its effects, the basic elements of concluding the contract must be available. Contracts are divided into one of their classifications into consensual contracts and formal contracts. The contract concluded in the traditional way depends on traditional writing and signature as a factor of attribution in proof, while the contract concluded via the information network is based on the exchange of data electronically. The researcher recommended several measures, including the need to regulate the electronic archiving process for electronic contracts in terms of how to protect and preserve electronic documents from manipulation, forgery, distortion, or damage. The legislator should establish a legal framework specific to electronic commerce contracts that regulate the standards and controls for resorting to the judiciary in these transactions due to their importance, broad scope, and effectiveness.

Keywords: Contract formation, Internet.

مقدمة

أدى التطور في نطاق تكنولوجيا المعلومات والتَّحول الرقمي الذي ظهر بشكل واضح وملموس في السنوات الأخيرة، فلازم الحاجة إلى اتصال الدول بعضها ببعض في النواحي الاقتصادية والعلمية وغيرها وكذلك الحاجة الملحة أدى إلى الانتفاع من تلك النهضة العلمية في مجال إبرام التعاقدات، حيث نتج عن ذلك التقدم اصدار التّشريعات أو تعديل القوانين في جميع المجالات. لكي تجيز إبرام التعاقدات بين أطراف العقد عبر وسائل التكنولوجية الحديثة عن طريق شبكة الإنترنت، فيطلق عليها بالتعاقدات الإلكترونية فيتمَّ استخدام الوسائل الإلكترونية في إبرامها. ومن أبرزها العقود التجارية والإدارية الإلكترونية، هذا وبالنظر لانتشار هذا النوع من التعاقدات الأمر الذي صاحبه التطور في ازدهار النشاط التجاري والإداري، فنلاحظ بأنَّ التشريعات المقارنة قد نصت على إمكانية إبرام العقود الإدارية عبر الوسائط الإلكترونية أو عبر شبكة الإنترنت. وأما بخصوص إثبات تلك العقود نلاحظ أنَّ التّشريعات المقارنة نظمت قضية التوقيع الإلكتروني، وأعطتها ذات الحجة المقررة للتوقيع العادي، كذلك هو الحال بالنسبة لإثبات الكتابة في المحررات الإدارية الإلكترونية أمام القضاء العادي أو التجاري أو الإداري.

عقود البيع عبر الإنترنت شهدت تزايداً في المعاملات المدنية والتجارية بفضل دخول عوامل التقنية في شتى المجالات، ومساقات الحياة في الوقت الحاضر، حيث باتت تلك العقود الإلكترونية تمثل كماً هائلاً ونسبة عالية من حجم التداول التجاري في العام ويرجع ذلك لسهولة وسرعة إبرام هذه العقود. ونسبة لانتشار وسائل الاتصال بمختلف مسمياتها تم استخدام الإنترنت كوسيلة لإبرام عقود البيع لما تحققه من سرعة وسهولة ويسر بين المتعاقدين، ولتزايد هذه العقود صوبت الأنظار الدولية صوب إيجاد تشريعات دولية تحدد مفهوم هذه العقود ووضع الحلول لما يغشاها من مشاكل.

أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة في الأهمية العلمية والعملية على النحو التالي:

الأهمية العلمية: تأتي من أنه تناول لموضوع يؤرق الناس كثيراً وهو أحكام إبرام العقود الإلكترونية المتعارف عليها عبر الإنترنت، وكذلك وضع الضوابط للتعاقد عبرها ليرتفع الحرج عن المسلم ويتاح له الاستفادة منها، ويبتعد عن صيغ البيوع التي يتضح أنها جائزة شرعاً. كما أن البحث يندرج تحت البحوث التي تكون إضافة للمكتبات وكذلك الباحثين.

الأهمية العملية: تأتي من معرفة التطبيقات والأحكام التي يبرم بها العقد الإلكتروني والعمل بها في الحياة وكيفية التعامل بالعقود والضوابط التي تحكمها.

هدف البحث

يهدف هذا البحث الى التعرف على الاتي:

1. أحكام إبرام العقود عبر الإنترنت.
2. الضوابط والأحكام الخاصة بالعقود المبرمة عبر الإنترنت.
3. مجالس عقود البيع عبر الإنترنت وأحكامها.

مشكلة البحث

مع تطور أنظمة الدفع الإلكترونية صار بالإمكان التسوق عبر شبكة الإنترنت وصار الإنترنت بيئة جديدة لإبرام عقود البيع وقد نتج عنه اشكالات تستدعي وجود دراسات متخصصة في الفقه الإسلامي لبيان أحكام هذا النوع من البيوع التي تتم عبر الإنترنت.

تتمثل مشكلة هذا البحث في أن المعاملات والتصرفات المعروفة للعقود في الفقه الإسلامي تختلف عن عقود البيع المبرمة عن طريق الإنترنت.

أسئلة البحث:

1. ما هي أحكام إبرام عقود البيع عبر الإنترنت؟
2. هل هناك ضوابط خاصة بهذه العقود؟
3. هل لعقد البيع عبر الإنترنت مجلس عقد خاص وما هي أحكامه؟
4. ما هي الأحكام الخاصة بالمواد المباعة إلكترونياً؟

فرضيات البحث

للتوصل الى اهداف البحث صاغ الباحث الفرضيات التالية:

1. هناك أحكام لإبرام عقود البيع عبر الإنترنت.
2. هناك ضوابط وأحكام خاصة بالعقود المبرمة عبر الإنترنت.
3. هناك مجلس عقد خاص بالبيع عبر الإنترنت ولديه أحكام.

منهج البحث: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول

(مفهوم البيع الإلكتروني)

تعريف البيع الإلكتروني:

البيع الإلكتروني: كلمة مركبة من جزئين، ولأنهما جزءان وجب تعريف كل جزء منفرد.

أولاً: **تعريف البيع لغةً**

البيع ضد الشراء، والبيع الشراء أيضاً، وهو من الأضداد، وبعت الشيء شريته أبيعه بيعاً ومبيعاً، وهو شاذ وقياسه مباعاً والابتياع الاشتراء (أبو الفضل، 1414هـ).

البيع هو إعطاء المثمن وأخذ الثمن، والشرى إعطاء الثمن وأخذ المثمن، ويقال للبيع الشرى، وللشرى البيع، وذلك بحسب ما يتصوره من الثمن، والمثمن وعلى ذلك قوله تعالى: (وشروه بثمن بخس) [سورة يوسف: 20] (ابن رشد، 2004).

عرفه ابن قدامة البيع بقوله: هو مبادلة المال بالمال لغرض التمليك. واختصر ابن عرفه تعريفه بقوله: حد البيع الأعم: عقد معاوضة على غير منفعة ولا متعة ولا لذة (أبو عبد الله، 1350هـ).

البيع اصطلاحا

اختلف العلماء في تعريف البيع اصطلاحاً، ولكن من أهم التعريفات تعريف ابن النجار: "مبادلة عين مالية أو منفعة مباحة مطلقاً بأحدهما أو بمال في الذمة للتمليك على التأبيد غير ربا أو قرض" (ابن النجار، 1999).

يرى الباحث أن قول ابن النجار هو الأرجح والأصح.

تعريف شبكة الإنترنت:

هي عبارة عن شبكة واسعة من الحواسيب الموصولة ببعضها البعض والمنتشرة في جميع أنحاء العالم تخزن كماً هائلاً من المعلومات بأشكال مختلفة. وعرفها بعضهم الآخر بأنها شبكة معلومات عالمية عبارة عن مجموعة شبكات الحاسب موصولة مع بعضها البعض وقال بعضهم أنها وسيلة تواصل عبر الحواسيب ليس إلا (ريان، 2001).

تعريف البيع الإلكتروني:

هو التوافق التام بين إرادتين صحيحتين بها ارتباط إيجاب بقبول على تمليك شيء أو حق مقابل ثمن، يلتزم به البائع بتسليم الشيء المبيع أو تمكين المشتري من حيازته عبر شبكة الإنترنت أو خارجها ويلتزم به المشتري وذلك بدفع الثمن عليه من خلال وسيلة الاتصال الإنترنت المتفق عليها (رزيقات، 2007).

كما عرف بأنه: عقد البيع الذي يتم كلياً عبر الإنترنت من تقديم الطلب الإيجاب ورد البائع القبول إلى استيفاء الثمن (الزهراني، 2009).

التعريف الفقهي للعقد الالكتروني: وضع الفقه القانوني عدة تعاريف للعقد الالكتروني تضمنت أغلبها الاعتبارات الأساسية لتعريف أي عقد مع مراعاة خصوصية هذا العقد كونه يبرم عن طريق شبكة المعلوماتية الانترنت.

الفقه الأمريكي: عرفة بأنه العقد الذي ينطوي على تبادل للرسائل بين البائع والمشتري والتي تكون قائمة على صيغ معدة سلفاً "ومعالجة الكترونياً" وتنشئ التزامات تعاقدية. ويلاحظ على هذا التعريف أنه قصر العقد الالكتروني على عقد البيع الذي يتم عن طريق تبادل الرسائل عبر شبكة المعلومات (الانترنت) في حين يمكن إبرام أنواع أخرى من العقود غير البيع عبر هذه الشبكة.

الفقه اللاتيني: اتفاق يتلاقى فيه الإيجاب والقبول على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد وذلك بوسيلة مسموعة ومرئية وبفضل التفاعل بين الموجب والقابل (مجاهد، 2000).

الفقه العربي: فقد وضع عدة تعاريف لهذا العقد فعرفه أحدهم بأنه (العقد الذي تم انعقاده بوسيلة الكترونية بقصد إنشاء التزامات تعاقدية).

حاول البعض تعريفه تبعاً للطريقة التي يتم من خلالها انعقاد هذا العقد بأنه: اتفاق بين طرفي العقد من خلال تلاقي الإيجاب والقبول عن طريق استخدام شبكة المعلوماتية سواء في تلاقي الإرادتين، أو المفاوضات العقدية، أو التوقيع، أو أي جزئية من جزيئات إبرامه، سواء أكان هذا التصرف بحضور طرفي العقد في مجلس العقد، أو من خلال التلاقي عبر شاشات الحاسب الآلي، أو أي وسيلة الكترونية سمعية أو بصرية

كما حاول البعض تعريفه تبعاً لكونه يتم عن بعد بأنه: ذلك العقد الذي يبرم بين متعاقدين غير مجتمعين في مكان واحد ولا يوجد بينهما اتصال مباشر، أي وجود فترة زمنية فاصلة بين صدور الإيجاب والقبول، وعلم الموجب به من خلال الاستعاضة بطرق المراسلة الالكترونية المختلفة كالبريد الالكتروني والاتصال المباشر، أو بواسطة أي وسيلة الكترونية أخرى (المطالقة، 2006).

التعريف التشريعي للعقد الالكتروني:

نظراً لكثرة حدوث عملية التعاقد الالكتروني من الناحية العملية في الآونة الأخيرة وما أثارته من اشكالات قانونية فقد أصدرت بعض الدول تشريعات قانونية لمعالجة ذلك وبعض هذه التشريعات قد عرفت العقد الالكتروني على النحو التالي:

عام 1997 التوجيه الأوربي الصادر بحماية المستهلك في العقود المبرمة عن بعد عرف العقد الالكتروني بأنه: عقد متعلق بالسلع والخدمات يتم بين مزود ومستهلك من خلال الإطار التنظيمي الخاص بالبيع عن بعد، أو تقديم الخدمات التي ينظمها المورد، والذي يتم باستخدام واحدة أو أكثر من خلال وسائل الاتصال الالكترونية حتى إتمام العقد.

عام 2000 قانون المبادلات والتجارة الالكترونية التونسي الصادر عرفه بأنه المبادلات التي تتم باستعمال الوثائق الالكترونية.

عام 2001 المشرع الأردني في قانون المعاملات الالكترونية عرفه بأنه: الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل الكترونية كلياً أو جزئياً". ويعتبر أفضل تعريف تشريعي وضع للعقد الالكتروني.

عام 2002 قانون إمارة دبي الخاص بالمبادلات والتجارة الالكترونية: عرفه عن طريق تعريف المعاملات الالكترونية بالنص على أن المعاملات الالكترونية هي: المعاملات التي يتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي، أو جزئي بواسطة وسائل، أو سجلات الكترونية والتي لا تكون فيها هذه الأعمال أو السجلات خاضعة لأي متابعة من قبل شخص طبيعي كما في السياق العادي لإنشاء وتنفيذ العقود والمعاملات.

مشروع قانون المعاملات الالكترونية السوداني عرفه بأنه: "أي معاملات، أو عقود، أو اتفاقيات يتم إبرامها، وتنفيذها كلياً أو جزئياً عن طريق رسالة بيانات (مشروع قانون المعاملات الالكترونية السوداني).

المبحث الثاني

الطبيعة القانونية للعقد الالكتروني

اختلف الفقه القانوني في تحديد الطبيعة القانونية للعقد الالكتروني وانقسم تبعاً لذلك إلى ثلاثة اتجاهات هي:

الاتجاه الأول: العقد الالكتروني هو عقد إذعان على اعتبار أن المتعاقد لا يملك إلا أن يضغط في عدد من الخانات المقترحة أمامه في موقع المتعاقد الآخر على مواصفات معينة ومنها مواصفات السلعة وثمنها المحدد مقدماً ولا يملك أن يناقش أو يعارض المتعاقد الآخر حول شروط التعاقد التي يوردها على الموقع، فهو لا يكون أمامه إلا التوقيع في حالة القبول أو عدم التوقيع في حالة الرفض (دودين، 2006). متفقا مع الفقه الانجليزي (المومني، 2003) والفرنسي (عمار، 2002) والعربي (أبو الليل، 2021)

يعتمد أنصار هذا الاتجاه إلى تغليب المعيار الاقتصادي إذ ينشأ الإذعان عندما يكون هنالك تفاوت بين الطرفين وتنعدم المساواة القانونية والفعلية بين إرادتيهما فأحدهما يتمتع بنفوذ قوي والآخر ضعيف بسبب حاجته الملحة للتعاقد.

الاتجاه الثاني: يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن العقد الالكتروني ما هو إلا عقد رضائي وإن لم يكن من العقود المسماة إذ ينظر إلى كل عقد على حدة وذلك لأن المتعاقد يستطيع اللجوء إلى مورد أو منتج آخر للسلعة أو الخدمة إذا لم تعجبه شروط أحد الموردين أو المنتجين، كما أنه لا يمكن الاعتماد على المعيار الاقتصادي فقط وإنما يجب النظر إلى الاعتبارين القانوني والاقتصادي معاً، وذلك لأن عقود الإذعان هي من عقود الاحتكار والمنافسة الضعيفة مثل عقد توريد الكهرباء أو الغاز ويكون احتكار هذه السلع احتكاراً قانونياً أو فعلياً.

الاتجاه الثالث: هو رأي فقهي. يميز بين نوعين من العقود الالكترونية عند تحديد الطبيعة القانونية من حيث طريقة وآلية إبرامها.

1. البريد الالكتروني للمتعاقدين: غالباً ما تكون عقود رضائية، إذ يتم التفاوض على إبرام العقد عن طريق إرسال الرسائل الالكترونية بين المتعاقدين عن طريق المواقع الشخصية الالكترونية إلى أن يقترن إيجاب أحد المتعاقدين بقبول الآخر فينعقد العقد
2. عن طريق المواقع الالكترونية: تحتوي على سمات عقود الإذعان.

خصائص العقد الالكتروني (منصور، 2006):

يتسم العقد الالكتروني بعدد من الخصائص التي تجعله عقداً مميزاً عن غيره من العقود ولعل من أهم هذه الخصائص ما يأتي:

1. يتم إبرامه عن بعد، لأن أطراف العقد غير متواجدين في مجلس العقد فهو تعاقد بين غائبين من حيث المكان وتعاقد بين حاضرين من حيث الزمان كون أن التفاعل الحاصل بين العقدين عبر شبكة المعلوماتية (الانترنت) يعتبر تفاعلاً بين حاضرين.
2. يتسم بالطابع التجاري، لذا غالباً ما يطلق على هذا العقد عقد التجارة الالكترونية. والواقع أن تلك السمة الغالبة لذلك العقد إذ يستأثر البيع التجاري بالجانب الأكبر من مجمل العقود التي تبرم عبر شبكة المعلوماتية إلا أنه يمكن أن يتم بين الأفراد العادين من جهة ويمكن أن يرد على الخدمات والمنافع بصورة إيجار أو مقاولة، ولكن غالباً ما يكون مقدم السلعة على الأقل تاجر أي يتمتع بالصفة التجارية.

3. يمكن أن يكون عقداً داخلياً يكون المتعاقدين من الدولة نفسها إلا أن هذا العقد غالباً ما يتسم بالطابع الدولي حيث تتم أغلب المعاملات بين أفراد يتواجدون وينتمون إلى دول مختلفة، فقد يكون المستخدم في دولة والمورد والمنتج في دولة أخرى وشركة تكنولوجيا معالجة المعلومات وإدخالها وتحميلها عبر الشبكة من دولة ثالثة (الخشروم، 2007).[4] إمكانية التنفيذ الفوري إذ أنه من الممكن تنفيذ هذا العقد بشكل آني وفوري فيتم أداء الخدمات أو الحصول على بعض السلع بصورة فورية وسريعة، وكذلك فإن الوفاء بالالتزامات قد يتم بشكل فوري بمجرد انعقاد العقد عبر الشبكة، وهو ما يزيل الفارق بين الحدين الزمنيين اللذين يفصلان بين صدور الايجاب، واقتران القبول به، وبذلك تحل المعاصرة وتنقضي فكرة الفاصل الزمني بينهما بشكل كلي.

الإيجاب في العقد الالكتروني

1. غالباً ما يتسم بالعمومية أي أن هذا العقد يكون مطروحاً للتعاقد لمن يرغب بذلك من الجمهور، وهو ما يؤدي إلى ترسيخ الصفة التفاعلية بين مستخدمي شبكة المعلوماتية حول العالم.
2. له خصوصية فيما يتعلق بالإثبات حيث تعد الكتابة على الدعامة الورقية هي الأساس في الإثبات متى ما كانت موقعة بالتوقيع اليدوي، أما العقد الالكتروني فيتم إثباته عبر الوثائق الإلكترونية والتوقيع الالكتروني (الخشروم، 2007).
3. طريقة الوفاء به: فقد حلت النقود الالكترونية محل العقود العادية من خلال بطاقات الدفع والائتمان.

إبرام العقد الالكتروني

العقد لكي ينعقد وينتج آثاره لابد من توافر الأركان الأساسية لإبرام العقد وهي الرضا والمحل والسبب والشكلية إذ نص القانون على استيفاء شكل معين وعند انعقاده يتحدد زمان ومكان انعقاده، والسؤال الذي يطرح هنا هل إن أركان العقد الالكتروني هي ذاتها الأركان الواجب توافرها في العقد التقليدي؟ وما هو زمان ومكان إبرامه؟ وهل يقتضي إبرام العقد الالكتروني توافر شكلية قانونية معينة؟

إن الاجابة على هذا التساؤل يكون من خلال دراسة أركان هذا العقد وزمان ومكان انعقاده والشكلية اللازمة لانعقاده.

أركان العقد

العقد الالكتروني لكي ينعقد وينتج آثاره القانونية لابد من توافر الأركان الأساسية لإبرام أي عقد وهي الرضا، والمحل، والسبب، إلا أن هذا العقد يمتاز ببعض الخصوصية، وتكاد تنحصر تلك الخصوصية في ركن الرضا، أما بالنسبة لركني المحل والسبب فتكاد تنعدم فيهما أي خصوصية لهذا العقد عن

الأحكام العامة المنظمة لهذين الركنين، وهذا ما سيتبين من خلال دراسة أركان هذا العقد على النحو الآتي:

الرضا: لا شك في أن الرضا هو جوهر العقد، وهو التعبير عن إرادة أطراف العقد للتعاقد بحسب ما تم الاتفاق عليه، وأن عناصر الرضا في العقد هي الإيجاب والقبول، والتي تمتاز في بعض أحكامها في العقد الالكتروني عن الإيجاب والقبول في العقد التقليدي.

الإيجاب: الإيجاب بشكل عام هو التعبير البات عن إرادة شخص يتجه إلى شخص آخر يعرض عليه التعاقد على أسس وشروط معينة (الحكيم، 1980).

الايجاب الالكتروني هو التعبير البات والصادر من أحد العاقدين والموجه إلى المتعاقد الآخر عبر شبكة المعلوماتية بقصد إبرام عقد في مجال المعاملات الالكترونية. ويشترط أن يراعي الموجب في إيجابه مقتضيات الشفافية والوضوح لكي يعد إيجابه مفصلاً، فعلى سبيل المثال يجب أن تعبر الصورة المعروضة للشيء المعروض للبيع تعبيراً باتاً أميناً على الشيء والذي سيكون محلاً للتعاقد مستقبلاً وهو ما تسمح به التقنيات الحديثة.

الإيجاب الالكتروني قد يكون:

1. يكون خاصاً موجهاً إلى فرد أو أفراد محددين عن طريق البريد الالكتروني كما يحدث في عروض التعاقد ويتم التعبير عنه عن طريق استعمال الرسائل الالكترونية أو ما يسمى برسائل المعلومات. وقد أشار قانون الاونسيترال النموذجي الخاص بالتجارة الالكترونية إلى جواز التعبير عن الايجاب في العقود الالكترونية عن طريق رسائل البيانات وعند استخدام هذه الرسائل للتعبير عن الايجاب فإن العقد لا يفقد قابليته للتنفيذ بمجرد استخدام رسالة بيانات لذلك الغرض.
2. يكون عاماً أي موجه إلى أفراد غير محددين كما في العروض التي تبثها المواقع التجارية على شبكة المعلوماتية ويحصل بصور عدة كأن يتم على إحدى المواقع المعروفة المتخصصة للإعلانات. والتي يكفي فيها الضغط على أحد الكلمات أو الصور للدخول إلى الموقع. أو قد يكون موجوداً، باختصار في صفحة الاستقبال وفي أكثر من موقع عليها (أبو الهيجاء، 2005).

يجب أن يتضمن هذا الايجاب كل العناصر اللازمة لإبرام العقد. وأياً كانت طريقة توجيه الإيجاب الالكتروني سواء كان عن طريق الموقع الالكتروني أو عن طريق البريد الالكتروني. فمثلاً لو كان الايجاب خاص بعقد البيع وانصب على المحل فيجب عندها تحديد المبيع ووصفه وصفاً دقيقاً وتحديد ثمن البيع وطريقة سداده وغير ذلك من الشروط الأساسية في التعاقد.

أجاز قانون المعاملات الالكترونية الأردني والقانون البحريني الخاص بالمعاملات الالكترونية في هذا المجال التعبير عن الإيجاب في العقد الالكتروني عن طريق الرسائل الالكترونية ورسائل البيانات هي معلومات يتم إنتاجها وإرسالها واستلامها، أو تخزينها بوسائل الكترونية، أو ضوئية، أو بوسائل مماثلة، بما في ذلك التبادل الالكتروني للبيانات والبريد الالكتروني (المومني، 2003).

ألزم التوجيه الأوربي الخاص بحماية المستهلك في العقود المبرمة عن بعد بحماية المستهلك الموجب في هذه العقود بضرورة بيان اسمه وعنوانه البريدي وضرورة بيان خصائص السلعة أو الخدمة وتحديد السعر وبيان أي تكاليف إضافية كأجور النقل.

القبول: القبول بشكل عام هو التعبير البات عن إرادة الطرف الذي وجه إليه الإيجاب، فهو الإرادة الثانية في العقد (الحكيم، 1980)، أما القبول الالكتروني فهو التعبير البات عن إرادة الطرف الذي وجه إليه الإيجاب عن طريق شبكة المعلوماتية. ولكي ينتج القبول أثره لابد أن يتطابق تماماً مع الإيجاب فإذا ما اختلف بشيء عن الإيجاب عد إيجاباً جديداً يحتاج إلى قبول كي ينعقد العقد، وإذا كان الأصل العام أن القبول يمكن أن يتم صراحة أو ضمناً، إذ يمكن أن يستشف القبول من اتخاذ موقف سلبي وذلك في حالة السكوت الدال عليه، فهل ينطبق ذلك على القبول الالكتروني؟

تجمع أغلب الآراء على أنه يجب أن يتم القبول الالكتروني صراحةً، إذ يصعب مع هذا النوع من القبول أن يتم ضمناً، فهو يتم عن طريق أجهزة وبرامج الكترونية تعمل آلياً، وهذه الأجهزة لا يمكنها استخلاص أو استنساخ إرادة المتعاقد. كما لا يتصور أن يتوافر القبول من خلال السكوت في العقود الالكترونية المبرمة من خلال شبكة المعلوماتية، ذلك أنه إذا كان السكوت يمكن أن يعتبر قبولاً في ثلاث حالات وهي:

1. إذا ما كانت طبيعة المعاملة أو العرف التجاري تدل على ذلك.
2. إذا تمخض الإيجاب لمنفعة من وجه إليه.
3. إذا كان هنالك تعامل سابق بين المتعاقدين.

القبول باستخدام البريد الالكتروني يتم بقيام المرسل إليه (القابل) الذي وجه إلى بريده الالكتروني إيجاباً من قبل المنشئ بإرسال قبوله على شكل رسالة الكترونية متضمنة كافة العناصر اللازمة لإتمام التعاقد أو عن طريق الضغط أو بلمس الايقونة المخصصة لإعلان القبول وقد يتم القبول بالضغط على ايقونة القبول لأكثر من مرة واحدة من خلال تزويد النظام المعلوماتي المستخدم في عملية التعاقد بعبارات

إضافية لذلك، مثل هل تؤكد القبول أو إيجاد ايقونة إضافية لذلك، أو جعل القبول مقترناً بشرط أو تحفظ معين يفيد بأن الضغط على مؤشر القبول لمرة واحدة لا يرتب أي أثر قانوني(دودين، 2006).

حجية النقر على ايقونة القبول أثارت تساؤلات أمام القضاء الأمريكي في بادئ الأمر، فهل يمكن اعتبار هذا النقر تعبيراً كافياً عن القبول لاحتمال أن يأتي الضغط سهواً أو خطأ، واعتبر القضاء هذا الفعل قبولاً بشرط أن يكون التعبير حاسماً.

المستهلك في العقود الالكترونية لا يكون بوسعه الحكم الدقيق على المنتج مهما بلغت دقة وأمانة وصف البائع، لذا فقد جرى العمل في بعض التشريعات على إمكانية رجوع القابل عن قبوله وفسخ العقد، فمثلاً: التوجيه الأوربي في المادة (٦) منح المستهلك حق الرجوع عن القبول خلال سبعة أيام دون أن يكون ملزماً ببيان أسباب الرجوع وتصبح المهلة ثلاثة أشهر إذا لم يتم تزويد المستهلك بالبيانات والمعلومات المطلوبة. مع استثناء بعض العقود من حق الرجوع. ومنها العقود التي يكون البيع فيها خدمة وبدأ العميل في استخدامها والمبيعات التي تم إعدادها بناءً على طلب العميل والمبيع سريع التلف (شرف الدين، 2003).

المشرع الكندي في المادة (٢/٢/ب) من قانون مبادىء وصياغة العقد الالكتروني منح للمستهلك هذا الحق إذا لم يرسل البائع تأكيداً للمشتري بتمام العقد؛ كما ألزم البائع بضرورة تضمين البيع مدة معقولة يسمح فيها للمستهلك بالرجوع عن قبوله إذا ما تم إرسال التأكيد السابق.

المحل: يشترط في المحل وفقاً للقواعد العامة أن يكون معيناً أو قابلاً للتعيين وأن يكون مشروعاً وأن يكون موجوداً أو قابلاً للوجود. ويشترط توافر ذات الشروط في محل العقد سواء كان مبرم عن طريق البريد الالكتروني أو عن طريق المواقع الالكترونية. فإنه غالباً ما يكون مصحوباً بصورة على الموقع أو أن المتعاقد يتلقى رسائل الكترونية تتضمن نوع ومواصفات وكل ما يتعلق بمحل العقد المزمع إبرامه وأن عملية الوصف هذه تتمتع بقيمة قانونية فهي التزام يؤدي إلى ضمان جودة المحل وصحته ودقة المواصفات المطلوبة فيه والمنصوص عليها في العقد المراد إبرامه (دودين، 2006).

بعض العقود التي تكون موجودة على الشبكة ينص أصحابها على أنه قد يظهر بعض الاختلاف بين وصف المنتج المعروض والواقع محاولة منهم للتخلص من المسؤولية نتيجة بعض الاختلافات التي تظهر بين صورة المبيع والواقع الحقيقي له، ولكن هذا الشرط لا يعفي البائع من المسؤولية إذا كان هنالك غش أو تدليس أو وجود فرق جوهري بين الصورة والواقع والمشتري يتمتع بضمان المطابقة بين المنتج النهائي والعينة.

عام 1996 أعدت لجنة القانون التجاري الدولي في الأمم المتحدة قانوناً نموذجياً ووضعت قواعد نموذجية موحدة لمتطلبات التجارة الإلكترونية. وطالبت بسن تشريعات مستقلة لتنظيم العقود عبر الإنترنت والقيام بإصلاحات تشريعية للعقود الإلكترونية. لمواجهة التحديات القانونية للنظم القانونية القائمة لاستخدام الوسائل الإلكترونية في التعاقد الإلكتروني وحجية التبادلات الإلكترونية ونظام الوفاء في بيئة التجارة الإلكترونية

المبحث الثالث

زمان ومكان إبرام العقد الالكتروني

ينعقد العقد عندما يقترن الايجاب بالقبول ويتم هذا التصرف في المكان والزمان الذي يتم الاتفاق عليه بين طرفي العقد، إلا أنه قد لا يتفق الطرفان على ذلك، فعندها يتم التساؤل عن زمان ومكان انعقاد العقد الالكتروني، ولكي تتم الإجابة على هذا التساؤل لابد من دراسة زمان ومكان العقد وعلى النحو الآتي:

زمان انعقاد العقد: ميز قانون الاونسيترال فيما يتعلق بزمان انعقاد العقد الالكتروني بين فرضين هما:

الفرض الأول: إذا عين المرسل إليه نظام معلومات يتم بمقتضاه استلام الرسائل الالكترونية، فإن العقد يبرم في هذه الحالة في الوقت الذي يتلقى فيه الموجب الرسالة الالكترونية من الموجب له تفيد قبوله العرض الموجب عن طريق النظام المتفق عليه، فاذا أرسل الموجب له قبوله للموجب عن طريق البريد الالكتروني الخاص بالموجب والذي تم الاتفاق عليه مسبقاً فإن العقد ينعقد حتى ولو لم يكن الموجب له قد قام بالاطلاع على صندوق بريده الالكتروني الذي تلقى قبول الموجب (الخشروم، 2007)، أما إذا أرسلت الرسالة إلى نظام آخر غير النظام المعين فيكون وقت الاستلام هو وقت استرجاع المرسل إليه لهذه الرسالة كون وقت الاسترجاع هو الوقت الفعلي الذي يعلم فيه المرسل إليه برسالة المنشئ.

الفرض الثاني: إذا لم يعيين المرسل إليه نظام معلومات لاستلام الرسالة أو الرد على رسالة البيانات فإن، وقت انعقاد العقد يكون عندما تدخل رسالة القبول نظاماً تابعاً للمرسل إليه حتى ولو لم يطلع عليه المرسل إليه.

مع الإشارة إلى أنه يجوز لطرفي العقد أن يتفقا على خلاف ما تم عرضه في الفرضين السابقين بأن يختارا زمان آخر لانعقاد العقد. وأغلب التشريعات العربية الخاصة في هذا المجال أوردت نصاً مشابهاً للنص الوارد في قانون الاونسيترال.

القانون الانجليزي أخذ بنظرية العلم بالقبول وليس تسلم القبول فإذا وافق الموجب على استخدام البريد الالكتروني في إرسال رسالة القبول فإن العقد ينعقد في اللحظة التي يجري فيها إيداع الرسالة بمكتب البريد، وعليه فإن قيام القابل بإرسال الرسالة الالكترونية المتضمنة القبول فإن العقد سيعد مبرماً في اللحظة التي ينقر فيها على مفتاح الارسال وبغض النظر عن أي ادعاء من الموجب بعدم وصول الرسالة الالكترونية إذا ما اتفقا على هذه الوسيلة في التعبير عن القبول (أبو الهيجاء، 2005).

مكان إبرام العقد: يثير تحديد مكان ابرام العقد الالكتروني بعض الصعوبات ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد المكان الذي ترسل منه الرسائل الالكترونية ومكان استلامها فكلاهما يتم في فضاء خارجي صعب التحديد. إلا أن قانون الاونسيترال النموذجي أشار إلى أنه إذا لم يتفق أطراف العقد على مكان إبرام العقد فإن العقد يكون قد انعقد في المكان الذي يقع فيه عمل المرسل إليه رسالة القبول.

العقد الالكتروني ينعقد في المكان الذي يقع فيه مقر عمل الموجب باعتبار أن هذا المقر هو الذي ستصله رسالة القبول. أما إذا تعددت هذه المواقع فإنه ينعقد في موقع العمل الأكثر صلة بموضوع العقد أو مقر العمل الرئيس، أما إذا انعدم مقر العمل فإنه يتم اللجوء إلى محل الإقامة المعتاد بديلاً عن مقر العمل. وقد اقتبست أغلب التشريعات العربية الصادرة بهذا الخصوص هذه الأحكام.

الأحكام السابقة بتحديد وقت ومكان إبرام العقد الالكتروني تفترض أن الرسالة الالكترونية سواء أكانت إيجاباً أو قبولاً تمت وفقاً لنظام معلومات لا يخضع لسيطرة منشىء الرسالة أو الشخص الذي أرسل الرسالة نيابة عنه (أبو الليل، 2021).

الشكلية والعقد الالكتروني

تنقسم العقود في إحدى تقسيماتها إلى:

العقد الرضائي: هو الذي يكفي لانعقاده مجرد التراضي والرضائية هي الأصل في العقود. العقد الشكلي: الذي يجب لقيامه أن يتخذ رضا المتعاقدين فيه شكلاً معيناً يحدده القانون وبدون هذا الشكل فإن العقد لا يرتب أثر. ولا يمكن الاحتجاج به والشكل الذي يشترطه القانون غالباً ما يكون الكتابة في ورقة رسمية فيسمى عنده عقداً شكلياً، وإذا كان مفهوم الشكلية هو الكتابة على الورق، فإن التساؤل الذي يطرح هو مدى استيفاء الكتابة الالكترونية للشكلية التي يتطلبها القانون في بعض العقود؟

اختلف الفقه في الاجابة على هذا التساؤل كالاتى:

1. الكتابة الالكترونية لم تعد قاصرة على اعتبار أن الكتابة وسيلة للإثبات وإنما أصبحت شرط من شروط صحة التصرف الالكتروني.

2. الشكلية التي يتطلبها القانون لانعقاد العقد لا يمكن أن يستغنى عنها بالكتابة الالكترونية، ويبدو أن الرأي هو الراجح فلا مسوغ عقلاً أو منطقاً أن تبرم عقود في غاية الأهمية والخطورة عن بعد ولعل عدم كفاية الوسائل التقنية في توفير الثقة والأمان في ابرام هذه العقود هو ما يرجح هذا الرأي.

حاولت التشريعات وضع حلول لهذا الاختلاف الفقهي، باستبعاد القواعد الخاصة بالعقود الالكترونية على بعض التصرفات الهامة، وفضلت أن تبرم تلك التصرفات في الشكل التقليدي دون الالكتروني، مثل القانون الأمريكي الموحد للتجارة الالكترونية، والذي أشار إلى أن هذا القانون لا ينطبق على إنشاء الوصايا وملاحقها.

توسعت القوانين العربية الصادرة في هذا الشأن في الاستثناءات على قوانين التجارة الالكترونية، فمثلاً: في قانون إمارة دبي قرر مبدأ عام في الشكلية الالكترونية وهو إمكان استيفاء الشكلية التي يقررها القانون لإبرام العقد لترتيب آثاره عن طريق المستندات أو السجلات الالكترونية طالما روعي فيها شروط الحفظ التي أشار إليها القانون. واستثنى المشرع الإماراتي عقود الزواج والوصايا والمستندات التي يتطلب تصديقها أمام كاتب عدل مثل عقود البيع الواردة على العقارات والحقوق العينية الواردة على العقار والتي تخضع لإجراءات التسجيل الرسمي.

قانون التجارة الالكترونية البحريني أورد نصاً مقارباً لنص قانون إمارة دبي، وقد توسع قانون المعاملات الالكتروني الأردني في الاستثناءات لتشمل العقود والمستندات والوثائق التي تنظم وفقاً لتشريعات خاصة وإنشاء الوصايا وتعديلها ومعاملات التصرف بأموال غير منقولة بما في ذلك الوكالات المتعلقة بها سندات ملكيتها وإنشاء الحقوق العينية عليها والوكالات والمعاملات المتعلقة بالأحوال الشخصية (المطالقة، 2006).

إثبات العقد الالكتروني

العقد المبرم بالطريقة التقليدية يعتمد على الكتابة والتوقيع التقليديين كعامل اسناد في الاثبات، في حين أن العقد الذي يبرم عن طريق شبكة المعلوماتية يقوم على تبادل البيانات إلكترونياً على دعامات غير ورقية داخل أجهزة الاتصال أو خارجها والتوقيع عليها ممن يرسل الرسالة الالكترونية بواسطة التوقيع الالكتروني.

المحررات الالكترونية

إذا كانت الكتابة هي الوسيلة الأساسية لإثبات التصرفات القانونية فإنه لا يوجد ما يمنع من أن تكون الكتابة محررة على دعامات وسائل الاتصال الحديث وخاصة شبكة المعلومات حتى ولو لم تكن في

صورتها التقليدية، فالكتابة عندما تتخذ الطابع الالكتروني توصف بأنها كتابة الكترونية أو محررات الكترونية.

تعريف المحرر الالكتروني: لا يوجد في الأصل اللغوي لكلمة محرر ما يقتصر معناها على نوع معين من الدعامات سواء كانت ورقاً، أو غير ذلك، إذ أن معنى المحرر وفقاً للمفهوم اللغوي كل ما يستند إليه ويعتمد عليه، وبعد أن كان محل الإثبات ينحصر فقط بالمستند الورقي أصبحت البيانات والمستندات عبارة عن تسجيلات إلكترونية وبهذا لم تعد فكرة المحرر تقتصر على مفهومها القانوني التقليدي وشملت المحرر الالكتروني وهذا التغير لن يكون قانونياً فحسب، بل نفسياً في المقام الأول (لطفي، 2002).

المحرر الالكتروني بأنه: معلومات الكترونية ترسل أو تسلم بوسائل الكترونية أياً كانت وسيلة استخراجها في المكان المستلمة فيه، أو أنه البيانات والمعلومات التي يتم تبادلها من خلال أي وسائل الكترونية.

شروط المحرر الالكتروني: لكي يكتسب المحرر الالكتروني الحجية الكاملة بالإثبات وإمكان مساواته بالمحررات التقليدية في القوة القانونية لابد من توافر عدة شروط وهي:

الكتابة: إن الكتابة على المحرر الالكتروني تكون على شكل معادلات خوارزمية تنفذ من خلال عمليات إدخال البيانات أو إخراجها من خلال شاشة الحاسب الآلي، عن طريق وحدات الادخال ثم استرجاع المعلومات المخزونة في وحدة المعالجة المركزية أو أي قرص مرن مستخدم (رشدي، 1999).

عرف المشرع المصري الكتابة الالكترونية بأنها: كل حروف، أو أرقام أو رموز أو أية علامات أخرى تثبت على دعامات الكترونية أو رقمية أو صوتية أو أية وسائل أخرى مشابهة وتعطي دلالة قابلة للإدراك.

قابلية المحرر الالكترونية للاحتفاظ بالمعلومات الواردة فيه: يشترط في الكتابة لكي يعتد بها بالإثبات أن تتم تدوينها على وسيط يسمح بثبات واستمرار بقاء الكتابة عليه، لكي يتسنى الرجوع إليه في حالة نشوب خلاف، ولكن الحال يختلف في حالة استخدام وسيط الكتروني بسبب خصائصه المادية، والتي تكون عقبة أمام تحقق هذا الشرط، إذ أن الشرائح الممغنطة وأقراص التسجيل المستخدمة في عملية التعاقد عبر شبكة المعلومات تكون معرضة للتلف عند أدنى اختلاف في قوة التيار الكهربائي أو الاختلاف الشديد في درجة حرارة تخزين هذه الوسائط، إلا أن هذه الصعوبات يتم تجاوزها عن طريق استخدام أجهزة ووسائل أكثر قدرة على الاحتفاظ بالمعلومات لمدة طويلة. حيث أمكن للتكنولوجيا الحديثة وخاصة شبكة المعلومات أن تتفوق بما تحفظه من سجلات ومحررات إلكترونية على المستندات الورقية العادية (الجميعي، 2000).

إمكانية الاحتفاظ بالمحرر الالكتروني: إن هذا الشرط يقابل شرط إثبات الكتابة وعدم القابلية على التعديل إلا بإتلاف المحرر، أو ترك أثر مادي عليه فيما يتعلق بحجية السند الورقي العادي في الإثبات، إذ أن قيمة المحرر الكتابي أو السند الورقي تقدر بسلامة محتواه، أو بقدر ما ادخل عليه من تعديلات، والذي لا يكاد يشكل أي صعوبة في كشفه بالنسبة للمحررات المدونة بالأحبار المنتشرة على الورق (أبو الهيجاء، 2005).

كما تم ابتكار طريقة لحفظ المحررات الالكترونية في صيغتها النهائية بالشكل الذي لا يقبل التعديل، أو التبديل، وذلك من خلال حفظها في صناديق الكترونية لا يمكن فتحها إلا بمفتاح خاص بحيث تؤدي أي محاولة لتعديل المحرر إلى اتلاف فحواه تماماً.

التوقيع الالكتروني: عرفته لجنة أعمال التجارة الدولية التابعة للأمم المتحدة عام 1996م بأنه: عبارة عن مجموعة أرقام أو احرف تمثل توقيعاً على رسالة معينة بحيث يتحقق هذا التوقيع من خلال الاجراءات الحسابية المرتبطة بمفتاح رقمي خاص بالشخص المرسل.

لكي يكون العقد الالكتروني ذو قيمة قانونية وينتج آثاره فلابد من التوقيع عليه عن طريق استخدام التوقيع الالكتروني. الذي يتم إدخاله في جهاز الحاسب عن طريق رسائل الادخال ليتم من خلاله إنجاز بعض المعاملات بإتباع إجراءات محددة متفق عليها بين طرفي العلاقة القانونية (الأباصيري، 2002).

صور التوقيع الالكتروني: إما أن يتم بالقلم الالكتروني أو بالبصمة الالكترونية أو يكون توقيعاً رقمياً وهذه الصور تختلف فيما بينها من حيث درجة الثقة ومستوى ما تقدمه من ضمان وذلك بحسب الإجراءات المتبعة في إصدارها وتأمينها والتقنيات التي تنتجها.

1.التوقيع بالقلم الالكتروني: يتم عن طريق نقل التوقيع المحرر بخط اليد بالماسح الضوئي ثم تخزينه في جهاز الحاسب الآلي ومن ثم نقل هذه الصورة لاحقا إلى العقد الذي يراد إضافة التوقيع إليه لإعطائه الحجية اللازمة. إلا أن استعمال هذا التوقيع قد يتسبب في العديد من المشاكل مثل إثبات الصلة بين التوقيع والمحرر الالكتروني إذ يستطيع المرسل إليه الاحتفاظ بنسخة من صورة التوقيع التي وصلته على إحدى المحررات ثم يقوم لاحقاً بإعادة وضعها على أي محرر وينسبه الى صاحب التوقيع الفعلي إذا فهذه الطريقة تخلو من أدنى درجات الأمان الواجب تحققها في التوقيع الالكتروني (الأباصيري، 2002).

2. البصمة الالكترونية: هي بصمة رقمية يتم اشتقاقها بناءً على معادلات خوارزمية تطبق حسابات رياضية على الرسالة لتوليد بصمة تمثل ملفاً كاملاً أو رسالة وتستطيع هذه البصمة تمييز الرسالة الأصلية والتعرف عليها بدقة وتميزها عن الرسالة المزورة في حالة أحداث أي تغير في الرسالة. ومن

غير الممكن اشتقاق البصمة الالكترونية ذاتها من رسالتين مختلفتين وللبصمة الإلكترونية عدة أنواع فهي أما أن تكون بصمة بالصوت أو بصمة بالإصبع أو بقزحية العين (المطالقة، 2006).

3.التوقيع الرقمي: وهو التوقيع الذي يتم انتاجه باستخدام تقنيات التشفير وهو عبارة عن قيمة عددية تصمم بها رسالة البيانات وتجعل من الممكن باستخدام إجراء رياضي معروف يقترن بمفتاح الترميز الخاص بمنشئ الرسالة القطع بان هذه القيمة العددية قد تم الحصول عليها باستخدام ذلك المفتاح. وهذه الصورة من صور التوقيع الالكتروني يتم استخدامها لتحديد هوية طرفي العقد تحديداً تاماً ومميزاً، كما يتضمن عدم إمكانية تدخل أي من الطرفين أو أي فرد آخر على مضمون التوقيع وشكله أو مضمون المحرر الالكتروني المرتبط به.

حجية التوقيع الالكتروني في الإثبات: وقد بذل الفقه جهوداً كبيرة لمحاولة جعل مفهوم التوقيع يتسع ليشمل التوقيع الالكتروني باعتبار أن التوقيع الذي لم تعرفه القوانين هو وسيلة للتعبير عن إرادة صاحبه وبالتالي لايشترط أن يكتب بخط اليد أما الشروط الواجب توافرها في التوقيع ذاته ليتمتع بالحجية القانونية في الإثبات فيمكن ردها الى الدور، أو الوظيفة التي يؤديها التوقيع وهي تحديد هوية الموقع الذي يستند إليه الدليل أو المستند والتعبير عن إرادة الموقع في الالتزام بما وقع عليه(أبو الليل، 2021).

أضفت التشريعات الصادرة بهذا الخصوص الحجية القانونية على التوقيع الالكتروني ومنها التوجيه الأوربي الخاص بالتجارة الالكترونية وقانون الاونسيترال النموذجي وقانون المعاملات الالكترونية الألماني وقانون التجارة الالكترونية في بريطانيا وقانون المعاملات الالكترونية التونسي وقانون المعاملات الالكترونية الأردني وقانون المعاملات والتجارة الالكترونية لامارة دبي وقانون التجارة الالكترونية البحريني. واتفقت جميع هذه التشريعات على ضرورة توافر شروط معينة تعزز هذا التوقيع وتوفر فيه الثقة مثل ان يكون التوقيع مقصوراً على صاحبه وخاضعاً لسيطرته الفعلية وقابليته للتحقق من صحته مع ارتباطه بالبينات التي يثبتها.

النتائج:

خرج البحث بالنتائج التالية:

1. الأركان الأساسية لإبرام العقد هي الرضا والمحل والسبب والشكلية إذ نص القانون على استيفاء شكل معين وعند انعقاده يتحدد زمان ومكان انعقاده.
2. تنقسم العقود في إحدى تقسيماتها إلى عقود رضائية وهي الأصل في العقود. وعقود شكلية وهي التي يجب لقيامه أن يتخذ رضا المتعاقدين فيه شكلاً معيناً يحدده القانون وبدون هذا الشكل فإن العقد لا يرتب أثر.
3. العقد المبرم بالطريقة التقليدية يعتمد على الكتابة والتوقيع التقليديين كعامل اسناد في الاثبات، في حين أن العقد الإلكتروني يقوم على تبادل البيانات إلكترونياً على دعامات غير ورقية داخل أجهزة الاتصال أو خارجها.
4. العقد الالكتروني عقد يتم إبرامه عن بعد لأن أطراف العقد غير متواجدين في مجلس العقد من حيث الزمان ويكون أن التفاعل الحاصل بين العقدين عبر شبكة المعلوماتية (الانترنت) يعتبر تفاعلاً بين حاضرين.
5. يتسم العقد الالكتروني بالطابع التجاري، لذا غالباً ما يطلق على هذا العقد عقد التجارة الالكترونية وهي السمة الغالبة فالبيع التجاري يستأثر بالجانب الأكبر من مجمل العقود التي تبرم عبر شبكة المعلوماتية.
6. العقد الالكتروني يمكن أن يكون عقداً داخلياً يكون المتعاقدين في العقد من الدولة نفسها إلا أن هذا العقد غالباً ما يتسم بالطابع الدولي حيث تتم أغلب المعاملات بين أفراد يتواجدون وينتمون إلى دول مختلفة.
7. الإيجاب في العقد الالكتروني غالباً ما يتسم بالعمومية وهو ما يؤدي إلى ترسيخ الصفة التفاعلية بين مستخدمي شبكة المعلوماتية حول العالم.
8. إمكانية التنفيذ الفوري للعقد الالكتروني إذ أنه من الممكن تنفيذ هذا العقد بشكل آني وفوري فيتم أداء الخدمات أو الحصول على بعض السلع بصورة فورية وسريعة.

التوصيات:

أوصى الباحث بتوصيات على النحو التالي:

1. ضرورة تنظيم عملية الحفظ الالكتروني للتعاقدات الالكترونية من ناحية كيفية حماية المحررات الالكترونية وحفظها من عمليات التلاعب أو التزوير أو التحريف أو التلف لفترة زمنية محددة حسب نوع التصرف القانوني لكي تصبح ملائمة لأحكام التقادم.
2. أهمية وضع تنظيم قانوني خاص بعقود التجارة الإلكترونية ينظم من خلاله معايير وضوابط اللجوء للقضاء في هذه المعاملات لأهميتها واتساع مجالها وفاعليتها.
3. ضرورة التعاون بين الدول لوضع نظام محدد يبين أحكام تطبيق وتنفيذ أحكام المحكمة الصادرة في المنازعات الإلكترونية لأن الحكم لا قيمة له بدون تنفيذه.
4. يجب على كافة الدول أن تضع تنظيم جامع خاص بعقود التجارة الإلكترونية تغطى فيه معايير اللجوء للقضاء وتطبيق الأحكام الصادرة في منازعاته وتنفيذها.

المصادر:

1. آبادى، الفيروز مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (1996): بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
2. ابن النجار، تقي الدين محمد بن أحمد (1999): منتهى الإرادات في جمع المقنع ومعه: حاشية المنتهى، لعثمان بن أحمد بن سعيد النجدي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.
3. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي (2004): بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة.
4. أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (1414هـ): لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت.

المراجع:

1. الأباصيري، فاروق (2002): عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الانترنت، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة.
2. أبو الليل، إبراهيم الدسوقي (2021): إبرام العقد الالكتروني في ضوء أحكام القانون الإماراتي والقانون المقارن.
3. أبو الهيجاء، محمد إبراهيم (2005): عقود التجارة الالكترونية، عمان.
4. أبو عبد الله، محمد بن قاسم الأنصاري(1350هـ): الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، المكتبة العلمية.
5. الجميعي، حسن عبد الباسط (2000): إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الانترنت، القاهرة.
6. الحكيم، عبد المجيد وآخرون(1980): الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، بغداد.
7. الخشروم، عبد الله (2007): عقود التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت وفقاً لأحكام الشريعة الأردنية.
8. دودين، بشار محمود(2006): الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت، عمان.
9. رزيقات، عمر خالد02007):عقد البيع عبر الإنترنت، دراسة تحليلية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. رشدي، محمد السعيد(1999): حجية وسائل الاتصال الحديث في الإثبات، دار النهضة العربية للطبع والنشر.
11. الزهراني، عدنان بن جمعان (2016): أحكام التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى. مكة المكرمة. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،
12. شرف الدين، أحمد(2003): الإيجاب والقبول في التعاقد الالكتروني وتسوية منازعاته.
13. ريان، أحمد (2001): خدمات الإنترنت، ط4. منشورات المجمع الفقهي.

عمار، صابر محمد(2002): المفاوضات في عقود التجارة الالكترونية، مصر.

14. لطفي، محمد حسام محمود (2002): الإطار القانوني للتجارة الالكترونية، دراسة في قواعد الإثبات،

5 مجاهد، أسامة أبو الحسن (2000): خصوصية التعاقد عبر الانترنت.

6 المطالقة، محمد فواز(2006): الوجيز في عقود التجارة الالكترونية، عمان.

7 منصور، محمد حسين (2006): المسؤولية الالكترونية، الإسكندرية.

8 المومني، عمر حسن(2003): التوقيع الالكتروني وقانون التجارة الالكترونية، عمان.مشروع قانون المعاملات الالكترونية السوداني.

الشائعات الرقمية وأثرها على التماسك المجتمعي اثناء النزاعات المسلحة

دراسة حالة حرب السودان 2023

Digital Rumors and Their Impact on Social Cohesion During Armed Conflicts (A Case Study of Sudan)

د. عثمان دفع الله ايوب

استاذ مساعد. كلية الاعلام. جامعة الرباط الوطني

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الشائعات الرقمية المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي على التماسك المجتمعي في السودان خلال فترة الحرب. وتتمحور المشكلة حول الانتشار السريع للمعلومات المضللة عبر المنصات الرقمية وما ينتج عنه من تداعيات تهدد استقرار المجتمع على المستويات الاجتماعية والنفسية والمعرفية. وتوصلت الدراسة إلى أن الشائعات الرقمية لعبت دورًا بارزًا في تعميق الانقسامات الاجتماعية والجهوية وإضعاف الثقة المتبادلة بين الأفراد، إلى جانب نشر الخوف والهلع، مما أدى إلى تراجع الإحساس بالأمن المجتمعي. كما أسهم التضليل الإعلامي في تشويش الوعي الجمعي وإضعاف قدرة الأفراد على التمييز بين المعلومات الصحيحة والزائفة، مما فاقم من حدة الاستقطاب المجتمعي خلال فترة الحرب. انتهت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها ان استمرار تداول الشائعات الرقمية يشكّل عاملًا رئيسيًا في تآكل قيم التماسك المجتمعي، خاصة قيم التضامن والتكافل الاجتماعي. وبناءً على ذلك، يوصي الباحث بضرورة تعزيز الوعي الإعلامي والرقمي وتفعيل آليات التحقق من المعلومات، إلى جانب دعم المبادرات المجتمعية والمؤسسية للحد من تأثيرات التضليل الإعلامي في أوقات النزاعات.

الكلمات المفتاحية: وسائل التواصل الاجتماعي، الشائعات الرقمية، التماسك المجتمعي، التضليل الإعلامي، الحرب، السودان.

Abstract

This study aims to analyze the impact of digital rumors circulated through social media platforms on social cohesion in Sudan during wartime. The study addresses the problem of the rapid spread of misinformation across digital platforms and its resulting social, psychological, and cognitive implications that threaten community stability. The study finds that digital rumors have played a significant role in deepening social and regional divisions, weakening mutual trust among individuals, spreading fear and panic in social security. media

information has contributed to distorting collective awareness and weakening individuals' ability to distinguish between accurate and false information, thereby intensifying social polarization during the war. The study concludes that the continued circulation of digital rumors represents a major factor in the erosion of social cohesion values, particularly solidarity and social integration. It recommends enhancing media and digital literacy, activating information, and supporting community and institutional initiatives to mitigate the effects of media in times of conflict.
Keywords: social media. Digital Rumors. Social Cohesion. Media Misinformation, War, Sudan.

مدخل

في الحياة العادية يميل أفراد المجتمع نحو المعلومات التي تتوافق مع معتقداتهم وأفكارهم السابقة ويرفضون أي معلومات متناقضة. وفي مواجهة الحرب غالبًا ما يصعب التخيّل أو التنبؤ بما سيحدث ويجد الفرد نفسه في صراع مع عدم اليقين والغموض الذي يحيط بما سيحدث. مما يسبب عبء معرفي وإرهاقً ذهنيً في محاولة استيعاب ما سيحدث وكيفية التعامل معه. مما يترك فجوة كبيرة في المعرفة المتعلقة بمدى انتشار الحرب أو كيفية مواجهة ابعادها.

في لحظات الخوف والذعر الجماعي يصبح المجتمع أكثر قبولا للمعلومات المؤثرة عاطفيًا. ومع تصاعد عناوين الأخبار العسكرية، إلى جانب المشاهد والصور الصادمة على وسائل التواصل الاجتماعي يصبح التحيز الانتقائي للمعلومات عاملًا رئيسيًا يسهل في تصديق المعلومات المضللة المتداولة والمنتشرة على نطاق واسع ويصبح خطر الحرب حاضرًا ومُرعبًا حتى لمن هم بعيدون عن مناطق الحرب الفعلية.

وسائل التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة أصبحت مصدرًا رئيسًا للمعلومات، خاصة في أوقات الأزمات والنزاعات المسلحة، حيث يلجأ الأفراد إلى هذه المنصات كمصدر للمعلومات للحصول على الأخبار والتحديثات السريعة. وبرزت الشائعات الرقمية كأحد أخطر التحديات التي تواجه المجتمع، نظرًا لما لها من تأثير مباشر على الوعي الجمعي والاستقرار الاجتماعي. وتؤثر بصورة قوية على السكان وعلى الجنود في مناطق الحرب. حيث أظهرت الدراسات أن الذين يستهلكون الصور ومقاطع الفيديو لمشاهد الحرب من خلال تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يتأثروا بنفس القدر الذي يتأثر به الأفراد أثناء المعارك.

التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات جعل نشر المعلومات وحوكمتها على وسائل التواصل الاجتماعي أمرًا صعبًا، لذلك يكون تسليح الرأي العام المسبق بالمعلومات الحقيقية أصبح ضرورة قصوى وتحديًا أمنيًا عالميًا يُساعد الحكومة على التعامل مع فوضى المعلومات بأنواعها المختلفة. وظهرت الشائعات الرقمية كأهم التحديات التي تواجه المجتمعات خلال النزاعات المسلحة.

تكمن إشكالية هذه الدراسة في محاولة فهم طبيعة الشائعات المنتشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي لا سيما عبر منصة فيسبوك ودورها في نشر الكراهية وتعميق الانقسامات العرقية وبثّ الرعب بين المدنيين مما يهدد السلم المجتمعي وكيف تسهم بشكل مباشر في تفكيك النسيج الاجتماعي وتحليل انعكاساتها على التماسك المجتمعي وتأجيج الصراع في السودان خلال فترة الحرب.

أهمية الدراسة

نظريا: تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تسليط الضوء على أخطار الشائعات الرقمية في أوقات النزاع المسلح. حيث يُشكّل تُفاقم المعلومات الضارة المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي المخاطر بدءًا من التأثير المحتمل على أفعال تُسبّب أذىً جسديًا أو نفسيا وصولًا إلى تقويض التماسك الاجتماعي.

عمليًا: تساهم في إثراء الدراسات العربية المتعلقة بالشائعات الرقمية وتأثيرها على التماسك المجتمعي. ويمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في الاتي:

1. تقديم إطار تحليلي يفيد الباحثين وصنّاع القرار في وضع استراتيجيات للحد من آثار الشائعات السلبية.
2. تساعد في استكشاف آليات توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الشائعات.
3. صياغة توصيات تدعم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الحد من الشائعات التي تؤثر سلبًا على المجتمع السوداني.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى التعرف على الاتي:

1. مفهوم الشائعات وأنواعها.
2. أثر الشائعات المتداولة عبر هذه المنصات الرقمية على التماسك المجتمعي.
3. التحديات التي تواجه جهود مكافحة الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هو أثر الشائعات الرقمية على التماسك المجتمعي اثناء النزاعات المسلحة في السودان؟

للتوصل الى أهداف الدراسة عمل الباحث على صياغة التساؤلات الاتية:

1. ما المقصود بالشائعات، وما أنواعها وخصائصها؟
2. ما تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار الشائعات؟
3. كيف تؤثر الشائعات المتداولة عبر هذه المنصات على التماسك المجتمعي؟
4. ما التحديات التي تواجه جهود مكافحة الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟

منهج الدراسة

1. المنهج الوصفي: في تحليل واقع انتشار الشائعات الرقمية في التماسك المجتمعي ومكافحتها.
2. المنهج الاستقرائي: مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع (عبد الله، 2006).

الجزء الأول (الإطار النظري)

المحور الأول: الشائعات الرقمية (Digital Rumors)

في عصر المعلومات والتكنولوجيا، منصات التواصل الاجتماعي وهي منصات رقمية تتسم بسهولة الاستخدام والتداول حيث يمكن للمستخدمين إنشاء حسابات شخصية أو تجارية ومشاركتها مع الآخرين والتفاعل الاجتماعي في بيئة افتراضية تتيح التعبير عن الذات ومشاركة المعلومات والأفكار والاهتمامات والهويات في مختلف أنحاء العالم متجاوزة اللون والجنس واللغة والديانة مما يلعب دورًا مباشرًا في تشكيل الثقافات والاتجاهات الحديثة. تمكنهم من نشر الصور والفيديوهات والتفاعل مع المحتوى عبر الإعجاب أو التعليق والمشاركة (علي، 2020).

أصبحت تلك الشبكات الاجتماعية خاصة فيسبوك وإنستغرام وتويتر، جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. تُستخدم هذه المنصات على نطاق واسع لتبادل الرسائل والصور والفيديوهات ما جعلها منبرًا مفتوحًا للنقاش والتعبير عن الأفكار ونشر المعرفة ومشاركة المشاعر والأحاسيس.

تواجه وسائل التواصل الاجتماعي عددا من التحديات منها:

1. الخصوصية والأمان: تعتبر قضايا الخصوصية من أبرز تحديات وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يمكن أن تكون المعلومات الشخصية عرضة للاختراق أو الاستخدام غير المشروع.

2. الإدمان: يمكن أن تسبب مواقع التواصل الاجتماعي إدمانًا للأفراد، مما يؤثر سلبًا على صحتهم النفسية وعدم القدرة على القيام بأي نشاط آخر.

ما هي الشائعة؟

تُعرَّف في الأصل: بأنها خبر غير موثوق المصدر أو معلومات غير مؤكدة المصدر تنتشر بين الأفراد غالبًا دون تمحيص في غياب المعلومات الرسمية أو الموثوقة. بهدف التأثير على الرأي العام.

الشائعة تمس كل المواضيع التي لها صلة مباشرة بحياة الإنسان اليومية، مثل الحرب والتظاهرات والكوارث والعلاقات السياسية وارتفاع الأسعار وانتشار مرض معين والمشكلات الاجتماعية. وقد تكون موضوعاً عسكرياً، أو سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ينتقل إلى العامة عن طريق رسمي مثل أجهزة الإعلام الأخرى أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

لا تعتمد الإشاعة على الإقناع المباشر كما في الدعاية. وتتمثل وهي جهد ثابت ودائم لنشر أو صياغة أحداث أو معلومات بطريقة موجهة أحادية المنظور بهدف التأثير على آراء أو سلوك أكبر عدد من الأفراد المستهدفين(Bernays,2004)

كما أنها توفر الفرصة للناقلين بالتدخل في الشائعة بالتغيير والتبديل والتحريف أثناء تداولها بما يجعلها أكثر قدرة على التأثير والانتشار، وأكثر تحقيقا لأهدافهم النفسية وبخاصة عندما يتوافر للشائعة مصدر قادر على التخطيط للشائعة وعلى توفير المتطلبات الأساسية لها من حيث اختيار الفكرة والصياغة والتوقيت المناسب لإطلاقها(هاشم،2003)

منذ فجر الإسلام، أدركت الشريعة الإسلامية خطورة الشائعات وما تسببه من ظلم للأفراد وهدم للعلاقات الاجتماعي وزعزعة استقرار المجتمعات. فهي ليست مجرد أخبار كاذبة، بل أدوات خطرة تُستخدم لإثارة الفتن، والتأثير على الرأي العام وزرع الشكوك بين الناس.

وضع القرآن الكريم والسنة النبوية منهجًا صارمًا في التعامل مع الأخبار، يقوم على التثبت والتحقق قبل تصديق أية معلومة أو نشرها. كما حذّر النبي ﷺ من نقل الأخبار دون تحقق، فقال صلى الله عليه وسلم: "كفى بالمرء كذبًا أن يُحدّث بكل ما سمع" (رواه مسلم).

وفي هذا السياق، يقدم الإسلام منهجًا واضحًا يقوم على التثبت والصدق، ويحذر من الانسياق خلف الأخبار غير الموثوقة، لما لها من آثار سلبية على الأمن والاستقرار. وأن نشر الأخبار دون تمحيص يجعل الإنسان مسؤولًا عن نشر الفتنة والبلبلة في المجتمع، وقد تكون العواقب وخيمة. ومن أخطر الشائعات تلك التي تستهدف القيم والأخلاق، حيث حذر القرآن الكريم من خطورة نشر الفاحشة

والأكاذيب، فقال الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) [الحجرات: 6].

وقد جسّد النبي ﷺ هذا المنهج عمليًا في حادثة الإفك، التي استهدفت السيدة عائشة رضي الله عنها، بالرغم من خطورة الموقف، حيث لم يتسرع في اتخاذ أي قرار حتى نزل الوحي ببراءتها، مما يؤكد أهمية التروي والتثبت قبل تصديق الأخبار ونشرها (حسن، 2018).

الشائعة الرقمية

تطورات البيئة الرقمية في العصر الحديث مع انتشار اليات الذكاء الاصطناعي أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي من أسهل الطرق سرعة وانسيابية في نشر الشائعات على نطاق واسع. نتيجة لسهولة استخدامها وقلة تكاليفها وسرعة انتشارها متجاوزة الحدود الجغرافية والثقافية. مع سهولة النشر وعدم الرقابة تنتقل المعلومة الزائفة والمضللة في لحظات إلى آلاف وربما ملايين المتلقين(Allport & Postman, 2019).

وتتميز الشائعات الرقمية بسرعة انتشارها واتساع نطاق تداولها، مستفيدة من خصائص وسائل التواصل الاجتماعي مثل التفاعلية وسهولة إعادة النشر (عبد الحميد، 2022).

لا تعتمد الشائعة على أي أساس حقيقي، بل تستند فقط إلى استعداد المستمعين لتصديقها، حتى وإن خالفت المنطق. ولا يتم نشر الشائعات عشوائيًا، بل تُبنى على أسس مدروسة تستند إلى فهم سيكولوجية الأفراد والجماعات. وغالبًا ما تبدأ الشائعة ببذرة من الحقيقة، ثم يتم تضخيمها وإضافة الأكاذيب إليها، مما يجعلها أكثر مصداقية لدى المتلقين.

الشائعات الرقمية ليست مجرد أكاذيب على الإنترنت ولكنها ظاهرة اجتماعية معقدة تقع عند تقاطع التحيزات المعرفية والدوافع الاجتماعية مما يؤدي إلى عواقب وخيمة في العالم الحقيقي. تمثل جزءًا من مخططات مدروسة بعناية، تقف وراءها جهات تهدف إلى زعزعة الاستقرار وإحداث انقسامات داخل المجتمعات، لذلك خطورتها لا تكمن فقط في نشر الأكاذيب، بل أيضًا في قدرتها على هدم المجتمعات من الداخل.

المحور الثاني: التماسك الاجتماعي

التماسك الاجتماعي مصطلح توفر الروابط الشخصية داخل المجموعات وفيما بينها أي الشبكات الاجتماعية آلية نظرية لربط المواقف والسلوكيات الفردية بديناميات المجموعة. تُسهّل روابط الشبكة تبادل المعلومات، مما يُسهّل بدوره التأثير الاجتماعي وإنفاذ المعايير.

أهمية التماسك الاجتماعي في رفاهية المجتمعات منذ أن بدأ العلماء الأوائل في وضع نظرياتهم حول النظام الاجتماعي والتغيير. فعلى سبيل المثال وتمثل في غياب الصراع والاعتماد على الترابط والانتماء الجماعي، في الماضي، شملت المؤشرات المعتادة للتماسك الاجتماعي معدل الالتزام التنظيمي والتوافق في المواقف أو توحيد السلوك (فريدكين، 2004).

مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من الأسهل ملاحظة وقياس وتحليل الهياكل العلائقية والانتماءات الجماعية والديناميات السلوكية من خلال هذه البيانات تتوافق مع نوع ديناميات المجموعة التي نصفها بأنها متماسكة.

تطور المفهوم النظري لالتماسك الاجتماعي حول بُعدين يتلاقيان حول الهدف المشترك المتمثل في تفسير المجتمعات الفعّالة. وتُؤدي أيضًا، في حال غيابها، إلى الصراع وهما:

1. النفسي: يركز على المواقف والمعتقدات المرتبطة بالانتماء إلى الجماعة والسلوك التعاوني، أو غيابه
2. الاجتماعي: يركز على العلاقات والجماعات التي تُسهّل الانتماءات والروابط والتواصل والتضامن.

ان المعرفة بالتأثير السلوكي لوسائل التواصل الاجتماعي يجعلها مسؤولة عن تشجيع ديناميات المجموعة غير المتماسكة كما أنها تُظهر ببساطة مشكلات اجتماعية أوسع تتعلق بالارتباطات والمعتقدات.

المحور الثالث: الشائعات الرقمية والتماسك الاجتماعي.

التماسك الاجتماعي النتيجة التي قد تؤثر عليها منصات التواصل الاجتماعي، من خلال معرفة الآليات والمسارات السببية التي قد تمارس المنصات من خلالها تأثيرها وارتباطها بظواهر ذات صلة، مثل رأس المال الاجتماعي والثقة والتعاون.

تُعد الشائعات سلاحًا خطيرًا يُستخدم لزعزعة استقرار المجتمعات وتفكيك نسيجها الاجتماعي، خاصة في أوقات الحروب. وتؤثر انتشار الشائعات الإلكترونية بشكل كبير على التماسك الاجتماعي، إذ قد يؤدي إلى التضليل والذعر وتشويه الرأي العام. وتنشأ هذه الشائعات من مصادر متعددة، تشمل المعلومات المغلوطة والبيانات الصحفية غير الموثقة، بالإضافة إلى الأفراد الساعين إلى لفت الانتباه. ويُشكل الانتشار السريع للشائعات عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام مصدر قلق بالغ للمجتمع، لما لها من آثار فورية على عقول الناس وديناميكيات المجتمع.

أن ما يحدث يوميًا عند تصفح وسائل التواصل الاجتماعي يكشف خطورة ظاهرة الشائعات الرقمية، موضحًا أن الفرد قد يقرأ خبرًا صادمًا فيشعر بالقلق ويقوم بمشاركته فورًا وخلال دقائق ينتشر الخبر بين الزملاء والغرباء، وقد يكون الخبر غير صحيح، لكن مشاعر الخوف والغضب التي صنعها تكون

حقيقية، بينما يظهر النفي لاحقًا في وقت متأخر لا ينتبه له كثيرون بعد أن تكون الشائعة قد انتشرت وأدت مهمتها واختفت، متسائلًا عن الجهة التي كتبت الشائعة وعدد من شاركوها دون تحقق، مشيرًا إلى أن الكلمة على الإنترنت تسافر أسرع من الحقيقة (رشاد، 2026).

تستند معظم الدراسات الشائعة حول وسائل التواصل الاجتماعي والتماسك الاجتماعي إلى قصص متفرقة، وفي أحسن الأحوال، إلى بيانات ارتباطية. هل تعكس وسائل التواصل الاجتماعي ببساطة اتجاهات مجتمعية أوسع، أم أن هناك سمات خاصة بهذه المنصات تُسهم في خلق الصراعات أو تفاقمها؟ هل تختلف آثار وسائل التواصل الاجتماعي باختلاف المنصة أو باختلاف إمكانياتها؟ النموذج النظري يعتبر التماسك متغيرًا ناتجًا عن ديناميكيات الأفراد والجماعات التي تُشكلها وسائل التواصل الاجتماعي. في تكوين رأس المال الاجتماعي والسلوك الاجتماعي الإيجابي. ويناقش الآليات النفسية العاملة على المستوى الفردي والأدلة التي تُقيّم ما إذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي تُهيئ البيئة والحوافز اللازمة لدعم التعاون والتبادل البنّاء. من خلال أنواع التفاعلات الإلكترونية التي تُشجعها المنصات بتصميمها وإمكانياتها.

يُعد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والوقت المُستغرق عليها أو خصائصها المُحددة مثل خيارات التصميم كأزرار إعادة المشاركة أو وجود المجموعات والصفحات. من بين المعايير التي تُمكّن الباحثين من ربط سمات مُحددة لوسائل التواصل الاجتماعي بنتائج مُحددة للتماسك الاجتماعي

هناك ثلاث قنوات يمكن من خلالها لمنصات التواصل الاجتماعي التأثير على التماسك الاجتماعي هي الشبكات والمعلومات والمعايير:

1. يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي توسيع الشبكات أو إعادة هيكلتها، وخلق فرص جديدة للعضوية والانتماء. من جهة، تتيح المنصات الإلكترونية رصد الإشارات الاجتماعية عبر روابط لا ترتبط بالتقارب الجغرافي، مما يسمح للمستخدمين بتجاوز المسافات الجغرافية والاجتماعية (بارك وآخرون، 2018).
2. تكوين المزيد من الروابط العابرة للمسافات الاجتماعية يُمكن أن يُسهم في زيادة تنوع المعلومات بشكل عام الأمر الذي قد يُؤدي إلى العديد من النتائج الإيجابية للأفراد والجماعات، بما في ذلك تعزيز الثقة والمرونة والفرص الاقتصادية ومن جهة أخرى. وتُشجع الشبكات الإلكترونية على الانتقاء الذاتي المفرط والاستقطاب، مما يُؤدي إلى تفتيت نسيج الحوارات العامة وخلق واقع معلوماتي مُختلف لأفراد مُختلفين.

3. تتيح شبكات التواصل الاجتماعي تدفقًا مستمرًا للمعلومات، مما يُمكّن من تكرار التعرض لها وانتشارها السريع، وهو ما كان ليظل غير مرئي لولاها. هذا الترابط شرط أساسي لنوع من تدفق المعلومات الذي لطالما سبق العمل الجماعي والتعبئة الناجحة، والفرق هو أن وسائل التواصل الاجتماعي تسمح لتدفق المعلومات بالنمو بشكل أسرع والوصول إلى عدد أكبر من الناس في وقت أقصر. ولكن لها أيضًا عواقب سلبية عندما تنتشر المعلومات المضللة أو الكلام غير اللائق وتزداد انتشارًا (غرينبيرغ وآخرون، 2019)

4. تأثير تصميم المنصات ووظائفها وخوارزمياتها على تعزيز أو إضعاف التماسك الاجتماعي بطرق لا تتوقعها النظريات القائمة أو المفاهيم السائدة. كما يشير إلى أن العديد من الافتراضات حول التأثيرات المزعومة لوسائل التواصل الاجتماعي لا تصمد أمام التدقيق التجريبي. وقد تكون تأثيرات المنصات حميدة أو حتى مفيدة في بعض الأماكن أو الأوقات بينما تُثير الصراع في سيناريوهات أخرى أكثر اضطرابًا (جوست وآخرون، 2022).

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات السودانية

1.دراسة عبد الله، أحمد اسامه (2024): توظيف الشائعات والتضليل المعلوماتي الموجه للرأي العام السوداني عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

ناولت الدراسة توظيف الشائعات والتضليل المعلوماتي الموجه للرأي العام السوداني عبر شبكات التواصل الاجتماعي لإعاقة التحول الديمقراطي في السودان، تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك الكثير من المعلومات الكاذبة التي تتناولها شبكات التواصل الاجتماعي وتشكل الأخبار المضللة خطرا كبيرا على عقل ونفسية الإنسان واستقرار وآمن المجتمعات وتحولها الديمقراطي كما أن الأخبار المضللة ونشر الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي تعمل على إعاقة التحول الديمقراطي في السودان وهذه الشائعات يمكن أن تؤثر في العلاقات الدولية واستقرار المجتمعات، وبرزت أهمية البحث في أنه يلفت الانتباه للدور الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التضليل الإعلامي لإعاقة عملية التحول الديمقراطي في السودان، وبيان أهمية شبكات التواصل الاجتماعي، هدف البحث إلى بيان أهمية شبكات الاجتماعي في العصر الحالي ودورها في نشر المعلومات وتغيير الاتجاهات والآراء والأفكار. واستخدمت الدراسة المنهج والوصفي التحليلي أو تحليل المضمون الكمي والكيفي لان هذه الدراسة تعتبر من البحوث الوصفية التحليلية، ويتمثل مجتمع هذا البحث في عينة عمدية احتمالية غير اعتمادية من الشائعات التي

تعوق التحول الديمقراطي في شبكتي الفيس بوك وأتساب وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها: كشفت الدراسة أن المجلس العسكري قد أعلن أن محيط الاعتصام يعج بالظواهر السلبية وبمخالفي النظام والقانون بينما يؤكد ناشطو قوى الثورة أنهم يرصدون تحريض أعداء الثورة لمخربين يسخرونهم لتعطيل حركة المرور بشارع النيل وللقيام بأعمال تخريب ونسبها للثورة تمهيدا لقض الاعتصام، كشفت الدراسة أن هناك جهات اطلقت شائعات قبل وبعد فض الاعتصام بهدف ترويع المعتصمين وتخويفهم، في النهاية أوصت الدراسة بعدم الخضوع للشائعات والدعاية والأخبار المفبركة لأنها تأثر على سلوك الأخرين ومعتقداتهم.

2.دراسة أبراهيم، ندى إبراهيم عبد العاطي (2023): تأثير الشائعات الإلكترونية على قيم المجتمعات واستراتيجيات التصدي لها (السودان أنموذجاً)

الهدف العام لهذه الدراسة هو تحديد تأثير الشائعات عبر الوسائط الإلكترونية على القيم في المجتمع السوداني؟ وتنتمي الدراسة إلى مجال الدراسات الوصفية التحليلية، وتستخدم منهج المسح في جمع المعلومات ومعرفة تأثير الشائعات الإلكترونية على القيم في المجتمعات واستراتيجيات وسبل التصدي لها. بعد ان اتاحت تطبيقات التواصل الإلكتروني بصورة غير مسبوقة وخاصة على تطبيقات الفيس بوك والواتس أب، نوافذ إعلامية تصل لقطاع عريض من الجماهير من ملايين المتابعين لها. وأصبحت إحدى وسائل الانتشار لأي معلومة أو خبر أو حدث. وعليه تتحدد مشكلة هذه الدراسة في الكشف عن الشائعات الإلكترونية وتأثيرها على القيم في المجتمعات والكشف عن سبل مكافحتها، ووضع استراتيجيات للتصدي لها. وتكمن أهمية الدراسة أهمية الدراسة وفي هذا الوقت بالتحديد نسبةً لكثرة تداول الشائعات أو الأخبار المختلطة ببعض الحقائق في ظل ما يمر به المجتمع السوداني الآن.

ثانيا: الدراسات العربية

1. دراسة عادل، رشا (2021): نشر الشائعات وتأثيرها علي الأمن الفكري أثناء الأزمات في ضوء الاتجاهات البحثية الحديثة (رؤية علمية واستشرافية)

هدفت الدراسة إلي إبراز مسار التطور في دراسات نشر الشائعات وتأثيراتها خلال الأزمات في العالم ومعرفة أبرز القضايا والنماذج الجديدة. وعلاقتها بالتحولات الي تشهدها المجتمعات المختلفة وكذلك. الثغرات الي تشهدها البيئة الاتصالية الجديدة، التعرف على أهم الأطر النظرية والمنهجية الي وظفتها هذه الدراسات ومدى ملاءمتها لطبيعة الإشكاليات المطروحة والأهداف الي سعت هذه الدراسات إلى تحقيقها. اعتمدت الباحثة على عدد من المناهج البحثية منها منهج المسح بالعينة وتمثلت اداة جمع البيانات في

استمارة تحليل تضمنت الإشكاليات البحثية المثارة في البحوث موضع التحليل اعتماداً علي تطبيق أسلوب تحليل المستوي الثاني وفق الفئات التالية: الإشكالية البحثية والقضايا المتضمنة والتصاميم والمنهجية والأدوات البحثية. التي استطاعت الباحثة الحصول عليها من خلال المسح الشامل للمكتبتين العربية والغربية سواء المكتبات التقليدية، أو قواعد البيانات والمعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت باستثناء الكتب ورسائل الماجستير خلال الفترة الزمنية من (2016 _2021) توصلت الدراسة إلى الدراسات العربية والغربية اتفقت في كون تأثير الشائعات خلال الأزمات السياسية ليس له إلا هدف واحد وهو تهديد السلم المجتمعي أو الأمن الداخلي للمجتمع وذكرت أهم الأساليب التي تسعى إلي التصدي للإشاعات عبر وسائل الإعلام.

2.دراسة درويش، ريهام محمود (2021): آليات تعامل المنصات الإلكترونية مع الشائعات: دراسة تحليلية من المستوى الثاني.

تهدف الدراسة الى رصد وتحليل وتقييم الاتجاهات البحثية التي تناولتها الدراسات حول تعامل المنصات الإلكترونية على اختلاف أشكالها مع الشائعات في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، من خلال تتبع الدراسات التي أجريت خلال الفترة من عام 2015 _ 2020، بهدف تقديم دراسة تحليلية متعمقة للتوجهات البحثية في مجال الدراسة، بالكشف عن أهم القضايا المطروحة التي تناولتها تلك الدراسات والمداخل الفكريةوالأطر النظرية التي انطلقت منها، إضافة إلى تحديد أبرز الأدوات المنهجية التي اعتمدت عليها، استندت الدراسة إلى دراسات التحليل من المستوى الثاني، حيث إنه أسلوب منهجي يعتمد على المراجعة المنهجية التحليلية المنظمة للدراسات والبحوث العلمية التي تم نشرها في مجال معين أو حول موضوع للخروج بنتائج تمكن الباحث من رصد ما توصلت إليه هذه البحوث والتعرف على ما اتفقت أو اختلفت عليه من نتائج، كما أنها توفر إطارًا تقييميًا حول المناهج والأدوات والأطر المعرفية التي استخدمتها هذه الدراسات وأخيرًا طرح لأهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات. وقد بلغ إجمالي حجم عينة الدراسات المختارة والخاضعة للتحليل 73 دراسة، منها 51 دراسة أجنبية و22 دراسة عربية. توصلت الدراسة الى عدد من النتائج تتعلق بالقضايا الرئيسية التي تناولتها الدراسات محل التحليل والجوانب المنهجية والأطر النظرية وأبرز النتائج التي توصلت لها. وفي نهاية الدراسة قدمت الباحثة رؤية مستقبلية تتضمن العديد من المحاور والأفكار البحثية المستقبلي

ثالثا: الدراسات الأجنبية

1.**دراسة زاري، وآخرين (2026):** الكشف عن الشائعات وانتشارها على الشبكات الاجتماعية.

هي دراسة استقصائية عن التطورات الحديثة في مجال كشف الشائعات ونمذجة انتشارها. ولضمان تغطية شاملة وتضمين أحدث الدراسات، جمعت بين الدراسات الاستقصائية السابقة وعمليات البحث بالكلمات المفتاحية للعثور على الدراسات ذات الصلة. في البداية، تم استعراض ست دراسات استقصائية بارزة في هذا المجال، تغطي كشف الأخبار الكاذبة والشائعات والمعلومات المضللة باستخدام أساليب التعلم الآلي والتعلم العميق وقد اقترح الباحثون مناهج متنوعة لكشف الشائعات، مستفيدين من التحليل الإحصائي وأساليب التعلم الآلي. استعرضت الدراسة أحدث الأساليب وأداءها على مجموعات بيانات مرجعية من ست دراسات استقصائية بارزة في هذا المجال، تغطي كشف الأخبار الكاذبة والشائعات والمعلومات المضللة باستخدام أساليب التعلم الآلي والتعلم العمي. كما تصنف النماذج المقترحة لفهم انتشار الشائعات وناقشت الدراسة التحديات والقضايا العالقة غي هذا المجال. وقدمت رؤى حول اتجاهات البحث المستقبلية المحتملة.

2.**دراسة ساندرا بايلون (Sandra González-Bailón) (2022):** هل تُقوّض وسائل التواصل الاجتماعي التماسك الاجتماعي؟ مراجعة نقدية.

هدفت الدراسة الى تقيّيم الأدلة التجريبية التي تتناول مسألة ما إذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي تُضعف التماسك الاجتماعي. وندرس كيفية عمل الشبكات وتبادل المعلومات والمعايير على هذه المنصات. كما نُقيّم الظروف التي تُمكن وسائل التواصل الاجتماعي من أن تُسهم في تكوين رأس المال الاجتماعي وتشجيع السلوك الاجتماعي الإيجابي. ونناقش الآليات النفسية التي تعمل على المستوى الفردي، ونُقيّم ما إذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي قادرة على تهيئة البيئة والحوافز اللازمة لدعم التعاون والتبادل البنّاء. ويركز نقاشنا للأدبيات على كيفية تشكّل المواقف والتصورات والمعتقدات خلال أنواع التفاعلات الإلكترونية التي تُشجعها المنصات، وتصميمها، وإمكانياتها. ونُناقش الآثار السياسية للبحوث الحالية، مع التركيز على كيفية إسهام الدراسات التجريبية في توجيه الجهود التنظيمية وتدخلات المنصات.

الجزء الثاني: الشائعات الرقمية والتماسك الاجتماعي (في حرب السودان 2023)

مدخل

اتسمت الحرب في السودان بطابعها الحضري، حيث دارت معظم المواجهات داخل المدن الكبرى، وعلى رأسها العاصمة الخرطوم، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أعداد الضحايا المدنيين وتدمير واسع للبنية التحتية. كما أضعفت الحرب قدرة الدولة على فرض الأمن، فانتشرت مظاهر السرقة وعمليات النهب وبرزت جماعات مسلحة محلية. وأدى الصراع إلى تفكك منظومة الأمن القومي، حيث تراجع دور الشرطة والمؤسسات النظامية وأصبحت حماية المدنيين تحديًا بالغ التعقيد.

ساهم تدفق السلاح وتعدد مراكز القوة المسلحة في إطالة أمد الحرب وتعقيد فرص الوصول إلى تسوية سلمية. وفي ظل هذا الواقع، ظلّ المجتمع الدولي عاجزًا عن منع تجدد أعمال الإبادة الجماعية، ووضع حد للفظائع واسعة النطاق، كما برز توظيف منظومة العدالة بوصفها أداة للصراع. ويُطالب بضرورة الوقف الفوري لتدفقات الأسلحة الخارجية والدعوة إلى عملية سلام شاملة تتجاوز المساومات بين طرفي النزاع (Human Rights Watch, 2024).

منذ أبريل 2023، قدّر إجمالي عدد الوفيات بما لا يقل عن 150 ألفًا معظمهم من المدنيين مع احتمال أن يكون العدد الفعلي أعلى من ذلك بكثير الحقت الحرب أضرارًا كارثية بالمدنيين وتسببت في تقويض شبه كامل للحق في الحياة والأمن.

في عام 2025 وحده، أسفر العنف المرتبط بالصراع عن مقتل أكثر من 17,000 شخص في مختلف أنحاء السودان. ووفقًا لمؤشر النزاعات الصادر عن منظمة (ACLED) للعام نفسه، صُنّف السودان في المرتبة الثانية ضمن أخطر النزاعات وأكثرها دموية في العالم، بعد الحرب الروسية الأوكرانية.

المحور الأول: الشائعات الرقمية (في حرب السودان 2023)

في السودان أدت الحرب إلى إضعاف البنية الإعلامية الرسمية وانقطاع قنوات الاتصال في بعض المناطق، مما خلق فراغًا معلوماتيًا واسعًا. وفي ظل هذا الفراغ، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي المصدر الرئيسي للمعلومات، رغم افتقار كثير من محتواها إلى الدقة والمصداقية.

وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دورًا مزدوجًا في الحرب. فمن جهة أسهمت في نقل معاناة المدنيين وتسليط الضوء على الانتهاكات ومن جهة أخرى ساهمت في نشر الشائعات والمعلومات المضللة التي غذّت الانقسام المجتمعي. خاصة في ظل غياب مصادر موثوقة للمعلومات، الأمر الذي زاد من تعقيد

المشهد الإعلامي خلال النزاع كما عملت على تآكل التماسك المجتمعي وتصاعد خطاب الكراهية وتراجع مستويات الثقة بين مكونات المجتمع (حسن، 2018).

تشير النظريات الاجتماعية إلى أن الشائعات تزدهر في بيئات الخوف وعدم اليقين وهو ما ينطبق على المجتمعات التي تعيش ظروف الحرب. وتعد من أخطر الظواهر الاتصالية التي تتصاعد حدتها خلال فترات الحروب والنزاعات المسلحة، لا سيما مع الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي التي أصبحت المصدر الرئيس للمعلومات لدى قطاعات واسعة من الجمهور. وفي ظل غياب المصادر الرسمية أو ضعفها وتراجع الثقة في الخطاب الإعلامي الرسمي، تتحول هذه المنصات إلى بيئة خصبة لتداول الشائعات بمختلف أنماطها، بما يترك آثارًا عميقة على الوعي الجمعي والتماسك المجتمعي (محمد، 2023).

تسهم عدد من العوامل في تفشي الشائعات مثل ضعف الشفافية الإعلامية، وغياب المعلومات الرسمية الموثوقة، وسرعة تداول المحتوى الرقمي، إضافة إلى الحالة النفسية للجمهور التي تتسم بالخوف والقلق وعدم اليقين. كما تلعب الخوارزميات الرقمية دورًا في تعزيز انتشار الشائعات عبر إعادة إنتاج المحتوى المثير والانفعالي (UNESCO, 2023).

وتُعد الشائعات من أخطر الأدوات المستخدمة في هذه الحروب، حيث تستغل الميل الطبيعي للإنسان إلى تصديق ما يتوافق مع عواطفه، حتى وإن كان بعيدًا عن الحقيقة (الزبيدي، 2025).

أنواع الشائعات أثناء الحرب

1. **الشائعات الأمنية**

تعد من أكثر الأنماط انتشارًا خلال النزاعات، حيث تتركز حول أخبار الهجمات العسكرية، تحركات القوات، سقوط المدن، أو استهداف المدنيين. وغالبًا ما تتسم هذه الشائعات بالمبالغة أو التضليل، وتهدف إلى إضعاف الشعور بالأمن. وبث الخوف والهلع بين السكان وإرباك الحياة اليومية وتنتشر هذه الشائعات بسرعة عبر منصات مثل فيسبوك وواتساب، مستفيدة من الصور القديمة أو المقاطع المفبركة التي تُعاد مشاركتها خارج سياقها الزمني والمكاني.

2. **الشائعات السياسية**

تشمل الأخبار غير الموثوقة المتعلقة بالقيادات السياسية، أو مواقف الأطراف المتنازعة، أو القرارات المصيرية المرتبطة بمستقبل الدولة. تسهم هذه الشائعات في تضليل الرأي العام وتعميق الانقسام السياسي وإثارة الشكوك حول النوايا الحقيقية للفاعلين السياسيين. وتستخدم أحيانًا كأداة للحرب

النفسية، بهدف تقويض الشرعية أو كسب التأييد الشعبي، خاصة في ظل غياب المعلومات الدقيقة أو تأخر التصريحات الرسمية (عبد الرحمن، 2020).

3. الشائعات الاقتصادية والمعيشية

تنتشر الشائعات الاقتصادية بشكل لافت أثناء الحروب وتركز على نقص الغذاء، وارتفاع الأسعار وانقطاع السلع الأساسية أو انهيار العملة. يؤدي هذا النوع من الشائعات إلى خلق حالة من الذعر الجماعي ودفع الأفراد إلى سلوكيات غير عقلانية مثل التخزين المفرط أو الهجرة القسرية. كما تسهم هذه الشائعات في زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتفاقم معاناة الفئات الهشة داخل المجتمع.

4. الشائعات الاجتماعية والإنسانية

ترتبط بالأحداث التي تمس النسيج المجتمعي، مثل استهداف جماعات بعينها، أو وقوع انتهاكات على أساس عرقي أو جهوي. وغالبًا ما تعتمد هذه الشائعات على خطاب عاطفي ومشحون، يسهم في تأجيج الكراهية وتعميق الانقسامات الاجتماعية. وفي سياق الحروب، تتحول هذه الشائعات إلى عامل رئيسي في تفكيك العلاقات الاجتماعية، وإضعاف قيم التعايش والتسامح، وتهديد التماسك المجتمعي.

5. الشائعات الصحية والإنسانية

تزداد الشائعات الصحية خلال الحروب نتيجة تدهور الخدمات الطبية وانتشار الأمراض والأوبئة، حيث يتم تداول معلومات غير دقيقة حول طرق العلاج أو أعداد الضحايا. ويؤدي هذا النمط من الشائعات إلى إرباك الجهود الإنسانية والصحية، ونشر الخوف وتقويض الثقة في المؤسسات الصحية والمنظمات الإنسانية، مما يزيد من حجم الأزمات الإنسانية في مناطق النزاع.

6. الشائعات المرتبطة بالمحتوى البصري

تتميز بيئة التواصل الاجتماعي بانتشار الصور ومقاطع الفيديو، التي تُستخدم أحيانًا كوسيلة فعالة لترويج الشائعات. ويتم تداول محتوى بصري قديم أو مفبرك على أنه حديث، أو إعادة توظيفه لخدمة روايات مضللة. وتكمن خطورة هذا النمط في قوته الإقناعية العالية، إذ يميل المتلقي إلى تصديق ما يراه دون التحقق من المصدر أو السياق (عبد الرحمن، 2020).

أنماط الشائعات أثناء الحرب:

تنوعت الشائعات المنتشرة خلال الحرب في السودان، وغالبًا ما يتم تداولها عبر النصوص القصيرة والصور ومقاطع الفيديو غير الموثقة. وشملت الاتى:

1. شائعات أمنية تتعلق بسير العمليات العسكرية.
2. شائعات سياسية تستهدف أطراف النزاع.
3. شائعات إنسانية مرتبطة بالأوضاع المعيشية والنزوح.
4. شائعات اقتصادية تمس توفر السلع والخدمات.

أسهمت هذه الشائعات في تقويض السلم المجتمعي بأحداث المظاهر الاتية:

1. إضعاف الثقة بين أفراد المجتمع.
2. زيادة مشاعر الخوف والقلق.
3. تعميق الانقسامات الاجتماعية والقبلية.
4. كما أثرت سلبًا على روح التضامن والتكافل.
5. أدت إلى انتشار سلوكيات قائمة على الشك والحذر.

توضح هذه الأنماط المتعددة أن الشائعات المتداولة عبر منصات التواصل الاجتماعي أثناء الحروب لا تمثل مجرد ظاهرة إعلامية عابرة، بل تشكّل تهديدًا حقيقيًا للأمن المجتمعي والتماسك الاجتماعي.

المحور الثاني: مواجهة الشائعات الرقمية والحد منها.

الكشف التلقائي عن الشائعات مهمةً بالغة الصعوبة، تتطلب نماذج متطورة قادرة على فهم مدى تطابق المعلومات المُتداولة مع الحقائق. والهدف الرئيسي هو التمييز بين الادعاءات الصحيحة والمضللة من خلال فحص مصداقية المعلومات المُقدّمة وصحتها، والكشف عن الشائعات الضارة قبل أن تُؤثّر بشكلٍ خطير على حياة الناس. ومن السمات الأساسية للشائعات انتشارها وتغيّرها بمرور الوقت، مما يستلزم مراعاة الديناميكيات الزمنية عند تصميم أنظمة كشف فعّالة (Zhang et al, 2024).

عند مكافحة انتشار الشائعات الإلكترونية، من الضروري فهم ديناميكيات انتشارها والعوامل المؤثرة فيها. وفهم الظروف التي تتلاشى فيها الشائعات أو تستمر، وتطبيق تدابير مضادة فعالة لوقف انتشارها. مع وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة هذه الظاهرة وتشديد القوانين لمواجهة الشائعات، تقوم على:

1. تعزيز الوعي الإعلامي: ودعم الخطاب الإعلامي المسؤول، وتفعيل آليات التحقق من المعلومات، بما يسهم في الحد من الآثار السالبة لهذه الظاهرة في سياقات النزاعات المسلحة. ويلعب دورًا محوريًا في

تمكين الأفراد من فهم طبيعة المحتوى الرقمي وآليات إنتاجه، والتمييز بين المعلومات الموثوقة والمضللة. ويأتي في مقدمة ذلك تعزيز ثقافة التحقق من المعلومات، مما يستدعي العمل على بناء بيئة معلوماتية صحية وآمنة. وتنمية التفكير النقدي لدى الأفراد.

2. تعزيز الوعي المجتمعي: بناء مجتمع واعٍ قادر على التمييز بين الحقيقة والزيف في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت الشائعات تنتشر بسرعة غير مسبوقة، مما يستوجب وعيًا مجتمعيًا أكبر لمواجهتها؛ فكل فرد مسؤول عن تحري الدقة قبل مشاركة أية معلومة، لأن كل كلمة قد تكون لها تداعيات خطيرة على استقرار المجتمع.
3. تفعيل دور الإعلام المهني في تقديم معلومات دقيقة وموثوقة، وتعزيز ثقافة التحقق من المعلومات أثناء الأزمات. وتعزيز التربية الإعلامية والرقمية لدى أفراد المجتمع.
4. المؤسسات التربوية لها دورًا مهمًا في تنشئة الأجيال على الاستخدام الواعي لوسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز قيم الانتماء والتماسك المجتمعي. فالبعد الديني والأخلاقي في مواجهة الشائعات يتطلب تضافر الجهود بين مختلف مؤسسات المجتمع، بما في ذلك المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية، في ترسيخ المسؤولية الفردية والجماعية في تداول المعلومات.

توفير تقنيات أكثر دقة للكشف عن الأخبار المزيفة وعدم السماح لإطلاق أي محتوى دون أن يتوفر فيه معايير محددة. وهناك سمات أخرى بالغة الأهمية يجب الاستفادة منها، بما في ذلك نص التغريدات ومحتواها وبيانات ملف تعريف المستخدم والأهم من ذلك سمات الانتشار.

طور الفيس بوك تقنية حديثة للتعرف على الأخبار المفبركة، حيث يرسل إشعارًا لك في حال ساهمت في نشر محتوى مفبرك ثم يحذفه، إلا أن هذا لا ينطبق على كافة الأخبار، ولا يزال الفيس بوك يمثل مساحة غير آمنة بسبب كثرة محتوى الكراهية والتعليقات المسيئة.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن الشائعة الإلكترونية سلاح ذو حدين، لكنها في الغالب تترك أثرًا سلبيًا بالغًا في الوعي والسلوك العام، لذا فإن التصدي لها واجب وطني ومجتمعي يتطلب تضامن الجهود بين الأفراد ووسائل الإعلام، والمؤسسات الحكومية. فكل كلمة ننشرها تحمل مسؤولية، وقد تكون بداية لفتنة أو مفتاحًا للوعي. وان الشائعات المتداولة عبر منصات التواصل الاجتماعي خلال الحرب في السودان تمثل عاملاً مؤثرًا في إضعاف التماسك المجتمعي وزعزعة الاستقرار الاجتماعي. وتؤكد الورقة على أهمية بناء استراتيجيات وطنية لمواجهة الشائعات الرقمية، تقوم على الشفافية الإعلامية وتعزيز الوعي المجتمعي وتطوير التشريعات المنظمة للإعلام الرقمي.

النتائج

1. الشائعات المتداولة عبر منصات التواصل الاجتماعي خلال فترة الحرب في السودان كان لها أثر بالغ على ضعف التماسك المجتمعي.
2. ساهمت هذه الشائعات في تعميق حالة الخوف والهلع وسط المواطنين، خاصة عند تداول أخبار غير موثوقة تتعلق بالأوضاع الأمنية والانتهاكات والعنف.
3. أدت الشائعات إلى إضعاف الثقة بين أفراد المجتمع، وإثارة النزاعات القبلية والجهوية، نتيجة استهداف مجموعات بعينها بمعلومات مضللة وخطابات تحريضية.
4. غياب المصادر الرسمية الموثوقة وضعف التواصل الحكومي ساهما في زيادة الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر أساسي للأخبار، الأمر الذي سهّل انتشار الشائعات بسرعة كبيرة.
5. المحتوى العاطفي والمصوّر كان الأكثر تأثيرًا وانتشارًا، لما له من قدرة على استثارة المشاعر وتوجيه الرأي العام.
6. لعبت الشائعات دورًا في إضعاف روح التضامن المجتمعي، حيث تراجع التعاون بين الأفراد والمبادرات المجتمعية، وحلّت محلها مشاعر الشك والاتهام المتبادل. وفي المقابل، أظهرت بعض المبادرات الإعلامية والمجتمعية قدرتها على الحد من تأثير الشائعات من خلال التحقق من المعلومات ونشر الوعي الرقمي، رغم محدودية انتشارها مقارنة بالمحتوى المضلل.

التوصيات

1. ضرورة تعزيز دور الإعلام الرسمي والمهني في توفير معلومات دقيقة وسريعة خلال الأزمات، بما يسهم في سد الفراغ المعلوماتي الذي تستغله الشائعات.
2. تبني استراتيجيات وطنية لمكافحة الأخبار المضللة، تشمل التعاون بين مؤسسات الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، ومنصات التواصل الاجتماعي.
3. يجب نشر ثقافة الوعي الإعلامي والرقمي بين أفراد المجتمع، من خلال إدماج مهارات التحقق من الأخبار في المناهج التعليمية والبرامج التدريبية، خاصة لفئة الشباب.
4. ضرورة دعم المبادرات المجتمعية التي تعمل على رصد الشائعات وتصحيح المعلومات، وتوفير الحماية والدعم للعاملين في مجال الإعلام أثناء النزاعات.
5. سن تشريعات واضحة تجرّم نشر الأخبار الكاذبة وخطاب الكراهية، مع ضمان عدم المساس بحرية التعبير. وتؤكد أخيرًا على أهمية توظيف وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لتعزيز التماسك المجتمعي عبر نشر خطاب وطني جامع يدعو للسلم والتعايش.

المراجع العربية

1. الزبيدي، علي: دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الشائعات أثناء الأزمات. المجلة العربية للإعلام، مجلد 12، عدد 2.
2. رشاد، وليد (2026): الشائعات الرقمية خطر صامت يهدد الجميع ويصنع القلق قبل الحقيقة. المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية. القاهرة.
3. عبد الله، أحمد اسامه (2024): توظيف الشائعات والتضليل المعلوماتي الموجه للرأي العام السوداني عبر شبكات التواصل الاجتماعي. مجلة اداب. جامعة امدرمان الإسلامية. الخرطوم.
4. حسن، أحمد حسين (2018): الشائعات وخطرها على أمن المجتمعات. دار المسيرة. عمّان.
5. الحلابي، توفيق غالب02025): الشائعات والعوامل الاجتماعية المؤثرة. دار الفؤاد للنشر والتوزيع، القاهرة.
6. زلطه، عبد الله محمد (2006): مناهج وأدوات البحث العلمي. دار المهندس للطباعة والنشر، القاهرة.
7. عبد الحميد، عبد الرحمن (2022): الشائعات ودورها في زعزعة الأمن المجتمعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي. دار الفكر العربي. القاهرة.
8. دراسة درويش، ريهام محمود (2021): آليات تعامل المنصات الإلكترونية مع الشائعات: دراسة تحليلية من المستوى الثاني. مجلة البحوث الإعلامية. الجزء 57 العدد 4.
9. علي، محمد (2020): وسائل التواصل الاجتماعي: الأبعاد والوظائف الاجتماعية. دار الفكر العربي. القاهرة.
10. محمد، عبد الله أحمد (2023): الحرب والنزاع المسلح في السودان: الجذور والتداعيات الاجتماعية. مركز الدراسات السودانية. الخرطوم.

المراجع الأجنبية

1. Allport, G. W., & Postman, L (2019): The Psychology of Rumor. Henry Holt. New York.
2. Ziari, Mohammad (2026): Rumor detection and propagation on social networks: A survey. Expert Systems with Applications. Volume 295.
3. Wardle, C., & Derakhshan, H. Information Disorder (2017): Toward an Interdisciplinary Framework. Council of Europe.

تقارير ومنظمات:

1. UNESCO. Journalism, Fake News & Disinformation. Paris, 2018.
2. United Nations Development Program me (UNDP). Social Cohesion in Conflict-Affected Societies, 2020.
3. International Crisis Group. Information Warfare and social media in Armed Conflicts, 2024.
4. Human Rights Watch. Sudan: Ethnic Cleansing and War Crimes in Darfur. New York: Human Rights Watch, 2024

دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أكاديمية الشرطة العليا بالسودان

إعداد. أستاذ مساعد– مزمل عبد المجيد أحمد محمد

عميد اكاديمية الشرطة العليا– جامعة الرباط الوطني

مستخلص

هدفت الورقة الى التعرف على فاعلية التخطيط الاستراتيجي في أكاديمية الشرطة العليا بالسودان، من خلال استكشاف وتحليل أساليب التخطيط الاستراتيجي في إطار جهودها في تحقيق وإنشاء نظام فعّال يرتقي بالعملية التعليمية والتدريبية والانضباطية والبدنية على نحو يحقق التميز لخريجيها ويصل بها للريادة ويُمكّنها من وضع أهداف واضحة ورؤية مستقبلية. اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي. وكانت أهم النتائج هي تأثر كل متطلبات بيئة العمل والمهارات بالعوامل الخارجية سلباً وإيجاباً ويصب هذا التأثر في النهاية على فاعلية التخطيط الاستراتيجي في الاكاديمية. ويُتوقع أن تُشكّل هذه النتائج مرجعًا في صياغة السياسات الرامية إلى تحسين جودة التعليم في مؤسسات الشرطة العليا. اهم التوصيات هي: ضرورة العمل على تطوير وتحديث البرامج والمناهج لتواكب التحديث والتطور عالمياً. واستقطاب أفضل خبراء التدريس في المجالات ذات الصلة. وتطوير برامج تدريبية لتعزيز قدرات الضباط في استخدام التقنيات الحديثة بفعالية مع أهمية توفير الدعم المادي لأكاديمية الشرطة العليا عبر رئاسة الشرطة وجامعة الرباط الوطني.

كلمات مفتاحية: فاعلية. التخطيط الاستراتيجي. اكاديمية الشرطة. برامج ومهارات متطورة.

Abstract

This study aimed to identify the effectiveness of strategic planning at the Higher Police Academy in Sudan by exploring and analyzing its strategic planning methods within the framework of its efforts to establish an effective system that enhances the educational, training, disciplinary, and physical processes. This system aims to achieve excellence for its graduates, propel the academy to leadership, and enable it to set clear goals and a future vision. The study adopted a descriptive methodology. The most significant finding was that all work environment requirements and skills are affected, both positively and negatively, by external factors. This influence ultimately impacts the effectiveness of strategic planning at the academy. These findings are expected to serve as a reference for formulating policies aimed at improving the quality of education in higher police institutions. Key recommendations include: the necessity of developing and updating programs and curricula to keep pace with global advancements; attracting top teaching experts in relevant fields; developing training programs to enhance officers' abilities to effectively use modern technologies; and the importance of providing financial support to the

Higher Police Academy through the Police Headquarters and the National University Rabat.

Keywords: Effectiveness. Strategic planning. Police Academy. Advanced programs and skills..

مدخل

التخطيط الاستراتيجي هو مرحلة أساسية ومهمة من مراحل العملية الإدارية. وضرورة حتمية حيث يمكن المسؤولين من توجيه المؤسسة، وذلك بالانتقال من مجرد العمليات الإدارية اليومية ومواجهة الأزمات إلى رؤيا مختلفة للعوامل الديناميكية الداخلية والخارجية القادرة على تحقيق التغيير في البيئة المحيطة بها. يمثل التخطيط الاستراتيجي أسلوباً للتفكير والمفاضلة بين أساليب وطرق العمل، لاختيار أفضل البدائل ملائمة للإمكانات المتاحة من ناحية ولطبيعة الأهداف المرغوب تحقيقها من ناحية أخرى في بيئة متغيرة، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا والأكاديمية تتسم بدرجة عالية من التعقيد، تفرض على المؤسسات القدرة على التكيف والتأقلم مع بيئتها الداخلية والخارجية باختيار الاستراتيجيات الأنسب التي تمنحها القدرة على الاستمرار والبقاء وتحقيق أهداف المنشودة.

التخطيط الاستراتيجي في أكاديمية الشرطة العليا يعدّ أمرا بالغ الأهمية لضمان توافق رسالة الأكاديمية مع الأهداف العامة لجهاز الشرطة. فهو يوفر إطارًا لتطوير وتنفيذ استراتيجيات شرطية فعّالة تُعدّ أساسية لبرامج التدريب والتطوير في الأكاديمية. كما يُرشد التخطيط الاستراتيجي الأكاديمية في جهودها الرامية إلى تحسين مهارات ومعارف ضباط الشرطة، بما يضمن تأهيلهم لمواجهة التحديات التي تواجههم في أدوارهم المختلفة. ومن خلال التركيز على التخطيط الاستراتيجي، تستطيع أكاديمية الشرطة العليا تهيئة بيئة تدريبية أكثر فعالية وكفاءة تلبي احتياجات المجتمع وجهاز الشرطة.

يحاول الباحث في هذه الدراسة معرفة دور واهمية التخطيط الاستراتيجي في تطوير الأداء بأكاديمية الشرطة العليا؟ وتقييم الوضع الحالي بهدف أعداد استراتيجيات واضحة تدعم الابتكار والتطوير المؤسسي. ووضع خطط فعالة تواكب التغيرات البيئية والتحديات وتمكن من استشراف المستقبل وتحديد مسارات العمل في المجالات المختلفة.

أهمية الدراسة

تأتى من أهمية المتغيرات التي تتناولها وهي:

1. التخطيط الاستراتيجي: يعتبر التخطيط الاستراتيجي من المفاهيم المهمة ومرحلة أساسية ومهمة من مراحل العملية الإدارية، بل هو الوظيفة الإدارية الأولى التي تسبق جميع الوظائف الأخرى وتحدد

نطاقه وتساعد المؤسسات في تحقيق أهدافها وتحسين أدائها، سواء كانت مؤسسات حكومية أو خاصة عسكرية أو مدنية.

2. أكاديمية الشرطة العليا: تمثل أعلى مؤسسة تعليمية وتدريبية متخصصة في إعداد ضباط الشرطة وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية

الأهمية النظرية: تتمثل في مساهمتها الفعلية في إثراء المعرفة العلمية المتعلقة بالعلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والأداء في المؤسسات الاكاديمية الخاصة بالشرطة.

الأهمية التطبيقية: تظهر في إمكانية استفادة أكاديمية الشرطة العليا والمؤسسات التعليمية والتدريبية الأخرى من النتائج التي ينم التوصل اليها لتعزيز قدراتها وتحسين أدائها المؤسسي والأكاديمي. والاستباق الوقائي لكثير من المشاكل التي قد تحدث لانعدام التخطيط الاستراتيجي في تلك المؤسسات.

تشكل هذه الدراسة أهمية خاصة للباحث في معرفة إدارة كل الجهود المبذولة لتحسين كفاءة الدارسين وجاهزيتهم كقيادات شرطة مستقبليين. كما ان اعداده للتخطيط الاستراتيجي يُتوقع أن يشكّل مرجعًا في صنع القرار وصياغة السياسات الرامية إلى تحسين جودة العمل في أجهزة الشرطة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على الاتي:

1. دور التخطيط الاستراتيجي
2. أكاديمية الشرطة العليا بالسودان.
3. فاعلية التخطيط الاستراتيجي في أكاديمية الشرطة العليا بالسودان.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: ماهي فاعلية التخطيط الاستراتيجي في أكاديمية الشرطة العليا بالسودان؟

ما هو دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير الأداء؟

1. ما دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير الأداء بأكاديمية الشرطة العليا؟

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

المصطلحات

التخطيط الاستراتيجي: مجموعة العمليات والأنشطة التي تهدف إلى تحديد أهداف المؤسسة على المدى الطويل وتحديد السياسات والاستراتيجيات التي يجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف، يشمل التخطيط

الاستراتيجي تحليل البيئة الداخلية والخارجية، تحديد التوجهات المستقبلية، واتخاذ قرارات استراتيجية تهدف إلى تحسين أداء المؤسسة بتبني نهج يوازن بين الأهداف قصيرة وطويلة الأجل في جميع المجالات.

أكاديمية الشرطة العليا بالسودان: أكاديمية عليا للشرطة العليا أنشئت في العام 1994 بموجب القرار الجمهوري رقم (86) لإعداد القادة من قوات الشرطة مهنياً وأكاديمياً للقيام بمهامهم القيادية وخدمة المجتمع.

الدراسات السابقة

في الدراسات العربية لم يجد الباحث دراسة سودانية أو عربية تناولت فاعلية التخطيط الاستراتيجي في اكاديمية الشرطة وكان هناك عدد من الدراسات الأجنبية في المجال.

الدراسات الأجنبية

1.دراسة (Mustafa Bulut) (2026): فهم الأولويات المستقبلية لمؤسسات التعليم العالي للشرطة من خلال تحليل بيانات رؤيتها.

تبحث الدراسة عن أولويات مؤسسات التعليم العالي للشرطة المستقبلية بناءً على المحاور البارزة الواردة في بيانات رؤيتها. وفي إطار البحث النوعي، تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى للإجابة على سؤال البحث: ما هي أولويات مؤسسات التعليم العالي للشرطة في المستقبل؟ تتكون عينة الدراسة من 17 مؤسسة جميعها أعضاء في رابطة كليات الشرطة الأوروبية (AEPC) وتم استخلاص بيانات هذه المؤسسات التعليمية من مصادر إلكترونية في شهري يونيو ويوليو 2025 من خلال تحليل الوثائق. تسد هذه الدراسة ثغرة حاسمة فيما يتعلق ببيانات رؤية مؤسسات التعليم العالي للشرطة، والتي لا تزال غير مستكشفة في الأدبيات. تُبرز النتائج أن بيانات الرؤية تُصنّف ضمن محاور رئيسية منها المسؤولية الاجتماعية، استراتيجيات ومناهج الأمن، التعليم، البحث، الإدارة، ضمان الجودة، القيادة. وبما أن هذه الدراسة تتثني متغيرات مثل الثقافة التنظيمية، والمناخ التنظيمي، وتأثير القادة المؤسسيين، وتعتمد فقط على التصريحات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي، فلا ينبغي تفسير نتائجها على أنها دليل قاطع على الأداء المؤسسي الحالي أو المستقبلي. كشفت نتائج الدراسة أن بيانات الرؤية لا تُستخدم على نطاق واسع من قِبل مؤسسات التعليم العالي التابعة للشرطة، وأن الاستخدام الحالي لها قابل للتحسين.

2.دراسة (Gafar Alamsya, L. Asha) (2025): الإدارة الإستراتيجية لأكاديمية الشرطة بولدا بنجكولو في تعزيز جودة الطلاب.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل تطبيق الإدارة الاستراتيجية في أكاديمية الشرطة التابعة لشرطة بنجكولو الإقليمية. ضمن الجهود المبذولة لتحسين كفاءة الطلاب وجاهزيتهم كضباط شرطة مستقبليين. وأثرها على مخرجات الخريجين. كما تناقش ممارسات الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات التعليمية

الأخرى. لذا، يُتوقع أن تُشكّل هذه النتائج مرجعًا في صنع القرار وصياغة السياسات الرامية إلى تحسين جودة التعليم في أجهزة الشرطة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النوعي، مع دراسة حالة. جُمعت البيانات من خلال مقابلات رصدية ودراسات وثائقية مع 12 مُستَطلَعًا رئيسيًا على مدار ثلاثة أشهر (مايو – يوليو 2023). مع الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي. أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإدارة الاستراتيجية في مقر شرطة بنغكولو الإقليمي تُطبَّق من خلال تخطيط وتحليل استراتيجي للبيئة ومشاركة فعّالة للقيادة في عملية صنع القرار. مما كان له أثر إيجابي على جودة الخريجين التي ظهرت في التحسينات في الاحترافية والانضباط والجاهزية العملياتية. تُظهر تقييمات السياسات والاستراتيجيات أن تنفيذ البرنامج فعّال نسبيًا، على الرغم من وجود تحديات في مجالات مثل الإشراف والاستدامة. توصي الدراسة بتعزيز نظام المراقبة، ومواصلة برامج تنمية الشخصية وتحسين دور المدربين لزيادة تحسين جودة الطلاب.

3.دراسة مايكل ماكلينترى (Michael L. McIntyre) وآخرين (2023): ممارسات التخطيط الاستراتيجي في العمل الشرطي. أدلة من الميدان.

هدفت الدراسة إلى توفير معلومات حول ممارسات وضع الخطط الاستراتيجية في مؤسسات الشرطة واستخدامها عمليًا من ناحية المنهجية والتصميم والأسلوب. لم يجد الباحث اي دراسة أخرى تجمع بيانات عن طريق الاستبانة حول كيفية قيام أجهزة الشرطة بالتخطيط الاستراتيجي. واستطلعت الدراسة عينة من أجهزة الشرطة الكندية، للتحقق من ممارسات التخطيط لديها، وقارن نتائج الدراسة بنتائج تحليل محتوى الخطط الاستراتيجية الذي أورده روجرز وآخرون (2020). أشار النتائج الى ان بعض المشاركين لا يطبقون بعض الممارسات التي تُعتبر مستحسنة عمومًا. وأشار آخرون إلى أنهم يتبعون ممارسة معينة حتى وإن لم يكن ذلك واضحًا من مراجعة الخطط الاستراتيجية ذات الصلة. تستند هذه الدراسة كليًا إلى بيانات استبانة ولم تُجرَ مقابلات مع المشاركين لمعرفة أسباب إجاباتهم. الآثار العملية: تُشير هذه الدراسة إلى تحسينات محددة يُمكن لمؤسسات الشرطة البلدية تبنيها، والتي تُتيح إمكانية وضع خطط استراتيجية أفضل وتحقيق نتائج أفضل في التخطيط الاستراتيجي. الآثار الاجتماعية: تُعد مؤسسات الشرطة مؤسسات مهمة في المجتمع. كجزءٍ أساسي من أنشطتهم، يتفاعلون مع شريحة واسعة من المجتمع الذي يعملون فيه.

الإطار النظري

نظريا تستند هذه الورقة على المحاور الاتية:

1. **التخطيط الاستراتيجي.**
2. **اكاديمية الشرطة العليا.**
3. **فاعلية التخطيط الاستراتيجي في اكاديمية الشرطة.**

المحور الاول: التخطيط الاستراتيجي

قبل التعرف على ماهية التخطيط الاستراتيجي لابد من بيان المقصود بمصطلح التخطيط أولاً:

1.التخطيط: هو النشاط الإداري الذي يتضمن تحديد الرسالة الأساسية للمؤسسة وتحليل بيئتها الخارجية وثقافتها الداخلي، فضلاً عن وضع الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وتحديد خطة العمل التي يتم بواسطتها تحقيق هذه الأهداف. ومراقبة تنفيذها ومقارنته بالأداء والنتائج المتوقعة ومن ثم العمل على تعديل الخطة الأساسية بمجرد وصول التغذية الراجعة بشأن النتائج الفعلية.

2.الاستراتيجية: هي التوجه طويل الأمد للمؤسسة الذي تتحقق من خلاله أهدافها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد في بيئة دائمة التغيير، بما يلبي مختلف توقعات جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة (الحايك، 2018).

3.التخطيط الاستراتيجي: عملية اتخاذ قرارات مستمرة بناءً على معلومات ممكنة عن مستقبلية هذه القرارات وآثارها في المستقبل (السكارنة، 2010).

وهو عنصر أساسي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية عبر مجموعة من الخطوات والأدوات التي صممت لمساعدة المديرين ليفكروا ويتصرفوا بشكل استراتيجي يساعد المؤسسة في أن تصنع وتتخذ قرارات فعالة تؤدي إلى تحقيق رسالتها. وإرضاء الفئات المستهدفة في ظل ما يحيط بالمؤسسة من نقاط قوة وضعف في بيئتها الداخلية ومن فرص وتهديدات في بيئتها الخارجية (محمود وحمد، 2020).

التخطيط الاستراتيجي هو خطة عامة تزود الإدارة برؤية واضحة حول إلى أين تريد أن تصل وماذا نفعل وما هو مسارها المستقبلي (Shapiro, 2013). عبر وسائل واتخاذ قرارات لتحقيق عملية التطوير والمحافظة على أهداف المؤسسة ومواردها وفرصها المتغيرة مع مراعاة كسب رضا جمهورها الخارجي والرضا الوظيفي لموظفيها في نفس الوقت حتى تستطيع أن تحقق التوازن الاستراتيجي (Akolo & Mulili, 2018).

مفهوم التخطيط الاستراتيجي

ظهر مفهوم التخطيط الاستراتيجي ضمن السياق التنظيمي منذ منتصف الستينات، بوصفه الطريقة الأمثل التي يعول عليها عند تنفيذ الاستراتيجيات. بعد ان راي فريدريك تايلور ضرورة الفصل بين

التخطيط والتنفيذ، فإنه لابد من إنشاء وظيفة جديدة هي التخطيط الاستراتيجي التي يفترض أنها منوطة بالفرد الذي يعد بأنه المخطط الاستراتيجي.

أبعاد التخطيط الاستراتيجي

الرؤيا: وصف مستقبلي طموح لما تود المؤسسة تحقيقه. وتتراوح مدة تحقيقها على المستوى المتوسط أو المستقبل البعيد، الهدف الأساسي منها هو استخدامها كمرشد في اختيار توجهات المؤسسة في أنشطتها وسياساتها وفعالياتها في الحاضر والمستقبل.

الرسالة: هي تلخيص مختصر لعملية الشرح الموجز للهدف من وجود المؤسسة، كما أنها أداة توجه الموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة، وتلفت انتباههم بحماس وشغف نحو أهداف المؤسسة.

الأهداف والغايات: هي نتائج أو مستويات أداء يراد الوصول إليها خلال مدة محددة من الزمن، أو بمعنى آخر بيان بالنتيجة المطلوبة بمقياس كمي وموعد زمني، تصنف إلى:

1. أهداف استراتيجية: تمثل مستويات أداء يراد الوصول إليها خلال مدة زمنية طويلة نسبياً.
2. أهداف تنفيذية: يقصد بها مستويات أداء محددة يراد الوصول إليها خلال مدة زمنية محددة.

هناك العديد من المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي يشتمل عليها التخطيط الاستراتيجي وتساهم في مجملها في صياغة الاستراتيجية الخاصة وهي:

1. **التخطيط بعيد المدى:** يعنى تطوير خطة لتحقيق مجموعة من الأهداف على مدى عدة سنوات مع افتراض أن المعرفة الحالية حول ظروف المستقبل ثابتة بما فيه الكفاية لتأكيد ثبات الخطة خلال تنفيذها، أما التخطيط الاستراتيجي فإنه يفترض بأن المؤسسة يجب أن تستجيب للبيئة المتغيرة وليس البيئة الأكثر ثباتاً المفترضة للتخطيط بعيد المدى. ويؤكد على أهمية اتخاذ القرارات التي تؤكد قدرة المؤسسة على الاستجابة الناجحة للتغيرات في البيئة التي تعمل فيها المؤسسة (صيام، 2010).
2. **التفكير الاستراتيجي:** هو عملية تحليلية أوسع وأكثر طريقة مبتكرة للتفكير على أساس يومي حول الأهداف العامة للمؤسسة وللعمل (Haines, 2006) يعتمد على الحدث والإبداع في خلق آفاق جديدة ورؤية لمستقبل المؤسسة (Malan, 2010). أما التخطيط الاستراتيجي هو عملية عقلانية تتطلب مهارات التحليل في التخطيط لكيفية إنجاز الاستراتيجية.
3. **الإدارة الاستراتيجية:** هي مجموعة القرارات والتصرفات الإدارية التي تحدد الأداء طويل الأجل للمؤسسة، وتعتبر الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي أسلوبين منظمين للتعامل مع المستقبل في بيئة تتسم بالتعقيد والديناميكية فهما يساعدان المؤسسة في التعرف على نقاط القوة والضعف وتحليلها وعلى

التهديدات المحتملة والعمل على تفاديها والتقليل من آثارها واتخاذ قرارات استراتيجية بنظام عقلاني وواقعي.

كثيراً من المدراء استخدموا مصطلح التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية على أنهما مصطلح واحد. ولكن يختلفان في التطبيق:

الإدارة الاستراتيجية: هي عملية مستمرة ومتواصلة تهدف إلى السيطرة على إدارة المؤسسة والتكيف مع المتغيرات المختلفة. وهي أكثر شمولاً تتضمن التطبيق والتقويم والتأكد من أن الاستراتيجيات المختارة دخلت حيز التنفيذ بدقة وستحقق النتائج المرغوب بها.

التخطيط الاستراتيجي: يعتبر أحد الوظائف الأساسية للإدارة الاستراتيجية يعتمد على صياغة وتقييم الاستراتيجيات واختيار أفضلها وتطوير الخطط موضع التنفيذ (زيني، 2017).

أهمية التخطيط الاستراتيجي

مع النمو المتزايد في أعداد المؤسسات وأحجامها وارتفاع حدة المنافسة فيما بينها برزت الحاجة للتخطيط الاستراتيجي الذي يسعى إلى تحديد الخيارات المتاحة للمؤسسة وتحقيق تغيرات أساسية في الأهداف والاستراتيجيات والأساليب. وتحسين النتائج والتركيز والتوجيه وحل المشاكل والاتصال والتسويق، والتغلب على الأزمات الحالية والمستقبلية، ويساعد المؤسسة في تحديد أسباب المشاكل وحلها (Okuma, 2003).

يعمل على تنمية التفكير العلمي الذي يأخذ بالحسبان رسالة المؤسسة وقدراتها الخاصة والفرص المتاحة أمامها. ورفع مستوى الوعي بالتغيير الحاصل في بيئتها الخارجية. ويعتبر أهم طرق وأساليب التعامل مع الفرص والتهديدات الموجودة في البيئة، بما يحقق مصالح المؤسسة ويساعد على البقاء والاستمرارية. بتحديد وصياغة القضايا الجوهرية والاتجاهات الاستراتيجية للمؤسسة لتكون الأساس والمنطق في توجيه عملياتها ووظائفها الإدارية. ويؤكد على أهمية الوقت والتكامل الرأسي بين مختلف مستويات المؤسسة والتكامل الأفقي بين مختلف الوظائف التي تؤديها (الشيخلي، 2013).

تتمثل أهمية التخطيط في المساعدة على إيجاد مستوى عالٍ من الالتزام بغايات المؤسسة إلى جانب أصحاب المصلحة الأساسيين إذ لو أن كل أصحاب المصلحة من عاملين في المؤسسة ومسؤولين كبار ومدراء شاركوا في عملية التخطيط فإن من المتوقع أنهم سيلزمون بقراراتهم كما أن ذلك سيسهل تحقيق الأهداف والعمل على الاقتصاد في استخدام الموارد المالية محددة (حامد وجاد الله، 2017).

التخطيط الاستراتيجي يحقق مجموعة من الأهداف أهمها (تركمان وماخوس، 2022):

صياغة رؤية المؤسسة ورسالتها وقيمها وأهدافها بأعلى كفاءة وفعالية.

1. تحديد الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وصياغتها، والتأكد من ربطها بطموحات العاملين.

2. تحديد المسارات الاستراتيجية لها وتوجيهها.
3. تحديد متطلبات تحسين الأداء وتوفيرها.
4. توجيه الجهود البحثية لتطوير أداء المؤسسة وتدعيم موقعها التنافسي.
5. وضع معيار واضح لتوزيع الموارد وتخصيصها بين البدائل المختلفة.

خصائص التخطيط الاستراتيجي

أهم ما يميز التخطيط الاستراتيجي بحسب (الدجني، 2011) ما يلي:

1. عملية متكاملة ومتنوعة الأبعاد لصياغة وتطبيق خطة استراتيجية شاملة تؤدي إلى اكتساب الميزة التنافسية للمؤسسة.
2. ينطلق من تحليل منهجي شامل للمركز التنافسي الحالي للمؤسسة، وللفرص والتهديدات الحالية والمتوقعة في بيئة الأعمال ولعناصر القوة والضعف الذاتية الموجودة في المؤسسة.
3. تفكير نوعي أوسع شمولاً وأعمق مستوى من التفكير العقلاني التحليلي. ويركز على إنتاج وتوليد أفكار غير مسبوقة. يتجاوز النظرة التقليدية للأنماط الأخرى من التخطيط، بالفكر الموضوعي المتبصر في كافة المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية.
4. يسعى إلى إيجاد تصور تستطيع من خلاله المؤسسة أن تحقق ميزة تنافسية بتحليل الاتجاهات المتوقعة والممكنة والتركيز على المستقبل.
5. يسهم في دعم أساليب اتخاذ القرارات المستقبلية في المؤسسة بشكل علمي قائم على الدراسة والتحليل والتنبؤ والمقارنة بين البدائل لاتخاذ أفضل القرارات وأكثر قابلية للتنفيذ.
6. يعمل على التقليل من الآثار السلبية للظروف المحيطة بالمؤسسة وزيادة فاعليتها.

أبعاد التخطيط الاستراتيجي

تصنف على النحو التالي:

أولا: الرؤية الاستراتيجية: هي الشكل المستقبلي للمؤسسة الذي يحدد الوجه الذي ترغب الوصول إليه. وتتوفر في الخصائص التالية (كفسي، 2020):

1. **الخيالية:** أي الصورة التي يمكن تخيل هيئة المستقبل من خلالها.
2. **المرونة:** تتصف بالعمومية والشمولية والحيوية بما يسمح باستخدامها كقاعدة لمبادرات محددة.
3. **متجذرة:** تستمد أصولها من ماضي المؤسسة وحاضرها.

4. **قابلية الإيصال:** تتميز بالسهولة اللغوية يمكن توصيل معناها للغالبية من الناس والتواصل من خلالها.

5. **الجاذبية:** تجذب قلوب وتأسر عقول فئات المتعاملين من خلال تعبيرها عن طموحاتهم وأمانيهم.

ثانيا: الرسالة الاستراتيجية: تحتل مكانة كبيرة لتحقيق غايات المؤسسات وأهدافها وتمثل وسيلة لإيضاح هوية المؤسسة وتساعد في تميز المؤسسة وهي الأساس لتحقيق أهدافها وتركز على نشاطاتها ومهامها وتحدد غاياتها الأساسية وتصاغ أهدافها الرئيسية (نور وعثمان، 2018).

أهمية الرسالة الاستراتيجية تكمن في أنها وتعمل على عدم تضارب الأهداف داخل المؤسسة وتساعد على توحيد جهود كافة العاملين في المؤسسة باتجاه واحد محدد. وتحدد طبيعة المسؤوليات لكل وظيفة وتوزيع الأدوار بشكل مناسب (الهبدان، 2021).

ثالثا: الأهداف والغايات الاستراتيجية: هي النتائج النهائية للنشاطات وتتم بطريقة مؤسسة وتعبر عن رغبة المخطط للانتقال من الموقف الحالي إلى الموقف المستهدف الذي يزيد من القدرة على الإنجاز، وتحدد الأهداف ما يجب أن تفعله المؤسسة ومتى هذا الفعل. فهي نقطة الارتكاز التي تبنى عليها المدخلات، ونقطة النهاية التي تلتقي عندها مختلف المدخلات أثناء التقويم الشامل لتحقيق الغاية في إطار زمني مناسب. ويجب أن تتسم الأهداف الجيدة بقابليتها للقياس الكمي ومرونتها والقبول والتوافق مع الظروف المحيطة بالمؤسسة (ناعسة، 2016).

رابعا: التحليل الاستراتيجي: في هذه المرحلة يتم التوجه من خلال البحوث والاستعانة بعدد من الأدوات والمقومات التي تسهم في إجراء التحليلات الخاصة لنقاط القوة وتقليص نقاط الضعف لتقليل أثر المعوقات والمخاطر بعوامل البيئة وما يوجد فيها من فرص وتهديدات. وهذا التحليل للبيئة الخارجية والداخلية يساعد المؤسسة في اختيار الاتجاهات الاستراتيجية الممكنة والمناسبة (موسى، 2019).

خامسا: الخيار الاستراتيجي: هي العملية التي يتم فيها عرض البدائل الاستراتيجية وتحديد الأفضل من بينها. ويعتمد أساساً على نتائج التحليل البيئي السابقة (زعيبي، 2014).

يتم اختيار البديل الاستراتيجي الذي يتمتع بالخصائص التالية (طملية، 2012):

1. الذي يتناسب مع موارد المؤسسة وإمكانياتها.
2. يعتمد على نقاط القوة التي تتمتع بها المؤسسة ويتغلب على نقاط الضعف.
3. الذي يساعد على الاستفادة من الفرص التي تفرزها البيئة والحد من تأثير تهديداتها.

سادسا: تقييم الاستراتيجية: المرحلة الأخيرة من مراحل الاستراتيجية والتي تحدد فيها الإدارة العليا ما إذا كانت الاستراتيجية المختارة قد حققت أهداف المؤسسة.

معوقات عملية التخطيط الاستراتيجي

لا تستطيع كل المؤسسات استخدام للتخطيط الاستراتيجي لعدد من المعوقات ويمكن تلخيصها بحسب (وزوز، 2019) في الاتي:

1. مقاومة التغيير فالفرد بطبيعته يكره التغيير ويفضل الوضع الحالي.
2. بيئة العمل تتصف بالتعقيد غير قابله للتغيير السريع والمستمر.
3. نمط تفكير المدير في إدارة العمليات اليومية ولا يوجد لديه وقت للتخطيط.
4. اعتقاد المدير بأن التخطيط ليس هاماً وأنه لن يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسة.
5. قصور الموارد المتاحة للمؤسسة قد يكون عقبة أمام استخدام مفهوم التخطيط الاستراتيجي.
6. الوقت فالتخطيط يحتاج إلى وقت طويل وذهن متيقظ من المديرين.
7. تكلفة التخطيط العالية تمثل عقبة كبيرة للعديد من المؤسسات.
8. الاعتقاد أن التخطيط الاستراتيجي هو مسؤولية إدارة متخصصة وليس مسؤولية كل الإدارة.
9. نقص معلومات المدير عن البيئة المحيطة.

المحور الثاني: أكاديمية الشرطة العليا بالسودان.

مدخل:

في العام 1994 أنشأت أكاديمية الشرطة العليا بموجب القرار الجمهوري رقم (86) وأسندت لها مهام التدريب عبر الدورات الحتمية للضباط في رتبة المقدم فما دون. حيث خرجت العديد من الدورات في مجال التدريب المهني وقد بلغ عدد الدورات التي نفذتها الأكاديمية في هذا المجال عدد (10) دورات حتمية، وبلغ عدد الضباط الذين نالوا هذه الدورات عدد (738) ضابط شرطة من وحدات الشرطة المختلفة.

عام 2001 تم إنشاء جامعة الرباط الوطني فتحولت الأكاديمية إلى كلية تتبع للجامعة، وكانت إحدى الركائز العلمية والمهنية التي تأسست عليها جامعة الرباط الوطني وأصبحت تُعنى بتدريب وتأهيل الضباط في رتبة العقيد شرطة عبر دورات زمالة سنوية تهدف إلى تأهيل الضباط مهنياً وأكاديمياً لتولي الوظائف القيادية في الشرطة، حيث كانت تمنح لهم شهادة زمالة أكاديمية الشرطة العليا بعد اجتيازهم للدورة التي تلقوا فيها تدريباً مهنياً وأكاديمياً ويجلس الدارسين في نهاية الدورة لامتحان تحريري وبحوث تكميلية في المجال القانوني والشرطي.

شعار الأكاديمية: بناء القدرات وتنمية المهارات.

الغاية: رفع مستوى الأداء الشرطي والمساهمة في تحقيق العدالة الجنائية والاجتماعية في المجتمع.

الرؤية: الريادة في مجال التدريب ورفع القدرات والمهارات لتحمل أعباء القيادة الشرطية.

الرسالة: تطوير أساليب ومناهج التدريب وفق متطلبات العمل الأمني والشرطي المتطور والتخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج.

أهداف الأكاديمية

1. إعداد القادة من قوات الشرطة مهنياً وأكاديمياً للقيام بمهامهم القيادية وخدمة المجتمع.
2. تنمية روح التفكير والتخطيط الاستراتيجي لحل المشكلات والمعضلات عبر ورش العمل والندوات.
3. تمكين الدارسين من تنمية قدراتهم الذاتية والمهنية.
4. تزويد الدارسين بالمعرفة العلمية في مجال اللغة الإنجليزية وعلوم الحاسوب وتقانة المعلومات.
5. الوقوف على تجارب الدول الشقيقة والصديقة وتبادل الخبرات.
6. إتاحة فرص للدراسات العليا في مجال القانون والعدالة الجنائية والاجتماعية.
7. الاهتمام بالدراسات الخاصة بالتشريع الجنائي وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والجنائية.
8. ترقية ودعم البحث العلمي في مجال العدالة الجنائية والاجتماعية.
9. تدريب الدارسين على وسائل التطور التكنولوجي الحديثة في العمل الجنائي.

الدراسات العليا

عام 2011 وبجهود من عمادة الأكاديمية وكلية الدراسات العليا تم إجازة برنامج الدبلوم العالي في علوم الشرطة والقانون من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مما مكن الدارسين في رتبة العقيد شرطة من الحصول على شهادة الدبلوم العالي في علوم الشرطة والقانون بالإضافة لشهادة الزمالة المهنية.

عام 2017 نجحت الأكاديمية بالتنسيق مع كلية الدراسات العليا وأمانة الشئون العلمية بجامعة الرباط الوطني من إجازة برنامج ماجستير العدالة الجنائية والاجتماعية من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اعتباراً من العام 2018م حيث تم تخريج الدفعة (16) زمالة وماجستير عدالة جنائية واجتماعية (1).

عدد (165) ضابط شرطة من جملة (224) برتبة العقيد شرطة حصلوا على درجة الماجستير في العدالة الجنائية والاجتماعية وعدد (59) زمالة مهنية بينهم عدد (2) وكلاء نيابة وعدد (5) ضباط من الأردن الشقيقة وعدد (3) مستشار قانوني وعدد (4) قاضي وعدد (5) محامي وعدد (3) من جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وذلك بعد أن قامت عمادة وإدارة الأكاديمية بتطوير مناهجها التدريبية وبرامجها الأكاديمية في مجال علوم الشرطة والقانون وفي العدالة الجنائية والاجتماعية وحصل بعضهم على شهادة زمالة أكاديمية الشرطة العليا وعلى ماجستير العدالة الجنائية والاجتماعية.

حتى العام 2018 خرجت الاكاديمية عدد من الضباط المبتعثين من الدول الصديقة والشقيقة حيث بلغ عدد الضباط الذين نالوا دورات الزمالة والدبلوم العالي وماجستير العدالة الجنائية والاجتماعي في السنوات الماضية عدد (25) ضابط مما يعزز من مستوى التعاون الدولي في المجال الأمني.

الدور المجتمعي

درجت الأكاديمية منذ عدة سنوات على الاهتمام بالجانب الأمني والمجتمعي على تطوير علاقة الشرطة بالجمهور حيث عُقدت بالأكاديمية العديد من الندوات المنتديات العلمية والإعلامية التي ناقشت من خلالها العديد من القضايا والمعضلات بهدف المساهمة في تحقيق الاستقرار الأمني والمجتمعي.

نماذج من المناشط العلمية.

1. المنتدى الإعلامي حول حوادث المرور وطرق الوقاية منها.
2. ورشة عمل بعنوان الدور الريادي والعلمي لأكاديمية الشرطة العليا.
3. الطرق العلمية الحديثة في الوقاية من المخدرات.
4. مهددات الأمن المجتمعي وطرق الوقاية منها.
5. إجراءات السلامة المهنية بالتطبيق على الحقل الطبي.

العلاقات الخارجية

في إطار العلاقات الخارجية يتولى السيد عميد الأكاديمية برنامج البروتوكول الأمني الدوري بدولة تركيا بالتنسيق مع رئاسة الشرطة ومدير جامعة الرباط الوطني. مع وفد الانتربا (INTERPA) وهي الرابطة الدولية للأكاديميات الشرطية وتضم في عضويتها أكثر من (56) دولة وتُعنى بالقضايا الشرطية ومكافحة الجريمة والجريمة المنظمة وجرائم الإرهاب عبر منظومة التعاون الدولي. كما تستقبل الأكاديمية وبصورة دورية عدداً من الوفود الأجنبية من الدول الأفريقية (دول المحور الإقليمي) والدول العربية الشقيقة خاصة الجزائر تونس تركيا والمملكة العربية السعودية وبعض الوفود من الدول الأوربية.

الزمالة الإدارية

في هذا المحور أقامت الأكاديمية وبالتنسيق مع أمانة مجلس الوزراء في العام (2011) عدد واحد دورة في الزمالة الإدارية لموظفي الدولة بمختلف القطاعات والمؤسسات المدنية حيث بلغ عدد الدارسين (150) دارس وتم منحهم شهادة زمالة إدارية.

البرامج المقترحة (قيد التنفيذ)

1. برنامج الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه في العدالة الجنائية والاجتماعية بالبحث.
2. دورة للقيادات الشرطية (عميد– لواء) في مجال القيادة الاستراتيجية وصنع القرار.

3. دورة استخدام تقنية المعلومات والرقابة الإلكترونية في العمل الشرطي.
4. دورة في اللغة الإنجليزية لضباط أكاديمية الشرطة العليا.
5. ورشة عمل حول هيكل قوات الشرطة من المنظور المهني والقانوني (مقترحة).

البرامج التطويرية (قيد التنفيذ)

1. إنشاء إدارة للجودة الشاملة بالأكاديمية– قيد التنفيذ.
2. إنشاء وحدة للغات والترجمة– قيد التنفيذ.
3. فتح مجال الدراسات العليا لدرجة الدكتوراه في مجال العدالة الجنائية والاجتماعية.
4. تطوير المكتبة الإلكترونية وتوفير أجهزة حاسوب وربط المكتبة إلكترونياً بجامعة الرباط الوطني.

المحور الثالث: التخطيط الاستراتيجي في اكاديمية الشرطة العليا

تسعى أكاديمية الشرطة إلى تحقيق الجودة في كافة برامجها وإنشاء نظام فعّال يرتقي بالعملية التعليمية والتدريبية والانضباطية والبدنية على نحو يحقق التميز لخريجيها ويصل بها للريادة. مستلهمة من متطلبات الجودة الشاملة سبيلاً ومعياراً وتحدياً وضرورة أملتها طبيعة الحياة المعاصرة لتبوء مكانة علمية وتدريبية مرموقة بين الكيانات المُماثلة على الصعيد الإقليمي والدولي.

يهدف التخطيط الاستراتيجي في أكاديمية الشرطة العليا إلى تحديد الأهداف المؤسسية وتوجيه عملية صنع القرار ومواءمة الموارد التعليمية والتشغيلية مع الأهداف طويلة الأجل للشرطة.

يُعدّ التخطيط الاستراتيجي في أكاديمية الشرطة العليا أساسيًا لتحديد الأولويات المستقبلية، وتوجيه تخصيص الموارد، وتعزيز الأداء المؤسسي، ودعم تنمية القيادة. كما يضمن هذا التخطيط توافق الأنشطة التعليمية والتشغيلية للأكاديمية مع رؤيتها، مما يمكّنها من التكيف مع البيئات المتغيرة والحفاظ على معايير عالية في تعليم وتدريب الشرطة.

التخطيط الاستراتيجي يُمكّن أكاديمية الشرطة العليا من وضع أهداف واضحة ورؤية مستقبلية، مما يُساعد المؤسسة على تحديد موقعها المنشود في مجالات التعليم والبحث والتطوير المهني. وتُوفّر بيانات الرؤية، التي غالبًا ما تكون موجزة وقائمة على القيم، إطارًا لمواءمة القرارات اليومية مع الأهداف طويلة الأجل، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، وضمان عمل جميع الأعضاء لتحقيق الأولويات المشتركة.

من خلال التخطيط الاستراتيجي، تستطيع الأكاديمية تخصيص الموارد بشكل منهجي، واستباق التحديات المستقبلية، واتخاذ قرارات مدروسة تدعم رسالتها. تتيح هذه العملية للقادة تقييم البرامج الحالية، وتحديد الثغرات، وتنفيذ مبادرات تعزز فعالية التدريب والبحث والوظائف الإدارية. وبتقديم خارطة طريق، يضمن التخطيط الاستراتيجي اتساق القرارات التشغيلية والتكتيكية مع الأهداف العامة للمؤسسة.

التخطيط الاستراتيجي في أكاديمية الشرطة يجب ان يتضمن عدة مكونات فعّالة رئيسية تتماشى مع رسالة الأكاديمية وأهدافها وهي:

1. تحليل (SWOT): تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لفهم بيئتها الداخلية والخارجية في أكاديمية الشرطة..
2. أهداف (SMART): وضع أهداف محددة وقابلة للقياس والتحقيق وذات صلة ومحددة زمنيًا لتوفير توجيه واضح وضمان عمل الجميع لتحقيق الأهداف نفسها.
3. التنفيذ والتقييم: التنفيذ الفعّال للخطة الاستراتيجية وتقييم فعاليتها لإجراء التعديلات والتحسينات اللازمة.

وصاغت اكاديمية الشرطة خطط وبرامج العمل داخل بيئة تعلُّم فعّالة تضمن تحقيق جودة المنتج الأمني مستهدفة غاية أساسية وهي إعداد ضابط اداري وقيادي من خلال الاهتمام بعناصر ومقومات نجاحها التى تتمثل في الاتي:

1. تطوير وتأسيس هيكلها القيادي والتنظيمي وفقا للمتغيرات العالمية.
2. تطوير منهج أكاديمي تدريب شامل يغطي جميع المواضيع المتعلقة بالعمل الشرطي والعمليات العسكرية والشؤون المدنية. مع توفير مهارات ومعارف عملية قابلة للتطبيق الفوري في الميدان.
3. إنشاء مرافق عصرية حديثة ومتطورة توفر بيئة تعليمية آمنة ومحفزة للدارسين. يشمل ذلك قاعات دراسية، ومرافق تدريب، وسكنًا مجهزًا بأحدث التقنيات والمعدات لدعم البرامج التدريبية
4. تعمل قوات الشرطة على تعزيز استخدام التكنولوجيا وأدوات الذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات. لذلك ستعمل الاكاديمية على تطوير برامج تدريبية لتعزيز قدرات الضباط في استخدام هذه التقنيات بفعالية.
5. استقطاب خبراء في التكنولوجيا وتوظيف مدربين وموظفين ذوي خبرة في مجال التكنولوجيا لتطوير برامج تدريبية وتقديم الدعم الفني. ووضع معايير مشتركة لاستخدامها.
6. الاستفادة من بخبرات القيادات الأمنية في كافة مسارات العمل الشرطي لإمداد الدارسين بالخبرات النظرية والعملية في جميع المجالات. وابتداع وسائل تعليمية مُتطورة
7. استقطاب فريق من بالإضافة إلى خبرة في التدريس والتدريب. المدربين ذوي الخبرة والكفاءة العالية، تطوير حزمة رواتب ومزايا تنافسية لجذب أفضل الكفاءات.

8. بناء شراكات وإقامة علاقات مع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية. وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية لتعزيز الشفافية والمساءلة في عملية التخطيط الاستراتيجي.

لتحقيق هذه الأهداف تتخذ الاكاديمية الخطوات التالية:

1. تحديد الأوليات والأهمية النسبية بحيث يتم وضع الأهداف الاستراتيجية والسنوية وإجراء عمليات تخصيص الموارد بالاسترشاد بهذه الأولويات .
2. تهيئة الاكاديمية داخلياً بإجراء التعديلات في الهيكل التنظيمي والإجراءات والقواعد والأنظمة والقوى العاملة بالشكل الذي يزيد من قدرتها على التعامل مع البيئة الخارجية بكفاءة وفعالية .
3. إيجاد المعيار الموضوعي للحكم على كفاءة الإدارة، وزيادة فاعلية وكفاءة عمليات اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة لوجود معايير واضحة تتمثل في الأهداف الاستراتيجية.

وجود نظام التخطيط الاستراتيجي يتكون من إجراءات وخطوات معينة، حيث يشعر الدارسين بأهمية المنهج العلمي في التعامل مع المشكلات وتسهيل عملية الاتصال داخل المؤسسة.

4.تولي أكاديمية الشرطة الدولية أولوية قصوى للرصد والتقييم لضمان تحقيق برامجها ومبادراتها لأهدافها وغاياتها المرجوة.

قياس فعالية التخطيط الاستراتيجي في أكاديمية الشرطة

يمكن قياس فعالية التخطيط الاستراتيجي في أكاديمية الشرطة بمدى توافقه مع الأهداف الاستراتيجية للشرطة وتحقيقه للنتائج المرجوة. تشمل العوامل الرئيسية:

1. وضوح الأهداف الاستراتيجية: يجب أن تحدد الخطة الاستراتيجية بوضوح الغايات والنتائج التي تسعى أكاديمية الشرطة إلى تحقيقها. يضمن هذا الوضوح فهم جميع الأطراف المعنية لغرض عملية التخطيط الاستراتيجي وكيفية مساهمتها في تحقيق الرسالة العامة لأكاديمية الشرطة.
2. تنفيذ استراتيجيات فعّالة: يجب أن تتضمن الخطة الاستراتيجية استراتيجيات محددة توضح كيفية تحقيق أكاديمية الشرطة لأهدافها. ينبغي أن تستند هذه الاستراتيجيات إلى تحليل بيئة أكاديمية الشرطة، وأن تكون مرنة بما يكفي للتكيف مع التحديات والفرص الجديدة.
3. التقييم والتعديل المستمران: يجب مراجعة الخطة الاستراتيجية وتحديثها بانتظام لضمان استمرار ملاءمتها وفعاليتها. لا يقتصر ذلك على تقييم فعالية الاستراتيجيات فحسب، بل يشمل أيضًا تكييفها للاستجابة للمعلومات الجديدة والظروف المتغيرة.

من خلال التركيز على النقاط السابقة تستطيع أكاديمية الشرطة تعزيز جهودها في التخطيط الاستراتيجي وتحسين قدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشرطة. وتطمح أكاديمية الشرطة إلى أن تصبح مركزاً رائداً للتميز في تدريب الشرطة عالميا وأن تُسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز السلام والأمن العالميين.

أهم التحديات التخطيط الاستراتيجي في أكاديمية الشرطة العليا

يعد ضعف التخطيط والأداء المؤسسي من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات من الناحية الاستراتيجية، حيث تتعدد أوجه القصور في الأداء لتشمل الجوانب الإدارية والاكاديمية والعمليات الداخلية ورضا الدارسين ومستويات الابتكار والنمو المؤسسي.

تعاني من محدودية الموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الخطط التطويرية، مع الضعف في التنسيق بين الوحدات الإدارية ذات الصلة، نتيجة لغياب الاستراتيجيات الواضحة التي تدعم الابتكار والتطوير المؤسسي.

النتائج:

1. التخطيط الاستراتيجي يُمكّن أكاديمية الشرطة العليا من وضع أهداف واضحة ورؤية مستقبلية، مما يُساعد المؤسسة على تحديد موقعها المنشود في مجالات التعليم والبحث والتطوير المهني.
2. تتأثر كل متطلبات العمل والمهارات وبيئة المؤسسة بالعوامل الخارجية سلباً وإيجاباً ويصب هذا التأثر في النهاية على فاعلية التخطيط الاستراتيجي في الاكاديمية.
3. إن التخطيط الاستراتيجي يمثل طرق وأساليب التعامل مع الفرص والتهديدات الموجودة في البيئة، ويحقق مصالح المؤسسة ويساعد على البقاء والاستمرارية.
4. التخطيط الاستراتيجية يساعد في تطوير منهج أكاديمي تدريب شامل يغطي جميع المواضيع المتعلقة بالعمل الشرطي التخطيط الاستراتيجي.
5. التخطيط الاستراتيجي يساعد في متطلبات تحسين الأداء وتوفيرها وتحقيق نمو المؤسسة وتقدمها.

التوصيات

يوصي الدارسة يوصي الباحث بالآتي:

1. تطوير الهيكل القيادي والتنظيمي لأكاديمية الشرطة وفقا للمتغيرات العالمية.
2. العمل على تطوير وتحديث البرامج والمناهج لتواكب التحديث والتطور عالمياً.
3. تعزيز استخدام التكنولوجيا وأدوات الذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات. لذلك ستعمل الاكاديمية على تطوير برامج تدريبية لتعزيز قدرات الضباط في استخدام هذه التقنيات بفعالية .
4. السعي لتوفير الدعم المادي لأكاديمية الشرطة العليا عبر رئاسة الشرطة وجامعة الرباط الوطني.

5. على إدارة الجامعة السعي لإجازة البرامج الأكاديمية المقترحة (تمهيدي الدبلوم العالي في العدالة الجنائية والاجتماعية+ برنامج الماجستير والدكتوراه في العدالة الجنائية والاجتماعية بالبحث).

المراجع

1. جاد الرب، سيد محمد، (2016)، التخطيط الاستراتيجي منهج لتحقيق التميز التنافسي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

2. حامد، عمر، جاد الله، قاسم، (2017)، أثر التخطيط الاستراتيجي على التنمية الاقتصادية في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد2.

3. زعيبي، رحمة، (2019)، أثر التخطيط الاستراتيجي في أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، دراسة حالة جامعة محمد خيضر بسكرة. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.

4. السكارنة، بلال، (2010)، التخطيط الاستراتيجي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

5. الشيخلي، أسيل أمين، (2013: أثر التخطيط الاستراتيجي على كفاءة أداء المؤسسات غير الربحية العاملة في الأردن ودور التوجه الريادي. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

6. صيام، آمال، (2010): تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بأداء المؤسسات الأهلية في قطاع غزة. جامعة الأزهر، فلسطين.

7. عامر، خديجة، (2021: أثر التخطيط الاستراتيجي على أداء المؤسسات الاقتصادية من منظور بطاقة الأداء المتوازن. جامعة بوعريريج، الجزائر.

8. عليان، إياد، (2016): أثر ممارسات الإدارة المستندة على الأدلة في تحسين مستويات الأداء الوظيفي، دراسة ميدانية على الشركات الطبية في مدينة عمان. جماعة الشرق الأوسط، الأردن.

9. محمود، محمد، حمد، غيث، (2020): دور التخطيط الاستراتيجي كأحد العوامل الإدارية في تحسين الحصة السوقية للمشاريع المتوسطة، دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين، المجلد 42، العدد 4.

10. مساعدة، ماجد عبدالهادي (2013): الإدارة الاستراتيجية مفاهيم، عمليات، حالات تطبيقية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

11. موسى، بابكر، (2019): التخطيط الاستراتيجي وأثره على الأداء المؤسسي، دراسة تطبيقية على القطاع الصحي بولاية الخرطوم، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

12. نور، عبد الناصر، عثمان، فاضل (2018): أثر التخطيط الاستراتيجي في تطبيق مبادئ الحوكمة، جامعة صلاح الدين نموذجاً، العراق.

13. الهبدان، تغيرد بنت عبدالله (2021): دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداء القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر.

1. Akolo, A Mulili, B., & Kiboi, A (2018): Effects of Strategic Planning on Performance of Small and Medium Enterprises: The Case of SMEs in Nairobi, Journal of Strategic Management.
2. Dakhoul, Z. M. (2018): The determinants of employee performance in Jordanian organizations, Journal of Economics Finance and Accounting.
3. Haines S. (2006): Becoming a Strategic Thinking on a Daily Basis", Centre for Strategic Management.
4. Malan R. (2010): The role of shared mental models of strategic thinking in the development of organizational strategy. Faculty of Business, University of Southern Queensland, Australia.
5. Michael L. McIntyre. Tarah Hodgkinson(2023): Strategic planning practices in policing: evidence from the field. Policing An International Journal 46.
6. Seljanen, M. (2010): An Employee Perspective to Performance Measurement and Management: A Public Sector Case Study. Lappeenranta University of Technology, Russia.

Shapiro, J. (2013); Strategic Planning Toolkit, CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation.

دور بصمة المخ كدليل في الاثبات الجنائي

The role of brain fingerprinting as evidence in criminal investigations

إعداد/ لواء شرطة. د. متوكل عواض

(رحمه الله عليه)

المستخلص

تهدف هذه الورقة أهمية استخدام الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجنائي وعملية استخلاص الأدلة الجنائية. تناولت الورقة تحديدا دور تقنية بصمة المخ (BF) والمعروفة أيضًا باسم البصمة المعرفية في الاثبات الجنائي واعتمادها كدليل إثبات قوى في المحاكم المدنية والجنائية للكشف عن المعلومات المخفية المخزنة في المخ ومتعلقة بجريمة ما. ويتم الكشف عنها من خلال قياس استجابةً للمحفزات التي تقدم على شاشة عرض أمام المتهم. ثم معالجة المعلومات الإدراكية لمعرفة وجود أو غياب المعلومات عن جريمة معينة ومستوى الثقة الإحصائية لكل تحديد على حدة. كما ناقشت الورقة الاعتبارات القانونية والأخلاقية لمقبولية أدلة بصمة المخ في التحقيق الجنائي. أهم النتائج أشارت الى نجاح اختبار بصمة المخ في حل كثير من القضايا المعقدة أو المتعلقة بالإرهاب. وكيف أصبحت اليوم من ضمن الاختبارات الأساسية عند الاختيار وفي التوظيف. وفي النهاية أوصت الورقة باستخدام التقنيات الحديثة في جمع الأدلة في البحث الجنائي في السودان.

Abstract

This paper highlights the importance of using modern scientific methods in criminal investigations and the process of extracting forensic evidence. Specifically, it addresses the role of brain fingerprinting (BF), also known as cognitive fingerprinting, in criminal investigations and its adoption as strong evidence in civil and criminal courts. This technique reveals hidden information stored in the brain related to a crime. It is achieved by measuring the brain's response to stimuli presented on a screen in front of the accused. The cognitive information is then processed to determine the presence or absence of information about a specific crime and the level of statistical confidence for each determination. The paper also discusses the legal and ethical considerations regarding the admissibility of brain fingerprinting evidence in criminal investigations. Key findings indicate the success of brain fingerprinting in resolving many complex cases, including those related to terrorism. It also notes how this technique has become a fundamental component of selection and employment assessments. Finally, the paper recommends the use of modern technologies in evidence collection for criminal investigations in Sudan.

الكلمات المفتاحية: بصمة الخ. الدليل الجنائي. الاثبات الجنائي.

المقدمة

المتغيرات العالمية فرضت تقدما علميا هائلا في أنظمة المعلومات وثورة نوعية كبرى في استخدامات شبكات الإنترنت والأقمار الصناعية وغيرها مما أفرز نمط معقد من الجرائم فنيا وتقنيا. وبالتالي سعت أجهزة الشرطة لاقتناء أحدث الأجهزة لاستخدامها في الكشف عن الجرائم وتوظيفها في تطوير العمل الجنائي. وظهرت فعالية استخدام تلك الأجهزة وأهميتها في بلورة العمل الجنائي، تزامنا مع ظهور التحليل الجنائي الرقمي (Digital Forensics) واستخراج الأدلة الرقمية (digital evidences) في عمليات التحقيق الجنائي للقضايا المخالفة للقانون. وأصبح تسجيل الجريمة ضد مجهول يعد إخفاقا للعمل الجنائي. بدأت أجهزة البحث الجنائي باستخدام تقنية تتناول هذه الورقة دور بصمة المخ باعتبارها من الأساسيات التي يجب ان ترتكز عليها كل اعمال التحقيق الجنائي.

أهمية الورقة من أهمية الأبحاث والدراسات المرتبطة بتقدم العمل الجنائي، باعتباره ليست علماً منفصلاً بذاته ولكن يشترك اشتراكاً مباشراً مع كافة العلوم الإنسانية الأخرى وفق قواعد وأسس علمية ثابتة على المستوى الإقليمي والوطني. وبصفة خاصة تكمن في تقديم رؤى مستقبلية لتفعيل دور بصمة المخ في التحقيق الجنائي في السودان.

مشكلة الورقة تكمن في السؤال التالي: ما هو دور تقنية بصمة المخ في التحقيق الجنائي؟

نظريا تستند هذه الورقة على المحاور التالية:

1. بَصْمَة المخ (Brain fingerprint).
2. الاثبات الجنائي (Criminal Evidence).
3. الدراسات السابقة.

أولا: بَصْمَة المخ

كلمة بصمة في اللغة العربية مشتقة من البصُم وهو فوت ما بين طرف الخنصر إلي طرف البنصر يقال: ما فارقتك شبرا ولا بصما ويقال رجل ذو بُصْم أي غليظ البصمة.

مجمع اللغة العربية أقر لفظ البصمة بمعني أَثَرُ الخَتْمِ بالإِصبع، أو علامة التي تُمكّن من تحقيق هويَّة فرد ما. كما وردت الإشارة اليها في قوله تعالى: (أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه، بلى قادرين على أن نسوي بنانه) (سورة القيامة، 4-5).

المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة. اعتمد التعريف الذي قدم في ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية. ويعرف البصمة الوراثية بأنها البصمة

الجينية التفصيلية التي تدل على هوية كل فرد. وهي وسيلة تمتاز بالدقة لا تكاد تخطئ في التحقق من الوالدية البيولوجية والتحقق من الشخصية.

مصطلح البصمة: هي الصفات الوراثية الخاصة بكل فرد بعينه. تتكون عبر تتابع الأحماض الأمينية بتسلسل معين في المادة الوراثية لفرد ما، تحمله الجينات التي تنتقل من الأصول إلى الفروع. ويمكن من خلالها تحديد هوية الفرد عن طريق تحليل الـ (D N A) في خلايا الجسد.

قانونيا البصمة هي الأثر المادي الذي يتركه الجاني في مسرح الجريمة.

تتميز البصمة بالخصائص الآتية:

1. الثبات وعدم التغير منذ المولد حتى الممات، بل إنها آخر ما يتحلل من الجسم.
2. عدم التأثر بعامل الوراثة وتختلف حتى بين التوائم المتطابقة.
3. تم الاعتراف بها في مجال الإثبات الجنائي.

بصمة المخ

التقدم العلمي أثبت أن المخ هو المصدر الأساسي المسؤول عن كل أعمال الفرد حيث يقوم بالتخطيط والتنفيذ وأن مرتكب الجريمة الفعلي يقوم بتخزين وتسجيل أحداث الجريمة في ذاكرته. (Abdollah, 2003)

في عام 1995حصل عالم النفس الأمريكي لورانس فارويل (Lawrence Farwell) على براءة اختراع جهاز قراءة الإشارات الكهربائية التي تصدر من العقل البشري استجابة لرؤية بعض الصور أو المعلومات المتعلقة بموضوع ما. ويتم تسجيلها وتحليلها بوساطة الحاسب الآلي. للتعرف على جميع المعلومات المخزنة في الذاكرة المعرفية وما بها من تفاصيل وأحداث بنسبة دقة تزيد عن99 % وفقًا للتجارب. ويحفظ المخ تلك المعلومات لا إراديا في الذاكرة حتى إن الفرد نفسه لا يستطيع أن يؤثر أو يغير فيها أو يقوم بمحوها. ويكون المخ بمثابة الشاهد الذي لا يخطئ ولا يكذب.

اختبار بصمة المخ

يجلس الفرد على كرسي مريح في غرفة عازلة للصوت، مع غطاء للراس متصل به عشرات الأقطاب الكهربائية التي يتم توصيل أطرافها بجهاز تخطيط كهربية الدماغ. لمراقبة وقياس موجات وإشارات المخ التي تصدر أثناء مشاهدة شاشة تعرض أمامه أحداث مختلفة عن موضوع معينة مع محفزات أخرى غير ذات صلة. وفي حال وجود تلك المعلومات عند الفرد تظهر إشارات بشكل تلقائي على شكل منحنى أو

رسومات بيانية. فيتم تسجيلها وتحليلها بوساطة الحاسب الآلي. لتقدم وبموضوعية كل المخزون المعلوماتي عن الموضوع الموجود في ذاكرة الفرد بنسبة دقة (100%).

استخدامات بصمة المخ

في البحوث العِلمية لدراسة وفهم تفاعل الدماغ مع المعلومات المختلفة، حيث يتم تحليل بصمة المخ لتقديم ردود فعل وتعليمات مُخصّصة لكل فرد بناءً على احتياجاته الفردية، مِما يُساعد في تحديد استجابة الدماغ للتعلُّم والتذكُّر والانتباه والتفكير. وأظهرت دقة عالية في الكشف عن المعلومات المخفية وذلك يُساعد بدوره في تحسين أداء الأفراد وتعزيز عملية التعلُّم، فيتم استخدامها في مجالات مثل التدريب الرياضي وتعلُّم اللغات وتطوير المهارات العقلية. والتنبؤ بإصابة الافراد بالاضطرابات العقلية في المستقبل.

يُمكن أن تُستخدم في مجال الترفيه والألعاب الإلكترونية وتكنولوجيا الواقع الافتراضي لتوفير تجارب تفاعلية مُحسّنة، فيُمكن للأفراد التحكُّم في المشاهد والتفاعلات داخل الألعاب من خلال بصمة المخ، مِما يُعزّز واقعية وتفاعلية التجربة، فيُمكن استخدام بصمة المخ للتحكُّم في الأجهزة والواجهات التفاعلية بدون الحاجة إلى استخدام الأجهزة الطرفية العادية مثل لوحة المفاتيح أو الفأرة، فيُمكن للأفراد التحكُّم في الأجهزة المتصلة بهم من خلال تفسير نمط النشاط الكهربائي للدماغ وتحويله إلى إشارات تحكُّم Farwell, (2011).

تُستخدم بصمة المخ في التشخيص الطبّي والعلاجي لتشخيص الاضطرابات العصبية والنفسية مثل الصرع واضطرابات طيف التوحُّد وفرط الحركة والشلل الدِماغي والاكتئاب واضطرابات القلق والزهايمر وغيرها. وتوجيه العلاج المناسب وتقييم تأثير وفعالية العلاجات الدوائية والعلاج السلوكي ونِسب التحسُّن لدى الشخص المريض.

في نوفمبر 2015، كانت جامعة راكشا شكتي الهندية من أوائل الجهات الأكاديمية التي تبنّت هذه التقنية، بالتعاون مع شركة أمريكية تُدعى (Brainwave Science)

خصائص بصمة المخ:

1. الدقة حيث أثبت اختبار بصمة المخ أنه يتميز بدقة تصل نسبتها إلى (100%).
2. تكشف عن كل المعلومات في المخ فلا يستطيع الفرد محوها أو العبث بها.
3. تغني عن اللجوء إلى الوسائل العدوانية في استخراج المعلومات.
4. يمكن تطبيقها مهما كانت حالة الفرد أو أوضاعه النفسية أو الجسدية.

5. قليلة التكاليف إذا ما قورنت مع البصمة الوراثية (DNA)
6. لا تحتاج إلى وقت طويل في إجرائها وتعطى نتائج فورية. وبالتالي الإسهام في تقليل الجهد المبذول في عمليات البحث الجنائي.

ثانيا: الاثبات الجنائي

الاثبات في اللغة يدل على الحجة أو البينة. وهو يعني إقامة الدليل أو البرهان عن أمر من الأمور وتقديم الحجة على حصوله أو عدم حصوله.

في الاصطلاح القانوني عرفه الفقه بأن الإثبات في المادة الجنائية. هو إقامة الدليل مثل وقوع الجريمة أو نفيها أو إسنادها إلى المتهم أو براءته منها. ويعني الإثبات النتيجة المحصل عليها باستعمال وسائل الإثبات المختلفة وتقديمها للقضاء حيث يتم تقدير قيمة الحجج.

قواعد الإثبات في النظام الجنائي

عملية الإثبات الجنائي عملية معقدة متعددة المراحل والأدوار يمكن إطلاقها على أي مرحلة تمر بها عملية الإثبات ابتداءً من مرحلة جمع الآثار المادية في مرحلة الاستدلال إلى المرحلة النهائية وذلك بالحصول على دليل. يراه القاضي مناسبًا وتم الحصول عليه بطريقة قانونية.

الدليل

الدَّلِيلُ لغةً :هو المرشد. والجمع أَدِلَّة وهو مقدار ونوع الأدلة اللازمة التي يمكن الاعتماد عليها

الأدلة الجنائية هي الوسيلة التي يراد بها إرشاد القاضي في الإثبات الجنائي بأنّ الجريمة قام بها المتهم وبه يكون ثمة إثبات. ويتضمن أي معلومات أو مواد مادية أو رقمية مرخص بها أو مسموح بها قانونا تُقدم إلى المحكمة لإثبات أو نفي صحة الادعاءات في وقائع تتعلق بجريمة جنائية أو كذب وقوعها. بما في ذلك تحليل الحمض النووي ومقارنة بصمات الأصابع. وتساعد الأدلة المحكمة على فهم ملابسات الجريمة وتحديد براءة المتهم أو إدانته.

أهمية الدليل: طلبات الخصوم ودفوعهم لابد لها من الإثبات عن طريق الدليل. الذي يعتبر هو الوسيلة التي يستعين بها القاضي من أجل الوصول إلى الحقيقة التي ينشدها، فلكي يتم إثبات الجريمة بركنيها المادي والمعنوي ونسبها إلى المتهم لابد من توافر الدليل الجنائي.

أنواع الأدلة الجنائية:

1. أدلة الإثبات دليل إيجابي يثبت التهمة على المتهم.
2. أدلة النفي دليل سلبي ينفي التهمة عن المتهم.

أشكال الأدلة الجنائية:

1. الأدلة المادية: أشياء ملموسة من مسرح الجريمة، مثل بصمات الأصابع وعينات الحمض النووي أو آثار مواد مثل الشعر والألياف.
2. الأدلة الشفوية: أقوال الشهود تحت القسم، بما في ذلك شهادات شهود العيان المباشرة وآراء الخبراء المبنية على معرفة متخصصة.
3. الأدلة الوثائقية: معلومات مكتوبة أو مسجلة، مثل العقود ورسائل البريد الإلكتروني، والسجلات الطبية والصور الفوتوغرافية.
4. الأدلة الرقمية: بيانات إلكترونية من أجهزة الحاسوب أو أنظمة تحديد المواقع العالمية(GPS) أو وسائل التواصل الاجتماعي وغالبًا ما تتطلب فحصًا متخصصًا لقبولها كدليل. وتعتبر ذات حجية متزايدة في المحاكم، بشرط أن يتم جمعها وتحليلها بواسطة جهات مختصة بالطرق التي حددها القانون وبالقيود التي رسمها على وجود واقعة قانونية متنازع عليها. وبما يضمن سلامتها وعدم تلاعبها.

دور الأدلة الجنائية في الاثبات الجنائي:

1. تحديد المشتبه بهم والضحايا.
2. إعادة بناء مسرح الجريمة.
3. تأكيد أو دحض أقوال الشهود.
4. دعم الإدانات أو البراءة المسبقة.

التحديات الرئيسية في مجال الأدلة الجنائية ما يلي:

1. ضمان جمع الأدلة وحفظها بشكل سليم.
2. تجنب التلوث أو التلاعب بها.
3. إدارة تراكم القضايا في مختبرات الطب الشرعي.
4. الحفاظ على معايير موحدة وتدريب مهني للمحققين.

اخلاقيات الحكم بالأدلة في الاثبات الجنائي

يجب ان تكون الأدلة ذات مصداقية موضوعية وعلمية موثوقة ومُتحصل عليها. ولا يكون مقبولاً في العملية الإثباتية إلا إذا تم الحصول عليه بطريقة قانونية وسليمة في إطار أحكام القانون واحترام قيم

العدالة وأخلاقياتها، وبالرغم من حرية القاضي الجنائي في الإثبات، فإنه لا يستطيع أن يقبل دليلاً متحصلاً من إجراء غير مشروع، لأن ذلك يتعارض مع قيم العدالة ويمس كذلك حق المتهم في الدفاع.

من الدراسات السابقة

1. **دراسة العيد، عادل (2020):** بصمة الدماغ. دقّة في إثبات الجرائم وكشف القضايا الغامضة (ريادة سعودية في مجال تطبيق أنظمة التحقق من الشخصية)

هدفت الدراسة الى التعريف بأهمية التطبيق الآمن لأنظمة القياسات الحيوية المتفق عليه عالميا. ويحمل أكثر من 7 ملايين موظف في الولايات الأميركية و500 مليون زائر بطاقات تعريف للهوية ووثائق عبور الحدود التي تشتمل على القياسات الحيوية. وذكر أن السعودية من أوائل تلك الدول التي سعت جادة الى تطبيق أنظمة القياسات الحيوية وتأهيل الكوادر البشرية حتى احتلت مكانا مرموقا بين الدول المتقدمة في هذا المجال. مما نتج عنه تطور هائل في المنظومة الأمنية والخدمية التي امتازت بكفاءة عالية في تقديم خدمة مميزة للمواطن والمقيم وأصبحت أقل اختراقا للخصوصية. أهم التوصيات كانت: أهمية تطبيق الربط الآلي لأنظمة القياسات الحيوية بين دول مجلس التعاون الخليجي حتى تعمّ الفائدة المرجوة بالقضاء على الجريمة والتعرف على الأفراد والتعامل معهم على غرار أنظمة الدول الأوروبية، كما أوصى المستثمرين السعوديين بالدخول في هذا المجال الحيوي وبناء مصانع أجهزة أنظمة حيوية، مثل أجهزة الماسحات الضوئية الخاصة ببصمات الأصابع وبصمة العين وغيرها، شاملة الأجهزة والبرامج الخاصة بها. أهم نتائج الدراسة إشارة الى ان هناك ندرة في الخبراء والمتخصصين في علوم القياسات الحيوية عالميا وشبه غياب عربيا.

2. **دراسة عبدالعال، السيد عصام الدين (2019):** حجية بصمة المخ في الإثبات الجنائي.

تهدف الدراسة الى الكشف عن أهمية حجية بصمة المخ في الإثبات الجنائي. يعتبر الإثبات الجنائي والكشف عن الحقيقة في الجرائم الجنائية من أهم المسائل التي تحظى باهتمام رجال البحث والتحقيق الجنائي. لأن تحقيق هذه الغاية يستوجب إقامة الدليل الكافي على ارتكاب الجريمة وإسنادها إلى فاعلها ونظراً للتطور الحادث في طرق ارتكاب تلك الجرائم وبخاصة الجرائم الإرهابية ظهرت الحاجة الملحة إلى استخدام الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات المبنية على حجج علمية حديثة.

3. **دراسة فكرى، حسن ايمن (2017):** بصمة المخ في ميزان الإثبات الجنائي .

هدفت الدراسة إلى التعرف على التفرقة بين بصمة المخ وغيرها من الأدلة الحديثة. ثم التعرف على ماهية الإثبات الجنائي وشروط صحته ثم مناقشة تكييف بصمة المخ كإجراء في الدعوى الجزائية.

ودورها ميزان الإثبات الجنائي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. أهم النتائج كانت إلى إن إجراء بصمة المخ يكون دوره جمع المعلومات والتحري عن الجرائم. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ومتابعة المستجدات في بحوث ودراسات الأدلة العلمية العصيبة كأحد أنواع وسائل الإثبات الحديثة في مجال التطبيق الجنائي .

4. **دراسة فكرى، حسن ايمن (2016):** دور بصمة المخ في مواجهة الجريمة .

هدفت الدراسة الى معرفة ماهية بصمة المخ في الإثبات الجنائي واختلافها عن الأدلة الحديثة التي يعتمد عليها في الإثبات الجنائي ودورها في تفعيل التدابير الاحترازية. أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ناقش الإطار القانوني لبصمة المخ في إثبات الجرائم ومشروعيتها والاتجاهات المؤيدة والرافضة لها. أهم نتائج الدراسة أثبتت أن بصمة المخ لها دورها القانوني الذي يتفق مع حداثتها كاختراع يمكن أن يتطور كما حدث بالنسبة للوسائل الأخرى عند بدايتها. كما أوصي الباحث بالاهتمام باستخدام الاساليب العلمية في وسائل الإثبات الحديثة ومتابعة المستجدات فيها.

من الدراسات الأجنبية

1. **دراسة لورانس فارويل (Lawrence Farwell) (2013):** فرضية المعايير العلمية لبصمة الدماغ في جرائم إرهابية كبرى.

دراسة ميدانية تعتبر أول تطبيق لتقنية المعلومات المعرفية القائمة على تخطيط كهربية الدماغ في الكشف عن المعلومات المخزنة في أدمغة مخططي ومرتكبي الجرائم الواقعية في قضايا مكافحة الإرهاب الواقعية. وأول اختبار لتوقعات فرضية المعايير العلمية لبصمة الدماغ في قضايا محددة، تتضمن عدة مرتكبين ومخططين.

<u>بصمة المخ والأثبات الجنائي:</u>

السجل المُخزّن في أدمغة الجناة والشهود سردًا أكثر شمولًا للجريمة من مجرد ربط بعض السمات المحددة لمسرح الجريمة ببعض السمات المحددة للجاني. ولكن هذا السجل لم يكن متاحًا للفحص العلمي. والطريقة الوحيدة للوصول إلى هذا السجل هي الاستجواب والإدلاء بالشهادة. ومن المعروف أن الذاكرة البشرية ليست سجلًا مثاليًا للأحداث، فهي محدودة وغير كاملة من نواحٍ عديدة. وأحيانًا انتقائية تخضع لتأثيرات كثيرة. وتتأثر بالأمراض النفسية أو الجسدية ومرور الوقت والأدوية والعديد من العوامل الأخرى.

قبل اختراع تقنية تحليل بصمات الدماغ، كان أسلوب الأدلة والتحقيقات الجنائية يعمل على إعادة بناء مسرح الجريمة لتحديد هوية الجاني أو الجناة بدقة. ولكن عند تقييم مزايا وعيوب شهادة الشهود توصلت جميع الأنظمة القضائية الى المبادئ الاتية:

1. الذاكرة مسجل دقيقا للأحداث. لذلك تُقبل شهادة الافراد التي تتقدم تقارير شخصية عن محتويات الذاكرة.
2. الذاكرة مسجل غير كامل للأحداث. ولذلك لا تُعتبر شهادة الشهود حقيقة مطلقة. يجب أن يُقيّم الشهادة في ضوء القيود المعروفة للذاكرة البشرية.
3. تنطبق المبادئ نفسها على المشتبه بهم أيضاً، مع إضافة عيب يتمثل في أن الجناة لديهم دافع أكبر للكذب.

بصمة المخ تُستخدم في العديد من المجالات أهمها كأداة في التحقيقات الجنائية وتحقيق العدالة الجنائية. مع انها ليست مصممة للاستخدام أثناء الاستجواب فهي لا تتطلب الإجابة على أي أسئلة. حيث يكون المخ هنا بمثابة الشاهد الحقيقي الذي لا يخطئ. بغض النظر عن كذب أو صدق الأقوال التي أدلي بها الفرد. وبذلك تختلف عن جهاز كشف الكذب الذي يعتمد على تحليل المظاهر الجسدية الصادرة عند رد الفرد على أسئلة معينة أثناء الاستجواب بدقة تصل نسبتها الى (80%)

تحليل سجلات المخ يحدد ما إذا كان الفرد حاضرًا في موقع الجريمة أو لديه معرفة بالتفاصيل المهمة المُتعلقة بها. ومدى تورّط الأفراد في أنشطة غير قانونية فهي شاهد إثبات لا يُخطئ، كما تُستخدم في مجال الأمن العام للتحقُّق من هوية الأفراد وتحديد ما إذا كإنو يحملون معلومات حسّاسة أو مهمة ليتسنّى التعرُّف على مرتكبي ومخططي الأعمال الإرهابية والإجرامية وذلك من خلال تحديد ردود الفعل الكهربائية في المخ عند تعرضهم لمُحفّزات معينة. حيث تتميّز بصمة المخ بدقتها وصعوبة التلاعب بها مِما يُعزّز مستوى الأمان.

تستخدم بصمة المخ في المجال الجنائي للكشف عن الجرائم التي لا يترك فيها الجاني أية بصمات خلفه في موقع الجريمة. فهي أكثر اتساعا من أي وسيلة علمية أخرى حيث تضيق من إفلات الجناة من العقاب وبالتالي تعتبر وسيلة فعالة في التعرف إلى الجناة في الجرائم الغامضة الجرائم التي لم يكن من الممكن تحديد هوية مرتكبيها نتيجة لغياب الأدلة. ومساعدة العدالة في تبرئة كل بريء وإدانة كل مذنب حيث تساهم في إصلاح الأخطاء القضائية لأنها تسمح بإظهار براءة متهم مكبل بأدلة أخرى تدينه مثل الشهود.

تم الاعتماد على تقنية بصمة المخ كدليل إثبات في التحقيقات الجنائية للكشف عن المعلومات المتعلقة بالجرائم المعقدة في دماغ المشتبه بهم، بطريقة غير عدوانية وغير مسببة للضغط النفسي. وبدون اللجوء إلى إجراءات معقدة أو أساليب غير مقبولة أو تنتهك كرامته الإنسانية أثناء الاستجواب. ونجحت في الحد من كثير من الجرائم المرتبطة بالإرهاب. حيث تعد وسيلة فعالة في الكشف عن الجرائم قبل حدوثها ومعرفة مرتكبيها.

في عام 2012 وجدت دراسة أجرتها جامعة بنسلفانيا أن تحليل بصمة الدماغ قادر على تحديد هوية مرتكب جريمة وهمية بدقة في 75% من الحالات. وأجرت دراستان تجريبيتان وتحليلات قانونية في نيوزيلندا تقييمًا لتحليل موجات الدماغ الجنائي كما نوقشت اختبارات المعلومات المخفية القائمة على تحليل موجات المخ في مراجعات أوسع لعلم النفس الفيزيولوجي الجنائي. وحظيت هذه التقنية بتغطية إعلامية دورية. وقد اقترح بعض الباحثين تطبيقات سريرية مستقبلية لتحديد هوية الأفراد بناءً عليها (Mertens, 2008)

أجرى الدكتور لورانس فارويل (Lawrence Farwell) بالتعاون مع درو ريتشاردسون (Drew Richardson) رئيس وحدة مكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والعميل الخاص في مكتب التحقيقات الفيدرالي، العديد من الدراسات الميدانية باستخدام تقنية بصمة الدماغ للكشف عن المعلومات المخفية المخزنة في أدمغة الأفراد المتورطين في أحداث واقعية. نُشرت هذه الدراسات في مجلات علمية رائدة وأثبتت دقة وموثوقية هذه التقنية وساهمت في تعزيز مصداقية تقنية بصمة الدماغ كطريقة علمية للكشف عن المعلومات المخفية. وقال دريو ريتشاردسون على مدار السنوات القادمة، سوف يقوم ضباط الشرطة والمحققون في كل أنحاء العالم بالتدرب ضمن تدريبهم العادي لتنفيذ القانون، على تطبيق اختبارات بصمة المخ. الذي وصف في مدخل موسوعة العلوم الجنائية كاختبار نموذجي (Farwell, 2014)

عام 2016. أعلن العميد الخبير خالد حسين السميطي من شرطة دبي، اعتماد بصمة المخ كوسيلة لإثبات وجود المشتبه فيه في مسرح الجريمة مع التأكيد على أنها لا تُعد دليلاً مباشراً على ارتكاب الجريمة.

عام 2017 في جامعة كانتربري في نيوزيلندا أجرى فريق بحث تحليلًا موسعًا ومراجعة مستقلة قوية لتقنية بصمة المخ، كدليل في المحكمة في العدالة المدنية والجنائية لمعرفة تفاصيل بعض المعلومات غير المتاحة ويمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية، كأداة التحقيق الجنائي في المستقبل. بعد أن استوفت معايير داوبيرت (Daubert's criteria) لقبول الأدلة العلمية .

في عام 2018 ظهر استخدام مصطلح بصمة المخ في وسائل الإعلام. في مسلسل بعنوان أصنع مجرما (Make a Murderer). هو مسلسل وثائقي عن جرائم حقيقية، يتناول قضية رجل أُدين ظلماً ثم بُرِّئ بعد 18 عاماً في السجن. يرصد المسلسل رحلته من التبرئة إلى اتهامه بالقتل، مع التركيز على الإجراءات القانونية والتحديات التي واجهها. أثار المسلسل نقاشاً واسعاً حول نظام العدالة وأخلاقيات صناعة الأفلام الوثائقية.

مراحل تطبيقات بصمة المخ **في الاثبات الجنائي**

أهم مزاياها القيمة العلمية لبصمة المخ في العمل الجنائي:

1. في مرحلة التحقيق: تساعد في تمييز من لديه معرفة تفصيلية بالجريمة لأنه ارتكبها ومن يعرفها لأنه سمع عنها ولا يعرف أي معلومات عنها. وبالتالي يمكن أن تدعم أو تضعف اعترافًا مشكوكًا فيه مما يساعد في تضييق دائرة الاشتباه.
2. في مرحلة الإثبات: تُستخدم كقرينة علمية داعمة في تقييم وجود معرفة سابقة بالجريمة.
3. تقييم المصداقية: تُعد أكثر موضوعية لأنها تعتمد على قياسات عصبية لا يمكن التحكم فيها بسهولة. وبذلك تكون مقاومة للخداع مقارنة ببعض تقنيات كشف الكذب التقليدية.

فوائد استخدام بصمة المخ كدليل في الاثبات الجنائي:

1. توفر طريقة علمية غير متحيزة للكشف عن ذاكرة الجريمة المسجلة مباشرة في المخ ويمكن العثور عليها بموضوعية. أما شهادة الشهود فتعطي وصفًا غير مباشر وذاتي لهذه الذاكرة بغض النظر عن صدق الفرد أو عدم صدقه، فالشهود قادرون على الكذب. بينما موجات المخ لا تستطيع ان تخدع أبدًا.
2. يمكن استخدامها لتحديد هوية الجناة، حتى لو لم يكونوا على دراية بالجريمة التي ارتكبوها. لأنها لا تعتمد على ذكريات الفرد الواعية، بل على الذكريات اللاواعية المخزنة في المخ.
3. تقنية غير جراحية لا تتطلب أي اتصال جسدي بالفرد. وهذا ما يجعلها طريقة أكثر إنسانية وأقل تدخلاً لتحديد الهوية من التقنيات الأخرى مثل اختبار كشف الكذب.
4. الدليل المستمد منها له قوة الإثبات نفسها التي لبصمات الأصابع ويصلح سندا للحكم بالبراءة أو الإدانة.

من أشهر القضايا التي أُستخدمت فيها بصمة المخ:

1. يوم 22 يوليو1977 قُتل نقيب شرطة متقاعد يدعى جون شوير (John Schweer)أثناء عمله كحارس أمن في وكالة لبيع السيارات في ولاية آيوا الأمريكية. وتم القبض على اثنين من المتهمين بتهمة القتل العمد هما تيري هارينقتون (Terry Harrington) وكيرتس ماقهى (Curtis McGhee) وحكم عليهم بالسجن مدى الحياة .

بعد 24 عام استعان المتهم الاول تيري هارينقتون (Terry Harrington) بمحامية تدعى ماري كيندي (Mary Kennedy)لمساعدته في إثبات براءته. التي طلبت فتح ملف القضية مرة أخرى لتكتشف أن بعض التقارير الأصلية في القضية مفقودة منذ المحاكمة الأولي. وعند مقابلة شريك المتهم اعترف لها إنه أدلى بشهادة كاذبة بالمحكمة لان المدعى العام وعده بإسقاط التهم الأخرى الموجهة إليه عند الكذب .

عام 2004 تم مُنح المتهم محاكمة جديدة وطلب القاضي تطبيق بصمة المخ لمعرفة مدى ارتباط سجل المعلومات المخزن في دماغه مع مكونات مسرح الجريمة. وجات النتيجة عدم وجود تطابق بمستوى ثقة إحصائي بنسبة 99.9 %. وعليه ألغت المحكمة العليا إدانته بالقتل وأطلقت سراحه بعد أن قضى أكثر من نصف حياته في السجن بتهمة القتل. رفع الرجلان دعوى قضائية للمطالبة بالتعويض عن الإدانة الخاطئة والأضرار وتم رفع دعوى قضائية لسوء سلوك المدعي العام.(Roberts, 2007)

2. عام 1999 اعترف رجل يدعى جيمس قريندر (James Grinder) بارتكاب جريمة قتل حدثت قبل15عامًا. ثم تراجع عن أقواله. ولكن الشرطة فتحت من جديد ملف القضية وعملت على مراجعة الأدلة القديمة .

طلب مكتب التحقيقات الفيدرالي من عالم النفس لورانس فارويل (Lawrence Farwell) استخدام بصمة المخ مع الرجل. في البداية واجهت فارويل مشكلة فورية وواضحة وهي إن ذكريات الجريمة في عقل المتهم كانت من فترة طويلة. وأثناء الاختبار تم عرض عبارات قصيرة تتعلق بالجريمة لا يعلمها إلا مرتكبها. ووجد تحليل الحاسوب أن هناك تفاصيل الجريمة مسجله فعلًا في دماغه. وتتطابق مع تفاصيل جريمة قتل لم يتم حلها منذ ذلك الحين. قدمت نتائج الاختبار إدانة مؤكدة للمتهم واعترف بعدها بقتل ثلاث نساء أخريات مما أدى إلى الحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

3. عام 2004 عُرض اختبار بصمة الدماغ لإعادة النظر في الحكم الصادر بحق جيمي راي سلوتر (Jimmy Ray Slaughter)المحكوم عليه بالإعدام بتهمة قتل امرأة وابنتها في ولاية أوكلاهوما لكن رفضت محكمة الاستئناف قضايا ما بعد الإدانة. والاستماع للأدلة بشأن القضايا التي أثارها مقدم

الالتماس. وشملت أيضًا أدلة الحمض النووي التي تبرئ المتهم والشهادة الموثقة للمحقق الرئيسي الأصلي في القضية. والتي ذكر فيها أنه توصل إلى قناعة ببراءة سلوتر. وأن آخرين شاركوا في التحقيق قد زوّروا التقارير واختلقوا الأدلة ضده.

4. عام 2008، أُلقي القبض على مشتبه به كان يخطط لارتكاب عدد من العمليات الإرهابية منها مهاجمة سفارة أمريكية. وطلب مكتب التحقيقات الفيدرالي استخدام تقنية بصمة المخ لتحديد هوية المشتبه به ومعرفة المعلومات المخزونة في ذاكرته عن الإرهاب. وأثبتت نتائج الاختبار نواياه في جرائم الإرهاب.

5. عام 2009، اتُهم رجل باغتصاب امرأة في ولاية كاليفورنيا الامريكية. أنكر الرجل ما حدث. وعندما خضع لاختبار بصمة المخ. أظهرت النتائج أن الرجل لم يكن على دراية بموقع الجريمة وتمت تبرئته في النهاية من الاتهام الموجه له.

6. عام 2010: اتُهم طالب في إحدى جامعات الهند بالغش في امتحان. وعندما خضع الطالب لتحليل بصمة المخ أظهرت النتائج أنه غش بالفعل. وطُرد الطالب من الجامعة .

7. عام 2012، اتُهم رجل بقتل زوجته في تكساس. أنكر الرجل التهمة. وعندما خضع لاختبار تحليل بصمة المخ أظهرت النتائج أن الرجل كان على دراية بتفاصيل مسرح الجريمة وأُدين في النهاية بالقتل .

8. عام 2015، اتُهم رجل بسرقة سيارة في ولاية فلوريدا الامريكية. أنكر الرجل التهمة وخضع لاختبار بصمة الدماغ. أظهرت النتائج أن الرجل لم يكن على دراية بحادث السيارة وبُرئ في النهاية من التهمه .

تحديات تطبيق تقنية بصمة المخ في الاثبات الجنائي:

1. ارتفاع تكلفة اختبارات بصمة المخ مقارنة بأجهزة كشف الكذب.
2. تحتاج إلى وجود خبراء في هذا المجال ذوي كفاءة عالية.
3. ترتبط بوجود المتهم الذي هو محل الفحص فلا يمكن تنفيذها من دونه.
4. ترتبط بوجود معلومات كافية عن الجريمة حتى يمكن مواجهة المتهم بها.
5. صعوبة التأكد من توافر أركان الجريمة، في حالات توافر الاتفاق أو التراضي.
6. النتائج التي يعطيها الجهاز لا تتحدث عن أن الفرد مدان أو بريء وإنما تعطي إشارات يستنتج منها إذا كان لديه معلومات عن الجريمة أو لا.

مشروعية تطبيق تقنية بصمة المخ في الإثبات الجنائي

أولاً: الاتجاه المؤيد

يرى أنصار هذا الاتجاه أن السعي نحو الحقيقة يعلو كل القيم الأخرى. حيث يجوز للمحقق الاستعانة بأي وسيلة مشروعة منصوصا عليها بالقانون تفيد في إثبات أدلة الجريمة. ومصلحة المجتمع أوجب في الرعاية من مصلحة المتهم.

يمكن الاستعانة بالوسائل التكنولوجيا في الإثبات الجنائي مادامت لا تنطوي على انتهاك للحرية الشخصية أو كرامة الفرد وبالتالي يمكن الأخذ ببصمة المخ كدليل في كل موضوعات الاثبات الجنائي، مع إعطائها قيمة تعلو قيمة الأدلة التقليدية كالاعتراف وشهادة الشهود حيث تعد قرينة نفي أو إثبات.

لا يجوز فتح باب الجدل أو المناقشة فيما يتعلق بمدى سلامة الأساليب العلمية المستقرة التي يبنى عليها الدليل الفني مثل بصمة المخ، حيث اجمعت على صحتها ودقتها المراكز العلمية المتخصصة فلا يجوز التشكيك فيها في أي مرحلة من مراحل الدعوى.

ثانياً: الاتجاه الرافض

يرفض أنصار هذا الاتجاه استخدام تقنية بصمة المخ في الإثبات الجنائي بناء على ميثاق الاخلاقيات المهنية الذي وجد ان استخدامات بصمة المخ قد يرتبط بانتهاك الخصوصية وباستخدامات غير أخلاقية. لأنها تكشف الأفكار والمشاعر وجمع المعلومات الشخصية والحسّاسة. وعدم ضمان استخدامها بشكل آمن وتعتبر نوع من الإكراه المادي والمعنوي مما يعني عدم قبوله قانونيا أو في المحاكم. حيث تُعد انتهاكًا للخصوصية الذهنية. أخلاقيًا لا يحق للدولة كل ما في دماغ الفرد.

خاتمة

تقنية بصمة المخ كأداة ثورية في علم الأدلة الجنائية، تمثل تقاطعًا رائدًا بين التكنولوجيا والعدالة الجنائية، في إحداث نقلة نوعية في التحقيقات الجنائية وإجراءات المحاكم. وقد لخصت الورقة إمكانية استخدام تحليل بصمة المخ في الكشف عن المعلومات المخفية وكيف تميز بين المعلومات ذات الصلة وغير ذات الصلة، حتى عندما يحاول الأفراد الخداع أو إخفاء معلوماتهم وبالتالي اعتمادها كأداة فعالة في الاثبات الجنائي.

كما ناقشت الورقة الاعتبارات الأخلاقية والآثار القانونية المحيطة باستخدام هذه التقنية وإمكانية إساءة استخدامها مع استمرار تطور التكنولوجيا وتطور الأطر الأخلاقية والقانونية، مما يُسهم في الصالح العام للمجتمع والنظام القانوني.

التوصيات

1. يجب على صناع السياسات على حد سواء العمل بجد من أجل وضع مبادئ توجيهية واضحة وأطر أخلاقية لضمان تطبيق مسؤول وقانوني في مجال استخدام بصمة المخ.
2. أهمية العمل على إدخال تقنية بصمة الدماغ في الاثبات الجنائي في السودان.
3. على النظام القضائي السوداني توفير البنية التشريعية والتقنية الكافية لاستيعاب مثل هذه الأجهزة المتقدمة.
4. على المؤسسات الدينية والقانونية ضمان حماية حقوق المتهم والمحافظة على المعلومات التي يتم التعرف عليها.

المراجع

1. الطائع، هاني (2011): تكنولوجيا بصمة المخ في مجال الجريمة. رسالة دكتوراه.
2. الطايع، هاني محمد (2013): تقنية بصمة المخ وشرعيتها في الإثبات الجنائي. مجلة الفكر الشرطي. عدد 22.
3. عبدالعال، السيد عصام الدين (2019): حجية بصمة المخ في الإثبات الجنائي. المجلة العربية للدراسات الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
4. فكرى، حسن ايمن (2016): دور بصمة المخ في مواجهة الجريمة. دراسة في مجلة الامن والقانون. أكاديمية شرطة دبي.
5. فكرى، حسن ايمن (2017): بصمة المخ في ميزان الإثبات الجنائي. رؤي استراتيجية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
6. فكري، أيمن عبد الله (2017): رؤي إستراتيجية، التنميط الجنائي: الحقيقة وراء أسطورة وعلماء النفس الشرعي يعمل مع المسؤولين عن إنفاذ القانون لدمج العلوم النفسية في التنميط الجنائي. المجلد 35.
7. يوسف، آمال عبد الرحمن (2012): الأدلة العلمية الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي.

المراجع الأجنبية

1. Abdollah T (2003): Brain Fingerprinting Picture perfect crimes. Berkeley Med. J. Issues.
2. Farwell LA (2011): Brain fingerprinting: corrections to Rosenfeld. Sci Rev Mental Health Pract.
3. Farwell, Lawrence A.(2014): Brain Fingerprinting: Detection of Concealed Information. Wiley Encyclopedia of Forensic Science. John Wiley & Sons.
4. Mertens, R.; Allen, J. J. B. (2008): The role of psychophysiology in forensic assessments: deception detection, ERPs, and virtual reality mock-crime scenarios. Psychophysiology.
5. Roberts, A. J. (2007): Everything New Is Old Again. Brain Fingerprinting and Evidentiary Analogy. Yale Journal of Law & Technology.

الملف الاجتماعي والإنساني

التحول القيمي بسبب الحرب في السودان. وعواقبه النفسية والاجتماعية والاقتصادية. (دراسة تحليلية وصفية)

Value Transformation During the War in Sudan and Their Psychological, Social, and Economic Effects (Descriptive Analytical Study)

إعداد: د. هادية مبارك الشيخ المجذوب

أستاذ مشارك. جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

المستخلص

تتناول هذه الورقة العلمية موضوع التغيير القيمي وعواقبه النفسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب الحرب في السودان. بوصفه أحد أبرز مظاهر التحول الاجتماعي في فترات الحروب والأزمات. شرحت الورقة كيف أدت الحرب إلى إحداث خلل عميق في بنية المجتمع السوداني، انعكس في تبدل أولويات الأفراد والجماعات وتراجع بعض القيم التقليدية مثل التضامن والإيثار والتكافل، مقابل صعود قيم البقاء والمصلحة الفردية تحلل الورقة هذه الظاهرة من منظورين تكاملين :المنظور النفسي الذي يفسرها في ضوء الضغوط والصدمات التي يتعرض لها الأفراد خلال الحربو المنظور الاجتماعي الذي يربط القيم بالبنية الاجتماعية والاقتصادية. أهم النتائج كانت أن التغير القيمي يمثل عملية تفاعليةمعقدة بين الواقع المعيشي والوجدان الجمعي. وأن إعادة بناء منظومة القيم بعد الحرب تستلزم تدخلات علمية نفسية مجتمعية قوية تعزز الصمود والتماسك والمرونة النفسية.

الكلمات المفتاحية :التغير القيمي. الحرب في السودان. القيم الاجتماعية. الاثار النفسية.الوضع الاقتصادي.

Abstract

This scientific paper explores value change and its relation to the Psychological. economic and social situation amid the war in Sudan, as one of the most significant manifestations of social transformation during crises. The ongoing war has profoundly affected Sudanese society, reshaping individual and collective priorities and leading to the decline of traditional values such as solidarity, altruism, and social cohesion, while promoting values of self-interest and survival. The paper analyzes this phenomenon through two complementary perspectives: the sociological perspective, which links values to social and economic structures, and the psychological perspective, which interprets value transformation in light of the pressures and traumas experienced during war. It concludes that value change is a dynamic process influenced by both material

and emotional realities, and that rebuilding the value system after war requires coordinated psychological, social, and cultural interventions that strengthen resilience, solidarity, and social stability.
Keywords: Value change. War in Sudan. Social values. Psychological effects. Economic situation.

مقدمة

يمثل النسق القيمي أحد أهم المكونات الجوهرية في بناء الشخصية الفردية والجماعية، فهو يحدد انماط السلوك المقبولة والمرفوضة. ويعكس ما يؤمن المجتمع من مبادئ وتصورات عن الخير والشر والعدل والمساواة والعلاقات الإنسانية في السياق السوداني. وقد شكلت القيم على مر التاريخ قاعدة متينة للتكافل الاجتماعي والتعاون والاحترام المتبادل. وهي قيم متجذرة في الثقافة الدينية والقبلية والوطنية على حد سواء.

تحتل القيم قيمة التنظيم الوجداني للفرد. وهي أكثر مكونات هذا التنظيم ثباتا ورسوخا واستقرارا وتعقيدا ومقاومة للتغيير. دون غيرها من المكونات الوجدانية الأخرى؛ كالاتجاهات والميول والدوافع، وقد يرجع ذلك لارتباط القيم بالمعتقدات ذات الصلة بالدين والثقافة والعادات والتقاليد المجتمعية. كما أنها تساهم في تشكيل ملامح شخصية الفرد. وتحدد السلوك الظاهري الذي يتعامل به مع الآخرين. وتعمل القيم على ربط مكونات الثقافة مع بعضها بحيث تتناسق معا: لتوجيه الفكر نحو غايات محددة، فأي فكر مهما كان تقدما لا يمكنه الارتقاء بالمجتمع مالم يكن مرتبطا بمنظومة القيم (الجلاد، 2019).

تعبر القيم عن كل المبادئ والمعتقدات المقبولة والمتفق عليها من قبل الفرد والجماعة، حتى يتمكن من تحقيق التوازن والاستقرار للبناء المجتمعي، حيث إنها تعتبر أهم مدخلات تحكم السلوك. وهي التي تحدد مسار الفرد وسلوكه في الحياة. وهي كذلك ضمير المجتمع ووجدانه كما أنها تشكل الإطار الأخلاقي لشتي مناحي الحياة، وتعبر مرجعا يحكم تصرفات الفرد والجماعة وبالوعي بها، يصل الفرد إلى السلوك الخلقي القويم الذي يقبله المجتمع (الزيود، 2011).

تولى كثيرا من المجتمعات اهتماما بالغا على الهوية القيمية. وتعتبر زعزعتها مؤشر خطير جدا على ضعفها واندثارها. عليه فإنها تولي ذلك اهتمام ورعاية وعناية كاملة بقضية البناء القيمي لأفرادها بما يتلاءم مع مقوماتها (أبو السل وابوالعناز،2013).

إن الحرب التي اندلعت في السودان خلال السنوات الأخيرة. وما رافقها من اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية، أحدثت زلزالا عميقا في هذه البنية القيمية. فقد تعرض المجتمع لهزات عنيفة طالت منظومة

الاستقرار النفسي والاجتماعي. وظهرت آثارها في ضعف الروابط الأسرية وتفكيك النسيج الاجتماعي وتبدل أولويات الأفراد بين الصمود والبقاء وفقدان الإحساس بالأمان الاجتماعي. مما أدى الى مظاهر اقتصادية قاسية مثل التضخم والفقر والنزوح مع تدهور مؤسسات الدولة. وترافقت مع تحولات اجتماعية ونفسية تمس القيم الأساسية كالصدق والإيثار والعدالة والمسؤولية الجماعية، لتتحول تدريجيا إلى قيم بديلة تتمحور حول البقاء الفردي والأنانية والنجاة الشخصية.

أهمية هذه الورقة تظهر في تحليل العلاقة بين التغيير القيمي والوضعيين الاقتصادي والاجتماعي في ظل الحرب، لفهم طبيعة التحولات التي أصابت الوجدان الجمعي السوداني. واستشراف السبل الكفيلة بإعادة بناء المنظومة القيمية بعد الحرب.

أهداف الورقة

تشهد المجتمعات التي تمر بأزمات داخلية تغيرات جوهرية في بنيتها القيمية نتيجة الضغوط المعيشية والنفسية والاجتماعية. والسودان بتركيبته المتنوعة وعمقه الثقافي يعيش حالة من إعادة التشكيل الاجتماعي تفرضها ظروف الحرب الممتدة. عليه تهدف هذه الورقة الى الاتي:

1. تحليل طبيعة التغير القيمي في المجتمع السوداني في ظل الحرب.
2. توضيح العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتحولات في منظومة القيم.
3. الكشف عن الأبعاد النفسية والاجتماعية للتغير القيمي.
4. تقديم مقترحات لإعادة بناء القيم الإيجابية في مرحلة ما بعد الحرب

مشكلة الورقة

من اهداف الورقة تتمحور مشكلة هذه الورقة في التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى أسهمت التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحرب في السودان في أحداث تغيير قيمي داخل المجتمع السوداني؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ماهي أبرز مظاهر التغيير القيمي في المجتمع السوداني خلال فترة الحرب؟
2. كيف انعكست الأوضاع الاقتصادية المتدهورة على منظومة القيم الفردية والجماعية؟
3. ماهي الابعاد النفسية والاجتماعية لهذا التغيير المجتمعي؟
4. ماهي السبل الممكنة لإعادة بناء النسق القيمي الإيجابي بعد الحرب؟

أهمية الورقة

تنبع أهمية هذه الورقة من الجوانب التالية:

الأهمية العلمية: تسهم في إثراء الأدبيات الخاصة بالتغير القيمي في المجتمعات المتأثرة بالحرب، وتربط بين علم النفس الاجتماعي والتحليل الاقتصادي والاجتماعي للواقع السوداني.

الأهمية المجتمعية: توضح أثر الأزمات الممتدة على سلوك الأفراد والجماعات وتساعد على رسم سياسات تربوية وإعلامية تسهم في ترميم الوعي الجمعي بعد الحرب.

الأهمية الوطنية: تسعي إلى تعزيز فهم أعمق لدور القيم في الحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه، وتقديم رؤية لإعادة بناء منظومة القيم التي تشكل أساس الهوية الوطنية.

منهج الورقة

اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، ذي البعد التفسيري بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر النفسية الاجتماعية المركبة، خاصة التي ترتبط بالتغيير القيمي في المجتمعات التي تمر بظروف النزاعات والحروب. يقوم هذا المنهج على رصد الظاهرة قيد الدراسة وواقعها الفعلي ووصف خصائصها، ثم تحليل مكوناتها الداخلية والعوامل المؤثرة فيها، وصولا إلى تفسير التحولات القيمية في ضوء النظريات والمداخل النفسية والاجتماعية ذات الصلة. بالاستفادة من النماذج التفسيرية في علم النفس والاجتماع، مثل نظرية التغير الاجتماعي (Social Change Theory) ونظرية الصراع الاجتماعي (Conflict Theory) والنظرية الوظيفية البنيوية. (Structural Functionalism).

المصطلحات الأساسية

1- التغيير القيمي (Value change)

هو التحول الذي يقع في المجتمع في فترة زمنية معينة، فيصيب بناءه الاجتماعي والقيمي وقد يكون ماديا يستهدف تغيير الجوانب المادية كالتكنولوجيا والاقتصاد. وقد يكون معنويا يستهدف تغيير سلوكيات الأفراد وقيمهم وعاداتهم (الربيعي، 2022).

التغيير القيمي إجرائيا: هو مجموعة من المعايير السلوكية والاتجاهات الفكرية التي يكتسبها الأفراد من المواقف والخبرات التي تحدد أهدافهم وتوجيهاتهم الحياتية. أثناء تعاملهم مع الآخرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2- الوضع الاقتصادي (Economic Situation)

مصطلح اقتصادي يدل على أقصى الرفاهية العامة، أي الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر، يصبح معه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالا من قبل.

الوضع الاقتصادي اجرائيا في هذه الورقة هو مجموع الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع وتشمل مستويات الدخل معدلات التضخم فرص العمل والاستقرار المالي في سياق الحرب على السودان.

3- الوضع الاجتماعي (Social Status)

هو مظاهر سلوك الفرد وخبراته من ناحية تأثيرها بالمواقف الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والتنظيمات الأسرية والمجتمعية ومدي تماسكها أو تفككها في ظل الظروف الطارئة.

4- القيم الاجتماعية والنفسية (Social and Psychological Vaiues)

هي المعايير التي تضبط سلوك الأفراد والجماعات وتوجههم نحو ما يعتبروه مقبولا أو مرفوضا. ومن منظور علم النفس الاجتماعي، تشكل القيم أساس الهوية والانتماء وتؤثر في الدوافع والانفعالات واتخاذ القرار.

الإطار النظري

التغيير القيمي

أولا: القيم

هي عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل على الموضوعات والأشياء، وذلك من خلال تقييمه لها أو تقديره لهذه الموضوعات والأشياء، ويتم ذلك بالتفاعل بين الفرد ومعارفه وخبراته وبين الإطار الحضاري الذي يعيش فيه ويكتسب من خلاله هذه الخبرات والمعارف. وتؤدي ثقافة المجتمع دورا مهما في تشكيل قيم الأفراد. تؤدي القيم دورا تفضيليا فعلى ضوئها يختار الفرد نمطا سلوكيا معينا يفضله في حياته (خليفة، 2015)

تتميز القيم بأنها عامة، أي موجودة لدى المجتمعات كافة. وتعد لب الثقافة لأي مجتمع، فهي تمثل الرموز الثقافية التي تحدد ما هو مرغوب فيه وما هو غير المرغوب فيه، كما تتميز بأنها متوارثة من جيل لأخر عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية. إذ أنها تمثل أحد روافده الأساسية للإرث التاريخي والثقافي لأي مجتمع. والقيم وثيقة الصلة بالممارسات الإنسانية وسلوكياته في مختلف المواقف، إذ يمكن التعرف على ما يمثله الفرد من قيم من خلال ما يصدر عنه من أقوال أو أفعال في كل موقف.

تكون القيمة مقبولة من قبل الفرد لأنها مكتسبة من خلال الجماعة التي ينتمي إليها ويتفاعل معها. لذلك نجده يرضى بها وبحكمها وعدالتها. وبالتالي تمثل أحد مفاصل الضبط الاجتماعي، كما أن التضامن والتماسك الاجتماعي يحدد من خلال القيم العامة التي يشترك فيها أعضاء المجتمع (أبو المعاطي،2018).

أهمية القيم

تمثل القيم عاملا مهما في حياة الفرد والمجتمع، حيث تحتل مرتبة رفيعة في اهتماماتنا وسلوكياتنا اليومية، ويؤكد هذه الأهمية تعدد الدارسين لموضوع القيم وتنوعهم، باعتبارها انعكاسا للأسلوب الذي يفكر به الأفراد، ومحددات مهمة لسلوك الفرد والجماعة على السواء. كما إنها توجه سلوك الأفراد وأحكامهم فيما يتصل بما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه من أشكال السلوك في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد ومعايير، ومن ثم يمكن اعتبار القيم الركيزة الأساسية في تشكيل كينونة المجتمع وحماية البناء الاجتماعي من التدهور والانهيار، كما يتخذ بعض الباحثين من القيم الاجتماعية دليلا موجها في دراستهم للثقافة والشخصية، ويعتمد الكثير من الباحثين بوصفه قاعدة عامة ترتكز عليها بحوثهم بشكل أو بآخر.

تعمل القيم بوصفها قوى اجتماعية في تشكيل اتجاهات الاختيار عند الأفراد، فهي التي توجه الفعل الاجتماعي نحو الأهداف الخاصة أو العامة، وكذلك تشكل المعايير التي بدورها تحكم على الفعل بالصواب أو الخطأ، وتمثل مبررات أو مرشد للسلوك وأكثر من هذا فإن القيم هي ما ينبغي أن يكون، أو الواجب أو المثال لأي تراث أو ثقافة.

خصائص القيم

1. تعبر القيم عن نفسها من خلال آراء الفرد، ووجهات نظرهم المعلنة وسلوكياته الظاهرة.
2. تعد القيم على المستوي النظري أحكاما مطلقة للسلوك الإنساني، لكنها على المستوي العملي والتطبيقي تظل نسبية بحسب التزام الأفراد بها.
3. تخضع منظومة القيم لمبدأ الفروق الفردية، فالقيمة ذات الأولوية الأولي لدي أحد الأفراد قد تحتل مرتبة متأخرة لدي البعض الآخر. وهو ما يشكل نسقا قيميا فريدا لكل فرد يختلف عن النسق القيمي لدي غيره.

4. تتصف بالثبات النسبي مع بالدينامية وعدم الجمود، فهي قابلة للتعديل والتغيير على ضوء مستجدات معينة وتتأثر بالتحولات الكبرى في حياة الأفراد والمجتمعات وتتفاعل مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية. لكن لابد أن يكون لهذه المستجدات القوة الكافية لتغيير هذا النسق القيمي.

مكونات القيم

للقيم ثلاث مكونات أساسية حددها أبو المعاطي (2018) في الاتي:

1. المكون المعرفي: يختص بما لدي الفرد من معلومات وخبرات تتصل بموضوع القيمة التي تكونت لديه من خلال تفاعله مع الآخرين في المواقف والأحداث اليومية. وتؤدي نمط التربية التي يتعرض لها الفرد الدور الرئيس في تشكيل هذا المكون وما تستند إليه هذه التربية من مقومات اجتماعية وثقافية.
2. المكون الوجداني: يختص بما يتحقق لدي الفرد من اشباعات إيجابية معينة نتيجة ممارسة للسلوك المستند للقيمة والذي يمثل التعزيز الإيجابي لاستمرار ممارسته لهذا السلوك دون غيره، حتى لو تعرض للأذى والعقاب.
3. المكون السلوكي: يختص بالفعل أو التصرف المنبثق عن هذه القيمة وشكل وطبيعة هذا التصرف بما يتسق معها وهو المكون الأهم للقيمة لأنه يمثل الترجمة الحقيقية والفعلية لها في الواقع المعاش.

وظائف القيم

صنف الحجي عام (2020) وظائف القيم كما يلي:

1. على المستوى الفردي:

تعطي للفرد فرصة للتعبير عن نفسه وفق اختيارات معينة تحدد نوع السلوك الصادر عنهم. وبالتالي تلعب دورا مهما في تشكيل الشخصية الفردية وتحديد أهدافها ليكون قادرا على التكيف والتوافق.

2. على المستوى الاجتماعي:

تربط ثقافة المجتمع بعضها حتى تبدو متناسقة كما أنها تعمل على إعطاء النظم الاجتماعية أساسا عقليا يصبح عقيدة في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إلى هذه الثقافة. فتحدد له الصيغة التي يتعامل بها مع العالم وتحقق له أهدافه ومبادئه الثابتة.

تصنيفات القيم

صنف أبو المعاطي (2018) القيم في الأنواع الخمسة التالية:

1. القيم الدينية (Religious Values): هي التي يتميز بها الفرد من حيث إدراكه لخالقه والالتزام بما أمر والانتهاء عما نهى تتمثل في أداء العبادات والمعاملات، وتشمل العديد من القيم الفرعية مثل الإخلاص والصدق والأمانة والتسامح وأداء الشعائر.
2. القيم الاجتماعية (Social Values): هي التي يتميز بها الفرد في علاقاته واهتماماته الاجتماعية وتعاونه وبذل وقته وجهده وماله لإنجاز الأعمال الخدمية في مجتمعه وتشمل العديد من القيم الفرعية مثل التعاون والصداقة والمبادرة والتضحية وصلة الرحم.
3. القيم الاقتصادية (Economical Values): هي التي يتميز بها الفرد من حيث احترامه لقيمة العمل، وتحقيق المكاسب المادية والحفاظ عليها والاقتصاد في إنفاقها وحسن استغلالها. وتشمل العديد من القيم الفرعية مثل حب التملك والاستثمار وتقدير العمل والترشيد والادخار.
4. القيم الوطنية (National Values): هي التي يتميز بها الفرد من حيث حبه وفخره واعتزازه بوطنه واحترامه لتاريخه، واستعداده للدفاع عنه وحمايته من أي أخطار داخلية أو خارجية والمشاركة في رفعة وطنه وسلامة أراضيه وتشمل العديد من القيم الفرعية مثل حب الوطن والشجاعة والتفاني والالتزام.
5. القيم الجمالية (Aesthetic Values): هي مجموعة القيم التي يتميز بها الفرد من حيث إدراكه للجمال واهتماماته الفنية الراقية وذوقه العام ونزعته لتحقيق النظام والتناسق والانسجام الحسي والمعرفي والوجداني وتشمل العديد من القيم الفرعية مثل والنظام واللون واقتناء الجمال وتذوق الجمال.

ثانيا: التغيير القيمي

تخضع القيم للتغيير نتيجة التركيب الداخلي لبناء المجتمع، أو نتيجة لضغوط خارجية على المجتمع ذاته، والتي تتمثل في تأثير انفتاح المجتمع على الثقافات الخارجية وتأثير وسائل الإعلام.

التغيير القيمي يقصد به التحول الذي يطرأ على منظومة القيم في المجتمع، سواء في ترتيبها أو في مضمونها أو في درجة الالتزام بها. وهو عملية أساسية تصاحب عملية بناء المجتمع فقد يقتصر على بعض المتغيرات المتتابعة والسريعة في العادات والتقاليد المجتمعية المتسارعة. وقد يتضمن كل التحولات في القيم الثقافية للمجتمع.

بعض أجزاء النسق القيمي سرعان ما يلحقها الفتور نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية متجددة. وكلما كانت هذه الظروف تخضع لقانون التغيير الاجتماعي فان القيم بدورها لا تسلم من هذا التغير حتى وإن كانت تتسم بالثبات والدوام.

يبدأ التغيير القيمي بتغيير طفيف في العادات الموجودة تبدأ محدودة لكنها تتسع شيئا فشيئا عبر الزمن ثم تبدأ ثمار هذا التسارع الظهور من خلال تحول القيمة إلى شكل جديد. قد يحدث تغيير في تسلسل القيم داخل النسق القيمي، أو في مضمون القيم وتوجهاتها، فنجد أن القيم ترتفع لقيمة وتنخفض وتتبادل المراتب فيما بينها إلا أنها تختلف في سرعة التغير، فبعضها يتغير ببطء مثل القيم الأخلاقية والدينية وبعضها يتغير بسرعة كالقيمة الاقتصادية ويشمل التغيير ظهور قيم جديدة أو تراجع قيم كانت سائدة، أو إعادة تفسير القيم وفق معطيات الواقع الجديد (المصري، 2020).

مستويات التغير القيمي

يمر التغيير القيمي بثلاث مستويات أساسية هي:

1. مستوي الاقتناع: مثل تغيير قيم الناس حول السلوك السيئ ويقتنعون إنه ضار
2. مستوي التغير اللفظي: يعبر الإنسان أولا بلسانه ثم يؤدي هذا إلى تغيير في سلوكه.
3. السلوك العملي: تغيير السلوك والاستمرار فيه.

ثالثا: الحرب في السودان والتغيير القيمي

الحرب الحالية في السودان التي بدأت في 15 أبريل 2023 تعد من أعنف الأزمات التي مر بها السودان في تاريخه الحديث. وشكلت عامل ضغط حادا عمل على إعادة تشكيل منظومة القيم الفردية والجماعية، حيث انتقلت بعض القيم من موقع المركز إلى الهامش والعكس. وبرزت قيم جديده الاجتماعية والثقافية والقيم الاقتصادية والقيم الدينية والأخلاقية.

يمثل التغيير القيمي في السودان خلال فترة الحرب حالة نموذجية لتأثير الأزمات الممتدة على البنية النفسية والاجتماعية. فالقيم ليست مجرد مبادئ أخلاقية، بل هي أداة للتوازن الاجتماعي والتنظيم النفسي، وعندما تتعرض لضغوط اقتصادية وسياسية متواصلة، فإنها تميل إلى التحول والتكيف، إما في اتجاه التراجع والانكماش أو في اتجاه التطور وإعادة التشكيل.

انطلاقا من طبيعة موضوع البحث، تم توظيف عدد من الأساليب التحليلية الفرعية المتكاملة لمعرفة التغيير القيمي الناتج عن الحرب في السودان، شملت ما يأتي:

1.االتحليل النفسي الاجتماعي

تناول هذا التحليل تفسير السلوك القيمي للأفراد من منظور علم النفس الاجتماعي، انطلاقا من فرضية أن التحولات القيمية تمثل استجابات دفاعية وانفعالية للضغوط والصدمات، مثل اللامبالاة والأخلاقية، أو التبرير القيمي للانحراف السلوكي.

2.التحليل القيمي الاجتماعي

يجري من خلاله تحليل منظومة القيم السائدة في المجتمع السوداني خلال الحرب. ورصد اتجاهات التحول القيمي في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. مع تحديد العلاقة بين القيم الفردية والقيم الجماعية وتأثير العوامل البنيوية كالاقتصاد والنزوح وتفكيك مؤسسات الضبط الاجتماعي.

3.التحليل المقارن

استخدم هذا الأسلوب لمقارنة أنماط التغير القيمي بين الفئات الاجتماعية المختلفة مثل (الريف والمدينة والذكور والإناث والمتأثرين بالحرب وغير المتأثرين) وذلك للكشف عن التباين في الاتجاهات القيمية بحسب السياق الاجتماعي النفسي.

4.التحليل الاستشرافي

سعي إلى استشراف الاتجاهات المستقبلية للمنظومة القيمية في السودان خلال مرحلة ما بعد الحرب، عبر بناء سيناريوهات علمية تستند إلى المؤشرات النفسية والاجتماعية المكتشفة بهدف تحديد المسار المتوقع بين الانحدار القيمي المستمر والنهوض القيمي التدريجي.

أما من حيث أدوات التحليل المعتمدة، فقد استخدمت الباحثة مجموعة من الأدوات العلمية المتوافقة مع طبيعة المنهج التحليلي النوعي، تمثلت في:

1. تحليل المحتوى النظري (Content Analysis) لتفكيك المضمون المعرفي والنفسي للدراسات السابقة، والتقارير الميدانية والمصادر النظرية التي تناولت موضوع القيم في سياقات الأزمات والحروب.

2.التحليل المفاهيمي (Conceptual Analysis): لتحديد المفاهيم الأساسية وضبطها إجرائيا، مثل القيمة. التحول القيمي. الضبط الاجتماعي والتكيف النفسي، مما يضمن دقة التحليل واستقرار المصطلحات.

3.التحليل التفسيري (Interpretive Analysis): بفهم الظاهرة القيمية في سياقها الاجتماعي والنفسي والثقافي.

4. التحليل الاستنتاجي (Inferential Reasoning): لاستخلاص النتائج المنطقية من خلال الربط بين الأطر النظرية والمعطيات الواقعية.

5. الملاحظة غير المباشرة (Indirect Observation): بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة والتقارير دون تدخل مباشر في جمع البيانات.

أتاح هذا التكامل المنهجي فهما عميقا لطبيعة التحول القيمي في السودان أثناء الحرب، بما يمكن من استخلاص استنتاجات علمية واقعية. وتقديم توصيات عملية لبناء منظومة قيمية أكثر تماسكا واستقرارا في المستقبل.

أهم العوامل التي عملت على تغيير النسق القيمي في السودان بعد الحرب

أولا: العوامل النفسية

خلفت الحرب في السودان جراحا نفسية عميقة تجاوزت حدود الدمار المادي لتصيب بنية الشخصية الوطنية في عمقها. فقد تغير الإحساس بالأمان وتبدلت معايير الثقة وتراجعت المشاعر الجمعية التي كانت تربط الناس بوطنهم وببعضهم. وهذه التحولات النفسية ليست عابرة، بل هي تراكمات وجدانية وسلوكية ستؤثر في أجيال قادمة ما لم تعالج ضمن برامج وطنية شاملة للرعاية النفسية وإعادة البناء الاجتماعي.

أسهمت الحرب في خلق حالات من الصدمة الجمعية (Collective Trauma) التي انعكست على السلوك القيمي للأفراد. فالتعرض المستمر للخطأ والعنف وفقدان الأمان يولد أنماطا من اللامبالاة والانعزال وتبلد الحس الأخلاقي في بعض الفئات. كما أدت الضغوط الاقتصادية والنزوح إلى الإحباط الجماعي وتآكل قيم الالتزام والانضباط والمسؤولية على حساب قيم الجماعة المشاركة. وتفسر نظرية ماسلو للحاجات الإنسانية هذا التحول، إذ تؤكد أن الفرد في ظروف الخطر والنزاع يسعي إلى اشباع حاجات الأمن والبقاء قبل التفكير في القيم العليا.

الآثار النفسية للحرب على منظومة القيم

1. الانكماش القيمي (Value Regression):

الضغوط النفسية والاضطرابات الانفعالية كانت حادة تمثلت في الغلق والاكتئاب والشعور بالعجز وفقدان السيطرة على الحياة. عملت على عودة الأفراد إلى أنماط بدائية من السلوك تتمحور حول البقاء. وظهور اضطرابات نفسية كالاكتئاب وفقدان الثقة بالأخرين ومشاعر الخوف وانعدام الأمان.

2. فقدان الهوية الاجتماعية

تعرض كثير من السودانيين لحالة من فقدان الهوية الاجتماعية نتيجة للانقسام السياسي والجهوي والاقتصادي، مما أثر في الشعور بالانتماء الوطني والقيمي. وضعف الانتماء الجماعي يؤدي إلى تآكل الالتزام الأخلاقي، لأن الهوية الجماعية هي الحاضنة التي تغزي القيم.

3. الاغتراب الاجتماعي

يعد من أبرز الظواهر النفسية المرافقة للحروب حيث يشعر الأفراد بأنهم غرباء داخل مجتمعهم وأن قيمهم لم تعد مجدية في واقع غير متوازن. وهذا الاغتراب يؤدي إلى انفصال بين القيم والممارسة، أي إن الأفراد يعلنون تمسكهم بالقيم لكنهم لا يطبقونها عمليا مما عمل على اضطراب الهوية الوطنية. وقد ظهرت أنماط من التبرير الأخلاقي والتكيف الانفعالي السلبي لتجاوز الشعور بالذنب.

ثانيا: العوامل الاجتماعية

من منظور علم النفس الاجتماعي فإن الضغوط النفسية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والحروب تدفع الأفراد إلى إعادة تقييم أولوياتهم بما يتوافق مع حاجاتهم الأساسية وأمنهم الشخصي والاجتماعي.

يري علماء الاجتماع أن التغير القيمي هو انعكاس لتغير البناء الاجتماعي ذاته. فحين تضعف المؤسسات الاجتماعية التي تضغط السلوك مثل الأسرة أو المدرسة حيث تنشأ بيئة خصبة لتحول القيم.

وفقا لنظرية (التغير الاجتماعي) عند ويليام أوغبرن (William Ogburn)، فان أي تحول في الجانب المادي للحياة مثل الانهيار الاقتصادي وفقدان مصادر الدخل يؤدي إلى تأخر ثقافي في الجوانب المعنوية كالقيم والعادات، مما يولد صراعا مؤقتا حتى يحدث التوازن.

توضح نظرية (الوظيفية البنائية) عند تالكوت بارسونز (T. Parsons) إن القيم تمثل أحد المكونات الأساسية لبنية النظام الاجتماعي وإن اختلالها يؤدي إلى اضطراب في وظائف المجتمع. وان فهم التفاعل الاجتماعي وضبط مسارات التغير الاجتماعي مرتبط بمعرفة القيم التي يتم التفاعل في ضوئها؛ فالقيم هي التي تمنح الشرعية لفعل ما فيكون مقبولا في المجتمع أو مرفوضا. وهي بهذا تيسر التغيير الاجتماعي أو تعوقه وترشده أو تحرفه.

توضح نظرية (التعلم الاجتماعي) لعالم النفس باندورا إن الأفراد يتعلمون السلوكيات والقيم من خلال الملاحظة والنمذجة. وفي ظل الحرب، حيث تتراجع القدوة الإيجابية، تنتشر أنماط سلوكية سلبية يتم تقليدها خصوصا بين الشباب، مما يؤدي إلى انتقال القيم المنحرفة عبر التفاعل الاجتماعي. وهو ما يفسر التحولات في بعض المواقف الأخلاقية والسلوكية في ظل الحرب، حيث يتم تبرير سلوكيات لم تكن مقبولة اجتماعيا سابقا بدعوة ضرورة أو النجاة.

الآثار الاجتماعية للحرب على منظومة القيم

1. النزوح والتفكك الأسري

أدت الحرب إلى نزوح ملايين الأفراد داخليا وخارجيا، وفقدان البيئة الاجتماعية الطبيعية افقدت الأفراد روابطهم الاجتماعية ودعمهم النفسي مما أسفر عن تفكك الروابط الأسرية، وانقطاع التواصل بين أفراد الأسرة الممتدة، وفقدان شبكات الدعم الاجتماعي التقليدية. هذا الواقع أضعف عملية نقل القيم عبر الأجيال، إذ أصبح الأطفال والشباب يتلقون قيمهم من بيئات جديدة غير مستقرة، بعضها يتسم بالعدوانية أو المصلحة الذاتية.

2. تآكل رأس المال الاجتماعي

أضعفت الحرب روح الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع، وانكمش رأس المال الاجتماعي الذي يشمل قيم التضامن والمشاركة والتعاون. والمجتمع الذي كان يقوم على النجدة ولهفة المحتاج والفزعة أصبح يواجه حالة من الشك والريبة والخوف من الآخر. عملت على تراجع التفاعل الاجتماعي الإيجابي وظهور ما يمكن تسميته بالعزلة الاجتماعية الدفاعية. حيث يفضل الأفراد حماية أنفسهم وأسرهم على حساب الانخراط في العمل الجماعي. إضافة إلى تأكل الثقة بين فئات المجتمع وشيوع ثقافة البقاء الفردي حيث تحول اهتمام من الجماعة إلى الذات في ظل الخوف والفقر والتهديد المستمر.

3. ضعف الضبط الاجتماعي

الحرب تؤدي إلى خلخلة هذا النظام القيم، فتضعف سلطة الضبط الاجتماعي الرسمية (كالقوانين والأنظمة) وغير الرسمية (كالأعراف والدين والضمير الجمعي). كما إنه نتيجة لانهيار مؤسسات القانون والنظام فقد المجتمع أدوات الرقابة الاجتماعية، فانتشرت الممارسات غير الأخلاقية دون شعور بالذنب أو المسؤولية. وبعد الحرب أنتشر ضعف مؤسسات للضبط الاجتماعي التي تتمثل في الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والإعلامية. مما أدي إلى غياب الدور التربوي في غرس القيم. وغيرها من أهم الآليات التي تحافظ على تماسك المجتمع وتنظيم سلوك أفراده بما ينسجم مع القيم والمعايير السائدة.

4. تراجع منظومة القيم الجماعية

تعد منظومة القيم الجماعية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع السوداني، اذ تتجسد في قيم التكافل والايثار والتعاون التسامح وحب الخير للأخرين. غير أن الحرب أدت إلى إضعاف القيم بصورة غير مسبوقة وكذلك الروابط الاجتماعية والمؤسسات التي كانت تنقل القيم، فبرزت قيم الفردية والمصلحة الذاتية التي تهدد الاستقرار الاجتماعي. نتيجة للانهيار المؤسسي والاستقطاب السياسي

والقبلي والعصبيات والانتماءات القبلية أو الجهوية أو السياسية بديلا عن الولاء الوطني أو الاجتماعي العام. ما جعل التعاون والمساعدة المتبادلة أكثر صعوبة.

5.تبدل الأدوار الاجتماعية

نتيجة لانهيار مؤسسات الدولة وغياب الخدمات، اضطرت كثير من النساء إلى لعب أدوار اقتصادية واجتماعية جديدة داخل الأسرة والمجتمع مم أحدث تحولا في القيم المرتبطة بالنوع الاجتماعي(الجندر). كما أن الشباب الذين كانوا في مرحلة التعليم أو التدريب المهني انخرطوا في أنشطة اقتصادية مؤقتة، أو شاركوا كجنود في الحرب، مما أثر على نظرتهم للعمل والتعليم والقيم والوطنية.

من منظور اجتماعي قامت الحرب بأعاده سياق البنية القيمية للمجتمع السوداني في ثلاث مستويات هي:

1. المستوى المجتمعي: برزت قيم البقاء الفردي والانكفاء الذاتي، في مقابل ضعف روح الجماعة والمبادرة المجتمعية.
2. المستوى الأسري: تراجعت سلطة الأسرة كجهاز ضبط اجتماعي نتيجة للنزوح والتشتت، ما أثر في تربية الأبناء ونقل القيم عبر الأجيال.
3. المستوى الثقافي: ظهر ضعف تأثير المؤسسات الثقافية والإعلامية الرسمية من أتاح المجال لخطابات جديدة تعيد تعريف القيم وفق منظور الصراع والبقاء.

ثالثا: العوامل الاقتصادية

تشير نظرية التنافر المعرفي (Cognitive Dissonance Theory) إلى أن الأفراد عندما يعيشون في بيئة لا تتوافق فيه قيمهم مع واقعهم الاقتصادي، فإنهم يعيدون سياقة مواقفهم لتقليل التوتر النفسي الناتج عن هذا التناقض.

حين تتراجع القيم التي تدعم العمل والإنتاجية والنزاهة ويتسم الوضع الاقتصادي بالتدهور الحاد ينعكس مباشرة على نوعية الحياة والسلوك الاجتماعي. حيث يتجه الأفراد نحو تفضيل القيم المادية والأنانية والبحث عن الموارد، بدلا من الالتزام بالقيم الاجتماعية كالإيثار والتكافل. فتتدهور المنظومة الاقتصادية وتظهر قيم جديدة ترتبط بالتحايل والتكيف مع الاقتصاد الموازي وتتراجع القيم المرتبطة بالمشاركة والالتزام الأخلاقي وتنتشر الممارسات الاقتصادية غير الرسمية.

أصبح الاقتصاد السوداني يعتمد بدرجة كبيرة على أنشطة غير رسمية وغير منظمة مثل التجارة العابرة والنشاط الموازي في سوق العملة والسلع، مما ولد بيئة اقتصادية مضطربة يطغى عليها طابع البقاء الفردي والبحث عن الحد الأدنى من الموارد. وقد أدى هذا الانهيار إلى تراجع القيم الاقتصادية المنتجة، مثل النزاهة في العمل والاجتهاد والإنتاج، مقابل انتشار قيم الانتهازية والاحتكار الربح السريع. وهي مظاهر ترتبط بتغيير البنية الأخلاقية للسوق والمجتمع.

التغيير القيمي في ظل الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب يتضح في الآتي:

1. القيم المادية مقابل القيم الروحية

أدت الضغوط المعيشية إلى تقدم القيم المادية على القيم الروحية فأصبحت قيمة الإنسان تقاس بقدرته على الكسب، لا بمدى التزامه الأخلاقي أو خدمته للمنتخب. هذا التحول أنتج نوع من الاغتراب القيمي، حيث يعيش الفرد صراعا بين ما يؤمن به وما يفرضه الواقع القاسي.

2. القيم الفردية مقابل القيم الجماعية

كان المجتمع السوداني تاريخيا قائم على قيم الجماعة والتكافل، غير أن الحرب أفرزت نزعة فردية أنانية، جعلت البقاء هدفا أوليا أصبح شعار المرحلة هو كل يبحث عن خلاصه مما أدى إلى إضعاف الروابط الاجتماعية وانحسار الشعور بالمسؤولية الجماعية.

رابعا: العوامل الدينية

الدين هو عوامل الضبط المشترك بين المجتمعات وما يترتب عليها من حياة اجتماعية والنظم الدينية هي التي تتحكم تحكما مطلقا بعملية التغير الاجتماعي وفي ظل الحرب تراجع الخطاب الديني والاجتماعي المعتدل حيث غاب الصوت قيم التسامح والمصالحة (الجولاني، 2014).

مناقشة النتائج

تشير نتائج التحليل إلى أن العامل الاقتصادي كان الأكثر تأثيرا في التغيير القيمي، حيث فرضت الأزمة المعيشية إعادة ترتيب أولويات الأفراد من القيم العليا إلى القيم النفعية. وعملت على تغير أنماط السلوك في الحياة اليومية إذ انتشرت مظاهر الغش التجاري والتلاعب بالأسعار والربح الفاحش، وهي سلوكيات لم تكن مقبولة في السابق. ومن الناحية النفسية، يمكن تفسير ذلك بآلية التبرير الأخلاقي (M0ral Justification) التي يستخدمها الأفراد لتقليل الإحساس بالذنب اتجاه السلوكيات غير الأخلاقية نتيجة الإحباط والحاجة المعيشية.

العامل النفسي ساهم في هذا التحول، إذ أنتجت الصدمات المتكررة لدى كثير من الأفراد حالة من اللامبالاة الأخلاقية والانفصال عن المعايير الاجتماعية المستقرة في محاولة لا شعورية بالتكيف مع بيئة مضطربة.

إن تراجع منظومة القيم الجماعية في السودان ليس مجرد نتيجة جانبية للحرب، بل هو أحد أخطر مهددات المستقبل، لأنه يطال الأساس الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي. فقد أدت الحرب إلى شيوع أنماط من السلوك المنحرف والعنف وضعفت الروابط الاجتماعية، مما جعل المجتمع يعيش حالة من اللا نظام الاجتماعي (Social Disorganization).

أظهرت الورقة في المقابل، أن القيم الثقافية والدينية المتجذرة في المجتمع السوداني ما تزال تلعب دورا هاما في مقاومة الانهيار القيمي الكامل. فقد ظلت قيم مثل الصبر والإيمان بالقضاء والقدر ومساعدة الآخرين، حاضرة في سلوك فئات واسعة خصوصا في المناطق الريفية التي ما تزال تحتفظ بقدر من الترابط الاجتماعي.

ترى الباحثة أن الحرب في السودان أدت لتحولات عميقة في البنية القيمية للمجتمع، فبرزت قيم جديدة بعضها إيجابي نابع من روح الصمود والمقاومة وبعضها سلبي ناتج عن الاضطرابات والانقسامات. وكل القيم التي تنشأ في هذه المرحلة تعيد صياغة علاقة الفرد بالمجتمع والوطن. ومن أهم هذه القيم الأمن والأمان والثقة والتكافل والتسامح والعمل الجماعي وقيم المرونة والتكيف والاعتماد على الذات.

رغم الصورة القاتمة إلا أن الحرب أظهرت قيما إيجابية صامدة، مثل التضامن بين النازحين والمبادرات الشعبية ودعم المجتمع المدني وتتنامى الشعور بالوطنية في بعض الفئات. فإن هذه القيم تمثل بذورا لإعادة بناء النسيج الاجتماعي، إذا ما وجهت وجهة صحيحة في مرحلة ما بعد الحرب وهي مؤشر على أن المنظومة القيمية في السودان لم تنهر تماما، بل تمر بمرحلة إعادة تشكيل تحتاج إلى دعم مؤسسي وثقافي ونفسي. إن إعادة ترميم هذه المنظومة تمثل الخطوة الأولي نحو التعافي الوطني والسلام المستدام وهي مسؤولية مشتركة تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع والعلماء والمثقفين على حد سواء لتقديم مقترحات علمية لإعادة بناء النسيج الاجتماعي وضبط السلوك الجمعي بعد الحرب.

الرؤيا التحليلية المستقبلية

يشير التحليل إلى أن المجتمع السوداني يقف أمام مرحلة انتقالية قيمية ويعيش حلقة مفرغة من الانحدار القيمي والاقتصادي والاجتماعي، لا يمكن كسرها إلا بإعادة بناء الإنسان السوداني نفسيا وثقافيا وتربويا. تتطلب جهدا وطنيا مؤسسيا لإعادة بناء منظومة القيم بما يتلاءم مع متطلبات السلام والاستقرار.

يتوقع أن تشهد مرحلة ما بعد الحرب أحد المسارين التاليين:

1. مسار الانحدار القيمي المستقل إذا لم تعالج الأسباب البنيوية التي تتمثل في الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية.
2. مسار النهوض القيمي التدريبي، إذا تم استثمار القيم الإيجابية المتبقية وإحياء الثقافة الوطنية الجامعة وتفعيل مؤسسات التربية والإعلام والدين لإعادة التوازن القيمي.

خاتمة

إن التغيير القيمي الذي شهده السودان في ظل الحرب ليس انحرافا عارضا، بل هو استجابة نفسية واجتماعية لأزمة بنيوية عميقة. ويكمن الخطر في أن تتحول القيم المؤقتة إلى منظومة دائمة إذا لم يتدارك الموقف بسياسات تربوية ونفسية واقتصادية متكاملة.

إن إعادة بناء السودان بعد الحرب لا يمكن أن تقوم على الإعمار المادي وحده، بل على إعادة بناء الإنسان السوداني في قيمه وسلوكه ووعيه، لأن القيم هي الأساس الحقيقي لأي نهضة إنسانية أو اقتصادية مستدامة.

التوصيات:

1. الدعم النفسي والاجتماعي للناجين عبر برامج متخصصة في الإرشاد النفسي والاجتماعي، تساعد الأفراد على تجاوز الصدمات وإعادة التوازن القيمي.
2. إعادة بناء رأس المال الاجتماعي من خلال دعم الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز التضامن الاجتماعي والمواساة بين المواطنين.
3. تعزيز التربية القيمية في المؤسسات التعليمية عبر ادماج قيم المواطنة، والسلام، والمسؤولية الاجتماعية في المناهج الدراسية.
4. إطلاق برامج إعلامية وتوعوية موجهة تهدف إلى إعادة ترسيخ القيم الإيجابية ومقاومة الانحرافات السلوكية التي أفرزتها الحرب.
5. تعزيز دور المؤسسات الدينية والثقافية لتوجيه الخطاب نحو التسامح ونبذ الكراهية وإعادة إحياء القيم الروحية الجامعة.
6. إجراء بحوث ميدانية مستقبلية لتقصي التحولات القيمية في فئات محددة مثل الشباب والنساء والنازحين، من أجل بناء سياسات اجتماعية قائمة على المعرفة العلمية.
7. إطلاق مبادرات وطنية للحوار القيمي حول معني الوطن والعيش المشترك والكرامة.

المراجع

1. أبو السل، محمد شحاذة وأبو العناز، محمد علي (2013): بناء مقياس القيم المفضلة في شخصية طلبة الجامعات الأردنية. مجلة اتحاد الجامعات العربية للترجمة وعلم النفس العدد (2). سوريا.
2. أبو المعاطي، يوسف جلال يوسف (2018): دور الحياة الجامعية في تشكيل التنسق القيمي لدى طلاب جامعة الملك عبد العزيز لبعض التخصصات الأكاديمية. مجلة بحوث التربية النوعية عدد (49).
3. أبو غزالة محمد (2019): علم الاجتماع القيمي: دراسة في تغيير القيم في المجتمعات العربية. دار الفكر العربي. القاهرة.
4. الزيود، ماجد، (2018): الشباب والقيم في عالم متغير. دار النشر والتوزيع. عمان.
5. الجلاد، ماجدة زكي (2019): المنظورة القيمية لدى طلبة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا في ضوء بعض المتغيرات. مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية.
6. الحجي، إبراهيم بن محمد (2020): التغيير بالقيم، أكاديمية القسيم.
7. الجولاني، فادية عمر (2014): التغيير الاجتماعي: مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغيير. المكتبة المصرية للطباعة والنشر. القاهرة.
8. المصري، سعاد محمد (2020): دور الإعلام الجديد في التغيير القيمي والأخلاقي لدى الشباب في الريف المصري.
9. باندور، ألبرت (2015): نظرية التعلم الاجتماعي والسلوك الإنساني. ترجمة مركز دراسات السلوك. المؤسسة الجامعية للدراسات بيروت.
10. حجازي، مصطفى (2010): الإنسان المهدور: دراسة نفسية اجتماعية. المركز الثقافي العربي. بيروت.
11. ريترز، جورج)2005(: النظرية الاجتماعية المعاصرة .ترجمة خليل أحمد خليل .دار الكتاب الجديدة المتحدة. بيروت.
12. عبد الرازق، فاطمة)2022(: الحروب والأزمات وأثرها على النسق القيمي في السودان .مركز البحوث الاجتماعية. الخرطوم

13. عبد السلام، محمد)2018(: التغير الاجتماعي والقيمي في المجتمعات العربية .دار الفكر العربي. القاهرة
14. فرح، عبد الله (2021): الحروب والتحولات الاجتماعية في السودان. جامعة إفريقيا العالمية. الخرطوم.
15. فضل عبد الله يحيى (2022): التغيير الاجتماعي: قراءة في المفهوم والموضوع. مركز نقد وتغيير.
16. مازلو، أبراهام. (2016): الدوافع والحاجات الإنسانية. ترجمة دار النهضة، القاهرة.

دور العنف والنزوح القسري بسبب الحرب في الإصابة باضطراب ما بعد الصدمة (دراسة على النازحين في معسكر ولاية القضارف)

The role of violence and forced displacement due to war in the development of post-traumatic stress disorder (a study on displaced persons in a camp in Al-Qadarif State)

إعداد: أستاذ مساعد/ عفراء عبد الرحيم علي عبد الله

قسم الطب الشرعي مستشفى القضارف – أستاذ متعاون

جامعة الرباط الوطني

المستخلص

يهدف هذا البحث الى معرفة دور التعرض للعنف والنزوح القسري أثناء النزاع المسلح الى اضطراب ما بعد الصدمة لدى النازحين في معسكرات النزوح بولاية القضارف. وفقا للاتي معرفة العلاقة بين التعرض للعنف واضطراب ما بعد الصدمة. ومعرفة العلاقة بين النزوح القسري اضطراب ما بعد الصدمة. وتأتى أهميته في مساعدة العاملين في المجال الإنساني على فهم الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنازحين بشكل أفضل. أهم النتائج كانت وجود علاقة قوية بين التعرض للعنف او مشاهدته والنزوح القسري في شدة اعراض ما بعد الصدمة لدى عينة البحث في معسكر النازحين في ولاية القضارف. وقدمت الباحثة عددا من التوصيات أهمها: ضرورة توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي داخل معسكرات النزوح. وإجراء المزيد من الدراسات الميدانية التي تسلط الضوء على الصحة النفسية للنازحين.

الكلمات المفتاحية: العنف. النزوح القسري. اضطراب ما بعد الصدمة. الصحة النفسية. معسكرات النازحين.

Abstract

This research aims to investigate the role of exposure to violence and forced displacement during armed conflict in post-traumatic stress disorder (PTSD) among internally displaced persons (IDPs) in displacement camps in Al-Qadarif State. Specifically, it seeks to understand the relationship between exposure to violence and PTSD, and the relationship between forced displacement and PTSD. Its significance lies in helping humanitarian workers better understand the psychological and social needs of IDPs. The most important finding was a strong correlation between exposure to or witnessing violence and forced

displacement in the severity of PTSD symptoms among the research sample in the IDP camps in Al-Qadarif State. The researcher offered several recommendations, most notably: the necessity of providing psychosocial support services within displacement camps, and conducting further field studies that shed light on the mental health of IDPs

Keywords: Violence, Forced Displacement, Post-Traumatic Stress Disorder, Mental Health, IDP Camps.

المدخل

العنف (violence) يُعرَّف بأنه الاستخدام المتعمد استخدام للقوة البدنية أو السلطة لإلحاق الأذى بالكائنات الحية الأخرى، كالألم والإصابة والعجز والموت والتلف والدمار. سواءً كان ذلك تهديدًا أو استخدامًا فعليًا، مما يؤدي إلى الأذى النفسي، أو الجسدي أو الإصابة أو الموت. وأصبح مشكلة إنسانية خطيرة باتت واقعاً عالمياً يهدد استقرار الأفراد والأسر والمجتمعات. تتجلى خطورته في تنوع أنواعه وتداخل أسبابه بين عوامل بيولوجية واجتماعية وثقافية مما يجعله سلوكاً معقداً ومتعدد الجذور. تنتج عن مشاهد العنف أو التعرض له معاناة لا تنتهي فـالشعور بالفجيعة يؤدى الى صدمة حزن تؤثر تستمر زمنا طويلا. وتصنع أخطار أعلى من مشكلات الصحة النفسية والأمراض الجسدية تبقى ثابتة، حتى لو انتهى الصراع المسلح.

النزوح القسري (Forced Displacement): يشير إلى أوضاع الأفراد الذين يغادرون منازلهم أو يهربون منها بسبب النزاعات المسلحة التي تعد الأسباب المحركة الرئيسية للتشرد، بحثا عن الأمان أو لقمة العيش. ويتركون عالقين لينتهي بهم المطاف إلى معسكرات النزوح التي أصبحت تشكل معاناة إنسانية هائلة ومصدر قلق إنساني في العالم لان معظم الحالات يطول أمدها وتتطلب الرعاية الكاملة مما يسبب آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على النازحين قسرا وعلى المجتمعات والدول المضيفة. أصبحت ظاهرة النزوح من أبرز التحديات الإنسانية والاجتماعية التي ارتبطت بحالات كثيرة من الانفصال الأسري وازدياد أعداد الأطفال غير المصحوبين بذويهم.

بعد اندلاع الصراع المسلح في أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، شهد السودان مشاهد كبيرة من العنف والتعرض له، التي انتهت بفقدان كثير من الاسر لاحد افراد العائلة ونتج عن ذلك موجات واسعة من النزوح القسري لأكثر من ثمانية ملايين فرد داخلياً حتى تفاقمت هذه الأزمة بشكل كبير وتعتبر معسكرات النزوح في ولاية القضارف إحدى المناطق التي استقبلت أعداداً كبيرة من النازحين نتيجة النزاعات المسلحة (BMC Public Health, 2025).

(Post-traumatic stress disorder) هو مجموعة اعراض نفسية قوية للصدمات النفسية المختلفة نتيجة لمواقف العنف التي عاشها الافراد منذ اندلاع الحرب وانتهى بهم الامر الى النزوح القسري بعيدا مناطق اقامتهم ومنازلهم الى معسكرات بعيده. مما ترك في دواخلهم صدمات نفسية أكبر من احتمالهم النفسي والجسدي حتى ضعفت قواهم وفقدوا القدرة على مجابهتها. وترى الباحثة ان الأدبيات العلمية تؤكد وجود علاقة قوية بين التعرّض للعنف بين النازحين سواء كضحية أو شاهد يؤدى الى تطوّر في اعراض واضطرابات نفسية خطيرة.

أهمية البحث

علمياً يقدم البحث إطاراً لفهم كيف يؤدى التعرض للعنف والنزوح القسري أثناء النزاع المسلح الى اضطراب ما بعد الصدمة. وتأتي أهميته من المتغيرات التي تتناولها. وتبدأ بمشاهد العنف أثناء النزاع المسلح أو التعرض مما يؤدي إلى إصابات جسيمة والإعاقة وقد تصل إلى الوفاة ويترك آثاراً عميقة كالقلق والاكتئاب. يمتد تأثيرها إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والنفسية في معظم مناطق العالم وتشمل جميع الفئات العمرية. وتكمن أهمية دراسة العنف في فهم أسبابه وآليات انتشاره. يساعد هذا الفهم في وضع استراتيجيات فعالة للوقاية والحد من هذه الظاهرة. كما ان تجنب العنف يدفع الأفراد لخطر التهجير أو الذين نزحوا بالفعل الى معسكرات في أطراف المدن لكثير من الأخطار أو التهديدات الأخرى التي تؤثر في صحتهم النفسية والجسدية وتظهر اعراض أقوى الاضطرابات النفسية مثل اضطراب ما بعد الصدمة وهو من اهم الاضطرابات التي تمتد آثارها فترات طويلة في حياة الافراد بعد نهاية النزاع المسلح.

الأهمية التطبيقية

1. تساعد نتائج الدراسة المنظمات الإنسانية في تصميم برامج دعم نفسي واجتماعي للنازحين.
2. تسهم في توجيه السياسات الصحية والاجتماعية المتعلقة بدعم النازحين.
3. تساعد العاملين في المجال الإنساني على فهم الاحتياجات النفسية والاجتماعية للنازحين بشكل أفضل
4. تسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالصحة النفسية للنازحين في السودان. وتوفر بيانات علمية يمكن أن يستفيد منها الباحثون في مجال الصحة النفسية.

أهداف البحث

يهدف الى معرفة دور التعرض للعنف والنزوح القسري في اضطراب ما بعد الصدمة لدى النازحين في معسكرات النزوح بولاية القضارف وفقا للاتي:

1. معرفة العلاقة بين التعرض للعنف واضطراب ما بعد الصدمة.
2. معرفة العلاقة بين النزوح القسري اضطراب ما بعد الصدمة.

مشكلة البحث

على الرغم من تزايد الاهتمام العالمي بدراسة الآثار النفسية للنزوح والصراعات المسلحة، إلا أن الدراسات الميدانية التي تناولت التعرض للعنف والنزوح القسري وعلاقتهم باضطراب ما بعد الصدمة بين النازحين في معسكرات شرق السودان لا تزال محدودة. لذلك تبرز الحاجة إلى إجراء دراسات علمية تسهم في فهم طبيعة الظواهر وأبعادها النفسية والاجتماعية في معسكرات النزوح بولاية القضارف.

وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي: ما هي العلاقة بين التعرض للعنف والنزوح القسري وشدة أعراض اضطراب ما بعد الصدمة لدى في معسكرات النازحين في ولاية القضارف.

الإطار النظري

أولا: العنف

التعريف في اللغة العربية، كلمة عنف مشتقة من الجذر (ع ن ف) وتعني الخرق بالأمر وقلة الرفق به.

في مختار الصحاح: العُنْفُ بالضم ضد الرفق تقول منه عَنُفَ عليه بالضم عُنْفا والجمع عُنُفٌ. واعْتَنَفْتُ الأمر: إذا أخذتَه بعنف. والتَعْنيفُ: التعبير واللوم.

مصطلح العنف

يُعرف العنف بأنه سلوك عدواني ناتج عن الإحباط، ويهدف إلى إيذاء الآخرين أو إلحاق الضرر بهم، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. الى تدمير الأشياء والجمادات. ويتضمن استخدام القوة الجسدية أو النفسية أو التهديد باستخدامها ضد الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات. وقانونيا هو كل فعل يخالف القانون ويتضمن الإكراه المادي أو المعنوي. ويؤدي إلى إلحاق الضرر بالأفراد أو الممتلكات.

(WHO, 2002)

مفهوم العنف

يعني القوة والشدة والمشقة وكل سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية في إطار علاقة قوة غير متكافئة من خلال اظهار أسلوب القوة والسيطرة من طرف ضد آخر بهدف فرض الهيمنة والتسلط واستضعاف الطرف الآخر. ويتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى. ويتخذ صورًا كثيرة تبدو في أي مكان على وجه الأرض، بدايةً من مجرد الضرب الذي قد يسفر عن إيذاء بدني وانتهاءً بالحرب والإبادة الجماعية التي يموت فيها ملايين الأفراد.

أنواع العنف

يعد العنف ظاهرة اجتماعية معقدة ومتعددة الأبعاد ويظهر في انواع متعددة من بينها:

1. العنف الجسدي: الأذى الفعلي أو المحتمل وقوعه بالضرب المبرح له. وهو أكثر أنواع العنف وضوحاً. ويشمل استخدام القوة البدنية بهدف إلحاق الأذى بالآخرين ويترك تترك آثاراً واضحة على جسم الضحية.
2. العنف النفسي: هو الإيذاء العاطفي ويتمثل في السلوكيات والأفعال التي تؤثر سلباً على الحالة النفسية والعاطفية للضحية ويتضمن التهديد أو التخويف.
3. الإيذاء اللفظي: إتباع الأساليب التي تسبب ألماً نفسياً كالسخرية، أو النبذ، أو توجيه العبارات الجارحة أو المعاملة السيئة والحرمان العاطفي والتحكم المفرط. وهو نوع من أنواع العنف الذي يصعب اكتشافه لأنه لا يترك آثاراً مرئية على الضحية.
4. العنف اللفظي: يتمثل في استخدام الكلمات والعبارات المؤذية والجارحة بهدف التقليل من شأن الآخر أو إهانته أو إيذائه نفسياً. ومن أمثلته: السب والشتم والتهديد اللفظي والنقد القاسي والألفاظ النابية.
5. العنف الجنسي: أي سلوك أو فعل جنسي يُفرض على الفرد ما دون موافقته. ويتضمن الاغتصاب التحرش أو الاستغلال الجنسي. والإجبار على ممارسة أفعال جنسية والإيذاء الجنسي للأطفال وأي اتصال قسري بغرض تحقق الإشباع الجنسي.
6. العنف الإلكتروني: ظهر هذا النوع من العنف مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ويشمل استخدام التكنولوجيا لإيذاء الآخرين، مثل: التنمر الإلكتروني والتحرش عبر الإنترنت ونشر صور أو مقاطع فيديو خاصة دون موافقة أصحابها وانتحال الشخصية والابتزاز الإلكتروني.

العلاقة بين العنف والاضطرابات النفسية

العلاقة بين التعرض لمشاهد العنف سواء كانت واقعية أو عبر الإعلام واضطراب ما بعد الصدمة علاقة مثبتة علميًا فالتعرّض لمشاهد عنيفة يمكن أن يفعّل:

1. نظام الخوف والتهديد: الدماغ يتعامل مع المشاهد العنيفة كما لو أنها تهديد حقيقي. مما يؤدي إلى فرط نشاط اللوزة الدماغية المسؤولة عن الخوف. ومع التكرار تتشكل ذاكرة صادمة تُعيد نفسها على شكل كوابيس أو ذكريات اقتحامي.
2. الاستثارة المفرطة: يصبح الفرد سريع الفزع وأكثر يقظة أو يعاني من صعوبة النوم. وهي تُعد من السمات الأساسية لاضطراب ما بعد الصدمة
3. التجنب: يبدأ الفرد في تجنب الأماكن والافراد أو حتى الأفكار التي تذكّره بالمشهد العنيف. مما يزيد من ترسيخ الاضطراب بدلاً من تخفيفه.

أشكال العنف الذاتي

1. السلوك الانتحاري: والذي يشمل الأفكار الانتحارية ومحاولات الانتحار.
2. إيذاء النفس: الذي يشمل أفعالاً مثل تشويه الذات.

أعراض التعرض للعنف

1. **اضطرابات نفسية:** يعاني ضحايا العنف من اضطرابات نفسية مختلفة مثل الاكتئاب والقلق واضطرابات النوم واضطرابات الأكل.
2. **تدني تقدير الذات** يؤدي العنف النفسي واللفظي، إلى تدني تقدير الذات لدى الضحايا، مما يؤثر سلباً على ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على اتخاذ القرارات.
3. **الشعور بالعجز واليأس:** يشعر ضحايا العنف بالعجز واليأس مما قد يؤدي بهم إلى الاستسلام للعنف والاعتقاد بأنهم لا يستطيعون تغيير وضعهم.
4. الشعور بالخوف وعدم الأمان.

العنف في سياق النزاعات المسلحة

أثناء النزاعات المسلحة، يتعرض المدنيون لمزيج من أنواع العنف، التي تدفع بهم الى الابتعاد عن أماكن سكنهم وتهجيرهم من مناطقهم. ويؤدي هذا النوع من العنف إلى آثار نفسية واجتماعية طويلة المدى، خاصة عندما يتعرض له الأفراد بشكل متكرر أو مباشر. وتؤثر بشكل كبير على الصحة النفسية للأفراد مثل اضطراب ما بعد الصدمة (Silove, 2013)

مما سبق ترى الباحثة أن التعرض المتكرر للعنف يُعدّ حدثًا صادمًا ذا أثر طويل المدى ويزيد احتمالية الإصابة باضطراب ما بعد الصدمة. سواء كان حربًا ناتج عن مشاهدة أحداث عنيفة.

ثانيا: النزوح القسري

النزوح هو انتقال الأفراد أو الجماعات من مناطق الحرب حيث أماكن إقامتهم الأصلية ومغادرة منازلهم بسبب العنف أو النزاع المسلح أو الكوارث إلى مناطق أخرى آمنه داخل حدود دولتهم. وكثيرا ما يواجهون ظروفًا معيشية غير ملائمة لهم بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية. كما يعانون من نقص فرص الرعاية الصحية الجيدة(UNHCR, 2023)

في المناطق التي يهددها الحرب تصنع الاحداث خوفا من الانفصال الحتمي عن أحد افراد العائلة مع فقدان مصادر الدخل وانتشار الفقر والبطالة مع فقدان شبكات الدعم الاجتماعي التي يعتمد عليها الأفراد في مواجهة الضغوط النفسية والاقتصادية. وإدراك أن فقدان السيطرة أو السلطة يجعل الفرد عاجزًا عن منع معاناة أحبائه. وبالتالي يرتفع مستوى القلق والتوتر بسبب المشاكل المالية والأسرية والمدرسية مما يؤدي الى النزوح القسري الذي يصنع حاجزًا وتحديًا نفسيا معقدًا يواجه الأفراد أمام التواصل مع المجتمع الجديد يُتمثل في الضغط الثقافي أثناء محاولتهم التكيف مع ثقافة مختلفة وقيم مجتمعية مختلفة. وتظهر تلك الإشكاليات عندما تفرض عليهم ثقافات وعادات مختلفة لفترات طويلة من الزمن.

ثالثا: اضطراب ما بعد الصدمة(Post-Traumatic Stress Disorder)

هو اضطراب نفسي يظهر نتيجة التعرض لحدث صادم أو مهدد للحياة أو السلامة الجسدية أو النفسية ويتضمن أعراضاً مثل استرجاع الذكريات المؤلمة والكوابيس والشعور المستمر بالخوف أو التوتر. يظهر كرد فعل طبيعي على التغيرات الكيميائية في الدماغ، بعد مشاهدة أو التعرض لحدث يتضمن تهديدًا حقيقيًا أو متوقعا للإصابة بالاعتداء الجسدي أو الجنسي ويشمل هذا الاضطراب مجموعة من الأعراض النفسية والسلوكية التي قد تستمر لفترات طويلة بعد انتهاء الحدث الصادم.

وفقاً للدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية(DSM-5) يمكن أن يحدث هذا الاضطراب لأي فرد في أي عمر. نتيجة الشدة التراكمية للتعرض للضغوط النفسية في الحياة بصفة عامة التي تجعل الفرد أكثر عرضة للإصابة، لان العلاقة قوية بين حجم الأحداث والتجارب المؤلمة وشدة أعراض الاضطراب.

عام 2013 ذكر مدير قسم أبحاث الصحة العسكرية ورئيس جمعية الصدمات النفسية البريطانية. دومينيك مورفي (Dominic Murphy) أن اضطراب ما بعد الصدمة له تأثير كبير على حياة الذين عاشوا تجربة الحرب بشكل مباشر وأولئك الذين يتفاعلون معهما يوميا. سواء كإنو مدنين او عسكريين.

أعراض اضطراب ما بعد الصدمة

1. تغير في النشاط الوظيفي للدماغ بشكل كبير يؤثر على اداء المهام اليومية
2. انفصال عاطفي عن الناس والأنشطة الطبيعية إلى علاقات شخصية أسوأ .
3. ضائقة نفسية أو جسدية والانهيار العاطفي عند الذكريات المؤلمة.
4. ضعف في الذاكرة والانتباه والتركيز مما يزيد من تعقيد تجربة التأقلم والتحسن.
5. اضطرابات في النوم وكوابيس مستمرة .
6. شعور قوي بالخطر والتوتر أو الخوف حتى في المناطق الآمنة.
7. رفض العلاقات الاجتماعية وصعوبة في التحدث مع الآخرين عما ما يمرون به.
8. إعادة تجربة الحدث الصادم من خلال الذكريات المتكررة.
9. تجنب الافراد أو المواقف أو الأماكن المرتبطة بالحدث
10. التغيرات السلبية في المزاج والتفكير
11. فرط الاستثارة والانفعال.
12. تعاطي الكحول أو المخدرات: لمحاولة نسيان ما حدث لكن في حالتهم يزيد من احتمالية استيقاظهم ويصعّب عليهم البقاء نائمين مع احتمالية استرجاع الذكريات. مما يزيد التوتر والغضب ويؤدي إلى العديد من المشاكل الصحية الأخرى على المدى الطويل.

اضطراب ما بعد الصدمة من أكثر الاضطرابات النفسية انتشاراً بين اللاجئين والنازحين داخلياً بسبب تعرضهم لتجارب صادمة متعددة من العنف المباشر. وقد أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت على السكان السودانيين خلال فترة النزاع الأخير أن نحو 36.6٪ من المشاركين يعانون من أعراض هذا الاضطراب. مع ارتفاع احتمالية الإصابة لدى اللاجئين مقارنة بالنازحين أو غير النازحين. وأظهرت دراسة حديثة أن نسبة الإصابة بين السودانيين خلال النزاع بلغت حوالي 36.6٪، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدلات العالمية(Mohamed et al, 2024)

أظهرت الدراسات أن العوامل الاجتماعية مثل الفقر والخسائر الاقتصادية والانفصال الأسري تعد من أهم العوامل المرتبطة بزيادة أعراض اضطراب ما بعد الصدمة بين النازحين(Ahmed et al., 2025)

كما أشارت دراسة أخرى إلى أن اللاجئين السودانيين في مصر أظهروا معدلات مرتفعة للغاية من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، حيث بلغت نسبة الحالات المحتملة حوالي 70.8٪، وهو ما يعكس شدة الصدمات التي تعرضوا لها نتيجة الحرب والنزوح القسري (Hassan et al., 2025).

رابعا: معسكرات النزوح

يواجه النازحين صعوبات نفسية كبيرة قبل وصولهم إلى المعسكر. مثل العنف والاضطهاد وفقدان الاسرة مما أدى إلى إصابتهم بالصدمة والشعور بالقلق وبعدم الأمان والاكتئاب، كما تمثل مخيمات النزوح حول العالم واقعاً صعباً حيث تجسد النزوح بيئة فُرضت على الأفراد بدون اختيار، وتحمل تأثيرات نفسية عميقة. يشعر الكثيرون منهم بالحزن والقلق والخوف نتيجة فقدان الروابط الاجتماعية التي يعتمدون عليها. ويتعرضون لفقدان المألوف والأمان الذي كانوا يعيشونه في منازلهم الأصلية.

تعتبر بيئة معقدة وتحمل تحديات نفسية واجتماعية عديدة للأفراد الذين يعيشون فيها. يجد النازحون أنفسهم في مواجهة تغييرات جذرية في حياتهم، حيث يفقدون مقدرتهم على العيش في مجتمعهم الأصلي ويجدون أنفسهم في بيئة غريبة ومجهولة. ومضطرين لمواجهة تحديات تتطلب منهم الاعتماد على الذات والقدرة على التكيف والعيش في ظروف صعبة. ليكون الفرد قادراً على تلبية احتياجاته وتطلعاته وتحقيق رغباته بالرغم من الصعوبات والتحديات المحيطة به. التي تشمل فقدان الأمان والاستقرار وانقطاع العلاقات الاجتماعية والصعوبات المتعلقة بتغيير الروتين اليومي وفقدان الهوية والجهد المستمر للتكيف مع الأوضاع المحيطة. والقدرة على التعامل مع المواقف الجديدة والمحافظة على القدرة على الاستمرار والتطور.

تجربة النزوح بحد ذاتها مؤلمة، وتؤدي إلى مواجهة الأفراد لمشاكل الصحة النفسية. وعواقب نفسية خطيرة على النازحين. إن حيث يتعرض الأفراد النازحون لخطر متزايد للإصابة بالصدمة وتطور اضطراب ما بعد الصدمة. كما ينتشر الاكتئاب والقلق بين سكان هذه المخيمات. والمراهقون معرضون بشكل خاص للآثار النفسية للنزوح أكثر من غيرهم. وقد يعانون من ضائقة عاطفية ومشاكل سلوكية وضعف في النمو. ويفتقر الأفراد إلى الموارد والدعم اللازمين للاندماج في مجتمع جديد.

غالباً ما يؤدي العيش في مخيمات النزوح إلى العزلة الاجتماعية والشعور بالوحدة. وقد تكون هذه العزلة نتيجة للتمييز والتهميش داخل المخيم. كما ان الافتقار إلى الخصوصية والمساحة الشخصية في مخيمات النزوح يمكن أن يؤثر سلباً على الصحة النفسية للنازحين. وغالباً ما تكون المخيمات مكتظة وسيئة التجهيز وتفتقر إلى المرافق الأساسية. مما يؤدي إلى مجموعة من المشاكل الصحية الجسدية والنفسية.

يعيش النازحون في هذه المعسكرات في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، تشمل محدودية الخدمات الصحية والنفسية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وضعف البنية التحتية داخل معسكرات النزوح بسبب قلة الخدمات الصحية والنفسية وضعف شبكات الدعم النفسي والاجتماعي.

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات السودانية

1. دراسة: البوني، عبد الرازق والسيد، ولاء أبراهيم (2026): اضطراب ما بعد الصدمة لدى اللاجئين السودانيين بالقاهرة بسبب حرب 15 ابريل 2023 في ضوء بعض المتغيرات.

هدفت الدراسة الى التعرف على الفروق في اضطراب ما بعد الصدمة لدى السودانيين اللاجئين بالقاهرة بسبب الحرب على ضوء متغير النوع والمستوى التعليمي والعمر. واتبع الباحثان المنهج الوصفي. بلغ حجم العينة 207 تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة وتم تحليل البيانات بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية. أهم النتائج كانت: يتسم اضطراب ما بعد الصدمة لدى اللاجئين السودانيين بالقاهرة بالتوسط. ولا نوجد فروق ذات دلالة إحصائية في اضطراب ما بعد الصدمة لدى عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع أو المستوى التعليمي أو العمر. وبناءً على النتائج التي تم التوصل اليها قدم الباحثان عدد من التوصيات أهمها: ضرورة ان تقدم المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدعم النفسي لضحايا الحرب الذين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة للتخفيف من حدة أعراضها أو تطورها.

2. ادريس، نادية (2025): اضْطِرَابِ مَا بَعْدَ الصَّدْمَةِ لَدَى عَيِّنَةٍ من النِّسَاء الفَارَّات من حرب أبريل 2023 في السودان وعلاقته بدرجة الصمود النفسي لديهن.

هدفت الدراسة الى التعرف على اضطراب ما بعد الصدمة وعلاقته بالصمود النفسي لدى النساء السودانيات الفارات من حرب أبريل 2023م. تكونت عينة الدراسة من (101) امرأة تراوحت اعمارهن ما بين 20 الى اكثر من 61. تم اختيارهن بالطريقة العشوائية وكانت أعلى نسبة تمثيل سُجلت لدى الفئة العمرية من 51 إلى 60 سنة بنسبة (35.6%) ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي باستخدام مقياسي اضطرابات كرب ما بعد الصدمة والصمود النفسي. وأظهرت النتائج أن مستوى أبعاد اضطراب ما بعد الصدمة جاء مرتفعا مع ان درجة الصمود النفسي كانت عالية. ولا توجد فروق في اضطراب ما بعد الصدمة وفقا لمتغيرات مكان الإقامة أو العمر أو سنوات الزواج. وعدم وجود فروق في الصمود النفسي وفقا لمتغير مكان الإقامة ولكن توجد فروق في مستوى الصمود النفسي

وفقا لمتغيري العمر وسنوات الزواج لدى النساء السودانيات الفارات من حرب السودان أبريل 2023م. وعلى ضوء نتائج الدراسة قامت الباحثة باقتراح عدد من التوصيات.

3. دراسة بابكر وآخرين(2025) : الصحة النفسية للأطفال النازحين في السودان.

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى انتشار اضطراب ما بعد الصدمة والقلق بين الأطفال في معسكرات النزوح. شملت الدراسة 511 نازحاً من منطقة جازيرى وسنار. وأظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من الأطفال يعانون من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة نتيجة التعرض للعنف والنزوح المتكرر والانفصال عن الأسرة. واوصت الدراسة بضرورة توفير برامج للدعم والإرشاد النفسي للنازحين في المعسكرات.

4. دراسة حليم، أسيل وآخرين (2024): انتشار اضطراب ما بعد الصدمة بين اللاجئين السودانيين في مصر بعد حرب السودان في أبريل 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير مدى انتشار اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) بين اللاجئين السودانيين في مصر، وتحديد العوامل الاجتماعية والديموغرافية المرتبطة به. كما ناقشت كيف تسببت حرب أبريل 2023 في السودان في نزوح أكثر من 6.6 مليون شخص ولجأ العديد منهم إلى مصر طلبًا للجوء، حيث يواجهون أخطار متزايدة للإصابة بأزمات الصحة النفسية. المنهجية: أُجري مسح مقطعي باستخدام استبانة PCL-5 باللغة العربية، شمل 400 لاجئ سوداني، لتقييم أعراض اضطراب ما بعد الصدمة والمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية. وكانت أهم النتائج: ارتفاع معدل انتشار اضطراب ما بعد الصدمة بين اللاجئين السودانيين. بنسبة 70.8%، حيث أظهر الأفراد الأصغر سنًا والذين لديهم تاريخ من الأمراض النفسية أعراضًا أكثر حدة. لم تُلاحظ فروق ذات دلالة إحصائية في معدل انتشار اضطراب ما بعد الصدمة بين اللاجئين الذين دخلوا مصر بطرق قانونية وغير قانونية. وتشير هذه النتائج إلى مما يؤكد الحاجة المُلحة إلى تدخلات في مجال الصحة النفسية. هناك حاجة إلى مزيد من البحوث النوعية لاستكشاف الآثار النفسية والاجتماعية للنزوح.

5. دراسة الشريف، أمينة أحمد (2023): اضطراب ما بعد الصدمة وعلاقته بالصحة النفسية لدى عينة من السودانيين الفارين من الحرب عام 2023.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين اضطراب ما بعد الصدمة والصحة النفسية لدى عينة من السودانيين الفارين من الحرب بجمهورية مصر العربية مدينة القاهرة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي وقد تكونت عينة الدراسة من (19) سودانيا تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية من السودانيين المتواجدين ببعض أحياء القاهرة، كما تم استخدام مقياس الاضطراب ما لدافيسون ومقياس الصحة

النفسية المعدل ترجمة بوهين. بعد التحقق من الصدق والثبات تم تطبيق الاختبارات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين اضطراب ما بعد الصدمة والصحة النفسية لدى عينة الدراسة. وكان مستوي درجات اضطرابات ما بعد الصدمة مرتفعة ومستوى الصحة النفسية منخفضة لدى العينة. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اضطراب ما بعد الصدمة والصحة النفسية تعزى لمتغير النوع أو متغير العمر، وقد أوصت الباحثة بضرورة تقديم برامج للدعم النفسي لعينة السودانيين الفارين من الحرب الذين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة، كما أوصت بضرورة الاهتمام بالمحاضرات والندوات وعقد اللقاءات بهدف تحقيق الطمأنينة النفسية للتخفيف من أعراض اضطراب الأحداث الصادمة.

6. أحمد، منى على يوسف (2022): اضطراب ما بعد الصدمة وعلاقته بالثقة بالنفس لدى النازحين بمعسكر جبل أولياء بولاية الخرطوم.

هدفت الدراسة الى التعرف على اضطراب ما بعد الصدمة وعلاقته بالثقة النفس لدى النازحين بمعسكر جبل اولياء ولاية الخرطوم (سودان حديد بانتيو) كما هدفت الى معرفة الفروق في اضطراب ما بعد الصدمة وفقا للمستوى التعليمي والنوع والعمر. واتبعت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي، وبلغ حجم العينة (71) تم اختيارهم بالطريقة القصدية. تمثلت أدوات جمع المعلومات في مقياس اضطراب ما بعد الصدمة من أعداد الباحثة ومقياس الثقة بالنفس من أعداد سدني شروجر. تم تحليل البيانات بواسطة برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وكانت النتائج كالاتي: تتسم السمة العامة لاضطراب ما بعد الصدمة لدى النازحين بمعسكر بالوسطية. تتسم السمة العامة للثقة بالنفس لدى النازحين بمعسكر جبل اولياء بالارتفاع. توجد علاقة ارتباطية سالبة بين اضطراب ما بعد الصدمة والثقة بالنفس لدي النازحين بالمعسكر. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اضطراب ما بعد الصدمة لدى العينة تبعا لمتغير المستوي التعليمي أو النوع أو العمر، ختمت الدراسة ببعض التوصيات أهمها على وزارة الصحة توفير مرشدين نفسيين واجتماعيين لمساعدة النازحين وتقديم الإرشاد النفسي والاجتماعي لهم داخل المعسكرات.

7. دراسة عبد القادر، محمد عبد الله والتجاني (2018): الأطفال في معسكرات النزوح. المشكلات والحلول: دراسة تطبيقية على (معسكر كلمة) بولاية جنوب دارفور.

هدفت الدراسة إلى تحديد مشكلات وحاجات الأطفال في معسكر (كلمة) بولاية جنوب دارفور. وهي دراسة وصفية تحليلية، استخدمت فيها منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة. وشملت العينة

(300) طفل من أسر الأطفال النازحة كعينة عشوائية. استخدمت الدراسة عدة أدوات الاستبيان مع الأسر والمقابلات الشخصية مع موظفي المنظمات العاملة في المعسكر وأساتذة المدارس ومجموعة النقاش البؤرية مع الأطفال، بالإضافة إلى أداة الملاحظة المباشرة من خلال تعايش الباحث مع مجتمع الدراسة. من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: تواجه الأطفال في معسكر (كلمة) مشكلات اجتماعية مختلفة تعزى للعوامل الأسرية وأخرى بيئية. وان الأوضاع المعيشية في المعسكر أدت إلى عمالة الأطفال وتعرضوا إلى عديد من الأحداث والمخاطر الجسدية والنفسية والسلوكية. توجد حالات اضطرابات الضغوط ما بعد الصدمة (المخاوف والاكتئاب والعنف) في وسط الأطفال في المعسكر. وكانت هناك برامج للإرشاد الاجتماعي والنفسي تقدم للأسر والأطفال في المعسكر ولكنها توقفت. ووجدت برامج الرعاية الصحية الأولية والتغذية العلاجية لبعض الأطفال في المعسكر تقدمها منظمات أجنبية. وبناء على النتائج أوصت الدراسة بنموذج مقترح كرؤية إستراتيجية لمعالجة مشكلات الأطفال في معسكرات النازحين.

8. بشير، محمد احمد (2018): النزوح وأثره على التنمية في محلية الفاشر، دراسة تطبيقية لمعسكرات النازحين زمزم، أبوشوك والسلام. خلال الفترة (2003 – 2016).

تتناول الدراسة النزوح في السودان. وأثره على التنمية فى محلية الفاشر، التي أصبحت مركز لتجمع النازحين في معسكرات ثلاثة هي (زمزم، ابوشوك، السلام). نتيجة للحروب والصراعات المسلحة فى المنطقة، التى كانت من أكثر المناطق أمنا واستقرارا إلا إن ظاهره النزوح التي حدثت أحدثت فيها تغيرا واضحا في ملامح وشكل الحياة اليومية. يهدف البحث إلى تبين الظروف ومفاهيم وأسباب النزوح من الريف إلى المدينة وكيفية حلها في المستقبل ومعرفة أحوال النازحين قبل وبعد عملية النزوح وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحلية فى المستقبل. اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. ومن النتائج التي توصلت إليها عدم رغبة النازحين للرجوع إلى القرى على الرغم من إنه أفضل حلا مقارنة بالحياة والعيش فى المعسكرات ويرجع ذلك إلى انعدام صوت الرصاص وظهور هيبة الدولة خاصة في المدينة. كما توصل البحث إلى عدة توصيات منها إزالة أسباب النزوح وذلك بإقرار السلام في كل أنحاء الولاية مع بضرورة الاهتمام بالقرى بتوفير الخدمات لهم وإنشاء المراكز الصحية وتوفير المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

الدراسات العربية

1.هيكل، أحمد محمد مع البسيوني، حنان رفعت (2025): حماية المرأة من العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة في ضوء المواثيق الدولية.

نهدف إلى دراسة القواعد القانونية وآليات تفعيلها ضد ظاهرة العنف الجنسي ضد المرأة أثناء النزاعات المسلحة. بما في ذلك تعريفاته وأشكاله في المواثيق الدولية، كما يتناول بالبحث الوضع القانوني للمرأة في أوقات النزاعات المسلحة كمدنية، أو كمقاتلة، أو أسيرة أو ضحية أو لاجئة/نازحة. ويسلط الضوء على دور مجلس الأمن والمحاكم الجنائية الدولية في تجريم هذه الأفعال، ويعرض البحث حالات من السودان والبوسنة والهرسك وسيراليون. لتوضيح التحديات العملية التي تواجه الوقاية والمحاسبة، مثل صعوبة جمع الأدلة ومحدودية الولاية القضائية والإفلات من العقاب، ويخلص البحث إلى ضرورة تعزيز آليات التنفيذ والمساءلة لضمان حماية فعالة للمرأة. وتقديم توصيات عملية لسد الفجوة بين النص والتطبيق، بما يضمن تحقيق العدالة للضحايا ووقف هذه الجرائم البشعة.

الدراسات الأجنبية

1.ديريك سيلوف (2013): نموذج (ADAPT) سد الفجوة بين الاستجابات النفسية والاجتماعية والفردية للعنف الجماعي وصدمات اللاجئين.

يفترض النموذج أنه يمكن تنظيم آثار النزاع والنزوح وفقًا لتأثيرها على مجالات نفسية واجتماعية مترابطة والتي تدعم في الظروف العادية المجتمعات المستقرة. تشمل السلامة والأمن والوصول إلى العدالة. ويقدم إطارًا مفاهيميًا متكاملًا يُقدّم منهجًا موحدًا لفهم ومعالجة الآثار النفسية للصدمة المرتبطة بالنزاعات. ويهدف إلى ربط مجموعة واسعة من المحددات النفسية والاجتماعية بمجموعة متنوعة من نتائج الصحة النفسية ذات الصلة بالسكان المعرضين للنزاعات الجماعية والنزوح.

نتائج البحث

النتيجة الأولى: توجد علاقة بين التعرض للعنف واضطراب ما بعد الصدمة لدى النازحين السودانيين.

أكدت نتائج البحث الحالي إلى وجود علاقة بين التعرض للعنف وظهور أعراض اضطراب ما بعد الصدمة لدى النازحين، حيث تبين أن الأفراد الذين تعرضوا للعنف أظهروا مستويات أعلى من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة مقارنة بغيرهم.

تتفق هذه النتيجة مع الدراسات التالية:

دراسة حسن (2025): التي أجريت على اللاجئين السودانيين في مصر، حيث أظهرت نتائجها أن الأفراد الذين تعرضوا لمستويات مرتفعة من العنف وفقدان أفراد الأسرة كانوا أكثر عرضة للإصابة باضطراب ما بعد الصدمة.

دراسة محمد (2024): التي توصلت إلى أن التعرض المباشر للأحداث العنيفة المرتبطة بالنزاعات المسلحة يعد من أهم العوامل المؤدية إلى ظهور أعراض اضطراب ما بعد الصدمة بين المدنيين السودانيين المتأثرين بالحرب، حيث أظهرت الدراسة ارتفاع نسبة انتشار الاضطراب بين الأفراد الذين تعرضوا لتجارب صادمة.

كذلك تتفق هذه النتيجة مع النموذج النظري للصدمات المرتبطة بالنزاعات، حيث أكد أن التعرض المباشر والمتكرر للأحداث العنيفة يعد من أهم العوامل المسببة لاضطرابات نفسية طويلة الأمد، وعلى رأسها اضطراب ما بعد الصدمة.

تختلف هذه النتيجة جزئياً مع بعض الدراسات التي أشارت إلى أن التعرض للعنف لا يؤدي بالضرورة إلى الإصابة باضطراب ما بعد الصدمة لدى جميع الأفراد، حيث تلعب عوامل أخرى مثل الدعم الاجتماعي والمرونة النفسية دوراً مهماً في التخفيف من آثار الصدمات النفسية.

النتيجة الثانية: توجد علاقة بين النزوح القسري وشدة أعراض اضطراب ما بعد الصدمة.

تشير نتائج البحث الحالي إلى أن النزوح القسري يرتبط بزيادة شدة أعراض اضطراب ما بعد الصدمة لدى النازحين، حيث تبين أن الأفراد الذين تعرضوا للنزوح وفقدان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي يعانون مستويات أعلى من الضغوط النفسية.

وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات التالية:

دراسة أحمد (2025): التي أكدت أن الضغوط المرتبطة بالنزوح القسري، مثل فقدان مصادر الدخل والخوف المستمر على السلامة الشخصية والانفصال الأسري، تسهم بشكل كبير في زيادة أعراض اضطراب ما بعد الصدمة بين الأفراد المتأثرين بالحرب.

دراسة بابكر وآخرين(2025): التي تناولت الصحة النفسية للأطفال النازحين في السودان، حيث توصلت إلى أن الأطفال الذين تعرضوا للنزوح المتكرر والانفصال عن أسرهم كانوا أكثر عرضة للإصابة باضطراب ما بعد الصدمة والقلق.

دراسة بابكر (2025): التي كشفت دراسات ميدانية أن نسبة كبيرة من النازحين السودانيين نتيجة الحرب الأخيرة تعاني من أعراض نفسية مختلفة مثل القلق والاكتئاب واضطرابات النوم وصعوبات التكيف الاجتماعي. وهي أعراض ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعرض المباشر للعنف أو التهجير القسري. وقد أظهرت دراسة حول الأطفال النازحين في معسكرات النزوح في ولاية النيل الأبيض أن التعرض المباشر للعنف وتكرار النزوح والانفصال عن الأسرة زاد من احتمالية الإصابة بالاضطرابات النفسية.

دراسة أحمد (2025): التي جاء فيها أثر تجارب الحرب لا يقتصر على الخسائر المادية، بل يمتد ليشمل آثاراً نفسية واجتماعية عميقة قد تستمر لفترات طويلة بعد انتهاء الأحداث العنيفة. مع أن الأفراد الذين تعرضوا للنزوح القسري يعانون مستويات مرتفعة من الضغوط النفسية المرتبطة بالخوف على السلامة الشخصية والخسائر الاقتصادية والانفصال الأسري.

مناقشة النتائج

ترى الباحثة أن التعرض للعنف خلال النزاعات المسلحة يمثل أحد أهم العوامل المؤدية إلى اضطراب ما بعد الصدمة بين النازحين. كما أن النزوح القسري وما يصاحبه من فقدان للأمان والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي يزيد من احتمالية الإصابة بالاضطرابات النفسية المختلفة.

أن فهم العلاقة بين التعرض للعنف والآثار النفسية والاجتماعية للنزوح يمثل خطوة مهمة نحو تطوير برامج تدخل فعالة تهدف إلى تحسين الصحة النفسية للنازحين وتعزيز قدرتهم على التكيف مع الظروف الصعبة.

تفسر النتائج بأن النزوح القسري لا يمثل مجرد انتقال جغرافي، بل يترافق مع سلسلة من الضغوط النفسية والاجتماعية التي تزيد من حدة المشكلات النفسية لدى الأفراد، خاصة في ظل الظروف المعيشية الصعبة داخل معسكرات النزوح. مثل الفقر وقلة فرص العمل وضعف الخدمات الصحية، تعد من العوامل المرتبطة بزيادة معدلات الاضطرابات النفسية. وزيادة احتمالية الإصابة باضطراب ما بعد الصدمة. ولكن توفر الدعم الاجتماعي وشبكات العلاقات الاجتماعية يمكن أن يسهم في التخفيف من حدة الأعراض النفسية لدى الأفراد المتأثرين بالنزاعات المسلحة.(Silove, 2013)

كما ترى الباحثة ان معالجة الصحة النفسية والعواقب الاجتماعية في مخيمات النزوح تتطلب تدخلات شاملة. من خلال التدخل النفسي المناسب لهم وتوفير الوصول إلى متخصصي الصحة النفسية وخدمات الاستشارة والدعم النفسي والاجتماعي يمكن أن يساعد الأفراد على التعامل مع الصدمات والتوتر وقضايا الصحة النفسية الأخرى. وله دوراً حاسماً في علاج صحتهم النفسية والحد من تفاقم مشاعر الوحدة والعزلة لديهم. بالإضافة إلى ذلك إنشاء مساحات آمنة للأنشطة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية يمكن أن يعزز الشعور بالانتماء والتواصل.

التوصيات

1 أهمية تغيير السياسات الحالية لإعطاء الأولوية للصحة النفسية في الاستجابات الإنسانية لضمان مستقبل أفضل للأفراد النازحين.

2 الاهتمام بالدعم النفسي: وهو مصطلح يطلق على أوجه المساعدة النفسية التي تقدم للحد من الاضطرابات النفسية لدى الافراد الذين مروا بظروف ضاغطة غير طبيعية ومنعهم من الدخول في حالة نفسية مزمنة. ويبدأ الدعم النفسي بمرافقه المصاب في رحلة المعاناة وإظهار التعاطف وتهوين المصيبة وتخفيف أوجاعه والبحث عن طرق الخروج من الأزمة بأقل خسائر ممكنة. ثم إعادة تفكيره في الأحداث الصدمية من منظور إيجابي ومن ثم تتغير انفعالاته ومشاعره بطريقة أفضل.

3 الدعم النفسي يكون باتباع الأساليب العلمية، مع الحوار البناء التفاعلي والمتابعة والتقييم المستمر للحالات المتضررة. ويكون من خلال جلسات فردية أو جماعية متعددة للتخلص من التوتر وتخفيف الضغوط. وتدريب سلوكي متنوع مثل الاسترخاء والتأمل وتمارين التنفس العميق.

4 تحسين ظروف السكن: حيث تعد معالجة ظروف السكن غير الملائمة في مخيمات النازحين أمراً بالغ الأهمية لرفاهية الأفراد الذين يعيشون هناك. وينبغي إعطاء الأولوية للمبادرات والبرامج الرامية إلى توفير السكن الآمن والملائم. ويمكن أن يشمل ذلك بناء منازل دائمة وتحسين مرافق الصرف الصحي وضمان الوصول إلى المياه النظيفة.

5 ضرورة توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي داخل معسكرات النزوح.

6 إدماج برامج الصحة النفسية في خطط الاستجابة الإنسانية للنزوح.

7 تعزيز دور المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية في دعم النازحين نفسياً واجتماعياً.

8 إقامة شراكات بين المنظمات الإنسانية ومقدمي الصحة النفسية المحليين في معسكرات النزوح.

9 تدريب العاملين في المجال الإنساني على التعامل مع اضطرابات الصدمة النفسية.

10 إشراك مجتمع النازحين في عملية صنع القرار وأيضاً إشراكهم في بناء وصيانة معسكراتهم يمكن أن يمكّن الأفراد ويعزز الشعور بالاستقرار.

11 في السياق السوداني، تبرز الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات الميدانية التي تسلط الضوء على الصحة النفسية للنازحين، خاصة في ظل الظروف الإنسانية الصعبة التي يعيشها العديد منهم في معسكرات النزوح.

المراجع العربية

1 أحمد، منى على يوسف (2022): اضطراب ما بعد الصدمة وعلاقته بالثقة بالنفس لدى النازحين بمعسكر جبل أولياء بولاية الخرطوم. جامعة النيلين. الخرطوم.

2 أدريس، نادية (2025): اضْطِرَابِ مَا بَعْدَ الصَّدْمَةِ لَدَى عَيِّنَةٍ من النِّسَاء الفَارَّات من حرب أبريل 2023 في السودان وعلاقته بدرجة الصمود النفسي لديهن. المجلة التربوية. المجلد135 العدد 135. كليه التربية بسوهاج. مصر.

3 البونى، عبد الرازق والسيد، ولاء أبراهيم (2026): اضطراب ما بعد الصدمة لدى اللاجئين السودانيين بالقاهرة بسبب حرب 15 ابريل 2023 في ضوء بعض المتغيرات. المجلد 8 العدد 1. مجلة اداب النيلين. ادآب النيلين. الخرطوم.

4 الشريف، أمينة أحمد (2023): اضطراب ما بعد الصدمة وعلاقته بالصحة النفسية لدى عينة من السودانيين الفارين من الحرب عام 2023. مجلة القلزم للدراسات التربوية والنفسية واللغوية. مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة بخت الرضا.

5 بشير، محمد احمد (2018): النزوح وأثره على التنمية في محلية الفاشر، دراسة تطبيقية لمعسكرات النازحين زمزم، أبوشوك، السلام (2003 – 2016). جامعة امدرمان الإسلامية. الخرطوم.

6 عبدالقادر، محمد عبد الله التجاني (2018): الأطفال في معسكرات النزوح. المشكلات والحلول: دراسة تطبيقية على (معسكر كلمة) بولاية جنوب دارفور. رسالة دكتوراة. جامعة امدرمان الإسلامية.

7 هيكل، أحمد محمد والبسيوني، حنان رفعت (2025): حماية المرأة من العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة في ضوء المواثيق الدولية (دراسة في الفجوة بين القواعد القانونية وآليات تفعيلها). مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. مجلد 11 عدد 3.

المراجع الاجنبية

1. Ahmed, A., Hassan, M., & Ali, S(2025): Displacement-related stressors and mental health outcomes in a Sudanese war-affected population. BMC Public Health, 25(1).
2. American Psychiatric Association (2013): Diagnostic and statistical manual of mental disorders (5th ed.). American Psychiatric Publishing.
3. Babiker, E. A., Ahmed, H., & Osman, M. (2025): Prevalence of post-traumatic stress disorder and anxiety among internally displaced Sudanese children. European Psychiatry, 68(1).
4. Hassan, M., Ibrahim, A., & Abdelrahman, K. (2025): Prevalence of probable PTSD among Sudanese refugees in Egypt following armed conflict. Journal of Affective Disorders, 345.
5. Internal Displacement Monitoring Centre. (2024): Global report on internal displacement 2024. IDMC.
6. Mohamed, A., Elhassan, S., & Abdelgadir, M. (2024): War-related trauma and post-traumatic stress disorder among Sudanese civilians during armed conflict. Conflict and Health, 18(1).
7. Silove, D. (2013): The ADAPT model: A conceptual framework for mental health and psychosocial programming in post-conflict settings.
8. United Nations High Commissioner for Refugees. (2023): Global trends: Forced displacement in 2023. UNHCR.
9. World Health Organization. (2002): World report on violence and health. World Health Organization.

المهارات النفسية والفنية للمرشد النفسي ودورها في إصلاح وتأهيل الأحداث

د. عادل محمد عبد الرحيم

أستاذ مشارك – جامعة الرباط الوطني

المستخلص العربي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المهارات النفسية والفنية للمرشد النفسي ودورها في إصلاح وتأهيل الأحداث الجانحين. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي والمنهج المقارن. وتكونت عينة الدراسة من (100) مرشد نفسي يعملون في دور الملاحظة الاجتماعية ومراكز تأهيل الأحداث، بالإضافة إلى (50) حدثاً جانحاً. وتم تطبيق ثلاث أدوات: مقياس المهارات النفسية للمرشد النفسي، ومقياس المهارات الفنية للمرشد النفسي، ومقياس فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل لدى الأحداث. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائياً بين المهارات النفسية والفنية للمرشد النفسي ومستوى إصلاح وتأهيل الأحداث، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في فاعلية التأهيل تعزى لخبرة المرشد ومستوى تدريبه. وخلصت الدراسة إلى أن تمتع المرشد بمهارات نفسية (كالتعاطف والثقة والمرونة) وفنية (كتقنيات تعديل السلوك والمقابلة الإرشادية) يزيد من فرص نجاح تأهيل الأحداث وإعادة إدماجهم في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المرشد النفسي، المهارات النفسية، المهارات الفنية، إصلاح الأحداث، تأهيل الأحداث.

Abstract

This study aimed to identify the psychological and technical skills of the psychological counselor and their role in reforming and rehabilitating juvenile delinquents. The study employed the descriptive correlational approach and the comparative approach. The sample consisted of (100) psychological counselors working in social observation homes and juvenile rehabilitation centers, in addition to (50) juvenile delinquents. Three instruments were applied: the Psychological Skills Scale for Counselors, the Technical Skills Scale for Counselors, and the Effectiveness of Rehabilitation Programs Scale for Juveniles. The results showed a positive and statistically significant correlation between the psychological and technical skills of the counselor and the level of juvenile reform and rehabilitation. The results also indicated statistically significant differences in rehabilitation effectiveness attributed to the counselor's experience and training level. The study concluded that counselors equipped with psychological skills (such as empathy, confidence, and

flexibility) and technical skills (such as behavior modification techniques and counseling interviewing) increase the chances of successfully rehabilitating juveniles and reintegrating them into society.
Keywords: Psychological counselor, psychological skills, technical skills, juvenile reform, juvenile rehabilitation.

المقدمة

تُعد ظاهرة انحراف الأحداث من القضايا الاجتماعية والنفسية المعقدة التي تشغل اهتمام الباحثين والمؤسسات التربوية والإصلاحية، لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع فالحدث بعد ارتكاب الجنحة وايداعه للإصلاحية إما أن تتم إعادته طفل سوي يكمل طريقه في الحياه ويؤدي دورة في المجتمع بشكل سليم أو يتم إنتاج فرد قابل لتكرار السلوك الاجرامي ويصنف كمجرم يضر بنفسه والمجتمع من حوله وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما لا تُعالج بأساليب علمية ونفسية سليمة تراعي خصائص هذه الفئة العمرية واحتياجاتها النفسية والاجتماعية.

يُعتبر المرشد النفسي أحد أهم العناصر الفاعلة في مؤسسات إصلاح وتأهيل الأحداث، إذ يقع على عاتقه دور محوري في تشخيص المشكلات النفسية والسلوكية وتقديم البرامج الإرشادية والعلاجية المناسبة. ويعتمد نجاح هذا الدور بدرجة كبيرة على ما يمتلكه المرشد من مهارات نفسية كالتعاطف وضبط الانفعال ومهارات فنية كالتواصل والإرشاد الفردي والجماعي. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه المهارات وبيان دورها في إصلاح وتأهيل الأحداث والمنحرفين.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات علمية وتطبيقية، تتمثل في الآتي:

1. إبراز الدور الحيوي للمرشد النفسي في الحد من السلوك المنحرف لدى الأحداث.
2. توضيح أهمية المهارات النفسية والفنية كأدوات أساسية في عملية الإصلاح والتأهيل.
3. مساعدة صانعي القرار في تطوير برامج الإرشاد النفسي داخل مؤسسات رعاية الأحداث.
4. إثراء الجانب النظري في مجال الإرشاد النفسي والإصلاح الاجتماعي.
5. فتح آفاق لدراسات مستقبلية تتناول مهارات المرشدين النفسيين ورفع كفاءتهم المهنية.

أهداف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد أهم المهارات النفسية التي يجب أن تتوافر لدى المرشد النفسي العامل مع الأحداث والمنحرفين.
2. التعرف على المهارات الفنية ودورها في تعديل السلوك المنحرف.
3. الكشف عن طبيعة العلاقة بين المهارات النفسية والفنية وفاعلية برامج الإصلاح والتأهيل.
4. التعرف على الفروق في مستوى هذه المهارات تبعاً لمتغيري الخبرة والمؤهل العلمي.
5. تقديم توصيات عملية تسهم في تحسين الأداء الإرشادي داخل المؤسسات الإصلاحية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف فاعلية بعض برامج إصلاح وتأهيل الأحداث، مما قد يُعزى إلى نقص أو قصور في المهارات النفسية والفنية لدى المرشدين النفسيين.

فروض الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الفروض التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهارات النفسية للمرشد النفسي وفاعلية إصلاح وتأهيل الأحداث والمنحرفين.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهارات الفنية للمرشد النفسي ونجاح برامج التأهيل.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المهارات النفسية والفنية تعزى لمتغير الخبرة.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور المرشد النفسي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

منهج الدراسة:

أولاً: المنهج الوصفي الارتباطي:

يُعد المنهج الوصفي الارتباطي أحد المناهج العلمية المستخدمة في البحوث النفسية والتربوية، ويهدف إلى وصف الظواهر كما هي في الواقع ويعتمد هذا المنهج على جمع البيانات وتحليلها إحصائياً من أجل تحديد درجة وقوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

في هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي للكشف عن طبيعة العلاقة بين المهارات النفسية والفنية للمرشد النفسي بوصفها متغيرات مستقلة وفاعلية إصلاح وتأهيل الأحداث والمنحرفين بوصفها متغيراً تابعاً. ويساعد هذا المنهج في الإجابة عن تساؤلات الدراسة المتعلقة بمدى ارتباط مستوى هذه المهارات بنجاح البرامج الإرشادية والإصلاحية داخل مؤسسات رعاية الأحداث.

يتميز المنهج الوصفي الارتباطي في هذه الدراسة بما يلي:

1. إتاحة الفرصة لدراسة الواقع الفعلي لأداء المرشدين النفسيين.
2. إمكانية قياس العلاقات بين المتغيرات دون التأثير على بيئة الدراسة.
3. تقديم نتائج واقعية يمكن الإفادة منها في تطوير البرامج الإرشادية.
4. لا يهدف هذا المنهج إلى إثبات علاقة سببية مباشرة، وإنما يقتصر على تحديد وجود العلاقة وقوتها واتجاهها.

ثانياً: المنهج المقارن:

يُعد من المناهج الوصفية التي تُستخدم للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين مجموعتين أو أكثر في متغيرات محددة وذلك في ضوء متغيرات تصنيفية معينة. ويسهم هذا المنهج في تفسير الفروق بين الأفراد أو الجماعات وفق خصائص أو ظروف مختلفة.

تم توظيف المنهج المقارن في هذه الدراسة لمقارنة مستوى المهارات النفسية والفنية للمرشدين النفسيين تبعاً لبعض المتغيرات الديموغرافية والمهنية، مثل:

1. عدد سنوات الخبرة.
2. المؤهل العلمي.
3. طبيعة العمل داخل المؤسسة الإصلاحية.

يساعد هذا المنهج في تحديد ما إذا كانت هذه المتغيرات تؤثر في مستوى المهارات وفي فاعلية الدور الذي يؤديه المرشد النفسي في إصلاح وتأهيل الأحداث والمنحرفين.

ومن خلال المنهج المقارن، يمكن:

1. الكشف عن الفروق بين المرشدين النفسيين ذوي الخبرة العالية والمنخفضة.
2. مقارنة أداء المرشدين الحاصلين على مؤهلات علمية مختلفة.
3. تفسير النتائج في ضوء الخبرة الأكاديمية والمهنية.

تكامل المنهجين في الدراسة:

جاء استخدام المنهجين الوصفي الارتباطي والمقارن بصورة تكاملية، حيث أسهم المنهج الوصفي الارتباطي في الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات الرئيسة للدراسة، في حين ساعد المنهج المقارن في تفسير الفروق الفردية بين المرشدين النفسيين، مما أتاح فهماً أعمق لدور المهارات النفسية والفنية في إصلاح وتأهيل الأحداث والمنحرفين.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم الإرشاد النفسي

يُعرف الإرشاد النفسي بأنه عملية مهنية منظمة تهدف إلى مساعدة الفرد على فهم ذاته، والتغلب على مشكلاته النفسية والسلوكية، وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي. ويعتمد الإرشاد النفسي على أسس علمية ونظريات نفسية متعددة، ويُمارَس من قِبل مختصين مؤهلين يمتلكون مهارات نفسية وفنية تمكنهم من التعامل مع مختلف الفئات، خاصة فئة الأحداث(الشمري،2020).

ويُعد الإرشاد النفسي في المؤسسات الإصلاحية وسيلة علاجية وتربوية في آن واحد، حيث لا يقتصر على تعديل السلوك الظاهر فقط، بل يسعى إلى معالجة الأسباب النفسية العميقة للانحراف. (أحمد2022)

ثانياً: المرشد النفسي ودوره في مؤسسات إصلاح الأحداث:

المرشد النفسي هو المتخصص الذي يقدم خدمات إرشادية وعلاجية للأفراد الذين يعانون من مشكلات نفسية أو سلوكية أو اجتماعية. ويعتمد نجاح المرشد النفسي في أداء هذه الأدوار على امتلاكه لمجموعة من المهارات النفسية والفنية. ويتجلى دوره في مؤسسات إصلاح وتأهيل الأحداث في الاتي:

(سميث، (2019)

1. تشخيص المشكلات النفسية والسلوكية.
2. إعداد وتنفيذ البرامج الإرشادية الفردية والجماعية.
3. مساعدة الأحداث على فهم ذواتهم وتعديل أفكارهم وسلوكياتهم.
4. تعزيز القيم الإيجابية والتوافق الاجتماعي.

ثالثاً: المهارات النفسية للمرشد النفسي

تشير المهارات النفسية إلى السمات والقدرات الانفعالية والشخصية التي تساعد المرشد على بناء علاقة إرشادية ناجحة، ومن أهمها(حسن،2019)

1. التعاطف: قدرة المرشد على فهم مشاعر الحدث والتفاعل معها دون إصدار أحكام.
2. تقبّل المسترشد: احترام الحدث وتقبّل سلوكه ومشاعره رغم انحرافه.
3. ضبط الانفعال: قدرة المرشد على التحكم في انفعالاته أثناء الجلسات الإرشادية.
4. الصبر والاتزان النفسي: خاصة في التعامل مع الحالات الصعبة والعدوانية.
5. الوعي بالذات: إدراك المرشد لنقاط قوته وضعفه وتأثيره في العملية الإرشادية.

تُعد هذه المهارات أساساً لبناء الثقة بين المرشد والحدث، مما يسهم في إنجاح عملية الإصلاح والتأهيل.

المهارات الفنية للمرشد النفسي:

المهارات الفنية هي الأساليب والإجراءات المهنية التي يستخدمها المرشد أثناء العملية الإرشادية وتسهم هذه المهارات في مساعدة الأحداث على اكتساب أنماط سلوكية إيجابية والتخلي عن السلوك المنحرف. ومن أبرزها: (حسن،2019)

1. مهارات الاتصال الفعال (الاستماع، التغذية الراجعة، طرح الأسئلة).
2. بناء العلاقة الإرشادية القائمة على الثقة والاحترام.
3. استخدام الإرشاد الفردي والجماعي حسب طبيعة المشكلة.
4. تطبيق أساليب تعديل السلوك كالتعزيز، والنمذجة، والعقاب الإيجابي.
5. تشخيص المشكلات النفسية والسلوكية باستخدام المقاييس والاختبارات النفسية.

خامساً: مفهوم الانحراف لدى الأحداث:

يُعرّف انحراف الأحداث بأنه السلوكيات المخالفة للمعايير الاجتماعية والقانونية التي تصدر عن الأفراد في مرحلة الطفولة أو المراهقة، ويرجع هذا الانحراف إلى عدة عوامل، منها: (ويليامز،2020)

1. عوامل نفسية (القلق، الإحباط، ضعف ضبط الذات).
2. عوامل أسرية (التفكك الأسري، أساليب التنشئة الخاطئة).
3. عوامل اجتماعية (رفاق السوء، الفقر، ضعف الرقابة الاجتماعية).

تؤكد الدراسات النفسية أن التدخل الإرشادي الإيجابي المبكر يسهم في الحد من تفاقم السلوك المنحرف.

سادساً: النظريات المفسرة لدور المرشد النفسي في إصلاح الأحداث:(زهران،2018)

1. نظرية التعلم الاجتماعي(Bandura)

تفترض هذه النظرية أن السلوك المنحرف سلوك متعلم من خلال الملاحظة والتقليد. ويقوم المرشد النفسي بدور مهم في تقديم نماذج سلوكية إيجابية تساعد الحدث على اكتساب سلوكيات سوية جديدة.

2. النظرية السلوكية

تركز على تعديل السلوك الظاهر من خلال التعزيز والعقاب الإيجابي، ويستخدمها المرشد النفسي في تقليل السلوك المنحرف وتعزيز السلوك المقبول اجتماعياً.(غارسيا،2018)

3. النظرية الإنسانية(Rogers)

تؤكد على أهمية العلاقة الإرشادية القائمة على التعاطف والتقبّل غير المشروط، مما يعزز الشعور بالأمان النفسي لدى الحدث ويساعده على التغيير الإيجابي.(جونسون،2021)

أولاً: دراسات سابقة عربية

المرجع العنوان ملخص النتائج

1. الشمري، خالد. (2020). المهارات الإرشادية اللازمة للمرشدين العاملين مع الأحداث الجانحين في الكويت. مجلة الخدمة النفسية، 15(2)، 45–78. المهارات الإرشادية اللازمة للمرشدين العاملين مع الأحداث الجانحين أظهرت أن المهارات الفنية (كالتخطيط للجلسات) هي الأكثر طلباً، مع ضعف في مهارات بناء العلاقة.
2. حسن، منى. (2019). فاعلية برنامج إرشادي قائم على مهارات المرشد في تعديل سلوك الأحداث. مجلة الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، 58، 112–156. فاعلية برنامج إرشادي قائم على مهارات المرشد في تعديل سلوك الأحداث أكدت أن تمكين المرشد من مهارات التعزيز والمواجهة يحسن سلوك الأحداث بنسبة 67.%
3. العتيبي، سعد. (2021). العلاقة بين الكفاءة المهنية للمرشد ونتائج تأهيل الأحداث في السعودية. مجلة الدراسات الأمنية، 9(3)، 201–240. العلاقة بين الكفاءة المهنية للمرشد ونتائج تأهيل الأحداث وجدت علاقة ارتباطية موجبة بين الكفاءة المهنية للمرشد وانخفاض معدلات العود للجنوح.
4. زهران، سامية. (2018). المهارات النفسية كمتنبئات بالرضا الوظيفي لدى مرشدي الأحداث. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 182(2)، 334–372. المهارات النفسية كمتنبئات بالرضا الوظيفي لدى مرشدي الأحداث بينت أن مهارات التنظيم الانفعالي والصلابة النفسية تتنبأ بالرضا الوظيفي، مما ينعكس إيجاباً على عملهم مع الأحداث.
5. عبد الله، عمر ومخلوف، نادية. (2022). التحديات التي تواجه المرشدين النفسيين في مراكز إصلاح الأحداث بمصر. المجلة العربية للدراسات النفسية، 6(11)، 89–123. التحديات التي تواجه المرشدين النفسيين في مراكز إصلاح الأحداث كشفت أن غياب التدريب المستمر على المهارات الفنية الحديثة أبرز التحديات التي تقلل فاعلية المرشد.

ثانياً: دراسات سابقة أجنبية

1. Smith, J., & Peterson, L. (2019). Counselor skills and recidivism rates among juvenile offenders. Journal of Counseling Psychology, 66(4), 412-425. Counselor skills and recidivism rates among juvenile offenders Found that counselors with high empathy and cognitive-behavioral skills reduced recidivism by 40% over 18 months.
2. Williams, R. (2020). Technical competencies in juvenile rehabilitation: A multi-center study. International Journal of Offender Therapy, 64(7), 703-722. Technical competencies in juvenile rehabilitation Identified that skills in motivational interviewing and case management are the strongest predictors of successful rehabilitation.
3. Garcia, M., & Lee, S. (2018). The role of the counselor's psychological flexibility in juvenile reform outcomes. Journal of Child and Family Studies, 27(9), 2881-2894. The role of the counselor's psychological flexibility in juvenile reform outcomes Demonstrated that counselor's psychological flexibility correlates with lower behavioral incidents among juveniles in treatment.
4. Johnson, K., Brown, T., & Davis, A. (2021). Comparing experienced versus novice counselors in juvenile detention settings. Criminal Justice and Behavior, 48(5), 610-628. Comparing experienced versus novice counselors in juvenile detention settings Found significant differences in rehabilitation outcomes favoring experienced counselors with specific technical training.
5. Ahmed, N., & O'Connor, D. (2022). Cultural competence as a psychological skill in juvenile rehabilitation. Cultural Diversity and Ethnic Minority Psychology, 28(2), 234-245. Cultural competence as a psychological skill in juvenile rehabilitation Revealed that counselors with higher cultural competence achieve better engagement and outcomes with diverse juvenile populations.

مناقشة النتائج في ضوء فروض الدراسة:

الفرض الأول :ينص على: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهارات النفسية للمرشد النفسي وفاعلية إصلاح وتأهيل الأحداث والمنحرفين.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى المهارات النفسية لدى المرشد النفسي، مثل التعاطف وتقبّل المسترشد وضبط الانفعال، وبين فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل. حيث لوحظ أن المرشدين الذين يتمتعون بمستوى مرتفع من هذه المهارات كانوا أكثر قدرة على بناء علاقة إرشادية قائمة على الثقة، مما انعكس إيجاباً على تعديل سلوك الأحداث وتحسن توافقهم النفسي والاجتماعي.

وبذلك تؤكد نتائج الدراسة صحة الفرض الأول، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه النظرية الإنسانية التي تؤكد أهمية العلاقة الإرشادية في إحداث التغيير السلوكي.

الفرض الثاني :ينص على: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهارات الفنية للمرشد النفسي وفاعلية إصلاح وتأهيل الأحداث والمنحرفين.

أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المهارات الفنية للمرشد النفسي، مثل مهارات التواصل الفعال، واستخدام أساليب الإرشاد الفردي والجماعي، وتطبيق برامج تعديل السلوك، وبين نجاح برامج التأهيل والإصلاح. وقد أسهمت هذه المهارات في تحسين السلوك الاجتماعي للأحداث، وخفض معدلات السلوك العدواني والانحراف.

وبذلك تدعم نتائج الدراسة صحة الفرض الثاني، وتنسجم هذه النتيجة مع ما جاءت به النظرية السلوكية ونظرية التعلم الاجتماعي، اللتين تؤكدان إمكانية تعديل السلوك المنحرف من خلال الأساليب الفنية المناسبة والنمذجة الإيجابية.

الفرض الثالث: ينص على: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المهارات النفسية والفنية للمرشد النفسي تعزى لمتغير الخبرة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المرشدين ذوي الخبرة الطويلة، حيث كانوا أكثر كفاءة في توظيف المهارات النفسية والفنية مقارنة بذوي الخبرة القليلة. ويعزى ذلك إلى تراكم الخبرات المهنية والتعرض لمواقف إرشادية متنوعة، مما يسهم في تنمية الكفاءة المهنية. وبذلك تؤكد نتائج الدراسة صحة الفرض الثالث.

الفرض الرابع: ينص على: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور المرشد النفسي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المرشدين الحاصلين على مؤهلات علمية أعلى، حيث أظهروا قدرة أفضل على تشخيص المشكلات النفسية واختيار الأساليب الإرشادية المناسبة.

وبذلك تدعم نتائج الدراسة صحة الفرض الرابع، وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات التي تؤكد أثر التأهيل الأكاديمي في رفع مستوى الأداء المهني.

خلاصة المناقشة:

يتضح من مناقشة النتائج في ضوء فروض الدراسة أن المهارات النفسية والفنية للمرشد النفسي تُعد عاملاً أساسياً في نجاح برامج إصلاح وتأهيل الأحداث والمنحرفين، وأن الخبرة والمؤهل العلمي يسهمان في تعزيز فاعلية الدور الإرشادي داخل المؤسسات الإصلاحية.

نتائج الدراسة

أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها:

1. وجود علاقة إيجابية قوية بين المهارات النفسية للمرشد النفسي وفاعلية الإصلاح والتأهيل، حيث تبين أن المرشدين الذين يتمتعون بدرجة عالية من التعاطف وضبط الانفعال والقدرة على فهم مشاعر الأحداث، كانوا أكثر نجاحاً في إحداث تغييرات إيجابية في سلوكهم.
2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهارات الفنية ونجاح البرامج الإرشادية، خاصة مهارات التواصل الفعال وبناء العلاقة الإرشادية واستخدام أساليب الإرشاد الفردي والجماعي.
3. تحسن ملحوظ في السلوك الاجتماعي للأحداث الذين خضعوا لبرامج إرشادية يشرف عليها مرشدون ذوو مهارات عالية، تمثل في انخفاض السلوك العدواني، وزيادة القدرة على ضبط الذات.
4. تفوق المرشدين النفسيين ذوي الخبرة الطويلة في مستوى المهارات النفسية والفنية مقارنة بذوي الخبرة القليلة، مما يشير إلى أثر الخبرة العملية في تنمية الكفاءة المهنية.
5. وجود فروق لصالح المرشدين ذوي المؤهل العلمي الأعلى في فاعلية الأداء الإرشادي، حيث أظهروا قدرة أكبر على تشخيص المشكلات النفسية واختيار الأساليب الإرشادية المناسبة.
6. إسهام المهارات النفسية والفنية مجتمعة في تعزيز التوافق النفسي والاجتماعي للأحداث، وتقليل احتمالات العودة إلى السلوك المنحرف بعد الخروج من المؤسسات الإصلاحية.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة الاهتمام بتنمية المهارات النفسية لدى المرشدين من خلال الدورات التدريبية المتخصصة.
2. إدراج برامج تدريب مستمرة داخل مؤسسات إصلاح وتأهيل الأحداث.
3. توفير الدعم المهني والإشراف الإرشادي للمرشدين النفسيين.
4. تعزيز التعاون بين المرشدين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين والتربويين.
5. إجراء دراسات مستقبلية تتناول أثر برامج إرشادية محددة في الحد من الانحراف السلوكي.

توصيات خاصة لإدارة الأحداث بقوات السجون

1. تنظيم برامج تدريبية دورية للمرشدين النفسيين داخل المؤسسات الإصلاحية، تركز على تنمية مهارات التعاطف، والتواصل الفعال، وضبط الانفعال، وأساليب تعديل السلوك.
2. توفير الإشراف المهني المستمر من قبل مختصين ذوي خبرة، لمتابعة أداء المرشدين النفسيين وتقديم التغذية الراجعة التي تسهم في تحسين جودة الخدمات الإرشادية.
3. تقليل الأعباء الإدارية عن المرشدين النفسيين، وإتاحة الوقت الكافي لهم لممارسة العمل الإرشادي الفردي والجماعي مع الأحداث بصورة فعالة.
4. الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات العلمية في تطوير السياسات والإجراءات داخل المؤسسات الإصلاحية، وربط العمل الميداني بالأسس العلمية الحديثة.
5. تقييم دوري لبرامج الإصلاح والتأهيل وقياس مدى فاعليتها في تعديل سلوك الأحداث والحد من العودة إلى الانحراف، مع إدخال التحسينات اللازمة.

المراجع العربية

1 الشمري، خالد. (2020). المهارات الإرشادية اللازمة للمرشدين العاملين مع الأحداث الجانحين في الكويت. مجلة الخدمة النفسية، 15(2)، 45-78.

2 حسن، منى. (2019). فاعلية برنامج إرشادي قائم على مهارات المرشد في تعديل سلوك الأحداث. مجلة الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، 58، 112-156.

3 العتيبي، سعد. (2021). العلاقة بين الكفاءة المهنية للمرشد ونتائج تأهيل الأحداث في السعودية. مجلة الدراسات الأمنية، 9(3)، 201-240.

4 زهران، سامية. (2018). المهارات النفسية كمنبئات بالرضا الوظيفي لدى مرشدي الأحداث. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 182(2)، 334-372.

5 عبد الله، عمر ومخلوف، نادية. (2022). التحديات التي تواجه المرشدين النفسيين في مراكز إصلاح الأحداث بمصر. المجلة العربية للدراسات النفسية، 6(11)، 89-123.

المراجع الأجنبية (مترجمة)

1 سميث، ج. وبيترسون، ل. (2019). مهارات المرشد ومعدلات العود لدى الأحداث الجانحين. مجلة علم النفس الإرشادي، 66(4)، 412-425.

2 ويليامز، ر. (2020). الكفاءات الفنية في تأهيل الأحداث: دراسة متعددة المراكز. المجلة الدولية للعلاج مع الجناة، 64(7)، 703-722.

3 غارسيا، م. ولي، س. (2018). دور المرونة النفسية للمرشد في نتائج إصلاح الأحداث. مجلة دراسات الطفل والأسرة، 27(9)، 2881-2894.

4 جونسون، ك.، براون، ت. ودايفيس، أ. (2021). مقارنة المرشدين ذوي الخبرة مقابل المبتدئين في مراكز احتجاز الأحداث. السلوك الإجرامي والعدالة، 48(5)، 610-628.

5 أحمد، ن. وأوكونور، د. (2022). الكفاءة الثقافية كمهارة نفسية في تأهيل الأحداث. التنوع الثقافي وعلم نفس الأقليات العرقية، 28(2)، 234-245.

البعد الجنائي والاجتماعي لتعاطى وادمان المخدرات في ولاية الخرطوم

اعداد/ عامر عبد الرحمن عثمان محمد

أستاذ مشارك – جامعة الرباط الوطني

المستخلص

هدفت هذه الورقة الى التعرف على مفهوم المخدرات ومراحل الإدمان. وتناولت آثار تعاطي وإدمان المخدرات التي تشكل تهديداً حقيقياً لاستهدافها الشباب الذين يمثلون الدعامة الأساسية التي يقوم ويرتكز عليها المجتمع. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة. وقد خلصت الورقة إلى عدد من النتائج أهمها: أن ضعف الوازع الديني يؤدي إلى تعاطي المخدرات التي تؤثر على الصحة النفسية وعلى سلوك الأفراد. واختتمت الورقة بجملة من التوصيات منها: أن المخدرات تُعدّ ظاهرة مركّبة تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية، مما يجعل مواجهتها تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية. دعوة المؤسسات التربوية والتعليمية إلى إدراج المواضيع التي تتبنى الحد من انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المناهج الدراسية. وضرورة إقامة ندوات عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لتبصير المواطن بأثار المخدرات وأخطارها. وتفعيل مشاركة المؤسسات الدينية من خلال الخطب والإرشاد في توعية المواطنين بأخطار المخدرات.

الكلمات المفتاحية: الإدمان. المخدرات، ولاية الخرطوم. الصحة النفسية.

Abstract

This paper aimed to define the concept of drugs and their types, and to examine the stages of addiction. It addressed the psychological, social, and economic impacts of drug use and addiction, which pose a real threat to Sudanese society, given that they target youth, who represent the fundamental pillar upon which society is built. The researcher employed a descriptive-analytical approach and a case study methodology. The paper concluded with several findings, most notably that a weakening of religious values leads to drug use, which negatively affects mental health and individual behavior. The paper concluded with a set of recommendations, including Drugs are a complex phenomenon involving social, economic, legal, and security factors, making confronting them a comprehensive approach that goes beyond traditional security solutions. urging educational institutions to include topics addressing the reduction of drug use in school curricula; the necessity of holding seminars through visual and audio media to educate citizens about the effects and dangers of drugs; and activating the participation of religious institutions through sermons and guidance to raise public awareness about the dangers of drugs.

Keywords: Addiction, Drugs, Khartoum State, Mental Health.

مدخل

ظاهرة تعاطي المخدرات والادمان عليها والجرائم المرتبطة بها من أكثر القضايا انتشارا في وقتنا الحالي بين أوساط المجتمع، مما أوجب تكاثف الجهود من مختلف الفاعلين لمحاربتها والحد من انتشارها، خاصة باتخاذ تدابير وقائية فعالة باعتبارها ظاهرة مركّبة تتداخل فيها العوامل القانونية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية مما يجعل مواجهتها تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية. بعد ان أصبحت الاستجابات الجنائية وحدها غير كافية، لأنها لا تعالج جذور المشكلة. كما ان الفجوة بين المؤسسات الاجتماعية والأمنية تؤدي إلى ضعف التنسيق وتكرار الجهود (عمارة، 2025).

جرائم المخدرات تعد من الجرائم العمدية. ويكفي لقيامها القصد العام لتحقق الركن المعنوي. لذلك تعتبر ذات طبيعة مزدوجة فهي أما أن تكون جرائم شكلية طالما أن القانون يكتفي في العقاب عليها بمجرد وقوع الفعل من دون انتظار لأية نتيجة إجرامية. أو جرائم مادية طالما أن الجاني لا يقدم على ارتكابها إلا بقصد التعاطي (حمد، 2025).

على الرغم من تعدد الجهود الوطنية والدولية لمكافحة المخدرات، إلا أن معدلات الادمان لا تزال في ازدياد، كما تتطور أساليب الجريمة المرتبطة بها بشكل يفوق قدرة التشريعات التقليدية على المواكبة. وأصبحت ظاهرة ادمان المخدرات تشغل بال المسؤولين في جميع أنحاء العالم. مما يتطلب تضافر الجهود من أجل الحد من هذه الظاهرة أو القضاء عليها بأسلوب علمي وفق خطة وطنية.

الدولة ملزمة قانونيا بحماية جميع أفراد المجتمع. والتشدد في سياستي التجريم والعقاب والبحث في التدابير الوقائية والعلاجية لمواجهتها. ولا تقتصر مكافحة جرائم الاتجار بالمخدرات لم تقتصر على التشريعات الوطنية، بل سعت اليها كافة التشريعات الدولية وذلك من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية (أبو الهيجاء، 2025).

تعاطى وإدمان المخدرات أصبح ظاهرة خطيرة على كافة المستويات لآثارها المدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع. حتى أصبح من أهم المشكلات الاجتماعية الملحة التي تخرج عن القواعد السلوكية والمعايير الأخلاقية التي يقرها المجتمع سواء كان هذا الاقرار من الجانب القانوني أو الديني أو الثقافي. ورغم عالمية المشكلة ومتغيراتها الاجتماعية فإن لها صورة محلية خاصة بكل مجتمع على حدة. وفي هذه الورقة يناقش الباحث البعد الجنائي والاجتماعي لتعاطى وادمان المخدرات في ولاية الخرطوم

أهمية الورقة

تأتي من أهمية المواضيع التي تتناولها:

1. انتشار جرائم المخدرات في المجتمع: والتي تشكل تهديداً حقيقياً للمجتمع واصبحت في الآونة الأخيرة يمثل تحديا صعبا أمام أجهزة الشرطة لتميزها عن بقية الجرائم الأخرى بخصوصيات مثل الطبيعة السرية التي تتسم بها هذه الجرائم في كافة مراحلها وصورها.
2. خطورة آثار تعاطي وإدمان المخدرات: التي تصيب الفرد في عقله ودينه وماله ونفسه وعمله. بعد ان كرم الله سبحانه وتعالى الإنسان بنعمة العقل وميزه بها على سائر المخلوقات وبهذه النعمة يستطيع أن يميز ما يضره وما ينفعه وبين له طريق الخير وطريق الشر وحذره من الأخطار. قال سبحانه وتعالى: (وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُواْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) ((سورة البقرة، 195)
3. أهمية الفئات المستهدفة بالإدمان: وهم الشباب وما يترتب عليها من آثار نفسية وجسمية وأسرية واجتماعية واقتصادية ومهنية وعقلية ومعرفية وغيرها من الجوانب التي ترتبط بحياة الفرد والمجتمع.

الأهمية التطبيقية:

1. تقديم إطار يعزز التكامل بين البعد الجنائي المتمثل في التجريم والضبط والتحقيق والردع والبعد الاجتماعي المتمثل في الوقاية والتوعية والعلاج وإعادة التأهيل، بما يضمن استجابة فعّالة ومستدامة للحد من ادمان المخدرات وتقليل آثارها على المجتمع.
2. تعد هذه الورقة مكملة لعدد من الدراسات الاكاديمية التي تضمنت أخطار المخدرات. استخلاص النتائج وعرض التوصيات التي من شأنها أن تكون رافداً أساسياً للبناء عليها مستقبلاً في إجراءِ المزيدِ من البحوث والدراسات في مجال المخدرات.

أهداف الورقة

تهدف إلى التعرف على:

1. مفهوم المخدرات ومراحل الإدمان.
2. معرفة البعد الجنائي للمخدرات من حيث التجريم والعقاب والتحقيق.
3. تحليل البعد الاجتماعي للمخدرات والعوامل المؤثرة فيه.
4. إجراء مقارنة منهجية بين بين الجانبين الاجتماعي والجنائي.
5. كيفية علاج إدمان المخدرات ووقاية أفراد المجتمع منها.

6. تقديم توصيات لتعزيز فعالية المواجهة الشاملة للمخدرات.

مشكلة الورقة

ملف المخدرات في السودان يُعد من أخطر الملفات التي واجهت البلاد في الفترة ما بين 2019 وحتى 2023. حيث امتلأت مراكز علاج الإدمان والمستشفيات النفسية في السودان بالمدنيين. بحسب إحصائية رسمية، بلغ عدد حالات الإدمان التي تم استقبالها في مراكز العلاج خلال عام 2022 فقط حوالي 13,000 حالة. مما يؤكد ان مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات تعتبر من المشكلات التي ظهرت بقوة في السنوات الأخيرة.

تضح مشكلة الورقة في السؤال الاتي:

كيف تتفاعل الأبعاد الجنائية والاجتماعية لظاهرة المخدرات. وما أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما وكيف يمكن توظيف هذا التكامل في بناء استراتيجية فعّالة للحد من هذه الظاهرة؟

يحاول الباحث في هذه الورقة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هو مفهوم المخدرات وما هي أنواعها؟
2. ماهي مراحل الإدمان على المخدرات؟
3. ماهي الأبعاد الجنائية لإدمان المخدرات في ولاية الخرطوم؟
4. ماهي الأبعاد الاجتماعية لإدمان المخدرات في ولاية الخرطوم؟
5. كيف يمكن علاج إدمان المخدرات ووقاية أفراد المجتمع منها؟

المنهج المستخدم

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيثُ عمل على وصف نتائج تعاطى وادمان المخدرات على البعد الجنائي والاجتماعي في ولاية الخرطوم. ثم تحليلها في ضوء البيانات والمعلومات المتوافرة المعدة مسبقاً من قبل الباحثِ.

المصطلحات

1. البعد الجنائي: هو الإطار القانوني والإجرائي الردعي الذي تتعامل من خلاله الدولة مع الأفعال المجرّمة، بما في ذلك ضبطها والتحقيق فيها وإثباتها ومحاكمة مرتكبيها وآليات تطبيق العقوبة.

   إجرائيا: يقصد الباحث بالبعد الجنائي في هذا الورقة تحديدا الجرائم الجنائية المرتبطة بالمخدرات.
2. البعد الاجتماعي: يُعنى الإطار الذي يدرس الظواهر الإنسانية من منظور المجتمع. ودور العلاقات الأسرية والظروف الاقتصادية والثقافية والبيئية في تشكيل سلوك الأفراد والجماعات.

إجرائيا: يقصد الباحث بالبعد الاجتماعي تحديدا الآثار الاجتماعية التي تنتج عن تعاطي المخدرات.

3. المخدرات: هي كل مادة تُحدث تأثيرًا نفسيًا أو جسديًا تسبب الإدمان الذي يؤدي إلى تغيير في الوعي أو الإدراك أو السلوك. هي كلُ ما يؤثرُ على العقلِ فتخرجه عن طبيعته المميزة المدركة الحاكمة العاقلة. ويصبح الفرد فيصبحُ أسيراً لها (الهدية، 2008).
4. التعاطي: هو التناول غير المشروع للمخدرات بطريقة غير منتظمة وغير دورية من أجل إحداث تغييرٍ في المزاج أو في الحالة العقلية، ولكنه لا يصل إلى حد الاعتماد التام عليها (مشاقبة، 2007)
5. إدمان المخدرات(Drug addiction): هو حالة مرضية مزمنة تتميز بفقدان السيطرة على تعاطي المواد المخدرة، مما يؤثر في الدماغ والسلوك يجعل الفرد غير قادر على التوقف عن التعاطي دون تدخل علاجي متخصص.
6. الشباب: هم الفئة العمرية التي تقع في مرحلة انتقالية بين الطفولة والرشد. وتمثل فترة حيوية تتشكل فيها الهوية والتكوين القيمي والمهاري الذي يؤهل الفرد لبناء المستقبل المهني والاجتماعي.
7. ولاية الخرطوم: هي عاصمة السودان القومية، تقع ولاية الخرطوم في الجزء الشمالي الشرقي من اواسط البلاد. وتبلغ مساحتها 20736 كيلو متر مربع. وتمتد شمالاً بخط عرض 16 وجنوباً بخط عرض 15 وشرقاً بخط عرض طول 21 وغرباً بخط طوله 24 درجة.

أولا: المخدرات التعريف والانواع ومراحل الإدمان.

تعريف المخدرات: في اللغة العربية أصل المخدر في اللغة اسم فاعل مشتقٌ من الفعلِ الثلاثي خدر. ويعني لغويا كل ما يؤدي إلى الخدر وهو الفتور والكسل والاسترخاء والضعف والنعاس والثقل في الأعضاء ويمنع الألم قليلا كان أو كثيرا. والخدر هو تشنج يصيب العضو فلا يستطيع الحركة.

أيّ أن الخدر هو ما يسترُ الجهاز العصبي عن فعله ونشاطه المعتاد (أبادي،2013)

في الموسوعة العلمية البريطانية: عرفت المخدرات على أنها كل مادة إذا تناولها الإنسان تسبب له نوما اصطناعيا عميقا وركودا مخيا فتخف ألامه وبعبارة أخرى هي مواد مسكنة.

منظمة الصحة العالمية: عرفت اللجنة التابعة لمنظمة الصحة العالمية المخدرات بأنها كل مادة تدخل جسم الكائن الحي وتعمل على تعطيل واحدة من وظائفه أو أكثر.

لجنة المخدرات بالأمم المتحدة: المخدرات هي مستحضر يحتوي على مواد منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية المخصصة لها فإنها تؤدي إلى حالة التعود والإدمان مما يضر بالفرد والمجتمع والدولة.

التعريف القانوني للمخدرات: هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ويحظر تداولها أو زراعتها أو تصنيعها إلا لأغراض يحددها القانون. ويترتب عن تناولها إنهاك جسم الفرد وتؤثر على عقله. وتشكل خطر على صحة الفرد وعلى المجتمع. ويمنع تداولها او زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون بواسطة من يرخص له بذلك.

التعريف الشرعي للمخدرات: هي كل ما يشوش العقل أو يثبطه أو يخدره أو يغير في تفكير وشخصية الفرد الذي كرمه الله وخلقه في أحسن تقويم. وتعني الستر فهي تغطي صاحبها عن الحقيقة وتستر على عقله. وتحجبه عن كل فضيلة وتدفعه إلى كل رذيلة. ويقال جارية مخدرة إذا لزمت الحذر أي استقرت ومن هنا استخدمت كلمة المخدرات على أساس أنها مواد تستر أو تغيب العقل.

مصطلح المخدرات

هي كل مادة كيميائية مهبطة أو منشطة أو مهلوسة يتم زراعتها طبيعيا أو تصنيعها معمليا، تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم تحتوي على عناصر منبهة أو مسكنة تستعمل في المجال العلاجي. تسبب عند تعاطيها إحداث تغيير في كيمياء المخ نتيجة زيادة النواقل العصبية المسؤولة عن السعادة مثل الدوبامين فتسبب شعور بالنشوة والسعادة أو زيادة اليقظة والنشاط.

الاستمرار في تعاطي تلك المواد يؤدى إلى اعتماد مراكز المخ عليها لإنتاج تلك النواقل العصبية. وعند أي محاولة للتوقف عنها تواجه الجسم رغبة شديدة في المخدر تجبره على العودة للتعاطي ويترتب عليه أضرار صحية خطيرة وسلوكيات إجرامية تسبب إيذاء للأسرة والمجتمع.

الجهاز العصبي هو المسيطر والمحرك لوظائف الجسم، تعمل المخدرات على إزالة القشرة المخية الخارجية وطبقات المخ العليا من المراكز الحيوية في هذه الطبقات. حيث تؤثر على الجهاز العصبي المركزي بالتنشيط أو التثبيط أو تسبب الهلوسة والتخيلات مما يؤدى إلى اضطراب للنشاط العقلي والإدراك والسلوك والوعي ويفقد الفرد القدرة على التحكم في أفعاله وتصرفاته.

من أنواع المواد المخدرة

الأفيونات: من أشهر أنواع المواد المخدرة التي تأتي في أولوية اهتمام العلماء عند إجراء بحث عن المخدرات، يرجع تاريخ تعاطيها إلى 7 آلاف عام قبل الميلاد. ويتم تناولها عن طريق الفم. وتشتق من

نبات الخشخاش وكانت تستخدم قديما لأغراض طبية في علاج الالم والأرق. ثم وجد أنها تترك تأثير إدماني قوي بعد تناول الجرعة الثالثة

المنشطات: هي مجموعة من المواد المخدرة يتم تناولها من خلال الحقن أو التدخين أو في صورة حبوب. تعمل على زيادة نشاط الجهاز العصبي ووظائف الجسم المختلفة فترفع من معدل ضربات القلب ومعدل التنفس ومستوى السكر في الدم.

المهدئات: تترك تأثير مهبط للجهاز العصبي وتؤدي إلى بطء في وظائف الجسم. لذلك تستخدم في علاج الاكتئاب واضطرابات القلق، فتعطي شعور بالراحة والاسترخاء عند التعاطي.

المهلوسات: نوع من الحبوب المخدرة والتي تعمل على إحداث تغيير في كيمياء المخ وتعطل التواصل بين مراكزه مما يترتب عليه شعور المتعاطي بانفصال عن الواقع وهلاوس سمعية وبصرية.

المستنشقات: هي المواد المتطايرة التي تحتوي على مواد كيميائية تؤدي إلى الشعور بالنشوة والسعادة عند شمها ووصولها إلى المخ. مثل الغازات ومعطرات الجو وعند تعاطيها بصفة مستمرة فإنها تسبب الوقوع في الإدمان.

القنبيات: أشهر أنواعه هو الحشيش وتشتق من نبات القنب والذي كان يتم زراعته في الصين والهند. ويسبب تعاطيه الشعور بالنشوة والاسترخاء. ويعد من أنواع المخدرات التي تترك تأثير إدماني قوي وتسبب آثار نفسية وعقلية بالغة مع استمرار تعاطيها.

إدمان المخدرات

تعريف المخدرات يعد المفتاح الأساسي والأول لفهم واستيعاب المشكلة لأي طرف منخرط بهذه المشكلة كالمدمن نفسه وأسرته وأصدقائه وكذلك المتخصصين والقائمين على العلاج (فطائر، 2001)

منظمة الصحة العالمية تعرف إدمان المخدرات: بأنه حالة من التخدير المؤقتة أو المزمنة التي تنشأ عن تكرار تعاطي مادة مخدرة تنتج حالة تَكَيُفْ تؤدى الى اضطراب عقلي وذهني مزمن مما يؤدي إلى أعراض سالبة عند التوقف عن الاستخدام أو التعاطي. ويصبح الادمان سلوك قهري وخارج عن السيطرة. لا يمتلك الفرد القدرة على مقاومة الامتناع عنه على الرغم من المضاعفات الصحية المصحابة والتغيرات طويلة الأمد التي تسببها على الدماغ (عبد الخالق ورمضان، 2001).

هو حالة تسمم مزمنة ناتجة عن الاستعمال المتكرر للمخدر. وخصائصه هي خضوع وتبعية جسدية ونفسية لمفعول المخدر. وظهور عوارض النقص عند الانقطاع الفوري عن المخدر اختيارياً كان أم

إجباريا· الى الحد الذي تفسد معه الحياة الاجتماعية والمهنية للفرد المدمن حيث يصل إلى صورة مركبة معقدة تتميز ببعض السمات مثل الرغبة الملحة في تكرار التعاطي والاتجاه نحو زيادة الكمية.

إدمان المخدرات يقصد به التعاطي المتكرر لمادة نفسيه أو لمواد نفسيه إلى درجة أن المدمن يكشف عن انشغال شديد بالتعاطي كما يكشف عن عجز أو رفض للانقطاع عنه أو تعديله وكثيرا ما تبدو عليه أعراض الانسحاب إذا ما انقطع عن التعاطي وتصبح حياة المدمن تحت سيطرة التعاطي إلى درجة تصل إلى استبعاد أي فرد آخر (عبد الحميد، 2007).

يتحدد مدى تأثير الادمان على نوعية المخدرات وكمية الجرعة التي يتم تناولها. وشدة الأثر تأخذ صورة تدريجية تزداد معها درجة المعاناة حتى تتعكس على السلوك والتصرفات وتظهر مؤشرات الاضطراب النفسي وتضطرب العمليات العقلية بعد وصوله إلى مرحلة الاعتمادية.

إدمان المخدرات لا يقتصر على الذكور من الشباب، بل يظهر بين الفتيات والنساء عن طريق الزوج أو الأصدقاء. في نوعين رئيسيين من الإدمان هما:

1. الإدمان النفسي: يتعود المدمن على نوع من المخدرات مثل الحشيش والقات والحبوب المنبهة والمنشطة. وهي أنواع ليس من الصعوبة بمكان التوقف عنها فجأة، ويسهل علاجها ويمكن التخلص من مضاعفاتها.
2. الإدمان الجسدي: يتعود المدمن على نوع مخدر مثل الأفيون ومشتقاته والكوكايين حتى يتشبع بها الجسم ولا يمكن التوقف عنها فجأة حتى لا يصاب المدمن بمضاعفات خطيرة قد تؤدي إلى الوفاة.

مراحل ادمان المخدرات

أسباب الإدمان هي الاستعداد الشخصي والنفسي لارتكاب الخطأ وتوافر مقومات ذلك مثل سهولة الحصول على المخدر. بالإضافة الى العيوب الطبيعية الشخصية. وعدم تكيف المدمن مع المجتمع.

الإدمان ظاهرة بدنية تنشأ عن رغبة لا اردية في تعاطي المخدر بسبب حدوث ما يسمى بالتواكل البدني على هذا العقار. ويختلف عن التعود الذي يعتبر ظاهرة نفسية مزاجية تنشأ عن رغبة ارادية واعية في الحصول على الأثر الناجم عن التعاطي.

يبدأ الفرد بأنواع خفيفة من المخدرات، ثم يتعرف على الهيروين عن طريق تاجر أو صديق السوء الذي يمنحه جرعة أولى في شبه مجاملة عفوية بلا مقابل مادي. حتى يعتاد عليه ويبدأ يستدين يسرق ويختلس وينهب ويقامر ويقتل للحصول عليها ويهلك فيها صحته ونفسه وماله ويخسر كل من حوله. وفي النهاية يودع في أحد المصحات الى ان تتداركه رحمة الله.

عند تعاطي المخدرات في المرات الأولى تستجيب الأنسجة والخلايا للتغير الذي يحدثه المخدر ثم يقل التجاوب بالتدريج وتقل الاستجابة لمفعول المخدر، مما يضطر المدمن إلى الإكثار من كميته للحصول على التأثير المطلوب. إلى أن تصبح المادة المخدرة ضروري لحياة المدمن حيث يصعب عليه التوقف عن تعاطي المواد المخدرة. ويضطر لزيادة الجرعة التي يتناولها لا إراديا وبشكل مستمر.

مراحل الادمان

المراحل التي يمر بها الفرد حتى يصل إلى مرحلة الإدمان هي:

1. **مرحلة التجريب:** في بداية الأمر يتعلم الفرد تناول المخدرات طواعية فقد يعطى جرعات مجانية. تجلب الهدوء والشعور بالسعادة والارتياح والنشوة وبلوغ قوة جنسية غير معهودة ونسيان الواقع وهمومه وغيرها من العبارات التي يرددها مروجي المخدرات على أصحاب العقول الضعيفة والشخصيات غير الناضجة بغية الكسب المادي من ورائهم.
2. مرحلة **التعاطي المقصود:** عندما تعتاد خلايا الجسم على المخدر. يضطر المتعاطي إلى شراء المادة المخدرة لأن معاناته من الآثار الناجمة من عدم الحصول على الجرعة بدأت تظهر. ويحتاج إلى جرعات أكثر من ذي قبل وفي أوقات متعددة. فإذا تأخر عن تعاطيه في موعده وتحدث الأعراض الجسمانية، مع عدم التحكم في انفعالاته أو القدرة على التركيز وفقدان الشهية. مع إحساسه بالقلق والاكتئاب والصراع وشعوره بسلبية في النشاط الاجتماعي والميل إلى العزلة.
3. **مرحلة الإدمان:** تظهر في التعاطي بعد المرة الثالثة. وتتمثل في الوصول إلى النشوة واجتناب الأعراض الناتجة عن الامتناع وتظهر في صورة الآم يصعب احتمالها وتبدو واضحة جسميا ونفسيا. مما يضطر المتعاطي إلى معاودة التخدير لإزالة تلك الأعراض المؤلمة
4. **مرحلة الاحتراق:** في هذه المرحلة لا يشعر المدمن بالنشوة من المخدرات إلا قليلا. ويكون مفروضا عليه التعاطي قسريا ظنا منه بأنه سيتخلص من المعاناة التي ألمت به ويدخل في مرحلة الحقن في الوريد لأنها أسرع تأثيرا. فيزداد في تشنجه ويصبح هدفا للموت في أي لحظة وبأي طريقة.

ثانيا: المخدرات في ولاية الخرطوم

ولاية الخرطوم من أكبر المناطق بحكم موقعها كعاصمة قومية للبلاد. وتتميز بكثافة سكانية عالية وتنوع ثقافي واسع وتعتبر مركز استقطاب لتمركز الصناعات والخدمات بها وتوفر فرص العمل والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والامن والرعاية الاجتماعية، كما تتميز بوجود المرافق والمؤسسات السيادية والاتحادية ومقار البعثات الدبلوماسية.

عام 2020/2019 قدمت الادارة العامة لمكافحة المخدرات في السودان إحصائية عن تعاطي المخدرات جاء فيها ان عدد المتعاطين لأنواع مختلفة من المخدرات كان 12292. ولكن مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ذكر أن هذه الإحصائية لا تشمل كل المجتمع، فهناك أعداداً أكثر مختبئة ولم يستطيعوا رصدها حتى الآن وهم عاملون على ذلك.

تزايد المخاوف من الانتشار الواسع للمخدرات وسط الشباب من الجنسين في المجتمع السوداني مع كم المعلومات والأحاديث المتداولة همساً وجهراً عن شبكات منظمة تضم أجانب ومواطنين تنشط في إدخال كميات كبيرة من المخدرات وتوزيعها مثل الآيس وتكفي جرعة واحدة منها مدسوسة في كوب شاي أو قهوة أو عصير لولوج عالم الإدمان. وظهور مقاطع فيديوهات لشباب مدمنين في نوبات هيستيرية محزنة نتيجة إدمان مخدر الآيس.

الاحصائية الأخيرة لعام 2022 أثبتت ان عدد الاطفال اليافعين المدمنين ازداد في المراكز. وكان تهم الاطفال الموجودين ما بين حيازة وتعاطي معظمهم لم ينتسب الى المدرسة ولم يتعلم ويعانون من الاستغلال من قبل تجار المخدرات الذين يستخدمونهم كوسيلة لإيصال المواد المخدرة مقابل مبلغ من المال. ولكن ليس لديهم حالات الإدمان الشديد وإن وجدت فإنها تحول الى مراكز العلاج والرعاية.

مع اكتظاظ مصحات علاج الإدمان والأمراض النفسية، شدد وزير التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم على ضرورة وأهمية تسليط الضوء على مشكلة إدمان المخدرات وسط فئات المجتمع المختلفة وتأثيرها الكبير على الدولة والمجتمع معاً من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ودعا كل الجهات العاملة في مجال مكافحة المخدرات إلى تفعيل وتعزيز دور التوعية المجتمعية بالأضرار المترتبة على تعاطي المخدرات وانتشارها وسط المجتمع.

أكد رئيس مبادرة (عوافي لمكافحة المخدرات وعلاج الادمان) أن هناك حوالي (13) ألف مدمن يتلقون العلاج بالمراكز والمستشفيات وكشف مدير مركز حياة للعلاج والتأهيل النفسي لعلاج الإدمان عن ارتّفاع كبير لنسبة إدمان المخدرات. ولفت إلى أنّ أكثر فئات المدمنين بين طلاب الجامعات. وأقر بعدم وجود إحصائيات دقيقة لعدد ونسب المدمنين بولاية الخرطوم.

الدراسات السابقة

1. أحمد، صالحة صالح (2023): عوامل وأسباب انتشار المخدرات وسط الشباب بولاية الخرطوم (2022-2023) دراسة تحليلية.

تُعدّ من أحدث الدراسات الميدانية التي تناولت ولاية الخرطوم تحديدًا. وركزت على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمخدرات. وتمتثل مشكلة الدراسة في أن تعاطي المخدرات واحدة من أكثر واهم المشكلات التي تهدد أمن وسلامة المجتمع، نسبةً لخطورتها وظهور أنواع جديدة وتنوع طرق تعاطيها وما ينجم عنها من مخاطر وأضرار جسيمة. تم أجراء الدراسة للتعرف اثرها الاقتصادي والاجتماعي على المتعاطي. وهدفت الى التعرف على اثار تعاطي المخدرات وتحديد الضغوطات والقاء الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تعاطي المخدرات. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسر ظاهرة تعاطي المخدرات وتم جمع البيانات عبر الاستبانة وتحليلها. أهم النتائج كانت أن معظم المبحوثين المدمنون طاب جامعات خاصة غر متزوجين وأباءهم على قيد الحياة يسكنون بولاية الخرطوم ومن ذوي الدخل المرتفع. مما ينعكس سلباً في تدنى التحصيل الأكاديمي وعدم التقبل من المجتمع. أوصت الدراسة بتطبيق القوانين الرادعة على تجار المخدرات. وتنفيذ خطط مكافحة المخدرات بالتعاون بن الأجهزة المعنية الوطنية الدولية.

2. على، شذى عمر (2023): دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التوعية والإرشاد من خطر المخدرات، الخرطوم، السودان

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التوعية والإرشاد من خطر الإدمان. استخدمت المنهج الاستقرائي. توصلت نتائج الدراسة إلى الآتي: لا تقوم كل الاسر بالتوعية والإرشاد الكافيين لأبنائهم من خطر الإدمان، جهل كثير من أولياء الأمور بأسس التوعية والإرشاد وأساليب التنشئة المُثلى، لا توجد برامج إرشادية كافية لتوعية الطلاب ضد خطر الإدمان، لا توجد برامج توعوية مواكبة تتناسب مع حجم التطور الإعلامي المتسارع، كما لا تقدم دور العبادة الإرشاد والتوجيه المناسب والاسلوب الجاذب الذي يؤدي إلى النتائج المرجوة. لذا توصي الباحثة بالآتي: إنشاء وحدات إرشادية بالمدارس، تنظيم برامج توعوية تستهدف أولياء الأمور والأبناء، تأهيل الأئمة والدعاة لأداء دورهم بفاعلية، ضرورة تكامل أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية في القضاء على هذه الظاهرة.

3. القحطاني، سارة (2022): دور الأدلة الجنائية في كشف جرائم المخدرات

أبرز النتائج: ان ضعف تجهيز المختبرات يؤثر على سرعة الفصل في القضايا. واهمية الحاجة إلى تدريب متخصص في الأدلة الرقمية المرتبطة بالاتجار. وان التحليل الكيميائي للمخدرات هو الدليل الأكثر اعتمادًا في الإجراءات الجنائية.

4. على، ايمان احمد (2021): دور المرشد الطلابي في الجامعات لوقاية الشباب من تعاطي المخدرات.

تناولت دور المرشد الطلابي في الجامعات لوقاية الشباب من تعاطي المخدرات (ولاية الخرطوم أنموذجاً). وهدفت الى التعرف إلى حجم مشكلة تعاطي المخدرات وسط طلاب الجامعات في ولاية الخرطوم، والتعرف إلى دور المرشد الطلابي في الوقاية من تعاطي المخدرات. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وعلى الدراسات والبحوث المنشورة في مجال الإرشاد الطلابي والمخدرات. ومن النتائج التي توصلت إليها: لا توجد جامعة من الجامعات التي شملها البحث في ولاية الخرطوم تخلو من تعاطي المخدرات وسط الطلاب أو الطالبات. وعدم التواصل مع المرشد الطلابي من أولياء أمور الطلبة لحل مشاكل ابنائهم المتعلقة بالمخدرات. اوصت الباحثة بضرورة تفعيل دور المرشد الطلابي في الجامعات وتفعيل دور الأسرة والدولة إيلاء موضوع الوقاية من تعاطي المخدرات الأهمية القصوى في الجامعات

5. الحربي، محمد عبد الله (2021): العوامل الاجتماعية المؤثرة في انتشار تعاطي المخدرات بين الشباب الجامعي. مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

أهمية الدراسة: تُعدّ من الدراسات العربية الحديثة التي تربط بين البيئة الاجتماعية والسلوك الإدماني لدى الشباب. كانت أهم النتائج: ضعف الرقابة الأسرية من أهم العوامل المؤدية للتعاطي. وتأثير رفاق السوء يفوق تأثير العوامل الاقتصادية. وغياب الأنشطة الشبابية يزيد احتمالات الانحراف.

6. الزهراني، أحمد (2021): تقييم فعالية التشريعات العربية في مكافحة جرائم المخدرات.

أبرز النتائج: ان ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية يقلل من فعالية القضاء على المخدرات. الحاجة إلى تشديد العقوبات على شبكات الاتجار الدولي وان التشريعات العربية قوية لكنها تحتاج تحديثًا لمواكبة المخدرات المختلفة.

7. موسى، جهاد يوسف (2019): الآثار الاجتماعية والنفسية لإدمان المخدرات (دراسة حالة مركز حياة للعلاج والتأهيل النفسي والاجتماعية).

هدفت الدراسة إلى التنبيه على خطورة ظاهرة الإدمان وإبراز المشكلات التي تترتب علية بالإضافة إلي توضيح الآثار الاجتماعية والنفسية السالبة التي يمكن تلافيها بالوقاية والأساليب الاجتماعية والاهتمام بالأجيال الناشئة وتزويدها بأكبر قدر من المعرفة بالآثار المترتبة على التعاطي .استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة. وقام الباحث بأسلوب المسح الشامل لجميع فئات مجتمع الدراسة من خلال الاستبانة لقياس واختبار تساؤلات الدراسة، كما قام ايضاً الباحث بعمل مقابلات مقننة مع الاخصائيين الاجتماعيين بمركز حياة. وقد توصلت الدراسة إلى أن للإدمان مجموعة آثار سالبة تجعل الفرد غير قادر علي ممارسة حياته علي أكمل وجه. كما أن أكثر الفئات العمرية تعاطياً للمخدرات هم طلاب الجامعات.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أنها أكدت على أسباب وعوامل تعاطي المخدرات. ولعل ما يميزه هذه الدراسة هو تركيزها على الابعاد الجنائية والامنية لإدمان المخدرات. وقد استفاد الباحث من نتائج البحوث والدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري وبناء أداته وتفسير نتائجه. والاستفادة من المنهجية التي تم اتباعها في تلك الدراسات.

محاور الورقة:

أولا: البعد الجنائي لتعاطى وادمان المخدرات في ولاية الخرطوم

البعد الجنائي يجمع بين القانون الجنائي وعلم الجريمة والعلوم الشرطية والطب الشرعي. ويمثل البعد الجنائي للمخدرات أحد أهم محاور السياسة الجنائية الحديثة، إذ يتداخل فيه القانون الجنائي مع علم الجريمة والطب الشرعي بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع والحد من آثاره الاجتماعية والأمنية. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن شبكات المخدرات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالجريمة المنظمة، وتمتد آثارها إلى جرائم العنف والسرقة وغسل الأموال. كما ساهم التطور التقني في تعزيز قدرات أجهزة العدالة الجنائية عبر استخدام التحليل الجنائي المتقدم، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات كشف البصمات، مما أدى إلى تحسين فعالية التحقيقات ورفع معدلات الكشف

يشير البعد الجنائي للمخدرات إلى الإطار القانوني والإجرائي الذي تتعامل من خلاله الدولة مع جرائم إنتاج المخدرات والاتجار بها وحيازتها وتعاطيها وتمويلها، إضافة إلى الآثار الإجرامية المترتبة عليها

مثل العنف وغسل الأموال والجريمة المنظمة. ويهدف إلى حماية المجتمع عبر الردع والضبط والتحقيق وإعادة التأهيل. حيث تعد شبكات الاتجار بالمخدرات من أقوى صور الجريمة المنظمة عالميًا. وترتبط بغسل الأموال والاتجار بالبشر وتمويل أنشطة غير مشروعة.

التحليل الجنائي لسلوك الجريمة المرتبطة بالمخدرات يركّز على تحليل أنماط الجريمة والفرص الإجرامية وتأثير البيئة على انتشار المخدرات. وكان هناك دائما تناسب طردي بين الجريمة والإدمان. يلجأ المجرمون كثيرا لتعاطي المخدرات فهناك علاقة دائرية بين الاجرام والمخدرات.

متعاطي المخدرات دائما يرتكب الجريمة للأسباب التالية:

1. تعاطي للمخدرات في حد ذاته جريمة يعاقب عليها القانون فالمتعاطي يدرك أنه مخالف للقانون مما يشجعه على المخالفة الدائمة.
2. المخدرات تكلف كثيرا فيضطر الفرد للسرقة والرشوة والاختلاس لشرائها.
3. عصابات المخدرات تشرك المتعاطين في الجرائم مثل السرقة والقتل الى خيانة الوطن.
4. المشاركة في تحديد الأفعال المجرّمة مثل زراعة المخدرات وتصنيعها وتوزيعها والترويج لها أو الحيازة.
5. عند دخول المدمن الى السجن يحاول جذب بقية المجرمين نحو المخدرات.
6. معاملة المجتمع للمدمن وانعدام فرص العمل أمامه أو فصله من العمل ويضيع مستقبله بسبب الإدمان مما يؤدي للسلوك الاجرامي

تعاطى وتجارة المخدرات من أكبر مشكلات الجريمة الدولية في العالم. وتعد القاعدة الأساس لغسيل الأموال والاتجار بالأسلحة والهجرة غير الشرعية وفي حالات معينة بالإرهاب (الياسري وآخرين، 2023).

معظم الجرائم الجنائية التي تم تسجيلها مؤخرًا ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بتعاطي المخدرات أو الاتجار بها. هو مخطط يستهدف تعطيل طاقات الشباب السوداني لتحويلهم من الإدمان إلى البطالة ومن البطالة إلى الجريمة ومن الجريمة إلى زعزعة الأمن والاستقرار. بدأ إعلان حرب شاملة لمواجهة انتشار المخدرات عبر حملة قومية ضخمة بواسطة قوات مشتركة من الأجهزة الشرطية بالتعاون مع القوات المسلحة وجهاز المخابرات العامة تستهدف مناطق التصنيع والتوزيع والتعاطي. وتمكنت من إلقاء القبض على أعداد كبيرة من مروجي المخدرات ومتعاطيها (عمارة، 2024).

في السودان تم تشكيل أول لجنة وطنية لمكافحة المخدرات بموجب القرار الوزاري رقم (1320) لسنة 1960م تحت مسمي اللجنة الوطنية السودانية لمكافحة المخدرات. وتمت عدة تعديلات اخرها القرار رقم (66) لسنة 2010 الصادر من السيد رئيس الجمهورية والذي بموجبه تم تشكيل اللجنة بوضعها الحالي برئاسة البروفسير الجزولي دفع الله العاقب مساعد والسيد مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات مقرر لها وتضم عضويها عدد من الشخصيات القومية والمتخصصين والمؤسسات والوزارات ذات الصلة (القدال، 2002)

الوقاية والسياسات الجنائية

1. تطوير تشريعات مرنة لمواجهة أنواع المخدرات الجديدة.
2. تشديد العقوبات للاتجار الدولي للحد من العرض عبر التعاون الدولي.
3. استخدام أساليب التحري الحديثة والمراقبة الإلكترونية في مكافحة المخدرات.

في النهاية يرى الباحث أهمية التعامل مع قضايا المخدرات بصورة جادة ومتخصصة ومهنية عالية. ويحتاج إلى عمل متكامل مع عقوبات رادعة تستهدف الوصول إلى كبار التجار. من وجود نيابات مجهزة تعمل طوال اليوم ومتخصصة بغرض تحقيق عنصر الردع القوية.

ثانيا: البعد الاجتماعي لتعاطى وادمان المخدرات في ولاية الخرطوم.

تُعدّ المخدرات من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد استقرار المجتمعات وتماسكها، نظرًا لارتباطها المباشر بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبما تخلّفه من آثار عميقة على الفرد والأسرة والمجتمع.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن انتشار المخدرات لم يعد مجرد سلوك فردي منحرف، بل أصبح ظاهرة اجتماعية مركّبة تتداخل فيها عوامل الفقر والبطالة والتفكك الأسري وضعف الضبط الاجتماعي والتغيرات القيمية، إضافة إلى تأثير الإعلام والفضاء الرقمي على الشباب.

لم تعد المخدرات في السودان ظاهرة اجتماعية هامشية أو سطحية. بل تحولت إلى سلاح خفي يهدد حاضر الشباب ومستقبل الوطن والحرب البديلة للعدو بعد الخسائر العسكرية الميدانية. وشهدت ولاية الخرطوم في الأشهر الأخيرة تصاعدًا خطيرًا في معدلات تعاطي وتجارة المخدرات حتى باتت القضية تتصدر المشهد الأمني والاجتماعي.

يُنظر إلى الاتجار بالمخدرات على أنه تهديد للأمن المجتمعي من خلال زيادة استهلاك المخدرات والإدمان، ورفع مستوى الجريمة العنيفة، والتأثير على صحة المستهلكين، ونشر فيروس نقص المناعة

البشرية المكتسب (الإيدز) من خلال تعاطي المخدرات عن طريق الحقن. وتقويض الهياكل الأسرية. وبالإضافة إلى تأثيراتها الاجتماعية، فإن تجارة المخدرات لها عواقب سياسية واقتصادية بالغة الأثر. إنها توجد اقتصادات الظل وتشوه المنشآت المالية وتقوض الاقتصادات الوطنية وتذكي معضلة غسيل الأموال. كما أنها تقوض سيادة القانون (الياسري وآخرين، 2023)

ان تفشي المخدرات عبر ظاهرة المتسولين والوجود الاجنبي من أبرز المهددات الأمنية التي تواجه ولاية الخرطوم. وبدأت حكومة ولاية الخرطوم، حملات مكثفة في اوساطهم لمحاربة الاتجار وتعاطى المخدرات بالتعاون مع جميع فئات المجتمع للقضاء على ترويج المخدرات التي عطلت مسيرة التنمية والإنتاج.

انطلقت حملات ومبادرات مجتمعية على وسائل التواصل الاجتماعي، بمشاركة جميع شرائح المجتمع لمحاصرة ظاهرة ادمان المخدرات والقضاء عليها بكل آثارها المدمرة. بعد أن أصبحت واقعاً وتحدياً حقيقياً يستدعي تضافر جهود جميع المؤسسات الرسمية والشعبية مع عبء أكبر على عاتق المؤسسات التربوية والتعليمية. وإنشاء صناديق للدعم المادي والاجتماعي لان علاج الإدمان مكلف ماديا ومرهق للأسر. تزامناً أيضاً مع توفير مراكز علاجية لتأهيل المدمنين إعادتهم إلى المجتمع.

الآثار الاجتماعية للمخدرات التي تؤثر بشكل كبير على تعطيل عملية التطور والتقدم أهمها:

1. يتسم سلوك متعاطي المخدرات بعدم الالتزام بالقيم الأخلاقية والاجتماعية مما يعنى تدمير القيم والمبادئ الأخلاقية التي تحكم أفراد المجتمع.
2. انتشار العنف في المجتمع. والجرائم مثل السرقة والنهب والقتل والاغتصاب وغيرها.
3. سيادة الأمراض الاجتماعية في المجتمعات، مثل السلبية والتواكل والانتهازية وتعطيل أمور الناس في الدوائر الأعمال العامة والخاصة وهذا من شأنه أن يؤثر على تقدم المجتمع ونموه.
4. انخفاض عدد الكوادر البشرية المطلوبة للنهوض بالمجتمع مما يقلل من عجلة الإنتاج.

الآثار الصحية

أن اعتلال صحة المتعاطي الناجم عن المخدرات يؤثر في المجتمع لأن الفرد ليس بمعزل عن مجتمعه، بل هو جزء منه يؤثر فيه ويتأثر به. واهمها:

1. انتشار الأمراض والأوبئة مثل فيروس سي والإيدز نتيجة لتبادل الحقن أثناء تعاطي المواد المخدرة.
2. انتشار اضطرابات الصحة النفسية وارتفاع نسبة الانتحار في المجتمع.

3. ولادة أطفال مشوهين: قد يؤثر تعاطي المخدرات على الجنين خلال فترة الحمل، فتأتى نسبة كبيرة من المواليد مصابين بأمراض وتشوهات مختلفة أبسطها الإسهال والتشنجات وعندما يكبرون تغلب عليهم السمات الانطوائية.

الاثار على الاسرة

1. الشعور بعدم الأمان في الأسرة: حيث يكون المنزل بصفة مستمرة عرضة للتفتيش من جانب الشرطة بحثاً عن المخدرات. بالإضافة إلى الشعور بعدم قدرة عائلها على حمايتها.
2. اهتزاز النموذج الوالدي أمام الأبناء والذي قد يتمثل في إهمالهم وعدم تقديرهم للمسئولية التي تنعكس على أسلوب تنشئة الأطفال في الأسرة.
3. تدهور الحالة المالية للأسرة: لما يسببه المتعاطي من استنزاف لموارد الأسرة المالية حيث يقوم المتعاطي أو المدمن بشراء المواد المخدرة تاركاً أفراد أسرته للجوع والحرمان، الأمر الذي قد يؤدي بأفرادها إلى السرقة والتسول والانحراف.
4. فقدان الأبناء للحب والحنان داخل الأسرة: يؤثر تعاطي المخدرات على نمط العلاقات بين الزوجين، فيكثر الشجار بينهما مما يفقد الطفل الشعور بالأمن، لأنه يخاف على مصيره. وقد يخشى أن يتحول الشجار إليه فيضربه أبوه أو تضربه أمه ويقسوان عليه. وكثيرا ما يشعر بالحيرة والبلبلة بين أن ينضم إلى أبيه أو لأمه. بالإضافة إلى ما يميز سلوك الآباء المتعاطين من عدم احترام لزوجاتهم والاعتداء عليهن أمام الأطفال الذين يعيشون مشاعر الخوف والقلق والإحساس بالضياع، مما يدفع به إلى تعاطي المخدرات في سن مبكرة.
5. نقل عادة التعاطي إلى أفراد الأسرة: فإذا تكرر تعاطي رب الأسرة للمخدرات أو أرسال أبناءه لجلب المخدرات سوف يثير فضول أبنائه من أماكن بيعها ويدفعهم إلى التعاطي. ومن المعروف أن الأطفال سريعو التأثر بآبائهم وتقليد أفعالهم.
6. إفراز أطفال منحرفين: أشارت الدراسات إلى أن المدمنين على المخدرات. هم في الغالب متأثرون بنحو أو آخر من أنماط الانحراف داخل الأسرة.
7. التفكك الأسري: ادمان المخدرات يسبب مشكلات ينتج عنها الطلاق أو الهجر والتنازع بين الزوجين. مما يؤدي الى نقص في إشباع الحاجات النفسية الاجتماعية للأبناء ودفعهم إلى سلوك الانحراف مثل تعاطي المخدرات.

الآثار في الدراسة والتعليم

يؤدي التعاطي إلى حرمان الأبناء من التعليم. كما ان تعاطي المخدرات له آثار سلبية على النواحي التعليمية للطلاب لأنهم يهملون واجباتهم المدرسية ويتغيبون عن حصصهم الدراسية مما يوقعهم في دائرة التأخر الدراسي. كما يميل بعض الطلاب إلى ارتكاب أفعال لا اجتماعية سواء مع زملائهم او مدرسيهم

الأثار في العمل والوظيفة

كثيرا ما يلجأ متعاطي المخدرات إلى التغيب عن العمل وطلب الإجازات المرضية، مما يؤثر على أداء العمل. ويسبب مشاكل للمستفيدين من خدمات المؤسسة أو يعطل الإنتاج بالمؤسسة التي يعمل بها.

النتائج

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. إدمان المخدرات مشكلة لها آثار جنائية سالبة على أمن واستقرار الدولة.
2. تعاطي المخدرات له ابعاد اجتماعية على الفرد وعلى الاسرة وعلى المجتمع.
3. هناك ارتباط وثيق بين الإدمان والجريمة، مما يجعل المواجهة الأمنية وحدها غير كافية.
4. هناك فجوة بين الجهود الاجتماعية والجنائية مما يقلل من فعالية المواجهة.
5. التكامل بين الجهود الاجتماعية والجنائية بين البعدين هو الأساس لبناء استراتيجية وطني.

التوصيات

استنادًا إلى النتائج السابقة، يوصي الباحث بالآتي:

1. تحديث التشريعات الجنائية لتشمل المخدرات المختلفة والمواد ذات التأثير النفسي الجديد.
2. تعزيز التعاون الدولي في تبادل المعلومات حول شبكات الاتجار للحد من الطلب على المخدرات.
3. تطوير قدرات المختبرات الجنائية عبر الاستثمار في تقنيات التحليل الجنائي الحديثة.
4. تعزيز التدريب المتخصص لرجال الشرطة والطب الشرعي في التعامل مع المخدرات.
5. توسيع برامج العلاج وإعادة التأهيل في مراكز الإدمان.
6. إقامة ندوات عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لتبصير المواطن بأثار المخدرات وأخطارها.
7. إدراج المواضيع التي تحارب تعاطي المخدرات في المناهج الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة.
8. تفعيل دور المؤسسات الدينية في مكافحة المخدرات من خلال الخطب والوعظ والإرشاد وتناول أخطار المخدرات وآثارها لتوعية المواطنين.

المصادر:

1.الفيروز آبادي، مجد الدين (1412): القاموس المحيط. دار إحياء التراث العربي. ط1. بيروت.

المراجع:

1. أحمد، صالحة صالح (2023): عوامل وأسباب انتشار المخدرات وسط الشباب بولاية الخرطوم 2022-2023 دراسة تحليلية. مجلة القلزم العلمية. مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر
2. الحربي، محمد عبد الله (2021): العوامل الاجتماعية المؤثرة في انتشار تعاطي المخدرات بين الشباب الجامعي. مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة الكويت. الكويت.
3. الزهراني، أحمد (2021): فعالية التشريعات الجنائية في مكافحة المخدرات. مجلة القانون. جامعة البحرين.
4. الهدية، بن علي أحمد بن عبد الرحمن (2008): السياسة الجنائية لمكافحة ترويج المخدرات في نظم دول مجلس التعاون الخليجي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. السعودية.
5. ابو الهيجا، يارا رشيد راشد (2025): المكافحة الجنائية لجرائم الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية.
6. حمد، ياسمين عبد العباس (2025): المواجهة الجنائية لجريمة اتجار وتعاطي المخدرات. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية مجلد 15 العدد 39. المنصورة. مصر.
7. عبد الحميد، صلاح محمد (2007): المراهقة والمخدرات. هبة النيل العربية للنشر والتوزيع. القاهرة.
8. عبد الخالق، جلال الدين ورمضان، السيد (2001): الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر.
9. على، شذى عمر (2023): دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التوعية والإرشاد من خطر المخدرات. مجلة العلوم التربوية والنفسية. الخرطوم. السودان.
10. علي، فايز فضل المولى (2005): الآثار الاجتماعية لظاهرة تعاطي المخدرات: دراسة تطبيقية على ولاية الخرطوم. جامعة أم درمان الإسلامية. السودان.
11. عمارة، عمارة (2024): أثير تعاطي المخدرات والإدمان عليها على السلوك الإجرامي والوقاية منها. مجلة الدراسات والبحوث القانونية. مجلد 9 عدد 2
12. مشاقبة، محمد أحمد (2007): الإدمان على المخدرات الإرشاد والعلاج النفسي. ط1. دار الشروق عمان.

13. غباري، محمد سلامة (2007): الإدمان أسبابه ونتائجه وعلاجه. دراسة ميدانية. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية.
14. فطاير، جواد (2001): الإدمان أنواعه، مراحله. علاجه. دار الشرق. القاهرة. مصر.
15. القحطاني، سارة (2022): دور الأدلة الجنائية في كشف جرائم المخدرات. مجلة العلوم الجنائية. جامعة نايف العربية. الرياض. السعودية.
16. القدال، محمد سعيد (2002): تاريخ السودان الحديث (1830 – 1955) مركز عبد الكريم ميرغني. الخرطوم.

1. Abdelmonaem, R. A., et al. (2024): Advances in latent fingerprint detection on drug-related surfaces. Egyptian Journal of Forensic Sciences
2. Paquet-Clouston, M., & Pires, S. F. (2024): Drug trafficking networks and crime opportunity structures: A systematic review. Crime Science.
3. UNODC. (2024). World Drug Report. United Nations Office on Drugs and Crime.

Forecasting Predicting in macro-economic production and productivity factors for agriculture in Gedaref State (2000 _ 2023)

التنبؤ والتوقع في الاقتصاد الكلي لعوامل الإنتاج والإنتاجية الزراعية في ولاية القضارف (2000 _ 2023)

اعداد: الطيب أحمد الأمين.

أستاذ مساعد/ جامعة القضارف

Dr. ELtayeb Ahmed Alamein Ahmed
Assistant Professor Gadarif University

Abstract

In this scientific paper we concentrated on the most significant issues which effect in the Sudanese economy, these issues represented through the production and productivity of the agricultural sector in Sudan. The main core of the study concentrated on the production per Fadden, productivity per sack and the total grown area during the periods between (2000-2023) according to scientific methods using "Minitab" Software for time series analysis .To comprehend and covering the wide perspective of the most essential problems which face the agricultural sector in Al Qadarif state as fluctuating of production, productivity and shortage of- skillful and aware- labors which reflect on the markets as prices decreasing, merchants policy, exaggerated cost of cultivation transportation, using pesticides as alternation of labors and forecasting the estimated values of production and productivity of next years and the Primary hypotheses of the causes of such phenomenon range from insufficient rainfall levels to lack of the required labor.

Keyword: Forecasting Predicting, production and productivity, agriculture in Gedaref State, rainfall, Fadden.

تناولت الدراسة تحليل قياس أثر الانتاج و الانتاجية على الزراعة المطرية في ولاية القضارف و التي تؤثر علي الاقتصاد السوداني تتمثل في الانتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي في السودان المحور الاساسي للدراسة يركز علي انتاج الفدان وإنتاج الجوال والمساحة المزروعة خلال الفترة من عام (2000–2023) وفقا للطرق العلمية لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام برنامج (الميني تاب) لفهم المنظور الواسع لمعظم المشاكل المهمة التي تواجه القطاع الزراعي في ولاية القضارف كتذبذب الانتاج والإنتاجية والنقص الحاد في العمالة الماهرة مما انعكس علي السوق بانخفاض الاسعار وتقلب سياسات التجار وترحيل الحصاد وزيادة استخدام المبيدات كبديل للعمالة وافترضت الورقة نقص في كمية الامطار وقلة طلب الايدي العاملة وأيضاً تناولت امكانية التنبؤ بالقيم المقدرة للإنتاج والإنتاجية خلال السنوات القادمة.

الكلمات المفتاحية: توقع الإنتاج، الإنتاج والإنتاجية، الزراعة في ولاية القضارف، نزول الأمطار، الفدان.

Part One: General Framework of the Study

First :Introduction

The chronic problem of fluctuating food production in Sudan has been going for long, even with the available land, labor and capital resources.

Primary hypotheses of the causes of such phenomenon range from insufficient rainfall levels to lack of the required labor.

Even in other academic and field research works, the reasons and causes of such impacts are not clearly verified.

Second: Study Methodology:

1. Research Problem:

Many previous studies have focused on the topic of production and productivity regarding the rainfed agriculture variable. The problem of the study lies in one main question (What are the reasons for the weakness of production and productivity according to the production per feddan of agricultural crops in Gedaref State?).

2. Study Objectives:

Study Objective:

i. Increase production and productivity.
ii. Contribute to the gross domestic product.
iii. Revive the Sudanese national economy.

3. Importance of the Study:

The importance of this study lies in its focus on the following:

i. Improving agricultural and productive services.
ii. Increasing production in the rainfed agriculture sector in Gedaref State.
iii. Using agricultural technology and improved seeds to increase production and productivity in Gedaref State.

4. Study Hypotheses:

To achieve the study objectives, a main hypothesis was tested:

The lack of production and productivity in Gedaref State negatively affects the Sudanese economy.

5. Study Population:

Mechanized agriculture in Gedaref State, includes both irrigated and rainfed farmers, modern and traditional, in the state.

6. Study Boundaries:

Spatial boundaries: Sudan, Gedaref State

Temporal boundaries: 2025 AD

7. Study Method:

This study used descriptive analytical methods and statistical package programs and used the Minitab program to analyze time series.

8. Data Collection Tools:

1. Primary data: such as questionnaires – observation and interviews – internet and newspapers.
2. Secondary data: books and references.

9. Study Model:

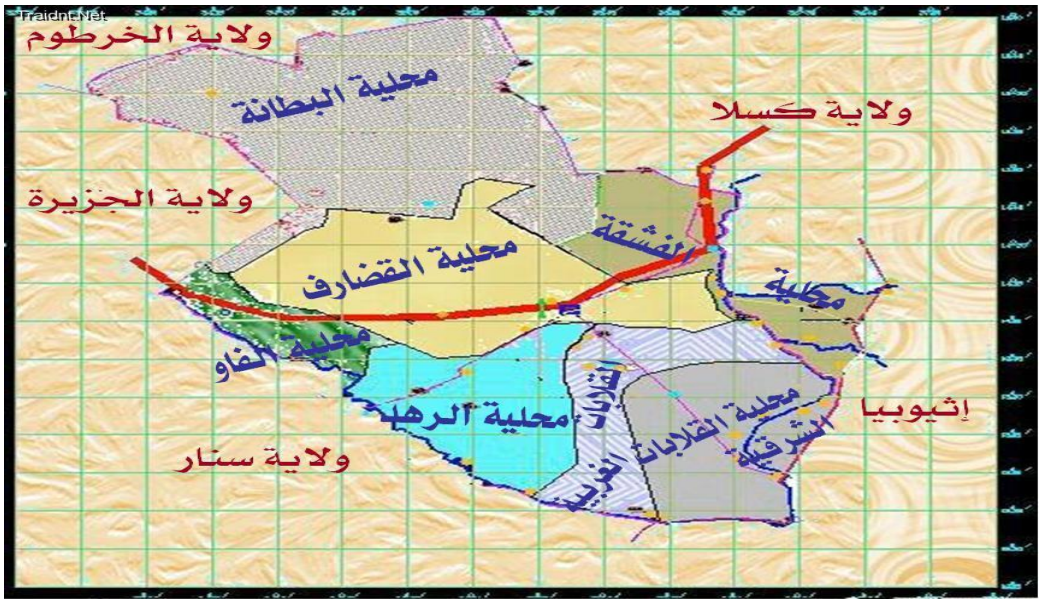

El Qadarif state map

El Qadarif state is one of the important economic states in Sudan the geographical location at eastern Sudan 14°02N 35°23ETotal are75,263km$^{2.}$Total population (at 2006) is 1,369,300 person.

The state area is divided into 7 provinces. The study divided area into 3 groups which are: group (A) represents Buttana province. Group (B) represents El Gadarif province + EL Fashaga province + El Faw province. Group (C) represents El Galabat el Qarbia province + El Galabat el Sharqia province + el Rahad province.

Those groups vary in the amount of production which depends on the amount of rain.

Third: Previous Studies:

The researcher reviewed many studies related to the topic.

Several studies have been conducted in this field:

1. Study (Suaad Al-Faki Al-Amin, Bank Financing and Its Impact on Agricultural Production in Gedaref State, 1000) where the study focused on understanding and analyzing the main obstacles facing bank financing in Sudan in general and in Gedaref State in particular, and reached the following conclusions :

-Insufficient official financing, official financing includes all agricultural operations, most official financing comes from the Agricultural Bank, high production costs, in the study (Osman, 2001)

2. The Impact of Commercial Bank Portfolio for financing Government Corporations On performance of Irrigated sector in Sudan: A case Study of Gezira Scheme2007.

The study focused on the growth rate of production, productivity, and agricultural studies and achieved the following results:

-The portfolio of commercial banks for financing government institutions has no positive effect on the production of cotton and wheat.

-The banks' portfolio has a positive effect regarding the agricultural area of cotton and a positive effect on the area planted with wheat.

3. The impact of productivity and financing on production volume in the rainfed agriculture sector in Gedaref State during the period (2013-1992) Ibrahim Musa Al-Tayeb, Dr. Faiqa Hussein Bilal Al-Awad.

Part Two: Forecasting Predicting in macroeconomic production and productivity factors for agriculture:

1. General background on the Qadarif State:

Qadarif State, along with the states of Kassala and the Red Sea, the so-called eastern Sudan as defined by the Eastern Sudan Peace Agreement and administrative arrangements which follow it, State located between latitudes 12-40 and 14-46 in the east and latitudes along the 33-30 and 36-30 to the north. The state's international border with Ethiopia at the east, and the juxtaposition of internally Kassala and Khartoum to the north, and the Gazzera state to the west, and the state of Sennar to the south. estimated total population of **Q**adarif State is about 1.35 million people live most of them (more than two-thirds of the state's population) in areas The rate of rural population density of the state is about 19 thousand people per square kilometer. total area of **Q**adarif, which includes ten administrative localities, about 71,000 square kilometers. The region under consideration is about 490 km from the capital Khartoum and 770 km from Port Sudan city, the main seaport of Sudan. Thus, the region's geographical position is favorable to domestic and foreign trade (en.wikipedia.org/wiki/ Qadarif state)

2. **Geography and resources**:

Most of the space is formed **Q**adarif State of the vast plains dotted with hills scattered with increasing the quality of the territory of the savannah as we head towards the far south of the state. Make their seasonal rivers, and as El Rahad, Setit and Atbara and with Islam, the area to the north slope of the Ethiopian plateau in times of fundamental of the year. In addition to this, despite the nature of the semi-arid regions of northern and north-western part of the state, with a rate of 100-500 mm rainfall per year in the period from July to October,

the average rainfall for most parts of the state with a 500-900 mm in the same period. Accordingly, the monsoon supports the cultivation of large areas and supports the growth of forests and grasslands. suffer from **Q**adarif State, except for the period of rainfall, water scarcity. There is an urgent need to push the planning and management in this area. It is vital to remedy the situation seasonal oscillating water resources, and the development of those resources is compounded by the possibility to take advantage of them confront the risks associated with this resource, such as those related to water-borne diseases. And turn the rivers and Lagoons during March and April just to sandy bottoms of rivers, is that these areas provide drinking water to its residents through shallow wells also supports the production of horticultural crops on a small scale that meets the requirements of families. The benefit **Q**adarif State as well as from several pools of surface water and groundwater, such as those we see in the Rashid. We can develop and manage these basins using water harvesting techniques to improve access to water and improve the quality to take advantage of them at the state level. **Q**adarif State is very rich wealth of animals, as home to about 5.2 million head of livestock in most times of the year. Lining the plains, which lies in the northern parts of North and West of the state completely unprepared for grazing livestock during the autumn months, and is considered one of the finest pastoral areas in Sudan? Accordingly, the shepherds tend their cattle in the north during the autumn to escape the heavy rain and insects and epidemics in the southern regions. But they, and once you start to run dry excavations, are turning towards their livestock pastures surrounding southern areas of mechanized farming schemes.

And suffer from the **Q**adarif State currently varying forms of environmental degradation sharp .He noted the Supreme Council for the Environment in Qadarif State to a decline in forest areas, grasslands and soil degradation, water shortages and low levels of diversity as the most important indicators of environmental degradation in this area. Agriculture is the backbone of the mechanism for the state's economy and continues to represent an important source of employment for the state's population and immigrants. However, do not use the system of the agricultural cycle in addition to agriculture, unfair land has resulted in the deterioration of the soil and the low level of biodiversity and forests shrank in recent years. These threats vary between floods along major rivers to diseases and epidemics that plague crops next to the threats of deforestation. The state government is currently implementing a program of reforestation specially designed for the development of the forestry sector in Qadarif State and the promotion of tree belts dedicated to the production of gum

Arabic. The government hopes to be able to grow in 1488 square kilometers of forest land, focusing on the southern parts of the state, resulted in the excavation, which took place in the past and the availability of large quantities of mineral resources, in AL Qadarif. Among these minerals that are found in the region there are chrome and asbestos and talc and kaolin, marble, mica, manganese, magnesium and gold. These findings open the door to the possibility of the development of mining industry and promising Qadarif State (en.wikipedia.org/wiki/ Qadarif state)

3. Overview of Mechanized Rain-fed Farming in Al Qadarif:

Mechanized farming began in Northern Qadarif in 1944 in response to the shortage of sorghum, the staple food grain for most Sudanese. The shortage was due to the increase in demand by the British's armies during the Second World War in East and North Africa. This marked the first phase in development of mechanized farming in Sudan. The low annual rainfall (600 to 700 mm) and the short rainy season (June to September) prevailing in the area retained only a light tree cover, which in turn, reduced the costs of land clearing. Subsequently, the areas for mechanized farming have rapidly developed (SIMPSON and SIMPSON, 1978).

During this stage, development continued through the establishment of government managed schemes where land was prepared through mechanical means assisted by manual labor from the towns. Due to the difficulties of mechanized crop production schemes as state farms, the system of participating cultivators was introduced in the 1948/49 season. In this system, land was to be plowed and sown by the scheme's management then weeded and harvested by the cultivators on a share cropping basis. However, the share-cropping system has not survived because of permanent settlement difficulties manifested by the seasonality of the production and the inadequacies of the requisite infrastructure (ADAM et. al, 1981). Until 1950, sorghum was the only crop grown, but in 1950 American short-staple cotton and local, white-seeded sesame were introduced on small areas (SIMPSON and SIMPSON, 1978). In 1952/53, the total crop area expanded from the initial area of 12,000 to 29,000 feddan (5,000 to 12,600 hectares).

The second phase began in 1953 when the direct state participation was abandoned and instead 1,000 feddan's (420 hectares) holding were subleased to private tenants at a nominal rent. The private tenants were largely from merchants who lived in towns and other entrepreneurs of **Q**adarif with both capital resources and management ability. Generally, the merchants lived in towns and hired farm managers to organize and implement field operations. Once the concept of 1,000 feddan (420 hectares) was introduced, the area under

cultivation in the Qadarif area expanded rapidly by 1959/60 passed one million feddan (420,000 hectares). (Abdalla and Nour, 2001)

Mechanized farming then spread to other areas. In 1958/59, mechanized farming was introduced into the Dali/Mazmum and Damzine areas in the southeast of **Q**adarif on the opposite side of the Blue Nile on 96,000 feddan (42,000 hectares) that expanded to 780,000 feddan (328,000 hectares) by 1968. In 1957/58 mechanized rain fed farming was also introduced in the Nuba Mountains area of Kordofan in Western Sudan. The rainfall in these areas is higher than at **Q**adarif but these areas are more remote from major markets.

Encouraged by the rapid spread of mechanized farming, the government has devoted attention to the possibilities of future expansion. Production and most of capital for expansion were seen emanating from the private sector, the role of state being the provision of roads and rural water supplies (SIMPSON and SIMPSON, 1976). Great emphasis was given to American short-staple cotton production for the recently established textile industry. The government also emphasized the introduction of sesame into rotation with the objective of export diversification away from the over dependence on cotton exports from the irrigated zones.

The increased production of sesame and cotton was to be secured by adoption of a new rotation on mechanized farms; cotton-sorghum-sesame-fallow. The government, however, had little success in securing the desired expansion in cotton area at **Q**adarif. Cotton is a labor-intensive crop, and the costs were not justified by the low yield levels normally attained. A major constraint was the shortage of drinking water during the operations of picking, collecting and burning of plant residues (January to March).

Sesame also was not successful in **Q**adarif. The crop is very sensitive to soil moisture conditions in its early stages and tends to die off when rainfall is either insufficient or excessive. Consequently, little progress was made with crop diversification especially in the **Q**adarif area where the farming system is predominantly sorghum monoculture with small area in sesame. The remedy for this problem was seen in the introduction of four-year fallow; to be implemented by leasing each tenant an extra one thousand feddan (420 hectares) holding so he could alternate a four-year cropping period and a four year fallow between the two. The plan did not achieve its objectives, for two basic reasons. The new schemes were often a considerable distance away from the original holdings. Farmers were reluctant to operate a fallow system and find the capital to clear fresh land that they could not farm continuously. In fact, the system was already extensive without these additional constraints.

The third phase began in 1968, when the awareness of the problem of land deterioration, poor agricultural practices, low yields and unauthorized removal

of natural vegetation led the government to establish the Mechanized Farming Corporation (MFC). The MFC was entrusted with surveying and allocating land for mechanized farming, assisting private investors, managing the state farms, promoting research, and providing credit and other services. In practice, the MFC's activities were confined to the first two activities since the state farms had been abandoned in 1984, and the remaining activities are provided by other agencies. (Mohamed and Hassan, 1981)

4. Table (2) Qadarif Average Shares in the MRS and Sudan's Area of Sorghum and Sesame, 1963-2001 Period:

Year	Sorghum		Sesame	
	MRS*	Sudan	MRS*	Sudan
1963-72	0.44	0.29	0.81	0.16
1973-82	0.62	0.30	0.56	0.14
1983-92	0.46	0.30	0.44	0.17
1993-2001	0.41	0.27	0.34	0.21
1963-2001	0.48	0.29	0.54	0.17

Qadarif Average Shares in the MRS and Sudan's Output of Sorghum and Sesame, 1963-2001 Period

Year	Sorghum		Sesame	
	MRS*	Sudan	MRS*	Sudan
1963-72	0.35	0.25	0.84	0.14
1973-82	0.57	0.30	0.58	0.17
1983-92	0.44	0.27	0.50	0.25
1993-2001	0.45	0.22	0.38	0.28

1. **Markets and Marketing Systems**

Qadarif is a major regional contributor to the national sorghum and sesame markets supply. All agricultural crops produced in the Qadarif area, especially in the large-scale sub-sector, are marketed through Qadarif auction, which is a well established and organized auction market located in Qadarif city. It works as a regional assembly point for recording, taxing and selling the supply of sorghum, sesame and gum Arabic. The storage capacity of the market's silos is about 100,000 tons with about annual storage cycle of 350,000 tons, while warehouses storage capacity is around 200,000 tons.

The market was established in 1945 in the southwestern part of the city. It started to get its importance since 1970s when a managerial body was appointed to administer the marketing of sesame, gum Arabic, sorghum and cotton crops. According to the market regulations, the above-mentioned crops are deprived from being traded outside the auction fences. The market administration is also committed to supervising some 22 rural assembly market centers in the Qadarif region. The ordinance of the market highlights the following goals:
(i) Organizing and maintaining the links between farmers and traders.
(ii) Enhancing the domestic marketing of the crops.
(iii) Facilitate the collection of taxes and fees levied on crops. (Ahmed, 1986).
Most of Sudan sorghum exports come from Qadarif area and the share of the other producing areas such as Blue Nile region depends on whether Qadarif alone can satisfy the export needs or not (HASSAN 1993, cited in HUSSIEN 2001). Sorghum is less controlled by the government than other cash crops. Only few instances of interference have taken place by the Agricultural Bank of Sudan (ABS) on behalf of the government. In most cases this interference is caused by popular pressure from the farmers in sorghum surplus seasons or by urban consumers in deficit years. The sorghum marketing system witnessed changes at macro level during the 1990's including the adoption of price liberalization and Islamic modes of credit which are based on commodity title transfer. Through these credit modes, the banks sign contracts and own the future crop. This meant the explicit involvement of commercial banks and companies as participants in sorghum marketing.

Hazards of Agriculture in the Qadarif

It is stated in general that the types and severity risks facing farmers in agriculture vary with the farming system, environmental, technical and policy factors. In the mechanized large scale farming system of Qadarif area, three types of risks are predominant viz. production, market and financial risk. STUDY AREA 47
The uncertain and uncontrollable factors affecting farming in the Qadarif region contribute to the magnitude of production risk. However, the main determinants of crop yields are weather, insects, diseases and indirectly, changes in national policies. The variations of physical output are attributed primarily to the weather conditions. Among the environmental factors, the point worth emphasizing is the untimely rains i.e. too much or too little rain at the wrong time. The time series data obtained from the mechanized farming corporation in Qadarif show a greater variability of yield for both sorghum and sesame during the period 1980/81 to 1999/2000 (figure 3.5). The yield variability for sorghum (CV=40%) is quite high compared to sesame (CV=24%) This implies that

throughout the period, sesame is more stable, but a downward trend of productivity prevails for both crops.

In the mechanized rain-fed farming system, agricultural production involves a large amount of capital investment; of which considerable amount is borrowed. The results of the field survey during the season 2003/2004 showed that 47% of the sampled farmers in the study area have used borrowed funds from formal institutions to finance their agricultural operations. Data from the Agricultural Bank of Sudan (the governmental body responsible for providing credits for large scale mechanized farmers) showed that 52.5% of farmers are unable to repay their credits in the year 2002. Also, the data revealed that the phenomenon of indebtedness has prevailed since 1997 when its ratio reached 42.5% and it is increasing over time. The above-mentioned information indicates the availability and importance of financial risk in the region that stems from the increasing trend of dependence on borrowed capital to finance agricultural operations on the one hand and the inability to repay loans on the other hand.

From the above information it can be concluded that, in large scale mechanized farming of Qadarif, yields, price and financial risks are important, and they have a considerable influence on farmers' decision-making process therefore, they will be considered in this study. The variability of yield and prices and the attitude of farmers to this variability may be a significant determinant of their choice of production technologies and strategies.

Part Three: Data Analysis and Hypothesis Testing:

First: Study Procedures

1. Data from the Ministry of Agriculture:

Table analysis:

YEAR _	Production per sac	Production Area per Fadden	Productivity per sac
2000	1980000	1826000	1.08
2001	7097490	3943050	1.8
2002	8000000	4000000	2
2003	6600000	3882000	1.7
2004	9662000	4200000	2.3
2005	5912000	3272000	1.81
2006	12379156	5154250	2.4
2007	5484124	3280000	1.67
2008	14622753	3910327	3.74
2009	4103006	2869235	1.43
2010	4730515	2913455	1.62
2011	5281934	3440700	1.54
2012	4541000	4239000	1.07
2013	9488874	3864668	2.46
2014	2400000	2188868	1.1
2015	8114756	3767139	2.15
2016	6182399	3714790	1.66
2017	6223906	3652589	1.7
2018	5858021	3416000	1.71
2019	3029201	2519469	1.2
2020	9009292	4305893	2.09
2021	4354899	2905521	1.5
2022	15946370	5240914	3.04
2023	5981178	3105687	1.93

Second: Analysis

The above table represents the input variants of the analysis process Considering the productivity of the state at period of 24 years, The first column represents the time (2000-2023) The second column represents the production

represents in Sac per year, The third column represents the production area per Fadden per year, The last column represents the productivity in Sac.

Description:

The quadratic general direction is

$Yt=\alpha+\beta 1t+\beta 2t^2+ut$

Yt= represents the directional value.

α= represent the model's constant.

$\beta 1t+\beta 2t^2$= represent the model's features considering to time.

ut= represent the Random Error considering to time

t= represent the time.

- **(1) Trend Analysis for Production per sack**

Data Production per sack
Length 24
N Missing 0

Fitted Trend Equation

Yt = 7191041 - 92706*t + 4533*t**2

Accuracy Measures	
MAPE	5.01199E+01
MAD	2.63876E+06
MSD	1.18391E+13

Forecasts	
Period	Forecast
2024	7706266
2025	7844723
2026	7992246
2027	8148833
2028	8314486

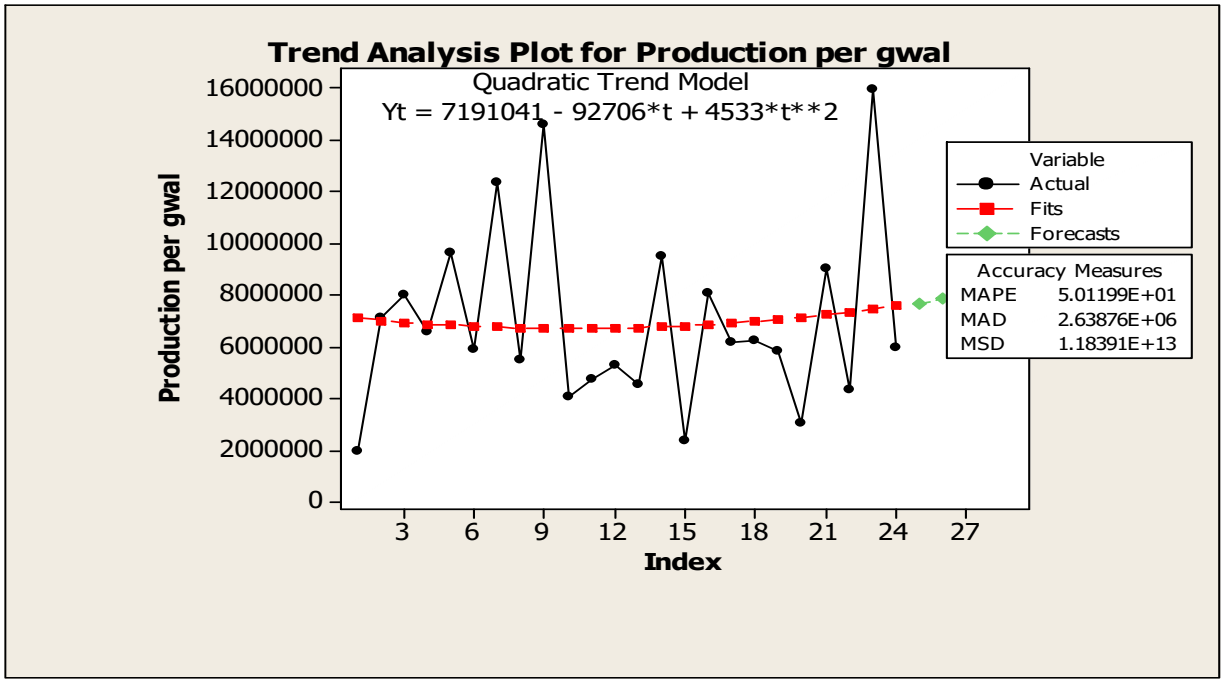

■ **(2) Trend Analysis for Production Area per Fadden**

Data Production Area per Fadden
Length 24
N Missing 0
Fitted Trend Equation
Yt = 3504539 + 9200*t - 257*t**2

Accuracy Measures	
MAPE	1.99283E+01
MAD	6.27500E+05
MSD	6.33824E+11

Forecasts	
Period	Forecast
2024	3574166
2025	3570280
2026	3565880
2027	3560968
2028	3555543

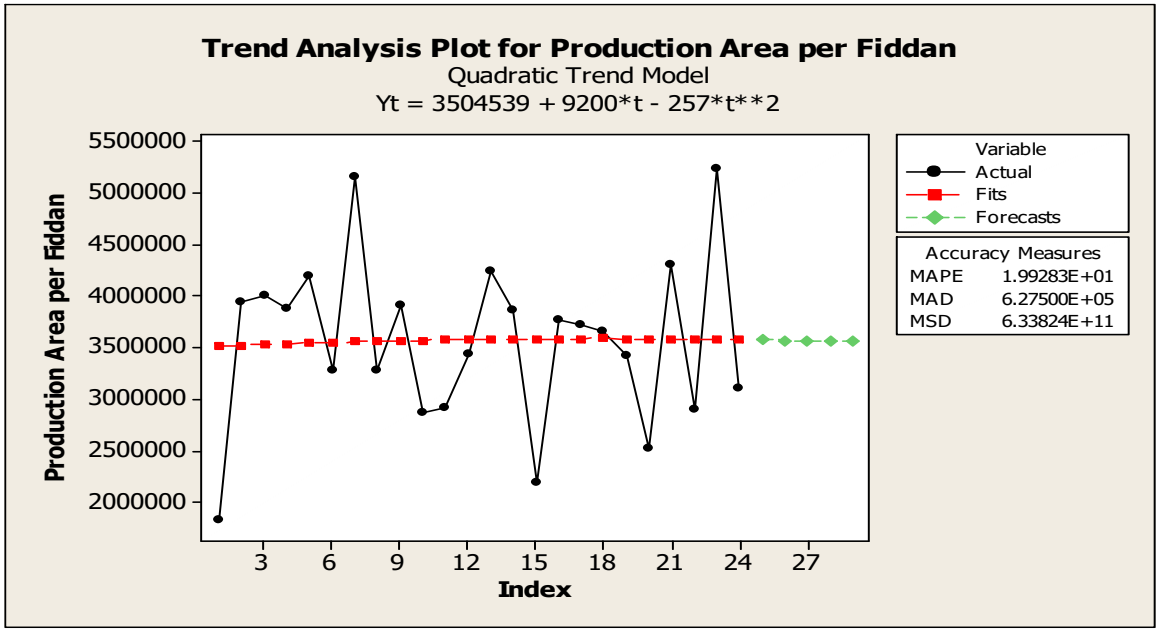

■ **(3) Trend Analysis for Productivity per sac**

Data Productivity per sac
Length 24
N Missing 0
Fitted Trend Equation
Yt = 1.863 - 0.0054*t + 0.00033*t**2

Accuracy Measures

Accuracy Measures	
MAPE	25.1013
MAD	0.4410
MSD	0.3665

Forecasts	
Period	Forecast
2024	1.93276
2025	1.94405
2026	1.95600
2027	1.96861
2028	1.98187

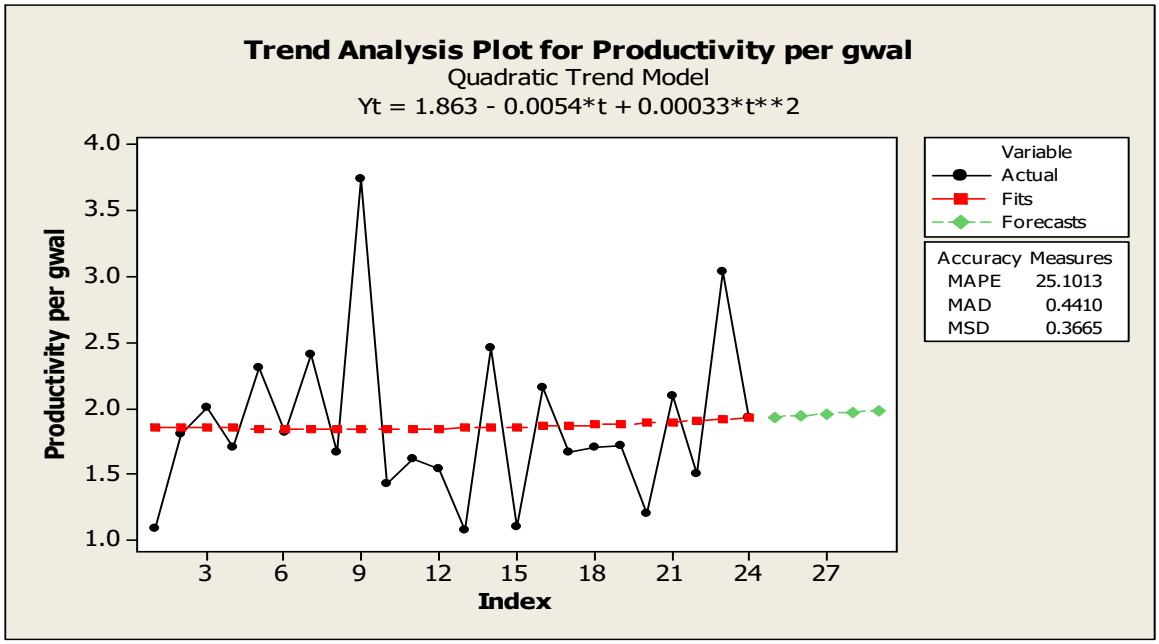

General direction model of produced amount of sesame and Sorghum in El Qadarif state:

The main tools which were used to strengthen our knowledge about determine the general direction of sesame and Sorghum production is the MINItab the famous modern statics analysis program.

The methods which used to analysis is the time series prototype to analyze a time chain contain 24 years between (2000-2023) the results obtained was explained below:

Firstly: GENERAL DIRECTION PROTOTYPE OF SORGHUM PRODUCTION: -

- **general direction quadratic equation: -**

The equation is:

Yt= 7191041-92706.4*t+4532.62*t2..... (1)**

The equation number (1) considered The general trend quadratic equation for the production of corn in EL Gedaref region for the period of (2000 – 2023) from the appendix we observe that the slope of general direction line indicate the decreasing rate of production is 92706.4 when time increased one year and the rate of decline also increasing in rate of 4532.62 when the quadratic increase of time was applied.

Accuracy measurements of quadratic models:

The above measurements are used to reconcile the accuracy of the model which is the average absolute relative errors is (50.1199), The average absolute deviation is (2638759) and The average square deviation is (1.183).

Prediction:

It is through the values that we have acquired from general direction quadratic equation which consider the better model compared to the linear model and

Exponential Model because it is characterized by the lowest average of squared errors Relied upon in reaching predictions for the year's which mentioned in the appendix from 2024 -2028.

The quadratic general direction of producing area model:

- **general direction quadratic equation: -**

Yt=3504539+9199.56*t - 256.579*t**2.... (2)

The equation number (2) considered the general trend quadratic equation for the producing area in Fadden EL Qadarif region for the period of (2000-2023) from the appendix we observe that the slope of general direction line indicate the decreasing rate of production is 9199.56when time increased one year and the rate of decline also increasing in rate of 256.579 when the quadratic increase of time was applied.

Accuracy measurements of quadratic models:

The above measurements are used to reconcile the accuracy of the model which is the average absolute relative errors is (19.9283), The average absolute deviation is (627500) and the average square deviation is (633823623659).

Prediction:

It is through the values that we have acquired from general direction quadratic equations which consider the better model compared to the linear model and Exponential Model because it is characterized by the lowest average of squared errors Relied upon in reaching predictions for the year's which mentioned in the appendix from 2024 -2028.

The quadratic general direction of area productivity model: -

- **general direction quadratic equation: -**

Yt=1.86319-5.40E-03*t +3.27E-04*t**2.... (3)

The equation number (3) considered the general trend quadratic equation for the area productivity by Fadden in Fadden EL Qadarif region for the period of (2000-2023) from the appendix we observe that the slope of general direction line indicate the decreasing rate of production is 5.40 when time increased one year and the rate of decline also increasing in rate of 3.27 when the quadratic increase of time was applied.

Accuracy measurements of quadratic models:

The above measurements are used to reconcile the accuracy of the model which is the average absolute relative errors is (25.1013), The average absolute deviation is (0.441048) and the average square deviation is (0.366493) .

Prediction:

It is through the values that we have acquired from general direction quadratic equation which consider the better model compared to the linear model and Exponential Model because it is characterized by the lowest average of squared errors Relied upon in reaching predictions for the year's which mentioned in the appendix from 2024 -2028.

The Results:

1. Major threads facing the pastoral region are the adverse consequences of the rapid expansion of mechanized agriculture in the region are loss of biodiversity due to natural vegetation clearance.
2. This leads to high rates of species disappearance as well as extinction of many important fodder plants in the region. Similarly,
3. some agricultural practices such as herbicide application by crop farmers are leading to changes in natural species composition.
4. In fact, it is known that the long-term effect of applying herbicide to control weeds can reduce diversity of species.

Recommendations:

1. Pastoralists must make the difficult choice of destocking to buy crop residues and bring water for their herds,
2. using tankers for them to continue their pastoral system of livelihood. Those who avoid such a choice may, over time, risk losing their herds. However, even though this choice is becoming partly difficult to achieve,
3. since some of the mechanized scheme owners have started to invest in raising herds and using their crop scheme residues to feed their own livestock.
4. One more choice that pastoralists make is to cross the borders into Ethiopia where there are available grazing sources.
5. To do so, they need to decide with the local leadership on the Ethiopian side. This could be resolved if a soft border is agreed upon between Qadarif state and the neighboring Ethiopian administration.

The Reference: -

1. en.wikipedia.org/wiki/ Qadarif state
2. Abdalla, A. A. and Abdel Nour, H. O. (2001): The Agricultural Potential of Sudan. On the internet: http://www.aboutsudan.com/conferences/
3. Ahmed. M. A. M, (1994): Introducing New Technologies on the Vertosols of Eastern Sudan: A Dynamic Programming Approach. Ph. D Thesis, Purdue University, USA.
4. Adam, F. H., Mohamed, E. E. and Hassan, K. I. (1981): Problems of Mechanized Agriculture in Developing Countries: The Case of the Central Rain lands of the Sudan. Development and Peace.
5. Ahmed, S. E. (1986): Rainfed Mechanized Farming in Southern **Q**edaref. In Zahlan, A. B. and Magar, W. Y.: The Agricultural Sector of Sudan, Policy and Systems Studies

Barriers associated with doctor's referral patients to dietitian in some Hospitals, in Khartoum State, Sudan

العوائق المرتبطة بتحويل المرضي من الأطباء إلي أخصائي التغذية في بعض المستشفيات بولاية الخرطوم، بالسودان

By:

Omaima Mohamed Salim
Omnia Alsadig Abd Almajed
Salma Alhassan Ali Sedahmed
Safa Waheed Emam Jaber
Maaza Musaa Aljylie

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of (BSc) in Human Nutrition & Dietetics.

Supervised by:

Dr: Omer Musaa Ezeldeen

Abstract

Aim of the study: To determine the Barriers associated with doctor's referral patients to dietitian.

Sample:175 participants, 132 were females (75.4) and 43 were males (24.6%), 67.5% of respondents were between the ages of 24 -34 years; 20% ages of 35- 44 years; 7% ages of 45 -54 years, 3% ages of 55-64 and 2% were over 65 years, include medical and specialist doctors.

Results: 64% of doctors were provided nutrition advice to their patients while 36% were never providing nutrition advice .85.7 % of doctors would refer patients to dietitian and 14.3% of doctors would not refer patients to dietitian .Diabetes mellitus, obesity, hyperlipidemia and anemia were identified as the condition doctors would most likely refer to a dietitian(respectively 79.4%, 70.9 %, 57.1%,53.1 %).The barrier identified most commonly was that doctors were unaware of dietitians (25.1 %) and unavailability of the dietitians (6.6%). Doctors experience of 0-5years (48%) ,6-10 years' experience (46.3%) was referred to dietitians, but older doctors almost not refer patients to dietitians. 97 % of doctors need a dietitian during the performance of their work, 99.4% of doctors the dietitian helped directly in the treatment of disease, 91.4% of doctors were consult the dietitian in the diet of patient. Most of doctors 61.7%were not satisfied from the dietitian's performance in their hospitals.

الخلاصة

هدف الدراسة: تحديد الحواجز المرتبطة بإحالة المرضي من قبل الاطباء الي أخصائي التغذية. **العينة:** 175 مشاركا,132من الإناث (75.4%) و43 من الذكور (24.6%). 67.5% من المشاكين تتراوح أعمارهم بين 24-34 سنة ,20% تتراوح اعمرهم بين 35-44 سنة ,7% اعمارهم بين 45-54,3% من55-64 ,و2% فوق 65 عام, وتحتوي العينة علي اطباء عموميين اطباء متخصصين. النتائج: 64% من الاطباء قدموا نصائح غذائية لمرضاهم، بينما لم يقدم بعضهم نصائح غذائية ابدا.85.7% من الاطباء كانوا يحيلون المرضي إلي أخصائي التغذية و14.3% من الأطباء لم يحيلوا إلى أخصائي التغذية. تم تحديد السكري، السمنة، فرط الدهون وفقر الدم كحالات يحيلها الأطباء علي الأرجح إلي أخصائي التغذية علي التوالي ((79.4%،57.1%،53،1%). وكان الحاجز الأكثر شيوعا هو أن الأطباء لم يكونوا علي علم بأخصائي التغذية (25.1%) وعدم توفر أخصائي التغذية (6.6 %). تم تحويل المرضي علي حسب خبرة الأطباء من 0-5 سنوات 48 %)، 6—10 سنوات (46.3%) إلى أخصائي التغذية ولكن الأطباء الأكبر سنا لا يحيلون المرضي لأخصائي التغذية. 97 %من الأطباء يحتاجون إلى أخصائي التغذية أثناء اداء عملهم. 99.4%من أخصائي التغذية ساعدوا الأطباء مباشرة في علاج الأمراض، بينما 91.4% من الأطباء استشاروا أخصائي التغذية في نظام المريض الغذائي ومعظم الأطباء لم يكونوا راضيين عن أداء أخصائي التغذية في مستشفياتهم.

CHAPTER One
Introduction

1.1 Introduction

Registered Dietitians are the only qualified health professionals that assess, diagnose and treat dietary and nutritional problems at an individual and wider public health level they work with both healthy and sick people. Uniquely dietitians use the most up-to-date public health and scientific research on food, health and disease which they translate into practical guidance to enable people to make appropriate lifestyle and
food choices (Waitzberg DL, and et- al 2004)

Clinical nutrition is a science that is concerned with the basic knowledge relating to diagnosis and treatment of diseases affecting the dietary intake absorption and metabolism of dietary constituents and to the promotion of health by prevention of diet-related diseases. (Halsted, C.H., 1992) This definition encompasses basic understanding of the role of the role dietary deficiency excess, or imbalance in altered metabolism of nutrients and pathogenesis of disease and of the role of dietary modification and specialized nutrient formulations and delivery systems in preventing and treating chronic and acute illness. (Halsted, C.H., 1992) Good nutrition has the potential to reduce health- related risk factors providing lasting improvements in health, and achieving concomitant decreases in health care costs (Halsted, C.H., 1992), (Yetiv JZ, Del Tredici AM. 1990)

Food is the most important therapeutic means in many diseases such as diabetes and kidney failure and disease defect of metabolism (Inborn error of metabolism) and diseases of intolerance of certain nutrients., and this requires specialist therapeutic feeding eligible scientifically translates the diet prescribed by the dietitian to fit the patient and spread over a number of meals by the patient's condition. So, you must share the dietitian when prescribing diet therapy (Yetiv JZ, Del Tredici AM. 1990) After an intensive 4-month study, a committee of the Food and Nutrition Board of the United State National Research Council concluded that nutrition education programmer at medical schools generally do not meet the demands of medical profession. (Sowinski SA, and et-al 1994). Registered dietitians are more than capable of initiating nutrition-based counseling in therapeutic, food service and educational scenarios. However, legal and social norms still dictate that the doctor's ultimate authority for medical treatment. As result, many dietitians rely on referrals from doctor to provide nutritional care services, which imply that lack

of referral from doctors may prevent patients from consulting a dietitian value-added partnership between doctors and dietitians should be the ultimate goal to providing nutrition education and counseling to patients (Sowinski SA, and et-al 1994), (Touger-Deckera R, et-al 2003)

1.2Objectives:

1.2.1 General objectives

The main study aim was to investigate factors that act as barriers to patient referrals by doctors to dietitians.

1.2.2 Specific Objectives included:

-To evaluate the barriers that affect doctors 'referral to dietitians.

- To determine possible association between age, gender, and current field practice, and doctor's referral.

-To determine for which medical conditions doctors are more likely to refer patients to dietitian.

- To determine what dietitians can do from their side to encourage better doctor/dietitian relations

1.3 Justification

At this time with regard to when this literature was conducted, no data and research was available about the situation in Sudan pertaining to factors affecting referral to dietitians, and the unavailability of dietitian, unawareness of doctors about the existence and qualification of dietitians, for these reasons we need to evaluate the barriers that affect doctor's referral to dietitian.

Chapter Tow

Literature review

2.1 Factors affecting doctor's referrals to dietitian:

2.1.1 Age and experience of the physician

Despite the interest of patients in obtaining nutrition information advice, some studies suggest that many doctors lack sufficient nutrition information and knowledge. Doctors' knowledge and attitude appeared to change in relation to their duration of practice experience, where younger doctors are more aware of nutrition factor than older doctor (Touger- Deckera R, et-al 2003). There is however no consistent regard to difference of attitude to nutrition or referral to dietitian (Truswell AS. 2000).

2.1.2 Lack of understanding of the role of dietitians:

Nutrition education for medical students and doctors remains inadequate to date and for this reason the identified role of the dietitian is not properly understood. In surveys, doctors generally agree that nutrition is important and that they too should provide nutrition counseling. (Touger- Deckera R, et-al 2003), (White JV, Young E, 1994). A lack of nutrition education in the limited availability of suitability qualified faculty members to teach nutrition (Strychar IM, Potvin L, et -al 1995).

Although nutrition is positively recognized as an important part of all medical care spheres, barrier do exists preventing this from being attained and thus all aspect involved in the development of nutrition study components, the implementation thereof, and supportive feedback, need to be thoroughly assessed. All of the above factors have contributed in limited nutrition knowledge among doctors and lack of referral to dietitian, ultimately affecting the nutritional care and treatment of patient (Truswell AS, et -al 2003). Some doctors have reported that medical school training did not prepare them adequately for providing dietary and nutrition counseling to patient (Van Dillen SM, and et-al 2003).

2.1.3Dietitians referral management:

Communication between doctors and dietitians are vital if doctors are to know dietitians' responsibilities and competencies and in order to collaborate effectively when providing medical nutrition therapy to patients. (Solomon-Dimmitt R.1999). To increase referral dietitian, need to develop ongoing co operative relationships with doctors and their practice staff dietitians cannot remain passive and more aggressive marketing of their services is important. Doctors have indicated that excellent nutrition services offered by dietitians could elicit positive patient feedback and compliance to advice from both the doctor and patient (Kenner MM, and et -al 1999), Strychar IM, Potvin L, 1995).It is important to ask doctors for feedback about problems experienced Individuals treatment plans with realistic goals are important in determining

outcomes they are also more attainable when doctors specify desired health outcomes at the time of nutrition-related referrals. Lazarus K. 1999) (Kenner MM, and et -at 1999).

2.1.4Missed communication between doctors and dietitians:

Unaware of dietitian's exist and have never spoken one to one. Problems arising from lack of understanding by, or poor communication with doctors, non-referral of patients with a genuine need for skilled dietetic advice, late referral (Jackson AA,2001). It is admitted first, that the number of qualified dietitians working in the health service is still insufficient for every patient who could benefit to receive dietetic advice, so that doctors may have to act alone. Some dietitians also fail to keep up to date with changes in medicine or nutrition and dietetic practice. It is also true that dietitians do not always take time to write in case notes or send informative letters to doctors who consult them (Jackson AA,2001).

2.1.5Referral of specific- disease:

doctors are more likely to refer to a dietitian for nutrition counseling. Various disease states were identified as determinants to referral and include: diabetes mellitus, weight loss, anemia, constipation, diarrhea, hyperlipidemia, hypertension, inflammatory bowel disease, specialized enteral feeds, pregnancy, gastro-esophageal reflex disease and food allergies, pregnancy, most doctors only recognized one or two of these as a reason to refer (Olendzki BC, 1998).

Chapter Three
Methodology

3.1 Study design

3.1.1Type of study:

A descriptive, cross –sectional study using a validated self-administrated questionnaire was performed.

3.2 Study area:

Random governmental and private hospitals (18) in Khartoum, Sudan.

3.3 Sampling:

3.3.1 Study population and sampling method:

The material was obtained from a cross-sectional carried out in all practicing medical doctors and specialists registered in18 random governmental and private hospitals in Khartoum of Sudan. 200 doctors were participated, eight-three were females (41.5%) and 117 were males (58.5%)

3.3.2. Selection criteria:

Doctors working in governmental and private hospitals

3.4The questionnaire:

The questionnaire (Appendix 1) consisted of 18 close-ended questions. The first part of the questionnaire consisted of demographic and general information about the respondent and the second and third parts consisted of a series of close-ended questions that related to specific issues on dietitian referral practices.

3.5 Data collection:

3.5.1Primary data:

Data was collected using a self-administrated**,** questionnaire is collected by selection of sample group.

3.5.2 Secondary data: Collected from scientific journals, books, researcher's studies.

3.6 Data analysis: The data collected was analyzed by using statistical measures (SPSS version 15)

3.7 Ethical concern: We took letters from (National Ribat University) to evaluate the barrier affecting doctor's referral to dietitian from governmental and privet hospitals in Khartoum state, Sudan.

3.8 Budget: The researchers covered all costs incurred in the execution of this study.

CHAPTER Four

Result

4.1.1 Sample description:

175 participants, 132 were females (75.4) and 43 were males (24.6%), 67.5% of respondents were between the ages of 24 -34 years; 20% ages of 35- 44 years; 7% ages of 45 -54 years, 3% ages of 55-64 and 2% were over 65 years, include medical and specialist doctors. Table 1 show that.

Table 1 Age and gender distribution of sample

Age years	Male%(n)	Female%(n)	Total% (n)
24 – 34	24.6(43)	50.4(90)	75(132)
35 – 44	0.0(0)	20(35)	20 (35)
45 – 54	0.0(0)	1.1(2)	1.1 (2)
55 – 64	0.0(0)	1.4(5)	1.4 (5)
Total % (n)	24.6(43)	75.4(132)	100 (175)

Table 2 show that 33.7% of respondents were house officer, 16% were medical officer; 34.9% were register; 13.1 % consultant and 2.3% were Specialists.

Table 2 Gender and field of practice

Field of practice	Male%(n)	Female% (n)	Total% (n)
House officer	4 .6 (8)	29.1(51)	33.7 (59)
medical officer	16 (28)	0.0 (0)	16.0 (28)
Register	4 (7)	30.9 (54)	34.9 (61)
Consultant	.0 (0)	13.1(23)	13.1 (23)
Specialists	.0 (0)	2.3 (4)	2.3 (4)
Total % (n)	24.6 (43)	75.4 (132)	100 (175)

(48%) of respondents were practicing medicine 0-5 years, (46.3%) were 6-10 years (3.4%) were 11-14 years (1.7%) were 15-19 years; (0.6%) were >20 years. Table 3 shows that.

Table 3 Period of doctor s practicing medicine

period of practicing medicine (years)	Male [%(n)]	Female [%(n)]	Total [%(n)]
0-5	3.4(6)	44.6(78)	48(84)
6-10	15.4(27)	30.8(54)	46.3(81)
11-14	3.4(6)	0.0(0)	3.4(6)
15-19	1.7(3)	0.0(0)	1.7(3)
>20	0.6(1)	0.0(0)	0.6(1)
Total % (n)	24.6(43)	75.4(132)	100(175)

almost of the doctors 92.6% considered nutrition education at medical schools is very important, while 7.4% were not.

Table 4 Importance of nutrition education at medical schools

Gender	Yes	No	Total% (n)
Male	24.6(43)	0.0(0)	24.6(43)
Female	68.0(119)	7.4(13)	75.4(132)
Total % (n)	92.6(162)	7.4(13)	100(175)

64% of doctors were provided nutrition advice to their patients (44.6% female,19.4 were male). While 36% of all doctors were never providing nutrition advice to them (male 5.1%, femal30.9%). 85.7 % of doctors would refer patients to dietitian and 14.3% of doctors would not refer patients to dietitian.

Table 5 frequency of doctor's advice to patient and referral to dietitians

	Male% (n)		Female% (n)		Total
	Yes	No	Yes	No	%(n)
Doctors' advice to patient	19.4(34)	5.1(9)	44.6(78)	30.9(54)	100(175)
Doctors 'referral to dietitian	24.6(43)	0.0 (0)	61.1(107)	14.3 (25)	100(175)

Respondents were asked to indicate all the reasons for possible patient referral to dietitians. The results are contained in Table 6.

Table 6 Reasons for referring to dietitian

Reason for referral	Responses	
	N	%
1-patient present with specific disease state.	50	28.6
2-patient has complicated dietary needs.	40	22.9
3-when a patient is confused about dietary advice or disease/diet relationship.	22	12.5
4-when you are unsure of nutrition information.	35	20.0
5-Patient require nutrition advice	28	16.0
Total	175	100

Table 7 provides the results on the frequency of referred by age group., in all categories younger than 45 years most doctors referred to dietitian 61.1%, whilst categories greater than 45-54 years the majority not referred. It is evident that older doctors referred to a dietitian less than the younger doctors.

Table 7 Age and doctor referral to dietitians

Age(years)	Yes[%(n)]	No[%(n)]	Total[%n)]
24 – 34	61.1(107)	14.3(25)	75.4(132)
35 – 44	20.6(36)	0.0(0)	20.6(36)
45 – 54	1.1(2)	0.0(0)	1.1(2)
55 – 64	2.9(5)	0.0(0)	2.9(5)
Total	75.0(150)	14.3(25)	100(175)

Diabetes mellitus, obesity, hyperlipidemia and anemia were identified as the condition doctors would most likely refer to a dietitian (79.4%,70.9 %,57.1%,53% respectively) Table 8 shows that.

Table 8 Medical conditions considered worth referring to dietitians

Medical condition	Would referral [%(n)]	Would not referral[%(n)]
1-hyperlipidemia	57.1(100)	42.9(75)
2-ulcerative colitis	29.7(52)	70.3(123)
3-gastro-esophegal reflex	12.0(21)	88(154)
4-diabetes mellitus	79.4(139)	20.6(36)
5- pregnancy	23.4(41)	76.6(134)
6- Liver disease	38.9(68)	61.1(107)
7-Anemia	53.1(94)	46.9(81)
8-conistipation	24.8(43)	75.2(132)

9-Diarrhea	16.6(29)	83.4(146)
10- Cancer	12.0(21)	88.0(154)
11- Allergies	25.7(45)	74.3(130)
12-obesity	70.9(124)	29.1(51)
14-Reanal disease	22.3(39)	77.7(136)
15- hypertension	32.6(57)	67.4(118)

48% of sample was experience of 0-5years were refer to dietitians; 46.3% was 6-10 years' experience also refer to dietitians, but older doctors almost not refer patients to dietitians. Table 9shows that.

Table 9Years of practice and doctor's referral to dietitians

practicing medicine (Years)	Yes[%(n)]	No[%(n)]	Total[%n)]
0-5	33.7(59)	14.3(25)	48.0(84)
6-10	46.3(81)	0.0(0)	46.3(81)
11-14	3.2(6)	0.0(0)	3.2(6)
15-19	1.7(3)	0.0(0)	1.7(3)
>20	0.6(1)	0.0(0)	0.6(1)
Total	85.7(150)	14.3(25)	100(175)

25.1 % of doctors did not consider unaware of dietitian role by doctors is a barrier to refer or not. 16.6 % they considered that a un availability of dietitian it is a barrier of doctor's referral to dietitian. Majority of doctors 45.7% did not consider the fact that they themselves are capable in providing nutrition advice to their patients as a reason to not refer to dietitian. See table 10.

Table 10Barriers to referral of patients to dietitian

Barriers to referral of patients to dietitian	**Case frequency** N (%)
1-unawere /under estimated of dietitian role by doctors	44(25.1)
2-unavailability of dietitian on hospital	29(16.6)
3-assumed lack of patient interest	22(12.6)
4-able to provide nutritional counseling by your self	80(45.7)
Total	175(100)

99% of doctors were consider that a dietitian has a role in the treatment of patient, 89.7% trust in the dietitian's qualification to play a role in the hospital, 97 % need a dietitian during the performance of their work, 99.4% considered dietitian help directly in the treatment of disease, 91.4% consult the dietitian, 61.7% of doctors were not satisfied from the dietitian's performance. Table 12 shows that

Table 11 Understanding the role of dietitian by doctors

Question	YES%(n)	NO% (n)
1- Do you think that a dietitian has a role in the treatment of patient?	99(174)	0.6(1)
2- Do you trust in the qualification dietitian to play a role in the hospital?	89.7(157)	10.3(18)
3- Do you feel to need a dietitian during the performance of your work?	97.1(170)	2.9(5)
4-do you consult a dietitian in the diet of patient?	91.4(160)	8.6(15)
5-Is a dietitian helped in the treatment of any disease?	99.4(174)	0.6(1)
6- Are you satisfied with the performance of dietitian in	61.7(108)	38.3(67)

CHAPTER Five

5.1 DISCUSSION:

175 doctors were participated in this study from 18 hospitals (governmental and private), in Khartoum state, in Sudan. 132 were females (75.4%) and 43 were males (24.6%). 67.5% of respondents were between the ages of 24 -34 years; 20% ages of 35- 44 years; 7% ages of 45 -54 years, 3% ages of 55-64 and 2% were over 65 years, include medical and specialist doctors.

64% of doctors were provided nutrition advice to their patients while 36% were never providing nutrition advice .85.7 % of doctors would refer patients to dietitian and 14.3% of doctors would not refer patients to dietitian. Diabetes mellitus, obesity, hyperlipidemia and anemia were identified as the condition doctors would most likely refer to a dietitian (respectively 79.4%, 70.9 %, 57.1%,53.1 %). The finding of the study indicate that a number of factors contribute to the barrier that doctors experience to referring patient to dietitian. The barrier identified most commonly was that doctors were unaware of dietitians (25.1 %) and unavailability of the dietitians (6.6%). Doctors experience of 0-5years (48%) ,6-10 years' experience (46.3%) was referred to dietitians, but older doctors almost not refer patients to dietitians. 97 % of doctors need a dietitian during the performance of their work, 99.4% of doctors the dietitian helped directly in the treatment of disease, 91.4% of doctors were consult the dietitian in the diet of patient. Most of doctors 61.7%were not satisfied from the dietitian's performance in their hospitals.

Doctors referred patient to dietitian when patient presented with specific disease

state 28.6%, while in study at South Africa 22.2% doctors were also refer. In this study 22.9% of doctors will refer patient when has complicated dietary needs 16.7%, while in study in South Africa less doctors referred patients to dietitian. When a patient is confused about dietary advice or disease/diet relationship 12.5% of doctors see that it is a reason to refer patient to dietitian, while in South Africa more doctors refer14.3%. When Patient require nutrition advice 16.0% of doctors think they will refer patients .

CHAPTER Six

Conclusions and Recommendations

6.1 Conclusions

From the results of this study, it is evident that nutrition education at medical schools plays a key role in educating doctors on the role of dietitians, in informing what their skills entail and what their part in the medical team is. It is also evident that the dietitian should continue to work toward improved communication with referring doctors, including regular patient feedback.

6.2 Recommendation

-Dietitians need to advertise their services their skills and their locality appropriately. - Dietitians also need to approach doctors through professional group and local affiliates, make presentations at newsletter

-The team approach should be developed and continuously practiced at medical school in order for referral and input between all health professionals to be well established and for each of their individual roles to be well understood

- Clear, concise and specific communication routes should be established between doctors and dietitians, and dietitians need to provide follow-up report on services provide, value added to patients and the results achieved

-Nutrition education to doctors should be given greater attention and should also be part of specialization. Dietitians need to be involved in developing nutrition education programmers for medical student

Reference:

1. Bradley A, Elliott J, White H. Attitudes and practice of New Zealand doctors in the management of patients with dyslipidemia. The New Zealand Medical Journal. 1993 Jun 1;106(958):243-7.
2. -Halsted, C.H., 1992. Toward standardized training of physicians in clinical nutrition. *The American journal of clinical nutrition*, *56*(1), pp.1-3.
3. -Jackson AA. Human nutrition in medical practice: the training of doctors. Proceedings of the Nutrition Society. 2001 May;60(2):257-63.
4. Association. 1990 Oct 1;90(10):1383-7.
5. Kenner MM, Taylor ML, Dunn PC, Gruchow HW, Kolasa K. Primary care providers need a variety of nutrition and wellness patient education materials. Journal of the American Dietetic Association. 1999 Apr 1;99(4):462-6.
6. -Lazarus K. Nutrition practices of family physicians after education by a physician nutrition specialist. The American journal of clinical nutrition. 1997 Jun 1;65(6):2007S-9S.
7. -Olendzki BC, Hebert JR, Hampl JS, Scribner KB, Ockene IS. Nutrient intake report: a coordination of patient dietary assessment between physicians and registered dietitians. Journal of the American Dietetic Association. 1998 Oct 1;98(10):1159-62. --Pavlekovic G, Brborovic O. Empowering general practitioners in nutrition communication: individual-based nutrition communication strategies in Croatia. European journal of clinical nutrition. 2005 Aug;59(1): S40-6
8. -Solomon-Dimmitt R. Focus on rehabilitation: Teamwork that works. Advances in Renal Replacement Therapy. 1999 Jul 1;6(3):278-81.
9. -Strychar IM, Potvin L, Pineault R, Pineau R, Prevost D. Referrals to dietitians after cardiovascular screening program held in supermarket. Journal of the American Dietetic Association. 1995 Jul 1;95(7):806-8.

10.-Sowinski SA, Shepherd SK, Dowling RA, Wagner MH. Value-added services that increase physicians' intent to refer patients to an outpatient nutrition clinic. Journal of the American Dietetic Association. 1994 May 1;94(5):529-35.

11.-Truswell AS, Hiddink GJ, Blom J. Nutrition guidance by family doctors in a changing world: problems, opportunities, and future possibilities. The American journal of clinical nutrition. 2003 Apr 1;77(4):1089S-92S.

12.-Touger-Decker R, Mobley CC, American Dietetic Association. Position of the American Dietetic Association: Oral health and nutrition. Journal of the Academy of Nutrition and Dietetics. 2003 May 1;103(5):615.

13.-Truswell AS. Family physicians and patients: is effective nutrition interaction possible? The American journal of clinical nutrition. 2000 Jan 1;71(1):6

14. -Van Dillen SM, Hiddink GJ, Koelen MA, de Graaf C, van Woerkum CM. Understanding nutrition communication between health professionals and consumers: development of a model for nutrition awareness based on qualitative consumer research. The American journal of clinical nutrition. 2003 Apr 1;77(4):1065S-72S.

15.-Waitzberg DL,Correia MI,Echenique M, Ize-Lamache, Soto JK, Mijares JM,Nin Alvarez LA, de Paula JA, Rugeles S. Total nutritional therapy: a nutrition education program for physicians. NutHosp.2004:19:28-33.

16.-White JV, Young E, Lasswell A. Position of the American dietetic association: Nutrition—An essential component of medical education. Journal of the American Dietetic Association. 1994 May 1;94(5):555-7.

17.-Yetiv JZ, Del Tredici AM. Bringing the cholesterol message to the public: dietitians must be proactive in nutrition counseling. Journal of the American

Questionnaire

1/ Sex: (a) Male (b)Female

2/How old: (a) 24 – 34 (b) 35 – 44 (c) 45 – 54 (d) 55 – 64

3/Current field practice: (a) House officer: (b) medical officer

(c) Register (d) Consultant (e) Specialists

4/ Period of doctor s practicing medicine: (a) 0-5 (b) 6-10 (**c)** 11-14

(d) 15-19 (e) >20

5/Doctors' advice to patient: (a) Yes (b) No

6/Doctors 'referral to dietitian: (a) Yes (b) No

7/ Reasons for referring to dietitian

Reason	Yes	No
1-patient present with specific disease state.		
2-patient has complicated dietary needs.		
3-when a patient is confused about dietary advice or disease/diet relationship.		
4-when you are unsure of nutrition information.		

8/ Age and doctor referral to dietitians**:** **(** a) 24 – 34

(b) 35 – 44 (c) 45 – 54 (d) 55 – 64

9/ Medical conditions considered worth referring to dietitians hyperlipidemia

ulcerative colitis diabetes mellitus pregnancy Liver disease

Anemia constipation Allergies obesity hypertension

10/Barriers to referral of patients to dietitian

unaware /under estimated of dietitian role by doctors		
unavailability of dietitian on hospital		
assumed lack of patient interest		
able to provide nutritional counseling by your self		

11/ Understanding the role of dietitian by doctors

Do you think that a dietitian has a role in the treatment of patient?		
Are you satisfied with the performance of dietitian in		
do you consult a dietitian in the diet of patient?		
Do you need a dietitian during the performance of your work		

دلالة مفردة الحرب في شعر العصر الجاهلي

The Semantics of the Term “War” in Pre-Islamic Poetry

د. آمال موسى محمد نور

أستاذ مشارك/ كلية اللغات والترجمة. جامعة الرباط الوطني

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دلالات مفردة "الحرب" في شعر العصر الجاهلي، لا سيما أن هذا العصر شهد حروبًا كثيرة متنوعة الدوافع. وكان الشعر الجاهلي سجلاً صادقًا لحياة العرب في تلك الفترة، إذ عبّر الشعراء عن تجاربهم في الحروب والمعارك، وصوّروا أحداثها وأبطالها والأسلحة المستخدمة فيها. وتتناول الدراسة حضور مفردة الحرب في الشعر الجاهلي ودلالاتها المختلفة، مع الإشارة إلى أبرز الحروب التي شهدها ذلك العصر، وبيان كيفية توظيف الشعراء لهذه المفردة في وصف القتال والمعارك. كما تسلّط الضوء على مواقف الشعراء من الحرب، إذ انقسموا إلى فريقين: فريق مجّد الحرب وجعلها مصدر فخر واعتزاز، وفريق آخر نَفَر منها وأظهر استهجانه لها. وتخلص الدراسة إلى أن العصبية القبلية كانت من أبرز أسباب الحروب في العصر الجاهلي، وأن وصف الأسلحة كان عنصرًا ملازمًا لمفردة الحرب في الشعر. كما توصي الدراسة بضرورة مواصلة البحث في التراث العربي لما يزخر به من موضوعات جديرة بالدراسة.

كلمات مفتاحية: مفردة الحرب. الشعر الجاهلي. العصر الجاهلي.

Abstract

This study aims to explore the semantics of the term “war” in the poetry of the pre-Islamic era. The pre-Islamic period witnessed numerous wars with various motives, and poetry served as a faithful record of Arab life at that time. Pre-Islamic poets often described their experiences in wars and battles, portraying events, heroes, and the weapons used in combat. The study examines the presence and connotations of the term “war” in the poetry of the pre-Islamic era, referring to some of the most famous wars of that period and explaining how poets employed this term in their descriptions of battles and combat. It also highlights the poets’ attitudes toward war, showing that they were divided into two groups: one group glorified war and regarded it as a source of pride and honor, while the other rejected it and expressed disapproval of its consequences. The study concludes that tribal loyalty was one of the main causes of wars in the pre-Islamic period, and that the description of weapons was closely associated with the vocabulary of war in poetry. Finally, the study recommends further research into the Arab heritage, which is rich in topics worthy of study.

Keywords: War term. Pre-Islamic poetry. Pre-Islamic era.

المقدمة: مفهوم الحرب

أخذت مفردة "الحرب" معانٍ مختلفة في اللغة العربية. فالحرب لغةً هي نقيض السلم، وهي أنثى، وأصلها صفة، كأن تقول: "مقاتلة حرب"، وتصغيرها حريب، بغير هاء رواية عن العرب؛ لأنها في الأصل مصدر. ومثلها ذريع، وقويس، وفريس، وجمعها حروب.

ويُقال: "وقعت بينهم حرب"، و"أنثوا الحرب"، أي ذهبوا بها إلى المحاربة، وكذلك السلم ذهبوا به إلى المسالمة. ودار الحرب: بلاد المشركين الذين لا صلح بينهم وبين المسلمين. وقد جاء في الاستخدام: "حاربه محاربةً وحرابًا"، و"تحاربوا واحتربوا"، و"حاربوا" بمعنى القتال.

أما رجل حرب ومحرب (بكسر الميم)، ومحراب: فتعني شجاعًا شديد الحرب؛ وقيل: محرب ومحراب: صاحب حرب. وقوم محربة ورجل محرب: أي محارب لعدوه. وفي حديث عن عليٍّ (كرم الله وجهه): "فابعث عليهم رجلاً محربًا"، أي معروفًا بالحرب وعارفًا بها، وهو من أبنية المبالغة، مثل "المعطاء" من "العطاء".

وفي حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) قال عن عليٍّ (كرم الله وجهه): "ما رأيت محربًا مثله". وعبارة "أنا حرب لمن حاربني" تعني: أنا عدو لمن حاربني. و"فلان حرب فلان" أي محاربه، و"فلان حرب لي" أي عدو محارب، وقوم حرب كذلك. وقوله تعالى: (فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ).[i] أي بقتل. وقوله تعالى: (الذين يحاربون الله ورسوله)[ii] أى المعصية"[iii]. والحرب بالتحريك: نهب مال الإنسان وتركه لا شيء له.

حرب الرجل (بالكسر) يحرب حربا: اشتد غضبه؛ فهو حرب من قوم حربى، مثل: كلبى. والتحريب: التحريش. والمحراب: صدر البيت، وأكرم موضع فيه والجمع المحاريب، وهو أيضا الغرفة. والمحراب عند العامة: الذي يقيمه الناس اليوم مقام الإمام في المسجد. وقوله تعالى: (هل أتاك حديث القوم إذ تسوروا المحراب) المحراب: أرفع بيت في الدار، وأرفع مكان في المسجد. والمحاريب: صدور المجالس. ومحاريب بني إسرائيل مساجدهم التي كانوا يجلسون فيها[iv] وردت مفردة الحرب ومشتقاتها في القرآن الكريم عدة مرات، سياقا ووصفا، (البقرة، المائدة، الأنفال، محمد)، في سورة المائدة في إيقاد نيران الحرب يقول تعالى: (كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله)[v]، وقال تعالى: (فإما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون)[vi] وقال تعالى: (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها)[vii]. ففي هذه الآيات ورد لفظ(حرب). كما ورد

لفظ (القتال) ومشتقاته في كثير من الآيات الكريمة، للجهاد في سبيل الله، ورد العدوان، وقتال الكفار والمشركين، وتضمن سورة البقرة وحدها سبع مواضع ورد فيها لفظ القتال، للدفاع عن النفس ورد العدوان؛ قال تعالى: (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) (الآية 190)، (واقتلوهم حيث ثقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين) (الآية 191)، و(كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون) (الآية 216). كما ورد في سور وآيات أخرى، قال تعالى: (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير) (سورة الحج الآية 39) وقال تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) (الحجرات الآية 9).

ورد معنى الحرب في السنة في سياق الجهاد والدعوة لإعلاء كلمة الله، وكان صلى الله عليه وسلم يوصي أمراء الجيوش على مكارم الأخلاق في القتال؛ مثل النهي عن قتل النساء والأطفال، وأصحاب الصوامع، أو التمثيل، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيوشه يقول: اخرجوا باسم الله، اغزوا في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله، لا تغدروا، ولا تغلوا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدا، ولا أصحاب الصوامع" رواه أحمد. فكذلك فعل أبو بكر (رضي الله عنه) عندما أوصى جيوش المسلمين المتجهة للشام " لا تقتلوا امرأة ولا صبيا ولا كبيرا هرما". وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن أخذ المرء ما ليس له جهارا، أو التمثيل بالقتلى فالبرغم مما حدث في غزوة (أحد) من التمثيل بجثمان حمزة بن عبد المطلب (رضي الله عنه)، إلا أن المسلمين لم يردوا بالمثل. وقد حث صلى الله عليه وسلم على المحافظة على البيئة فقال عليه أفضل الصلاة والتسليم: (لا تقطعوا شجرا مثمرا، ولا تخربوا عامرا). وأوصى بالأسير عملا بالهدى القراني الكريم قال تعالى: (ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا)[viii] .

من مرادفات كلمة الحرب: الوغى: وهو صوت المعركة وشدتها. والبأس: شدة القتال وقوته. والهيجاء: الحرب الشديدة، والنزال: القتال المباشر بين المتقاتلين. والطعان: القتال بالرماح. والضراب: الضرب بالسيوف. والكر والفر، والصدام. والملحمة: المعركة العظيمة.

أشهر الحروب في العصر الجاهلي:

ولابد أن نشير إلى بعض يسير من حروب العصر الجاهلي قبل أن نعرج على مفردة الحرب عند شعرائهم. فقد شهد العصر الجاهلي كثيرا من المعارك، والوقائع والأيام[ix]، ويقال إن أيام العرب بلغت سبعمائة وألف يوم! وهو رقم، إن صح، يشير إلى تجذر الحروب في هذا المجتمع الجاهلي، وهذه الوقائع منها ما كان بين العرب والفرس، (يوم الصفقة، ويوم ذي قار) ، وفيه يقول الشاعر، وهو العديل بن الفرج العجلي:

ما أوقد الناس من نار لمكرمة ** إلا اصطلينا وكنا موقدي النار

وما يعدون من يوم سمعت به ** للناس أفضل من يوم بذي قار

جئنا بأسلابهم والخيل عابسة ** لما استلبنا لكسرى كل إسوار[x]

ومنها ما كان بين قبائل العرب فيما بينها كأيام القحطانيين فيما بينهم، والأوس والخزرج، والقحطانيين والعدنانيين، ومنها أيام ربيعة فيما بينها، وقد تنوعت أسبابها، وسنعرض فيما يلي أشهرها:

– حرب البسوس (بين بكر وتغلب): من أشهر حروبهم، وسببها ناقة البسوس التي قتلها كليب بن ربيعة من تغلب، فنسبت إلى السبب الأصلي وهو البسوس، والبسوس بنت منقذ، هي خالة جساس بن مرة من بكر. وكانت الناقة قد بركت بفناء البسوس؛ فلما رأتها صاحت وآذلاه! فقال لها جساس: اسكتي فلك بناقتك ناقة أعظم منها، فأبت أن ترضى حتى صاروا لها إلى عشر؛ فلما كان الليل أنشأت تقول تخاطب سعدا أخا جساس وترفع صوتها تسمع جساسا:

أيا سعد لا تغرر بنفسك وارتحل ** فإني في قوم عن الجار أموات[xi]

ودونك أذوادي إليك فإنني ** محاذرة أن يغدروا ببنياتي

لعمرك لو أصبحت في دار منقذ** لما ضيم سعد وهو جار لأبياتي[xii]

ولكنني أصبحت في دار معشر** متى يعدو فيها الذئب يعدو على شاتي

ولما سمعها جساس قال لها اسكتي لا تراعي، إني سأقتل جملا أعظم من هذه الناقة، سأقتل غلالا[xiii]. ولما قتل كليب اجتمع نساء الحي للمأتم، فقلن لأخت كليب رحلي جليلة عن مأتمك فإن بقائها فيه شماتة وعار علينا عند العرب، وجليلة هي أخت جساس، وزوج كليب، فخرجت تجر أعطافها، فقالت لها أخت

كليب: رحلة المعتدي وفراق الشامت، ويل غدا لآل مرة من الكرة بعد الكرة! فبلغ قولها جليلة فقالت: وكيف تشمت الحرة بهتك سترها، وترقب وترها! أسعد الله جد أختي، أفلا قالت: نفرة الحياء وخوف الاعتداء؟ ثم أنشدت قصيدة تعد من جيد الشعر العربي في بابها، تقول فيها:

يابنة الأقوام إن شئت فلا ** تعجلي باللوم حتى تسألي[xiv]

فإذا أنت تبينت الذي ** يوجب اللوم فلومي واعذلي

إن تك أخت امرئ ليمت على** شفق منها عليه فافعلى

جل عندي فعل جساس فيا ** حسرتي عما انجلت أو تنجلي

يا قتيلا قوض الدهر به ** سقف بيتي جميعا من عل

هدم البيت الذي استحدثته ** وانثنى في هدم بيتي الأول

خصني قتل كليب بلظى ** من ورائي ولظى مستقبل

ليس من يبكي ليومين كمن** إنما يبكي ليوم ينجلي

يشتفي المدرك بالثأر وفي ** دركي ثأري ثكل المثكل[xv]

ليته كان دمي فاحتلبوا ** بدلا منه دما من أكحلي[xvi]

إنني قاتلة مقتولة ** ولعل الله أن يرتاح لي

وما زال المهلهل يبكي أخاه ويندبه ويتعهد بالثأر له، وقد لبس للحرب لبوسها:

كأني إذا نعى الناعي كليبا ** تطاير بين جنبي الشرار

فدرت وقد عشا بصري عليه** كما دارت بشاربها العقار

أقول لتغلب والعز فيها ** أثيروها ! لذلكم انتصار

خذ العهد الأكيد على عمري** بتركي كل ما حوت الديار

وهجري الغانيات وشرب كأس** ولبسي جبة لا تستعار

ولست بخالع درعي وسيفي ** إلى أن يخلع الليل النهار

وإلا أن تبيد سراة بكر ** فلا يبقى لها أبدا أثار[xvii]

- (داحس والغبراء): هما فرسان، وكانت داحس ملكا لقيس بن زهير من عبس، والغبراء ملكا لحمل بن بدر من ذبيان، وقد أقيم سباق بين الفرسين، وكان السبق لداحس، ولكن رجلا من ذبيان لطمه، فشغله وأضاع عليه السبق، وكانت الحرب التي دارت رحاها بين (عبس وذبيان)، واستمرت قرابة أربعين عاما. وسببها رفض قيس بن زهير (أمير عبس) نتيجة السباق وقتله (ندبة) بن حذيفة بن بدر (أمير ذبيان)، وفي وصف ذلك قالت زوجة حذيفة:

ويا خيل السباق سقيت سما ** مذابا بالمياه الجاريات

لأن سباقك ألقى علينا ** هموما لا تزال إلى الممات

- يوم ذي قار: وذو قار موضع بين واسط والكوفة على مشارف الصحراء، وكان ذلك اليوم بين الفرس تؤيدهم تغلب وإياد، وبين جيش اشتركت فيه ربيعة وبكر وبنو عجل وبنو شيبان، وفيه انهزم الفرس، وولوا الأدبار، ويعد هذا اليوم من مفاخر التاريخ العربي.
- حرب الفجار: وقعت بين كنانة ومنها قريش من جهة، وقيس عيلان وأحلافها من جهة، وسمي يوم الفجار بما استحل فيه هذان الحيان (كنانة وقيس) من المحارم بينهما، وقيل لأن البراض بن قيس أحد بني بكر، وكان خليعا، قتل عروة بن عتبة بن جابر بن كلاب، في الشهر الحرام.

كانت الظروف التي تحيط بحياة العرب الجاهليين، هي التي هيأت لنشوب الحرب والقتال، وقد حفظت كتب التاريخ كثيرا من القصص التي تتحدث عن حروبهم، ووقائعهم؛ وكانت الموقعة تسمى يوما؛ لأن القتال ما كان يحدث إلا في يوم واحد فقط في الغالب؛ إلا بعض وقائع قليلة روي أنها استمرت أكثر من يوم، كموقعة الكلاب الثاني، فقد روى أنها استغرقت يومين، ومعركة فيف الريح استغرقت ثلاثة أيام[xviii] .

وكانت كثير من هذه الحروب تنتهي بالصلح بين الطرفين، وتسوية الخلاف، وكان المصلحون والوسطاء الساعون إلى الخير يجدون منفذا يصلون منه إلى قلوب الفريقين، فيحببونهم في الصلح وينفرونهم من الحرب التي عانوا منها الويلات؛ وألحقت بهم الأضرار الجسيمة، وفي العادة كانت الضحايا تعد في كل جانب، وتدفع الفدية لمن زاد ضحاياه، ففي نهاية حرب الفجار التي كانت فيها أيام كثيرة بين كنانة وقيس، تداعوا إلى الصلح على أن يعدوا القتلى، فأي الفريقين فضل له قتلى أخذ دياتهم من الطرف الآخر، فتعادوا القتلى، فوجدوا قريشا وبني كنانة قد أفضلوا على قيس عشرين رجلا، فرهن

حرب بن أمية ابنه أبا سفيان، ورهن الحارث بن كلدة العبدي ابنه النضر، ورهن سفيان بن عوف ابنه الحارث. ولما رأت قيس رهائن قريش بأيديهم رغبوا في العفو، فأطلقوهم، ووضعوا الحرب. ولما طالت حرب داحس والغبراء، وحدثت فيها أيام كثيرة ذهب ضحيتها عدد كثير من عبس وذبيان، كرهها الجانبان، وجرى بينهما السفراء فاجتمعوا للصلح، إلا أن حصين بن ضمضم خرج بفرسه وذهب حتى قابل بيجان العبسي، فقتله بأبيه ضمضم الذي قتله عنترة العبسي. ولم يزل أهل الخير يتوسطون بين الفريقين حتى اصطلحوا، وحملت عنهم الديات[xix].

دلالة مفردة الحرب في الشعر الجاهلي:

تبارى الشعراء في العصر الجاهلي في وصف الحرب، واستخدموا في ذلك مفردات ميزت شعرهم، ولنبدأ بفارس الحرب عنترة بن شداد[xx] الذي أبدع في وصفها، ولكنه قصر الوصف على قدراته القتالية، وعلى فخره في منازلة الأقران، وغالبا ما تكون منازلة الخصم عنده، من قرين يكافئة في القدرات القتالية، ليحق له الفخر، فمفردة الحرب عند مقتصرة على الفخر وإجادة استخدام الرمح والسيف، ووصف جودتهما وصلابتهما يقول:

ومدجج كره الكماة نزاله ** لا ممعن هربا ولا مستسلم[xxi]

جادت يداى له بعاجل طعنة ** بمثقف صدق الكعوب مقوم

فشككت بالرمح الأصم ثيابه ** ليس الكريم على القنا بمحرم

فتركته جزر السباع ينشنه ** يقضمن قلة رأسه والمعصم

فهو يصف مهارة شخصية في القتال، حيث تجود يده بطعنة نافذة، إلى خصم لا يقل عنه شكيمة فيصيبه في مقتل، بهذا الرمح القوي الصلب المستقيم، فيشق درعه من قوة الضرب، والمقصود قلب هذا الفارس، فيتركه لقمة سائغة للسباع. والمثقف هو الرمح الذي تم تقويمه وتعديله ليصبح مستقيما، والكعوب هي عقد الرمح. والمقوم، المستوى ومعدل، كذلك نجد الشاعر يستخدم مفردة (جادت) على سبيل التمثيل بدلا عن (طعنت يداى) والجود هنا بمعنى السرعة والمهارة. ويدل قوله بعاجل طعنة على المباغتة والسرعة وهو يفهم منه المهارة في منازلة الأقران.

وهو لا يكتفي فقط بوصف مقدراته القتالية، ولكنه، يصف خصمه بكريم الصفات فيقول:

ربذ يداه بالقداح إذا شتا ** هتاك غايات التجار ملوم

لما رأى أني نزلت أريده ** أبدى نواجذه لغير تبسم

فطعنته بالرمح ثم علوته ** بمهند صافي الحديدة مخذم

عهدي به شد النهار كأنما ** خضب البنان ورأسه بالعظلم

بطل كأن ثيابه في سرحة ** يحذى نعال السبت ليس بتوأم

فهو يمدح خصمه بأنه سريع الضرب بالقداح، والمعنى أنه حاذق بالميسر، خفيف اليد، والقداح جمع قدح، وخص وقت الشتاء؛ لأن القحط والجدب أكثر ما يكون فيه، والناس أكثر ما يكونون حاجة في هذا الوقت من العام، وغايات التجار: علامات الخمارين، والمعنى أنه يشترى كل ما عندهم فيقلعون رآياتهم ويذهبون، فيلام على إنفاق ماله في الفتوة. ولعل ما نلاحظه هو حرصه على تصوير أدق تفاصيل هذا اللقاء بين القرنين، (أبدى نواجذه لغير تبسم). وعنترة يحرص أيضا على وصف سلاحه فسيفه مهند، ومخذم أي بتار، ينسف نسفا. ويلجأ إلى تشبيه هذا البطل في طوله، كأنه شجرة عظيمة من هذا الشجر، شجر السرح، وهذا البطل ينتعل حذاء من الجلد، ليشير في تصوير دقيق آخر إلى أنه من علية القوم، ليس بتوأم أي لم يولد معه آخر فيضعفه. وليس كل هذا الاستطراد في وصف الخصم إلا ليثبت أنه لا ينازل إلا كرام القوم.

وعنترة يجد في الإقدام لذة تشبع عنده إحساس الخيلاء الذي يحسه! حيث يقول:

ولقد شفا نفسي وأبرأ سقمها ** قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

ولعل من أغرب ما جاء في الوصف عنده، وربما ارتبط بالغزل، في صورة تثير العجب والدهشة، إذ الموقف موقف قتال، ومواجهة للموت، ولكن فارسنا لا يأبه لذلك بل يتذكر محبوبته وابتسامتها فيقول:

ولقد ذكرتك والرماح نواهل مني** وبيض الهند تقطر من دمي[xxii]

فوددت تقبيل السيوف لأنها ** لمعت كباسم ثغرك المتبسم

وعلى نقيض هذه الصورة ، صورة حب المبادأة واقتحام عباب المعارك، والجرأة على منازلة الكماة، كما عند عنترة نجد مفردة أخرى تصور الحرب تصويرا أقرب إلى الواقع:

الشر يبدؤه في الأصل أصغره ** وليس يصلى بنار الحرب جانيها[xxiii]

الحرب يلحق فيها الكارهون كما ** تدنو الصحاح إلى الجربى فتعديها

وهذه حقيقة رأيناها بأم أعيننا في هذه الحرب التي اصطلينا بنارها، أكثر مما اصطلى بها جانيها. وقد صدق فيها الوصف؛ وجاءت المفردة مطابقة لواقع الحال، حذو النعل بالنعل! فالحرب مجازر بين أشخاص لا يعرفون بعضهم لصالح أشخاص يعرفون بعضهم لكنهم لا يقاتلون! وشر الحرب يعدي إعداء الجرب، وفي التشبيه خروج المشبه من الكمون إلى الظهور، ومن الخفاء إلى البروز، فتؤدى مفردة التشبيه الدور المناط بها فيتضح المعنى ويصبح قريبا مستساغا وهذا غاية المراد. فهذا المعنى الموجز أغنى عن كثير من السطور.

وكذلك وصف الشاعر الجاهلي امرؤ القيس بن حجر الكندي[xxiv]، الحرب فأبدع في اختيار مفرداتها، وهو وصف يبين خبرته بها، وهو من خاض غمارها طلبا لثأر أبيه، وإن نشأ في الدعة، يصف الحرب من جانبها القبيح، ويجسم هذا القبح مستخدما التشبيه، جاعلا منه مطيته؛ فالحرب في أولها شابة فتية، وفي آخرها عجوز شمطاء جزت شعرها، وهذا التصوير يعبر فعلا عن أثر الحرب وما تخلفه على الفرد والمجتمع، فيقول:

الحرب أول ما تكون فتية ** تسعى بزينتها لكل جهول

حتى إذا استعرت وشب ضرامها ** ولت عجوزا غير ذات حليل

شمطاء جزت رأسها وتنكرت ** مكروهة للشم والتقبيل

وفي رواية ببزتها، وقد جسم صورة الحرب مستخدما مفردة تصفها بأبشع صورة في ختامها، وهو تصويرها في هيئة هذه العجوز الشمطاء المكروهة. ولعل أبلغ كلمة قالها هي كلمة (جهول) فهذه الزينة، وهذا الألق الذي يكون في أول استعار الحرب، لا ينخدع به إلا كل جهول.

أما زهير بن أبي سلمى[xxv]، فقد وصف الحرب في معرض إشادته بالسلم والسلام، على غير عادة الجاهليين، فصورها في أبشع صورة، ولأن هذه المفردات التي استخدمها عبرت عن هذه الصفات الكريهة للحرب، نقف عندها رويدا، يقول:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم ** وما هو عنها بالحديث المرجم

متى تبعثوها تبعثوها ذميمة ** وتضر إذا ضريتموها فتضرم

فتعرككم عرك الرحى بثفالها ** وتلقح كشافا ثم تنتج فتتئم

فتنتج لكم غلمان أشأم كلهم ** كأحمر عاد ثم ترضع فتفطم

فتغلل لكم ما لا تغل لأهلها ** قرى بالعراق من قفيز ودرهم

لحي حلال يعصم الناس أمرهم** إذا طرقت إحدى الليالي بمعظم

كرام فلا ذو الضغن يدرك تبله ** ولا الجارم الجاني عليهم بمسلم

رعوا ظمأهم حتى إذا ثم أوردوا ** غمارا تفرى بالسلاح وبالدم

فقضوا منايا بينهم ثم أصدروا ** إلى كلأ مستوبل متوخم

لعمري لنعم الحي جر عليهم ** بما لا يؤاتيهم حصين بن ضمضم

وكان طوى كشحا على مستكنة** فلا هو أبداها ولم يتقدم

وقال سأقضي حاجتي ثم أتقي ** عدوي بألف من ورائي ملجم

فشد ولم ينظر بيوتا كثيرة ** لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم

لدى أسد شاكي السلاح مقاذف** له لبد أظفاره لم تقلم

جرئ متى يظلم يعاقب بظلمه ** سريعا إلا يبد بالظلم يظلم

لعمرك ما جرت عليهم رماحهم ** دم ابن نهيك أو قتيل المثلم

ولا شاركوا في الحرب في دم نوفل** ولا وهب فيها ولا ابن المحزم

فكلا أراهم أصبحوا يعقلونه ** علالة ألف بعد ألف مصتم

فهذه هي الحرب عهدتموها، وجربتموها، والحديث عنها ليس رجما بالظنون؛ وإنما بالشواهد الصادقة من التجارب. فمتى أوقدتم نار الحرب، ذممتم. ومتى أثرتموها ثارت. وفي هذا حث على السلم وترك إثارة الحرب، ثم يستخدم الاستعارة في تجسيم الصورة؛ مشبها إفناء الحرب لهم بطحن الرحى للغلال، وجعل صنوف الشرور التي تتوالد عن هذه الحرب؛ بمنزلة الأولاد الناشئة من الأمهات. فكل هؤلاء الغلمان، شؤم بل أشد شؤما من عاقر ناقة صالح، واسمه قدار بن سالف، ثم ترضعهم الحروب وتفطمهم، فيكون

مولدهم ونشأتهم في هذه الحروب، فيصبحوا مشائيم على آبائهم. وهذا أخطر تناسل للحرب. ثم يشبه مضار هذه الحرب بغلات أهل العراق، بل مضار هذه الحرب أكثر من غلات تلك القرى؛ لأهل حي حلال، أي كثيرون. وفي هذه الحرب لا يدرك صاحب الضغن ثأره، ولا يستسلم الجارم. فظلت الحرب تراوح مكانها، فكلما تركوها مدة؛ عادوا إليها، فتحاربوا، وتساقوا كاسات المنايا. ورعوا في هذا المرعى المستوبل والمتوخم؛ أي المستثقل.

وكان ورد بن حابس العبسي قتل هرم بن ضمضم المري؛ فتشاجر عبس وذبيان قبل الصلح، وحلف حصين بن ضمضم ألا يغسل رأسه حتى يقتل ورد بن حابس، أو رجلا من بني عبس، ثم من بني غالب، ولم يطلع على ذلك أحدا، فأقبل رجل من بني عبس، ثم من أحد بني مخزوم فنزل بحصين بن ضمضم، فقال له حصين: من أنت أيها الرجل؟ قال: عبسي. قال من أي عبس؟ فلم يزل ينتسب له حتى انتسب إلى بني غالب، فقتله حصين. وبلغ ذلك الحارث وهرم بن سنان – كانا تحملا ديات القتلى– فاشتد عليهما الأمر. وبلغ بني عبس فركبوا نحو الحارث، فلما بلغه ركوبهم إليه، وما قد اشتد عليهم من قتل صاحبهم، وأنهم يريدون قتل الحارث، بعث إليهم بمئة من الإبل، معها ابنه، وقال للرسول قل لهم: الإبل أحب إليكم أم أنفسكم؟ فأقبل الرسول حتى قال لهم ذلك. فقال لهم الربيع بن زياد: يا قوم إن أخاكم قد أرسل إليكم الإبل أحب إليكم أم ابني تقتلونه مكان قتيلكم؟ فقالوا: نأخذ الإبل ونصالح قومنا ونتم الصلح. وكان الصلح قد تم قبل ذلك على أن يحتسبوا القتلى، فيؤخذ الفضل ممن هو عليه، وحمل الحارث بن عوف وهرم، الديات فكانت ثلاثة آلاف بعير في ثلاث سنين.

نجد المفردات التي استخدمها زهير كلها تصب في الدعوة إلى السلام والتحذير من العودة إلى الحرب، أو الغدر بمحاولة العودة إليها، فقد جربوها وخبروها. واستخدم مفردة (متى تبعثوها تبعثوها ذميمة) أى مذمومة أولها صغير ثم تعظم بعد ويبعثوها يعودوا إليها والمعنى لا تظهروا الصلح وفي أنفسكم أن تغدروا كما فعل حصين بن ضمضم إذ قتل ورد بن حابس. ومنها تضرم، ليدل على شدة اشتعالها، وكذلك لجأ للاستعارة (تعرككم عرك الرحى)، ولجأ إلى التشبيه فقد كف كل فريق عن القتال واشتغلوا بالاستعداد له ثانية كما تصدر الإبل عن الماء، فترعى الكلأ إلى أن تورد ثانية، ولكن مرعاهم كان وبيلا مهلكا لهم. ويستعير الضبع (أم قشعم)، (أسد له لبد أظافره لم تقلم) لهذا الجيش التام السلاح، ومن المفردات الجاهلية قوله إن الجيش شجاع وجرئ متى ظلم عاقب بظلمه سريعا، وإن لم يظلمه أحد ظلم الناس؛ إظهارا لقوته. ويستخدم القسم ليؤكد أن رماح الممدوحين ، وهما هرم والحارث، لم يسفكوا دماء القتلى ولكنهم تبرعوا بحمل الديات ليصلحوا بين القبائل المتنازعة؛ ألفا من الإبل بعد ألف آخر تام غير ناقص.

ونقف عند وصف آخر لمفردة الحرب عند الشاعر عمر بن كلثوم[xxvi]، وقد قتل عمرو بن هند يقول:

أبا هند فلا تعجل علينا ** وانظرنا نخبرك اليقينا

بأنا نورد الرايات بيضا ** ونصدرهن حمرا قد روينا

وأيام لنا غر طوال ** عصينا الملك فيها أن ندينا

وسيد معشر قد توجوه ** بتاج الملك يحمي المحجرينا

تركنا الخيل عاكفة عليه ** مقلدة أعنتها صفونا

جمعت هذه الأبيات بين الفخر والحماسة، يخاطب عمرو بن المنذر، طالبا منه التمهل، في استراثة الخبر عنه، فهو البطل الذي لا يشق له غبار، حين يحمل رايات الحرب بيضا، فيعود بها حمرا قد رويت من دماء الأعداء! وهم أصحاب تلك الأيام الغر، المشهودة المشهورة، وجعل هذه الأيام غر لهم وطوال على الأعداء مبينا أنهم لم يخضعون يوما لملك، فهم الملوك. أما خيلهم فلا تعكف إلا على السادة الذين يحمون المحجرينا، أي الذين ألجئوا إلى الضيق، فمن يحمي هؤلاء لا شك في قوته، ومن يقتل هؤلاء الحماة فلا شك أنه أكثر قوة، وأشد بأسا!.

وقد وصف الحرب بأنها رحى، ووسع رقعتها فجعل ثقالها[xxvii] شرقي نجد، ولهوتها قضاعة كلها، وهذا على سبيل التمثيل، فلا رحى حقيقة، وإنما أرد أن قضاعة تطحنهم الحرب كما تطحن الرحى ما يلقى فيها من الطعام:

متى ننقل إلى قوم رحانا ** يكونوا في اللقاء لها طحينا

يكون ثقالها شرقي نجد ** ولهوتها قضاعة أجمعينا

ويفخر بهذه البطولة مستطردا إلى وصف أسلحتهم، من سيوف ورماح، وهي آلة الحرب التي يعتزون بها، وكيف يجزون بها رؤوس الأعداء جزا، فتسقط كأنها أحمال إبل سقطت في مكان كثير الحجارة:

نطاعن ما تراخى الصف عنا ** ونضرب بالسيوف إذا غشينا

بسمر من قنا الخطي لدن ** ذوابل أو ببيض يعتلينا[xxviii]

نشق بها رؤوس القوم شقا ** ونخليها الرقاب فيختلينا

تخال جماجم الأبطال فيها ** وسوقا بالأماعز يرتمينا

نجذ رؤوسهم في غير بر ** فما يدرون ماذا يتقونا

وهذه السيوف والرماح، بأيديهم وأيدى أعدائهم، كأنها مخاريق؛ وهي ما يلعب به الصبيان، وتسمى هذه القصيدة المنصفة؛ لأنه أنصف فيها الأعداء فاعترف بقوتهم:

كأن سيوفنا فينا وفيهم ** مخاريق بأيدي لاعبينا

كأن ثيابنا منا ومنهم ** خضبن بأرجوان أو طلينا

وحين يعود المقاتلون بالنهاب، يعودون بالأسرى من الملوك، ما يعنى أنهم يترفعون عن الصغائر من غنائم الحرب:

فصالوا صولة فيمن يليهم ** وصلنا صولة فيمن يلينا

فآبوا بالنهاب مع السبايا ** وأبنا بالملوك مصفدينا

وأبت قناتهم أن تلين للأعداء:

فإن قناتنا ياعمرو أعيت ** على الأعداء قبلك أن تلينا

ونحن التاركون لما سخطنا ** ونحن الآخذون لما رضينا

ويبلغ به الفخر منتهاه؛ فيقول:

إذا بلغ الفطام لنا صبي ** تخر له الجبابر ساجدينا

نجد عمرو بن كلثوم يغزل مفردة الحرب من حرير البلاغة، فيستعير الرحى للمعركة، ويجعل الأعداء طحينا، ويستمد من المحسن البديعي ألوانه، فيقابل الصورة بالصورة (التاركون إذا سخطنا، والآخذون إذا رضينا)، ويطابق المعنى بضده (فلا تعجل وأنظرنا). ومفردات عمرو تتضح فيها العنجهية الجاهلية، والعصبية القبلية؛ فهي ليست فخر شخص بنفسه كما عند عنترة ولكنها عصبية قبلية كاملة.

ومن المفردات التي تدعو إلى السلم بين عبس وذبيان يقول قيس بن زهير[xxix]:

يود سنان لو يحارب قومنا ** وفي الحرب تفريق الجماعة والأزل

يدب ولا يخفى ليفسد بيننا ** دبيبا كما دبت إلى جحرها النمل

فيا بني بغيض؛ راجعا السلم تسلما** ولا تشمتا الأعداء يفترق الشمل

وإن سبيل الحرب وعر مضلة ** وإن سبيل السلم آمنة سهل

مالت مفردات الشاعر نحو تفريق الجماعة بالحرب، وأن المفسد يدب دبيبا، ودعا إلى مراجعة السلم، وعدم تشميت الأعادي، وأن سبيل الحرب مضل وعر، وطريق السلام آمن سهل.

والنابغة يذهب في الفخر مذهبا آخر، وهو يمدح الغساسنة، وهو مدح يستمد مادته، من سلاح المعارك وهو السيف ليصف شجاعتهم، وأن لا عيب فيهم إلا تكسر سيوفهم من كثرة ضرب الكتائب في الحرب في صورة تظهر القوة والشجاعة، يقول:

وثقت له بالنصر إذ قيل قد غزت** كتائب من غسان غير أشائب[xxx]

إذا ما غزا بالجيش حلق فوقهم ** عصائب طير تهتدي بعصائب

جوانح قد أيقن أن قبيله ** إذا ما التقى الجمعان أول غالب

لهن عليهم عادة قد عرفنها ** إذا عرض الخطي فوق الكواثب

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم** بهن فلول من قراع الكتائب

وهذا اليقين من انتصار الملك على أعدائه؛ لأن جيشه يتكون من أبناء الغساسنة دون غيرهم، أي لا يجمع أخلاطا من القبائل، وإذا سار هذا الجيش فإنه يطير فوقه مجموعات من الطيور الكاسرة، تتبعها جماعات أخر من الطيور، فهي تنتظر القتلى من أعدائهم، وهي جوانح أي مائلات للوقوع، وهذه الطيور قد اعتادت أن تصحبهم في المعارك لثقتها في انتصارهم ونيلهم من الأعداء، فتكون جثثهم لقمة سائغة لهذه الجوارح. ولا يغفل عن ذكر الأسلحة فهي مفردة ملازمة للحرب لا تنفك عنها؛ فالخطي هي الرماح المنسوبة إلى بلدة الخط، والكواثب جمع كاثبة وهي ملتقى الرقبة بالكتف. والفلول هي الثلوم أو التكسرات في حافة السيف، وقد أكد المدح بما يشبه الذم، ويعد هذا البيت من أجمل أبيات المدح التي انقلبت فخرا.

ولما وقف قيس بن زهير على جثة حذيفة بن بدر، قال يرثيه ويرثي أخاه حملا:

ولولا ظلمه ما زلت أبكي ** عليه الدهر ما طلع النجوم[xxxi]

ولكن الفتى حمل بن بدر ** بغى والبغي مرتعه وخيم

أظن الحلم دل على قومي** وقد يستضعف الرجل الحليم

ومارست الرجال ومارسوني** فمعوج على ومستقيم

وتظهر هذه الأبيات عاطفة حرى أحسها الشاعر من بغى خصمه عليه، وكأنما استضعفه بحلمه، ونجد الشاعر ركز في مفرداته على الجانب النفسي الذي يعيشه المتحاربون.

وقال أيضا، ويظهر فيه الندم:

شفيت النفس من حمل بن بدر ** وسيفي من حذيفة قد شفاني[xxxii]

شفيت بقتلهم لغليل صدري ** ولكني قطعت بهم بناني

فلا كانت الغبرا ولا كان داحس** ولا كان ذاك اليوم يوم دهاني

وهذه الأبيات تظهر مفرداتها الندم، فقد شفى نفسه بالثأر ولكنه كان كمن قطع بنانه، ويندم على ما جرته عليهم حرب داحس والغبراء من شرور بقيت معهم حتى الممات كما قالت شاعرتهم آنفا.

وصف الأسلحة وعلاقته بمفردة الحرب:

وعلى الرغم من أن مفردة وصف السلاح عندهم لا تنفك عن مفردة الحرب ووصف المعركة؛ وإنها تلازمها ملازمة الظل، إلا إننا نفرد لها حديثا خاصا بها ونقف هنيهة عند وصف أسلحتهم، ومنها السيف وهو سيد الأسلحة في ذلك الزمان، ورمز الشرف والقوة والشجاعة، وقد تفننوا في صناعته، وعرف بعدد من الأسماء والصفات منها: (المهند) أو (الهندي) وهو المصنوع من حديد الهند لجودته، واليماني، المنسوب إلى اليمن، والدمشقي، المشهور بقساوته وتموجاته، والمشرفي، والسريجي. ومن أشهر صفاته الحسام، أي القاطع، الصمصمام الذي لا ينثني، والقرضاب، الذي يقطع العظم، والأصليت شديد البريق، المشرفي، الفيصل، والصيلم. ومن أجزاء السيف: النصل، وهو حديد السيف، والمضرب، الحد الذي يضرب به، والغمد بيت السيف، والمقبض ما يمسك به، ويجمع على أسياف وسيوف وأسيف، (بضم الياء). والسياف هو صانع السيف وبائعه وحامله، وكذلك الذي يضرب به. وكان السيف المعروف بالصمصامة لصاحبه عمرو بن معد يكرب الزبيدي من أشهر السيوف في كرم الجوهر وحسن المخبر والمضاء.

وذكر السيف بأسمائه وصفاته كثير الورود في شعرهم، ويعد السيف في شعر عنترة رمزا للشجاعة، والفخر والوفاء، وظفه في الوصف الفني للحرب، والغزل كما في أبياته التي سبق ذكرها، وكما في وصفه:

لا أملك السيف إلا قد ضربت به ** ولا تموت جيادي وهي أغمار

ولا أعود مهري أن أوقفه ** وسط الكماة ولا يشقى بنا الجار

ضربت عمرا على الخيشوم مقتدرا ** بصارم مثل لون الملح بتار

يشبه بياض السيف ببياض الملح، والسيف والجواد أيضا متلازمان عند الوصف، وسيفه لامع صادق! يقول:

إذا كذب البرق اللموع لشائم ** فبرق حسامي صادق غير كاذب

ويقول وقد جمع بين السيف والرمح:

أظلما ورمحي ناصري وحسامي ** وذلا وعزي قائد بزمامي

ولي بأس مفتول الذراعين خادر ** يدافع عن أشباله ويحامي

هجرت البيوت المشرفات وشاقني ** بريق المواضي تحت ظل قتام

وقد خيروني كأس خمر فلم أجد ** سوى لوعة في الحرب ذات ضرام

ويشبه الرماح وهي في أيدي الكماة بالكواكب حينا، وبقطرات السحب تارة أخرى، وهو تشبيه ألفه الشعراء ونسجوا على منواله:

منعت الكرى إن لم أقدها عوابسا ** عليها كرام في سروج كرام

تهز رماحا في يديها كأنما ** سقين من اللبات صرف مدام

إذا أشرعوها للطعان حسبتها ** كواكب تهديها بدور تمام

وبيض سيوف في ظلال عجاجة ** كقطر غواد في سواد غمام

وعنترة عرف بجياد تشبيهاته، بل بتشبيهاته العقم، التي لم يأت الشعراء بمثلها، وهو هنا يقتنص صورة بياض السيوف اللامعة المصقولة، في غبار المعركة، مشبها لها بقطرات الماء النقية التي تهطل من سحابة سوداء، فكيف تولد هذا البياض من ذاك السواد. وعنترة يجد في الغزو أرغد العيش وليس في الطعام والمشرب:

وفي الغزو ألقى أرغد العيش لذة ** وفي المجد لا في مشرب وطعام

فما لي أرضى الذل حظا وصارمي ** جريء على الأعناق غير كهام

والسيف عندهم يشبه به في حال الوحدة، والفقد، والقوة والصلابة. والسيف عند فارس آخر وهو عمرو بن معد يكرب[xxxiii] يستخدم لتمثيل الوحدة، ففي قصيدته ذائعة الصيت، جمع فيها بين الغزل والحماسة ومعان رصينة أخري يقول:

يا أيها المغتابنا جهلا ** بنا وولدت عبدا

ليس الجمال بمئزر ** فاعلم وإن رديت بردا

يقول في ختامها وهو بيت الشاهد مفتخرا بقدرته على الصمود والجلد، بعد أن رحل كل أحبابه:

أغني غناء الذاهبين ** أعد للأعداء عدا

ذهب الذين أحبهم ** وبقيت مثل السيف فردا

ومنها الرمح (القناة) كان سلاحا أساسيا للمقاتل على ظهر جواده، وذكروا منه (الذبل) رماح مائلة للسواد، و(الخطي) نسبة لخط هجر بالبحرين، يقول عنترة:

ومن لم يرو رمحه من دم العدا ** إذا اشتبكت سمر القنا بالقواضب

ويعطي القنا الخطي في الحرب حقه ** ويبرى بحد السيف عرض المناكب

يعيش كما عاش الذليل بغصة ** وإن مات لا يجري دموع النوادب

وينسب عنترة له سمر القنا ويجيب جواده إذا دعاه:

ولسمر القنا إلى انتساب ** وجوادي إذا دعاني أجيب

ومنها القوس والسهام، وأكثر من اهتم بوصفها الشعراء الصعاليك وأكثرهم وصفا لها الشنفرى، وفي لاميته وصف لها دقيق، وكان الشنفرى حريصا على أن تكون سهامه معلمة يعرفها الناس، ومن وصفها (النبع) القوية، والزوراء (المعوجة)، ومنها الدروع ومن أبرزها (السوابغ) وهي الواسعة الطويلة، والخفية. إلى جانب أسلحة أخرى مثل: الخنجر، الترس، المجن.

أما الدرع: وجمعها دروع وأدرع؛ فهي قميص من زرد الحديد يلبس وقاية من سلاح العدو، وجدت أيضا حظها في مفردات الحرب عندهم، ومن صفاتها عندهم السابغة، وهي الدرع الطويلة، ومن أبرز الصفات عندهم لها، الصفاء واللمعان، وكثيرا ما يشبهونها بقطرات الماء الصافية، لشدة بياضها، أو بمياه الغدير، وقد حركتها الرياح، فصارت فيها تلك الدوائر المستديرة من حركة الرياح، كذلك لا يغفلون عن الحديث عن دقة صنعها، وتداخل حلقاتها، وأنها صلبة في حماية أجسادهم، تتكسر عليها رماح الأعداء؛ يقول عمرو بن كلثوم:

علينا كل سابغة دلاص ** ترى فوق النطاق لها غضونا

إذا وضعت عن الأبطال يوما** رأيت لها جلود القوم جونا

كأن غضونهن متون غدر ** تصفقها الرياح إذ جرينا

السابغة الدرع الواسعة التامة. الدلاص البراقة والغضون جمع غضن وهو التشنج في الشيء، والجون الأسود، والمعنى إذا خلع الأبطال دروعهم يوما رأيت جلودهم سودا لكثرة بقائها على جلودهم، وشبه غضون الدرع بمتون الغدران إذا ضربتها الرياح في جريها، والطرائق التي تراها في الماء بالتي ترى في الدروع.

ويقول عنترة:

ومشك سابغة هتكت فروجها ** بالسيف عن حامي الحقيقة معلم

والسابغة هي الدرع الواسعة، والمشك، الدرع التي قد شك بعضها إلى بعض، وقيل مساميرها؛ يشير إلى أنه الزرد، وقيل الرجل التام السلاح؛ أي ورب مشك درع واسعة شققت أوساطها بالسيف عن رجل شاهر نفسه في حومة الحرب، فهو قد هتك مثل هذه الدرع وهي تحمى رجلا شجاعا فكيف الظن بغيره!

ويقول النابغة عن سيوف الغساسنة وهي تهتك دروع الأعداء:

تقد السلوقي المضاعف نسجه ** وتوقد بالصفاح نار الحباحب

والسلوقي؛ الدرع المنسوب إلى سلوق قرية باليمن. والصفاح الحجارة؛ ويقصد بها خوذات الجنود. والحباحب؛ ذباب يطير بالليل فيشع منه النور. فتلك السيوف تشق الدروع السلوقية المتقنة الصنع، فيتطاير الشرر من شدة الضرب على دروع الأعداء وخوذهم.

والقوس وجدت حظها في الوصف أيضا، وهي من أدوات القتال التي وصفها الشعراء الصعاليك، وهم طائفة من شعراء العصر الجاهلي؛ لها خصائصها التي تميزها، ولأنهم اعتمدوا خفة الحركة وسرعة العدو، فلا يحتاجون إلى درع ثقيل يعوق حركتهم، بل يحتاجون إلى أخف العدة وأكثرها فعالية، ولهذا نجد الشنفرى يحدثنا عن قوسه وسهامه الدقيقة التي تصيب الأعداء يقول:

وإني كفاني فقد من ليس جازيا ** بحسنى ولا في قربه متعلل

ثلاثة أصحاب فؤاد مشيع ** وأبيض إصليت وصفراء عيطل

هتوف من الملس المتون يزينها ** رصائع قد نيطت إليها ومحمل

إذا زل عنها السهم حنت كأنها ** مرزأة عجلى ترن وتعول

والشنفرى يجد كفايته في هذه الأسلحة التي يحملها وهي السيف (أبيض إصليت) وقد أقام الصفة مقام الموصوف أي سيف أبيض، وإصليت مجرد من غمده، وصفراء أي قوس صفراء، والعيطل الطويلة، وهتوف أى لها صوت، والملس جمع ملساء، والمتون جمع متن وهو الظهر. يزينها رصائع وهي جمع رصيعة وأراد هنا أن القوس تزينها سيور مضفورة تشبه الرصائع، قد نيطت إليها أي علقت ، والمحمل علاقة السيف، وزل عنها السهم أي فارقها، وانطلق منها. حنت أي رجعت صوتها، وشبه هذا الصوت بصوت امرأة كثيرة الرزايا، ترن وتعول أي ترفع صوتها بالبكاء. فوصف القوس عنده أنها هتوف، ناعمة ملساء، وفيها رصائع، وعلقت بمحمل، وهي تصدر صوتا كحنين المرزاة.

الخاتمة:

بعد أن طوفنا في مفردات الشاعر الجاهلي في هذه السياحة التي حدثونا فيها عن حروبهم ومعداته، وقد ارتبط التاريخ البشري بالحروب والصراعات والقتل، واستمرت تلك الأوضاع حتى جاء الإسلام، وإلى وقتنا الحاضر، ونأمل أن تطوى البشرية صفحة الحرب في أقرب وقت، ويتجه الناس إلى السلم والسلام، والبناء والتعمير. نخلص إلى أبرز النتائج التي خلص انتهى إليها البحث:

- كان للحرب في العصر الجاهلي أسبابها، ولعل من أبرز هذه الأسباب العصبية القبلية، والعنجهية الجاهلية، والاعتزاز بالذات الذي لا تحده حدود، بل بعض أسباب هذه الحروب كان من أتفه الأسباب كحرب البسوس التي أوقدتها ناقة، وداحس والغبراء التي أوقدها سباق فرسين.
- التصوير الدقيق: وقد انقسم الشعراء فريقين، منهم من مجد الحرب وقدسها، مثل عنترة وعمرو بن كلثوم، ومنهم من صورها في أوحش صورة كما في شعر امرئ القيس، وزهير بن أبي سلمى، فقد ذهبوا إلى تصوير وحشية الحرب ودمارها وقبحها، وهي شر مستطير.
- أججت مفردة شعر الحرب عندهم نعرة الفخر فافتخروا بأنسابهم وشجاعتهم، وقدرتهم على القتل، وإراقة الدماء. كما ازدهر شعر الرثاء.
- ظهور غرض شعري ارتبط بشعر الحرب ارتباطا وثيقا وهو وصف السلاح، فقد تباروا في وصف السيوف والدروع والرماح، كما وصفوا الخيول حتى أصبح وصفها فنا قائما بذاته.
- الحرب ليس فيها منتصر دائم ولا منهزم دائم، فهي يوم لك ويوم عليك. وواضح منتاريخ الحرب الطويل، والواقع المعاش أن الحرب لا تؤدي إلى حل حقيقي أو سلام؛ بل تقود إلى عبثية العنف ودوامة الشر، ومعاناة البشر.
- استخدم كثير من الشعراء في مفرداتهم أدوات التصوير البلاغي كالتشبيه والاستعارة وغيرها لتجسيم صورة الحرب أو آثارها.

التوصيات:

1. الحرب في العصر الجاهلي كانت متعددة الأبعاد: شجاعة وفخر من جهة، وكارثة ودمار من جهة أخرى .
2. الشعر الجاهلي سجّل تجربة العرب مع الحرب بشكل دقيق وواقعي، مع توظيف واسع للمفردات التي تصف القتال والأسلحة وأثره الاجتماعي .
3. العصبية القبلية كانت من أبرز أسباب الحروب، وكانت مفردة "الحرب" ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفردات الدالة على القتال والشجاعة والفخر أو المعاناة والدمار.

المصادر

القرآن الكريم

---

[i]. سورة البقرة الآية (279). فأذنوا فاعلموا وتيقنوا أنكم في حالة محاربة لله ورسوله، نزلت فيمن استمروا في التعامل بالربا بعد إسلامهم.

[ii]. سورة المائدة الآية (33). الذين يحاربون الله ورسوله هم قطاع الطرق والمفسدون في الأرض، وعقوبتهم هي القتل أو الصلب أو قطع الأيدي والأرجل أو النفي، ما لم يتوبوا ولهم في الآخرة عذاب عظيم. قال تعالى: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) المائدة الآية 33.

[iii]. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري، (ت 711هج) ج4 مادة حرب.

[iv]. لسان العرب مادة حرب.

[v]. سورة المائدة الآية (64).

[vi]. سورة الأنفال الآية (57). تثقفنهم: أي تظفر بهم وتدركهم في الحرب، وتأتي الآية في سياق الحديث عن الذين ينقضون عهدهم مع المسلمين وتبين عقوبة من يشن الحرب أو يظاهر عليها بعد العهد. فشرد بهم أي إيقاع أقصى درجات العقوبة والتنكيل بهم ليكونوا عبرة لغيرهم.

[vii]. سورة محمد الآية (4). ضرب الرقاب: أي اقتلوهم. أثخنتموهم: أكثرتم القتل فيهم وبالغتم في إضعافهم. فشدوا الوثاق: قيدوا الأسرى ثبتوا قيودهم. منا: إطلاق سراح الأسرى بلا مقابل. فداء: إطلاق سراحهم مقابل مال أو غيره. تضع الحرب أوزارها: تنتهي الحرب وتضع أسلحتها.

[viii]. سورة الإنسان الآية (8).

[ix]. وقد جمعت هذه الحروب في مؤلفات، ولعل أول من جمع حروب العرب في كتاب هو أبو عبيدة معمر بن المثنى (110-209هج، 728-824م). ويعد كتاب أيام العرب في الجاهلية، ألفه محمد أحمد جاد المولى، على محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، من المراجع المهمة.

[x]. أيام العرب في الجاهلية، ص 37، الإسوار: (بكسر الهمزة وضمها) قائد الفرس، وقيل: هو الجيد الرمي بالسهام، وقيل هو الجيد الثبات على ظهر الفرس، والجمع أساورة وأساور.

[xi]. أيام العرب في الجاهلية، ص 145.

[xii]. منقذ: أبو البسوس وهو من تميم. وتسمي العرب هذه الأبيات الموثبات؛ لأن البسوس لما أنشدتها أوغرت الصدور.

[xiii]. كان غلال فحل إبل كليب لم ير في زمانه مثله؛ وإنما أراد جساس بمقالته كليبا.

[xiv]. أيام العرب في الجاهلية، ص 148.

[xv]. المثكل: التي لازمها الحزن.

[xvi]. الأكحل: عرق في الذراع يفصد.

[xvii]. أيام العرب في الجاهلية، ص 151.

[xviii]. شعر الحرب في العصر الجاهلي، علي الجندي، مكتبة الجامعة العربية بيروت، الطبعة الثالثة، 1966 ص 25.

[xix]. شعر الحرب، على الجندي، ص 50.

[xx]. عنترة بن عمرو بن شداد بن معاوية العبسي، من قبيلة عبس، ولد في نجد نحو العام (525م).

[xxi]. الأبيات من معلقته وهي موجودة في العديد من المصادر كشرح المعلقات السبع ، وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، صنعة ابن النحاس أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بين يونس المرادي النحوي (المتوفى 328 للهجرة) ج1\ 2 دار الكتب العلمية (دون تاريخ) ص 5 وما بعدها.

[xxii]. وجاء المتنبي بعد عنترة بقرون، في العصر العباسي ليدور في فلك المعنى حيث يقول:

لا السيف يفعل بي ما أنت فاعلة** ولا لقاء عدوي مثل لقياك

لو بات سهم من الأعداء في كبدي** ما نال مني ما نالته عيناك

[xxiii]. شرح حماسة أبي تمام ، تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور على المفضل حمودان، ط. مركز جمعة الماجد –دبي– الطبعة الأولى، 1413 \1992م ص 199.

[xxiv]. امرؤ القيس بن حجر من قبيلة كندة، ومن بيت السيادة فيها، ولد في أوائل القرن السادس الميلادي. شاعر جاهلي يعد من أعظم شعراء العصر الجاهلي، وصف بأنه أشعر الناس، ولد في نجد، من قبيلة كندة، بعد مقتل والده على يد بني أسد حمل لواء الثأر، وقال قولته المشهورة: (اليوم خمر وغدا أمر).

ديوان امرئ القيس، دار صادر –بيروت– 1425\2005م. وامرؤ القيس بن حجر الكندي (500–540م) .

[xxv]. زهير شاعر جاهلي (520–609 م) نظم هذه الأبيات مشيدا بهرم بن سنان والحارث بن عوف حين سعيا بالصلح بين عبس وذبيان، واحتملا ديات القتلى حتى تضع الحرب أوزارها. الأبيات في ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر –بيروت– وفي شرح القصائد السبع الطوال، ابن الأنباري.

[xxvi]. هو عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، من أعز الشعراء نفسا وحسبا، وأمه هي ليلى بنت المهلهل شقيق كليب الفارس المشهور، قال هذه المعلقة بعد مقتله لعمرو بن هند في قصة مشهورة ترويها كتب الأدب، (توفي نحو العام 600م). (جمهرة أشعار العرب ص 114 و 279).

[xxvii]. الثفال: جلدة تجعل تحت الرحى ليكون ما سقط من الثفال تحتها. واللهوة: القبضة من الطعام تلقيها في الرحى.

[xxviii]. السمر: من الرماح أجودها. الخطي: منسوبة إلى الخط وهي جزيرة بالبحرين ترفأ إليها السفن، عرفت بجودة الرماح المنسوبة إليها. اللدن: اللينة. الذبل: قيل هي التي تتثنى، وقيل اليابسة. وهي الصلبة من الرماح. البيض: السيوف. يعتلين: يعلون الرؤوس.

[xxix] . أيام العرب في الجاهلية، ص 256.

[xxx]. النابغة الذبياني، من الطبقة الأولى وأحد أصحاب المعلقات، اشتهر بمدائحه واعتذارياته للنعمان بن المنذر، كان حكما في سوق عكاظ، توفي نحو العام (604م).

[xxxi]. أيام العرب في الجاهلية، ص 265. يشير إلى ما جرى فيهم من أمر داحس والغبراء، وإنكاره السبق وركوبه البغي.

[xxxii]. نفس المرجع.

[xxxiii] . عمرو بن معد يكرب بن ربيعة، فارس اليمن، وفد على المدينة سنة 9 هجرية، وأسلم ومن معه، وارتد بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم رجع للإسلام، شهد اليرموك والقادسية، وقيل قتل عطشا يوم القادسية.